Father John Capistran Borley Collection of Islamic Manuscripts

Graduate Theological Union, Flora Lamson Hewlett Library

Physical Description: 15 x 20.5 cm, Leather, tooled rosette
Condition: damaged

Bound volume contains:
Title: شرح امثلة Sharh Amthila
Subject: Arabic grammar
Language: Arabic
Date: 829AH / 1425AD

Title: كتاب اضلاعات ؟ Kitab Idhla'at
Author: ير على محمد ابن پ- يامام برگو Mehmed b. Pir Ali - Imam Birgiwi
Subject: Arabic grammar
Language: Arabic

Title: حاشية علي كتاب امتحان الازكياء Hashiya - Kitab Imtihan
Subject: Arabic grammar
Language: Arabic

Title: حروفات في لطائف النحو Hurufat fi Lata'if al-nahw
Author: اسدابادي؟ Asadabadi
Subject: Arabic grammar
Language: Arabic

١ متن العضدية في الآداب
٢ رسالة الحنفية
٣ مير ابو الفتح
٤ شرح الامثلة
٥ رسالة معاني الحروف
٦ حاشية امتحان
٧ الاذكيا شرح البناء
يدى كتابدر

نصيحتدر سكا بندن برادر نه نه اوقورسك انى محكم ايت ازبر

حاشية الامتحان
شرح الامثلة
مير ابو الفتح
رسالة الحنفية
رسالة لمعاني الحروف
متن العضدية
شرح البناء

امتحان حاشيه سى

٢ جمادى الاولى ١٤٠٢
١٨

١٤٠٢ سنه سى
١٧

شرح امثلة حاشية امتحان امثلة عليه اقررتيه
٣ ٢ ١

مير ابو الفتح دورت كتابدر
٤

شرح امثلة

Arabic

Copied
829

Copyist:
ابوبكر ابن
عمران

سكن تبريزي

هذا شرح امثلة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي جعل الامثلة ميزان العلوم العربية وصيرها معار اصحيحا لمسائل المعارف الادبية والصلوة على رسوله محمد المضاعف بالقوة النبية وعلى اللطيف آله اللفيف مع صحبه المقتبسين من عوارفه الحبية مستفدين او الاخذين فيقول العبد المضموم دأبه بالكسر سود ذي المفتوح عليه باب النقص والقصر قد كنت كتبت في اوائل الشباب حين كوني من عداد الطلاب شرح الامثلة المختلفة لبعض الاحبة المؤتلفة وقد ضاع مني نسخة صورة ولم يتوجه قلبي الى نسخ نسخته ومضى على زمان الحال ولم اكن متوجها اليه في الاستقبال حتى عرض على بعض الاهالي صورة نسخة المسوخة اي المبدلة واراد النسخ والاصلاح لنسخة المنسوخة فقصدت الى اصلاح المكتوب وتصحيح الاسلوب لئلا يبقى مهموزا اجوفا وعند معتل العين اضعفا وضممت الى ما فيه نبذا من الفوائد اي بيان النبذ ونضمت في سلكه بعض الفرائد ليكون مجموعة شافية وفي اصول الصرف كافية فالان اشرع الى الشرح والبيان متوكلا على الملك المستعان موردا عبارة المص بعينها ورا ويا من منبع المعاني وعينها الامثلة جمع مثال وهو مصدر من المفاعلة بمعنى المفعول ههنا فان قيل الامثلة جمع قلة وهو يستعمل فيما دون العشرة بلا قرينة والمذكور ههنا زائد عليها قلنا كل واحد من الجمعين يستعمل في موضع الآخر كما حقق في موضعه والمراد بالمذكور ههنا الواحد بالوحدة النوعية فيها نسبة القلة او الجمع المحلى باللام يخرج عن حد القلة هكذا قيل نظائره وفي كل واحد من الاجوبة شيء وهو ان ما يذكر من الوجوه يكون بجواز الامر لا الاختيار جمع القلة والاحسن في الجواب ان يقال للعلوم

اى الباقى

المستفاد من المذكور ههنا قليل بالنسبة الى المعلوم المستفاد من سائر الفنون وللتنبيه
عليه اختير جمع القلة المختلفة ضد المطردة والفقهاء يفرقون بين الاختلاف والخلاف
مطلقا
بان الاول ما يكون الطريق فيه مختلفا والمقصود واحدا والثانى ما يكون كل واحد منهما
مختلفا وقيل بالعكس نصر فعل ماض ومعنى الفعل مطلقا مجموع الحدث والزمان والنسبة
الى فاعل ما ووقوعه مسندا انما هو باعتبار الحدث لا باعتبار المجموع وههنا اشكال
وهو ان الفعل اما اللفظ او المعنى لا سبيل الى الاول لانه اسم كما هو المشهور ولا الى الثانى
لان الفعل قسم من الكلمة التى هى مقولة الالفاظ لا يقال ان الفعل هو اللفظ باعتبار المعنى
لانا نقول اسمية الاسم ايضا باعتبار دلالة لفظ على المعنى فلا يدل ذلك على الفعلية
والجواب الصحيح ان يقال ان فى لفظ نصر مثلا اعتبارين احدهما دلالة مجموع مادته اى النون
والصاد والراء وهيئته على لفظ والاخر دلالة مجموع المادة والهيئة على معناه فباعتبار
الاول اسم وباعتبار الثانى فعل فان قيل فيلزم دلالة الشيء على نفسه قلنا التغاير
الاعتبارى كاف فى امثاله لان الدال معتبر بعنوان كونه دالا والمدلول معتبر باعتبار كونه مدلولا صح
فافهم واحفظ فانه نفيس وبقى ههنا شيء وهو انه لم خص هذا اللفظ للوزن مع
ان الوزن ما يكون مركبا من الفاء والعين واللام لعموم لفظه ومعناه فلم لم يورده او
مثله لا يقال ان تخصيصه لامور اجتمعت فيه وهو كونه من البناء الاول وكونه صحيحا
وكونه متعديا لانا نقول ما ذكر من الامور يوجد فى غيره ايضا فالاحسن ان يقال انه
من النصرة التى فيها التيمن فان قيل لم لم يذكر فاعله ظاهرا لعدم تعلق الغرض بنسبته
الى الفاعل البارز بخصوصه فاكتفى بالمستتر وهو يجوز ان يكون مبهما كما يدل عليه المعنى
واما عدم اعتبار الضمير المستتر فاعلا له اصلا فلا اصل له ولما عرفت معنى الفعل وما

اصله نصرًا اخذ من المصدر سقط
فتحة صاده حين
الماضى بعطى
تنوينه فصار نصر ملاحظى

وما يتفرع عليه فاعلم ان الماضي في اللغة السابق وفي الاصطلاح ما دل باصل الموضع
على زمان قبل زمان اخبارك وقدمه على المضارع وهو ينصر لتجرده عن الزيادة
مع ما في معناه من التقدم فان قيل لم لم يجعل ينصر ماضيا ونصر مضارعا قلنا لان المضارع
فرع الماضي باعتبار المدلول لتقدم معنى الماضي والمزيد عليه فرع المجرد فاعطيا ما هو حقهما
وانما قدمهما على المصدر وهو نصرا مع انه اصل لهما نظرا الى انهما قد يعملان فيه فقدم
العامل فان قيل لم اعتبر جهة اصالة الفعل في العمل ولم يعتبر جهة اصالة المصدر في الاشتقاق
مع ان علم الصرف باحث عنه فيه قلنا رعاية الارتباط المعنوي بين ما جمع من الامثلة امر
مهم فمهما امكن ولا دخل للاشتقاق فيه فاعتبر العمل لان الارتباط المعنوي لا يحصل
الا به يعني انما اعتبر جهة اصالة الفعل في العمل متفق عليه بين البصريين والكوفيين
بخلاف اصالة المصدر في الاشتقاق لانه مختلف فيه بينهما فاذا قدم الفعل حصل
الارتباط المعنوي فان قيل ما القرينة الدالة على اعتبار كون الفعل عاملا قلنا
القرينة الدالة عليه ذكر المصدر منصوبا بالاساكنا لان الاسم اذا لم يكن معمولا يذكر
ساكنا والمصدر في اللغة الموضع الذي يصدر عنه الابل وفي الاصطلاح اسم الحدث
الجاري على الفعل وعرفه بعضهم بانه الاسم الذي اشتق منه الفعل فان قيل لم قدم
المصدر على اسم الفاعل والمفعول قلنا لانهما مشتقان من المضارع وبواسطة
من المصدر مع انه لا يوجد فيهما اصالة اخرى كما يوجد في الفعل فهو ناصر وهو في
اللغة ظاهر وفي الاصطلاح اسم اشتق من المضارع لمن قام به الفعل بمعنى الحدوث
وعرفه بعضهم بانه اسم اشتق من المضارع لذات من فعل ويجري على يفعل من
فعل واعلم ان معنى اسم الفاعل وغيره من الصفات مجموع النسبة والذات المبهمة

فتارة يعتبر الحدث فيجعل مسندا وتارة يعتبر الذات فيجعل مسندا اليه واما باعتبار
مجموع النسبة والذات فلا يقع مسندا ولا مسندا اليه فان قيل لم قدم اسم الفاعل على
اسم المفعول قلنا لان الفاعل لازم لكل فعل دون المفعول اولان الفاعل يوجد الفعل غالباً
والمفعول ما يقع عليه الفعل والايجاد قبل الوقوع اولان الفاعل مشتق من المعلوم والمفعول
مشتق من المجهول والمعلوم مقدم على المجهول اولان الفاعل عمدة والمفعول فضلة وكذا اسمهما
اولان الفاعل بمنزلة العلة والمفعول بمنزلة المعلول والعلة مقدم على المعلول ولانه اكثر
تصرفا فان قيل لم اتى بكلمة هو في اسم الفاعل وكلمة ذاك في اسم المفعول مع انه لا دخل لهما
في المثالية قلنا للتنبيه على ان الاصل في الاستعمال الصفات سبق موصوفاتها اولئلا يلتبس
اسم الفاعل باسم المفعول في المزيدات في بعض الصور فان قيل الالتباس في الثلاثي المجرد لان
صيغتيهما متغايران فيه قلنا على ~~تقدير~~ حمل الثلاثي على المزيدات فان قيل الثلاثي اصل والمزيدات
فرع والاصل لا يحمل على الفرع قلنا المزيدات كثيرة والثلاثي قليل والقليل يحمل على الكثير ويتبعه
فان قيل فلم اتى بالفاء في فهو قلنا الفاء تفريعية دالة على ان اتصاف الفاعل بالفاعلية متفرع
صدور الفعل منه اولان الماضي والمضارع والمصدر اصل له وهو فرع لها لان اسم الفاعل
مشتق من المضارع وهو مشتق من الماضي وهو مشتق من المصدر فيكون الكل اصلا له
وهو المضارع — اما الماضي فبواسطة واحدة واما المصدر فبواسطتين
اما بالذات واما بالواسطة فاتى بالفاء اشعارا للفرعية وسمعت من بعض الاساتذة انه
قال انما اتى بكلمة هو لئلا يلزم عطف المفرد على الجملة وكذلك ذاك في ذاك منصور وانما
عطف بالفاء دون غيره اشعارا للتفريع والتعقيب وذاك منصور اسم المفعول فان قيل
لم ذكر اسم الاشارة ههنا دون الضمير قلنا لئلا يلزم تفكيك الضمير واشار بذاك الى
ما فهم من احد الفعلين متعديين المقتضيين المفعولا والى ما فهم من كل واحد منهما

اي بلفظ ذاك
اي ماضي مضارع

منهما على سبيل البدل فان قيل لم لم يعكس ام الضمير وهو الاشارة قلنا لان الضمير
اعرف اعرف فاعطى للشريف وهو الفاعل اولان بين الفاعل وبين هو مناسبة
لان هو ضمير مرفوع والفاعل ايضا مرفوع فاعطى مناسبة هو اسم الفاعل بخلاف المفعول
فانه لا مناسبة بينه وبين هو اولان بين المفعول وبين ذاك مناسبة في ان ذاك مشابه
بكاف في الصورة دعوك وهو منصوب وسمعت عن بعض الاساتذة انه قال انما
اتى بكلمة هو وذاك لئلا يلتبس اسم الفاعل واسم المفعول في الصيغ المشتركة نحو
فعيل وم فعول مع انهما من الثلاثي ولئلا يلزم الالتباس بين اسم المفعول والمصدر
في مثل بايكم المفتون وبهذا الجواب اي بجميعه يندفع مايقال من ان كلمة هو يكفي للفرق
بينهما فلا حاجة الى ذاك فان قيل لم اخر اسم الفاعل والمفعول عن الفعلين قلنا لكون
الفعل سببا لفاعلية الفاعل ومفعولية المفعول فان قيل لم اخرهما عن المصدر قلنا
لكونه اصلا فان قيل لم قدمهما على سائر المشتقات قلنا لكونه مفهومهما وجوديا
بخلاف الجحد والنهي والنفي ولان الفاعل كالجزء من الفعل والمفعول يناسبه لانه يقوم
مقام الفاعل بخلاف اسم الزمان والمكان والالة فان قيل ماهو كالجزء من الفعل هو
فاعل الفعل لا اسم الفاعل والاول اعم من وجه قلنا لما كان فاعل الفعل كالجزء من الفعل
جعل اسمه مثله اي اسم الفاعل وقد يقع اسم الفاعل فاعلا للفعل مثل جائني ناصر وهذا القدر كاف لم ينصر
لما ذكر الفعل الوجودي ومصدره واسم الفاعل واسم مفعوله شرع في ذكر الفعل
العدمي فان قيل لم قدم الوجودي قلنا لتقدمه في التصور وشرفه اعلم
ان لم ينصر جحد مطلق والجحد في اللغة الانكار وفي الاصطلاح نفي الكلام
في الزمان الماضي مطلقا اي سواء استمر ولم يستمر فان قيل لم قدمه

كما جاء المصدر على صيغة مفعول

لانهما قد يجتمعان كنصر عالم وقد يوجد
اسم الفاعل بدون الفاعل كزيد عالم وقد يوجد
الفاعل بدون اسم الفاعل كنصر زيد فافهم
سع

~~على لما ينصر قلنا لان في لما ينصر زيادة في اللفظ والمعنى فهذا كالاثنين بالنسبة~~
~~الى الواحد والواحد قبل المتعدد لما ينصر وهو جحد مستغرق فالفرق~~
~~بين لم ولما ان لم تقلب معنى المضارع الى الماضي وتنفيه ولما كذلك الا~~
اي الى وقت الاخبار
~~ان في لما استغراق لنفي الفعل من الماضي الى الحال تقول ندم ادم عليه السلام~~

على لما ينصر قلنا لان في لما ينصر زيادة في اللفظ والمعنى فهذا كالاثنين بالنسبة الى
الواحد والواحد قبل المتعدد لما ينصر وهو جحد مستغرق فالفرق بين لم ولما ان لم
تقلب معنى المضارع الى الماضي وتنفيه ولما كذلك الا ان في لما استغراق لنفي الفعل من الماضي
اي الى وقت الاخبار — على اكل الخلد في الجنة
الى الحال تقول ندم ادم عليه السلام ولم ينفعه الندم اي عقيب الندم ولم يلزم استمرار عدم
النفع من الماضي الى وقت الاخبار وتقول ندم الشيطان ولما ينفعه الندم لزمه استمرار
عدم النفع من الماضي الى وقت الاخبار لان زيادة معنى لما بزيادة ما لان اصل لما لم
زيدت عليها ما وادغمت الميم الاول في الثانية فصار لما ويختص لما ايضا بجواز حذف
فعله نحو ندم زيد ولما اي ولما ينفعه الندم لان ما الزائدة نائبة مناب الفعل في لم شاذ
فلا ينتقض به على اختصاصه لضرورة الشعر كقوله واحفظ وديعتك التي استودعتها
انتهى الشعر
يوم الاعازب ان وصلت وان لم اي وان لم تصل ولما مشترك بين كونه اسما وبين كونه حرفا
ولم مختص بالحرف
الآن اذا كان اسما فهو مختص بالماضي اذا كان حرفا فهو مختص بالمضارع فان قيل لم
قدم لم ينصر ولما ينصر على ما ينصر قلنا لان لم ولما لنفي الماضي وما لنفي الحال والماضي مقدم
على الحال ما ينصر انما قدمه على لا ينصر لان ما ينصر لنفي الحال ولا ينصر لنفي الاستقبال
والحال مقدم على الاستقبال لن ينصر فان قيل لم قدم ان لا ولن ينفيان الاستقبال
فلم قدم لا ينصر على لن ينصر قلنا لان لا ينصر لنفي الاستقبال من غير تاكيد ولن للتاكيد

اي غير مركب يعني ليس له جزء م

ولن لتأكيد نفي الاستقبال فمعنى لن كالمتقدد لدلالته على الاستقبال والتأكيد وليس لا
كذلك لدلالته على نفي الاستقبال فقط والواحد قبل المتعدد ولان لن في الاصل لا ان
فعلى هذه الرواية يكون لا مقدما على لن معنى ولفظا
في احدى الروايتين عن الخليل فحذفت همزة لكثرة الاستعمال وحذفت الف لا ايضا
للتخفيف او لالتقاء الساكنين ثم وصل اللام الى النون فصار لن فهو مركب ولا بسيط
والبسيط مقدم على المركب واعلم ان المص لما ذكر الافعال الاخبارية شرع في الانشائية
حيث قال لينصر وهو امر الغائب وهو طلب الفعل عن الغائب فان قيل لم قدم الافعال
الاخبارية على الانشائية قلنا لان معاني الاولى معلومة الثبوت ومعاني الثانية غير معلومة
الثبوت فان قيل معنى المضارع اذا اريد به الاستقبال غير معلوم ايضا قلنا الاصل في استعمال المضارع
ان يعلم المستعمل بثبوت معناه في الزمان الآتي بقرينة او دليل غاية ما في الباب انه لم يثبت
بعد ولا خبر فيه كما لا يخفى او لان معنى الاخبار وجودي وهو احتمال الصدق والكذب
ومعنى الانشاء عدمي وهو عدم احتمال الصدق والكذب فان قيل لم قدم امر الغائب
على نهي الغائب قلنا لان مفهوم الامر وجودي ومفهوم النهي عدمي فان قيل فالمناسب ان
يقدم امر الغائب على نفي الحال ونفي الاستقبال لما ذكر من التعليل ولان لام الامر مشاركة
لم ولما في الجزمية قلنا نفي الحال ونفي الاستقبال مناسبان للجحد المطلق والمستغرق في الاخبارية
وامر الغائب مخالف لهما لانه انشاء والاولى ان يذكر مع اخواته في الانشائية فقدم لا ينصر
وهو نهي الغائب فان قيل لم قدم امر الغائب ونهي الغائب على امر الحاضر قلنا لان صورة
المضارع باقية في الغائب والغائب معرب بالاتفاق او لان الغائب مقدم على المخاطب
في الماضي والمضارع في الامثلة المطردة فان قيل لم قدم الغائب على الحاضر فيهما قلنا
لان الخطاب ان يكون في الماضي بالزيادة نحو نصرت دون الغائب نحو نصر وما زيد فيه مؤخر

عما لا يزيد فيه وحمل المضارع على الماضي انصر امر حاضر وصيغته مغايرة لصيغة
امر الغائب لا تنصر نهي حاضر ذكره مستقلاً مع ان صيغته متحدة بصيغة الغائب
اتباعا لامره منصر لما ذكر الافعال لكثرة الاستعمال وبعض الاسماء المشاركة اياها
في كثرة الاستعمال شرع في ذكر سائر الاسما فبدا باسم الزمان والمكان لكونهما من
لوازم الفعل وهذا يورث القران اي المقارنة فاعلم ان لفظ منصر مشترك بين المعاني الثلثة التي
هي الزمان والمكان والحدث ويسمى باعتبار الاول اسم الزمان وباعتبار الثاني اسم المكان
وباعتبار الثالث المصدر الميمي واذا اريد به احد هذه المعاني لا يراد الآخران والحاصل
انه بمنزلة ثلثة الفاظ فوحدة ذكره بالنظر الى وحدة لفظه فافهم فان قيل لم ذكر ههنا
منصراً وهو باعتبار الحدث ينبغي ان يذكر مقارنا بالمصدر السابق قلنا لما كان باعتبار كونه
مصدراً ميمياً متحداً في اللفظ باعتبار كونه اسم الزمان ومكان ومجانساً لاسم الآلة
خطأ ذكره ههنا وقد جرت عادة ائمة الصرف على تقديم اسم الزمان في العنوان
وعلى تقديم بيان احوال اسم المكان وتعريفه واحالتهما على المكان في بيان الزمان
فان قيل ما وجه ذلك قلنا اما الاول فلدفع ان يتوهم ان الصيغة حقيقة في المكان
ومجاز في الزمان واما الثاني فلان لفظ المكان مفعل اذ اصله مكون او لكثرة استعمال
فاسم المكان مشتق من يفعل لمكان وقع فيه الفعل فيعرف منه ان اسم الزمان اسم
مشتق من يفعل لزمان وقع فيه الفعل فان قيل لم قدمتم الزمان والمكان على اسم
الآلة وهو منصر بكسر الميم قلنا لقلة استعماله لعدم لزومه جميع الافعال لانه لا يبنى من
الافعال اللازمة وعرفوه بانه اسم لما يشتق من يفعل للآلة واعترض عليه بان فيه
دوراً لذكر الآلة في التعريف واجيب بان المعرف هو المضاف فقط لا من حيث انه

انه مضاف والاضافة لتعيين المضاف الذى هو الاسم فان قيل فالمحذور باقٍ
لان الاسم جزء من التعريف قلنا المعرف هو الاصطلاح كما يجى وما فى التعريف هو اللغوى
واجاب بعض الشارحين عن اصل السؤال بانه عرف الالة الاصطلاحية باللغوية
وقيل عليه لا عليه فى الاصطلاح للالة بل لها معنى فى اللغة واما اسم الالة فله معنيان فانه
لغة بيّنا ولهما فى الاصطلاح فافهم وقد يجى اسم الالة على مِفعال نحو مِقراض وعلى مفعلة
بكسر الميم نحو مِكحلة وقد يجى بضم الميم نحو المُدُهُن والمُنخُل نَصَرَةً بفتح النون بناء للمرة نِصرة
بكسر النون بناء النوع فان قيل لم تقدم الاول على الثانى قلنا لخفة الفتحة وهما مصدران
ذكرا ههنا لقلة استعمالهما ولم يقدما على اسم الالة لمجانسة لاسم الزمان والمكان خطا
كما سبق ولم يقدما ايضا على اسم الزمان والمكان لان لزومهما للافعال يقتضى القران
كالامر والمرة والنوع ليسا كذلك فان قيل انهما يدلان على الحدث وهو داخل فى مفهوم
الفعل فذكرهما بمقارنة الفعل اولى قلنا المقصود الاصلى من اتخاذ هذين اللفظين معنى
المرة والنوع فقط فلا عبرة لدلالتهما على الحدث واما كونهما ههنا منصوبين كما
هو المشهور فللتنبيه على وقوعهما فى الاكثر مفعولاً مطلقا والتعلم بقراءة النصب التاء كونهما
كذلك الى سمع المتعلم حتى يتعود به والا اعلم ان الفعل الذى يراد منه بناء المرة والنوع لا يخ
اما ان يكون ثلاثيا او لا فان كان ثلاثيا فلا يخلو اما ان يكون فى مصدره التاء او لا
فان لم يكن فيه التاء اى الثلاثى المجرد الذى لا تاء فيه فالمرة منه على فَعلة بالفتح نحو شربت
شَرْبَةً والنوع على فِعلة بالكسر نحو قعدت قِعْدَةً وان كان فى مصدره التاء فبناء المرة
والنوع على مصدره المستعمل والفارق بينهما الوصف والقرينة نحو نشدت نِشْدَةً
واحدة ونِشْدَةً لطيفة فالاول للمرة والثانى للنوع واما البواقى وهو الذى من الثلاثى

المزيد فيه والرباعي المجرد ومزيده فان لم يكن في مصدره تاء فبناء المرة والنوع وهو المصدر المستعمل بزيادة التاء نحو اعطاءة وتدحرجة والفارق بينهما الوصف هو القرينة ايضا وان كان المصدر تاء فبناء المرة والنوع ذلك المصدر بتبعية لفظ الوحد نحو استقامة واستقامة ودحرجة واحدة وحسنة واما قولهم اتيته اتيانة ولقيته لقاءة ولقيته لقانة فشاذ لان القياس اتيته اتية ولقيته لقية لانهما ثلاثيان ومصدرهما اتيان ولقاء واعلم ان بناء المرة والنوع ليسا بمشتقين لانهما مصدران اذ صاحب المفصل قسم المفعول المطلق الى مبهم ومحدود واراد بالمبهم ما يدل على ما يدل عليه الفعل فيفيد التاكيد نحو ضربت ضربا وبالمحدود وما يدل على امر زائد على ما يدل عليه الفعل فيفيد غير التاكيد اى المرة والنوع نحو ضربت ضربة وضربتين وقعدت جلسة فعلم منه ان بناء المرة والنوع مصدران مخصوصان يجيء منهما التثنية والجمع فعال صيغة مبالغة اسم الفاعل ذكرها هنا لكونها من زمرة الاسماء مع اقتضاء الاذكر سبق ما سبق عليها من الاسماء فان قيل هي مبالغة اسم الفاعل فيجب ذكرها معه رعاية للمناسبة قلنا بعده الاخطة الادلة السابقة الدالة على سبق يلحق لاورود لهذا السؤال على ان المقصود الاصل من اشتقاق هذه الصيغة انما هو معنى المبالغة فلا عبرة لدلالتها على معنى اسم الفاعل فبالنظر الى حصول امر زائد عليه الحقت بالاسماء التي يراد بها المعاني الزائدة على اصل المعنى فافهم فان قيل هذه الصفة من الصفات كاسم الفاعل والمفعول فلم لم يذكر الموصوف مثل هو وذاك ايضا قلنا اكتفاء بالتنبيه السابق في اسم الفاعل والمفعول واعلم ان صيغة المبالغة قد تبنى من المزيد على ما تبنى من الثلاثي نحو دراك وحساس من الادراك والاحساس

والاحساس ورشاد من الارشاد وقد تؤخذ من الاسم لاهل ذلك المعنى نحو جمال

وبغال وحمار وخمار وسكان من الجميل والبغل والحمار والخمر والسكين نصير اسم تصغير

فان قيل لم اخره من صيغة المبالغة قلنا لقلة استعماله بالنظر اليها او لصغره وكبرها

كما لا يخفى وهذا تصغير المصدر واما تصغير غيره فلا بد من ذكره والتفصيل مذكور

في شرحنا للمراح والبيان الاجمالي ههنا ان الاسم اذا اريد تصغيره يضم اوله ان لم يكن

مضموما ويفتح ثانيه ان لم يكن مفتوحا وتلحق الياء الساكنة ويكسر ما بعد الياء

في الاسم الذي على اربعة احرف كجعيفر ولا يصغر الا الثلاثي والرباعي تقول

في الاول فُعَيْلٌ وفي الثاني فُعَيْعِلٌ وبُصَيْفِرُ جمع القلة على بنائه نحو اكيلب في تصغير

اكلب و~~اجمال~~ ~~اجيمل~~ واجيمال في تصغير اجمال وجمع الكثرة ففي تصغيره مذهبان

احدهما ان يرد الى واحده فيصغر عليه ثم تجمع على ما يستوينه من الواو والنون

والالف والتاء فانك ترد غلمان الى غلام ودورا الى دار وتصغر على غليم بتشديد الياء

ودوير ثم تجمع على غليمون ودويرات والثاني اذ يرد الى بناء جمع قلة مفرده

ان كان لمفرده جمع قلة ثم يصغر جمع قلة تقول في تصغير غلمان غليمة فانك

ترده الى غلمة ثم تصغره وتقول في تصغير دور ادير فانك ترده الى ادور ثم

تصغره فان لم يكن له جمع قلة تعين رده الى واحده ثم جمع جمع السلامة واذا

عرفت القاعدة في بحث التصغير ~~اجمالا~~ اجمالا فاعلم ان تصغير اسم الفاعل

نويصر بضم النون وفتح الواو وسكون الياء وكسر الصاد وتصغير اسم المفعول

منيصر بضم الميم وفتح النون وسكون اليائين وكسر الصاد وتصغير اسم الزمان

والمكان والمصدر الميمي واسم الآلة منيصر كتصغير اسم المفعول الا انه ليس

فى تصغيرها ياء ثانية وتصغير بناء المرّة والنوع نصيرة بضم النون كتصغير المصدر الآان فى آخره تاء مع فتح ما قبلها وتصغير مبالغة اسم الفاعل نصيصر بضم النون وفتح الصاد الاولى وسكون اليا وتصغير اسم المنسوب كتصغير المصدر بزيادة يا النسبة فى آخره نحو نصيرى ولا يجئ التصغير فى غير ما ذكر الا على سبيل الشذوذ نحو اصيغر فى تصغير اسم التفضيل لان اصغر يدل على زيادة فى الصغر فلا حاجة الى التصغير وما احيسن فى تصغير فعل التعجب لان الفعل لا يصح وصفه بالصغر نصرى اسم منسوب وهو اسم يلحق بآخره ياء مشددة مكسورة ما قبلها للتنبيه الى المجرد فيها والتفصيل مذكور مفطور فى شرحنا المراح فان قيل لم اخره نحوه عن غيره قلنا لانه فى الحقيقة مركب من اللفظين فافهم انصر اسم التفضيل وهو اسم مشتق من فعل لموصوف بزيادة على غيره وهو لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث اذا استعمل بمن والمراد بالزيادة على غير الزيادة فى المصدر المشتق هو منه والتفضيل مشروح فى شرحنا المراح فان قيل لم اخره عن غيره قلنا لان فى معناه تعددا وفى لفظه احتياجا الى الغير فى الاستعمال اذ لا يجوز استعماله الا باللام او الاضافة حالة التعريف او بمن حالة التنكر ظاهرة او مقدرة نحو زيد الافضل وافضل الرجال وافضل من عمرو واما ما سبق فليس لذلك لانه فى حكم لفظ واحد فان قيل ما الفرق بين التفضيل والمبالغة مع ان فيهما الزيادة على اصل الفعل قلنا يلاحظ فى التفضيل النسبة بين الشيئين بزيادة ونقصانا وقوة وضعفا نحو زيد افضل من عمرو ولا يلاحظ فى المبالغة النسبة بين الشيئين بل يلاحظ فيها المعنى اللغوى بدون النظر الى الغير نحو زيد غلام ما انصره فعل التعجب وهو ما وضع لانشاء التعجب وهو غير منصرف

فهو اسم مشتق من فعل لزيادة على الغير وصيغته افعل بفتح الهمزة والعين وسكون الفاء ولا يبنى الا مما يبنى منه فعل التعجب شرح

وشئ بمعنى النكرة
مبتدا والمسند اليه
[illegible]

غير منصرف اى لا يجئ منه المضارع والامر والنهى وغيرها ولا يثنّى ولا يجمع كنعم و
عسى فما اسم نكرة بمعنى شيء مرفوعة محلا على انها مبتداء عند سيبويه والخليل والجملة بعدها
اعنى الفعل والفاعل والمفعول فى محل الرفع خبرها وقيل ما موصولة عند الاخفش والجملة
بعدها صلتها وهى مع الصلة فى محل الرفع بانه مبتداء خبره محذوف فمعنى ما احسن زيد
الذى احسن زيدا اى شيء هذا هو المعنى الاصلى وهو ليس بمراد ههنا وكذا قوله
وانصر به فان اصله عند سيبويه انصر زيد بصيغة الماضى من الافعال والهمزة للصيرورة
اى صار ذا نصرة فانصر فعل ماضى وزيد فاعله ونقل من صيغة الاخبار الى الانشاء وزيدت
الباء فى فاعله كما فى قوله تعالى وكفى بالله شهيدا واما عند الاخفش فاصله صيغة امر وفاعله
مستتر فيه والمأمور به كل واحد والباء زائدة فى المفعول كما فى قوله تعالى ولا تلقوا بايديكم
الى التهلكة والمعنى الاصلى غير مراد ههنا فان قيل لم اخر فعل التعجب عما عداه قلنا للزيادة
الصيغة ولقلة الاستعمال والخروج عن المعنى الاصلى لان معناه المراد ههنا هو ان يقال
بالتركى نه عجب يوديم اندى براز ولا فرق بين فعل التعجب فى المعنى المراد فان قيل لم
لم اخر الثانى عن الاول قلنا ~~اتحادهما ليس الا فى اصل المعنى واما المبالغة ففيما~~ لكونه
اقل منه استعمالا فان قيل لم لم يكتف باحدهما مع ان معناهما واحد قلنا اتحادهما ليس
الا فى اصل المعنى واما المبالغة ففيما لكثرة الحروف منهما وهو الاول فبيّنا ما فوقها من
هذه الجهة واعلم ان فعل التعجب لا يبنى الا من الثلاثى المجرد لان البنائين المذكورين
لا يمكنان من غيره وانما يجب ان لا يكون من اللون والعيب كاسم التفضيل ويتوصل
الى التعجب فيما وراء ذلك باشد وابلغ ونحوهما تقول فى غير الثلاثى ما اشد دحرجته
وفى اللون ما ابلغ سواده وفى العيب ما اقبح عوره وفى المزيد ما اكثر استخراجه

وان شئت قلت واشد به خرجته وابلغ بسواده واقبح لعوره واكثر بالتخرجه

هذا اخر ما المتخرجنا من الكتب الامثلة المختلفة وهذا بالنظر الى انظم تأليف حقير وفي

الحقيقة اساس العلوم وام المحضر ومن اشنع على في مثل هذا الاثر فلينظر فيه بعين العناية

وامطان النظر ولينصف من نفسه كلا هل كان يعرف من قبل ما فيه ام فوائد يستفيد منها

والسلام على من اتبع الهدى قد تم هذه الشرح على امثلة التصريف كتبه الحقير

الفقير ابوبكر بن عثمان الملاطي يسر الله تعالى مراده ومراد جميع الطلبة آمين

بناء ثرثي نصي

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الحمد لله الذي ملا قلوب عباده بالحكمة والنور وجعل العلماء من بينهم لامعة كالبدور

وسهل للطالبين بمعرفة كلمات التصريف وحفظهم عن تغيير الكلمات والتصحيف والتحريف

والصلوة والسلام على افضل الرسل محمد الهادي المقوم السبيل وعلى اله العظام واصحابه

الكرام وبعد قال النصيح الفقير الى رحمة ربه القدير لما كان بناء الامثلة كتابا محتاجا

اليه للطلبة يجب ان يحفظ هذا الكتاب لدفع مرض الجهل وتحصيل الشفاء لكن هذا

هذا الكتاب يحتاج الى شرح واصح للطلاب فشرحتها بالشرح واف وعن سائر الشروح

كاف وسميته مرشد الفناء شرح امثلة البنا ومن اراد تعلم اصول الكلمات وفرق

المعتلات من التصحيحات فليطالع هذا الكلام يفتح منه مغلقات الابواب بعون

الله الملك الوهاب والله اعلم بالصواب قال بسم الله الرحمن الرحيم وجعل غيرها

وجعل غيرها من واجبات الاستعمال وهو الحمدلة والصلوة من باب الاكتفاء كقوله تعالى
سرابيل تقيكم الحر فاكتفى البرد به كذلك المص رح اكتفى غير التسمية بها او نقول ذكر
المص واجبات الاستعمال كلها لكن لم يكتب باول كتابه والمقصود اتيان الواجبات
على الاطلاق سواء كان باللسان او الكتابة بالبناء او نقول لم يات المصنف الواجبات
الثلثة باللسان او الكتابة بل اتى بالقلب والحال كما قيل لسان الحال انطق من لسان المقال
ومن اراد تفاصيل البسملة والحمدلة والصلوة فلينظر كتابنا فصول السبعة هو مختصر
من المباحث الستة ومن اراد زيادة التفاصيل في البسملة والحمدلة والصلوة بحيث
يحصل المراد ويفهم الكلام فلينظر كتابنا مباحث الستة والله يؤتي من يشاء
من عباده والله على كل شيء قدير فائدة ولا بد لطالب العلم ان يعرف اولاً الاسماء
الاصلية والافعال الاصلية والاسماء الاصلية ثلاثة اقسام الاول ثلاثي وهو
عشرة ابنية اى ابواب فسيجي والقسمة التصورية تقتضي ستة عشر بابا لانه يتصور
في فاء فعله اربعة احوال الحركات الثلاثة والسكون وفي عين فعله ايضا الحركات الثلاث
والسكون فضربن الاربعة فصارت ستة عشر والقسمة العقلية تقتضاها ان يكون
اثنى عشر بابا واما بالاستقراء والتتبع فعشرة لان العقل يقتضيه لانه يتصور في الفاء
الحركات الثلثة فقط ولا يمكن السكون لانه يقتضي الابتداء بالساكن فضربنا الثلاثة
في الاربعة التي في عين الفعل وهي الحركات الثلاثة والسكون فصار اثنى عشر بابا
واما بالاستقراء والتتبع فعشرة ابواب فقط فافهم ولا تغفل فانه مزالق الاقدام
وهي اى الاسماء الاصلية فَلْسٌ وَفَرَسٌ وكَتِفٌ وعَضُدٌ وحِبْرٌ وعِنَبٌ وابِلٌ
وقُفْلٌ وصُرَدٌ وعُنُقٌ بالاستقراء وفيها وجوه اخر لا نذكرها لئلا يطول الشرح

فمن اراد معرفتها فلينظر الى الشافية ولشروحها والقسم الثاني الرباعي المجرد وهو
خمسة ابنية كجعفر وزبرج وبرثن ودرهم وقمطر الجعفر النهر الصغير والزبرج
الزينة والبرثن مخلب الاسد والقمطر ما يصان فيه الكتب وفيها اقوال آخر فلينظر الى
الشافية وشروحها والقسم الثالث الخماسي وهو اربعة ابنية كسفرجل وقرطعب وجحمرش
العجوز والقذعمل الابل الضخم فائدة واما الافعال فخمسة وثلثون بابا كما سيجي
تفصيلها انشاء الله تعالى فلم يبين المص الحروف كما لم يبين الكلمة مطلقا لعدم تصرف الحروف
وقلة تصرفات الاسماء فان قلت اليس بحث اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة
بحثا عن الاسماء قلت انما يبحث الصرفيون عنها لكمال مشابهتها بالافعال في الحركات
والسكنات وعدد الحروف فان قلت اسم المفعول والصفة المشبهة ليسا متشابهتين
بالفعل قلت ان المشابهة بينهما وبين المضارع حاصلة تقديرا لان اصل مضروب
مضرب بضم الميم وسكون الضاد وفتح الراء مثل يضرب فافهم والظاهر والمراد
من المشابهة اعم من ان يكون لفظا او تقديرا واما الصفة المشبهة فانها مشبهة
باسم الفاعل في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث فمشابه المشابه للشيء
مشابه لذلك الشيء فاحفظ هذه القواعد الفوائد لان هذه المحل من مزالق
الاقدام ثم قال المص ورحمة الله عليه اعلم ان ابواب التصريف خمسة وثلثون
بابا اعلم خطاب عام تنبيه للطالب عن غفلة الجهل على التحصيل التعلم على التعليم الذي
هو اصل المراد وانما قال المص اعلم ولم يقل اعرف لان العلم يستعمل في الكليات
والمعرفة في الجزئيات والبحث ههنا عن الكليات لا عن الجزئيات فاختار العلم
انسب من المعرفة فلهذا يقال الله عالم ولا يقال الله عارف فلهذا قال اعلم ولم يقل

اعرف

الزبرج بكسرتين وسكون على كتب في الصحاح والقمطر بكسر ففتح وسكون على ما فيه ايضا

والجحمرش

وقد يعمل الشيء عن معلوم والمطلع العقبي الحفيري

اعرف وفي تفسير القرطبي الفرق بين المعرفة والعلم ان المعرفة متوجهة الى ذات
المسمى والعلم متوجه الى احوال المسمى فاذا قلت عرفت زيدا فالمراد شخصه واذا قلت
علمت زيدا فالمراد العلم بافعاله من فضل ونقص فعلى الاول يتعدى الى مفعولين
انتهى وقيل انما قال اعلم ولم يقل افهم لان الفهم يقال لمن قرأ مرة ولم يفهم
ثم ابتداء ثانيا يقال له افهم فخطاب المص لمن يقرأ ابتداء لا ثانيا وان كان يقرأ لبعض
الطلبة مرة ثانية او ثالثة فلهذا قال اعلم ولم يقل افهم فان قيل انما قال اعلم
ولم يقل اقرأ قلنا انما لم يقل اقرأ لان القراءة هو تصحيح الحروف بلسانه بحيث
يسمع نفسه ولا يلزم من القراءة معرفة المعنى بل هو مجرد سرد اللفظ فلهذا قال
اعلم ولم يقل اقرأ وقيل انما قال ولم يقل اقرأ لان العلم يستلزم القراءة والقراءة
لا تستلزم علم المعنى فمراد المص تعليم المعاني لا تعليم الالفاظ فلهذا قال اعلم و
ولم يقل وقال بعض الفضلاء انما قال اعلم ولم يقل افهم لان العلم يستعمل
بالنسبة الى كلام لاحق والفهم يستعمل الى كلام سابق وهنا لم يتقدم شيء من الكلام
في هذا الفن حتى يؤمر فلهذا قال اعلم ولم يقل افهم فائدة اعلم
ان الخطاب على قسمين خاص وهو توجيه الكلام الى معين كقولك يا زيد اقرأ وعام وهو
توجيه الكلام الى غير معين كقولك الاعمى يا رجلا خذ بيدي والاصل فيه هو الاول ولا بد
في ارادة الثاني من القرينة الصادقة عن ارادة الاول والقرينة ههنا ان علم هذا
البحث مطلوب عن كل احد غير معين انتهى فائدة اعلم امر حاضر فمن اراد معرفة تفاصيل
الامر باصله فليراجع الى كتابنا المصرح شرح امثلة المسرح فائدة ولفظ ان بفتح الهمزة
وهي من الحروف المشبهة بالفعل في هذا المحل ويجوز ان يكون فعلا ماضيا من انّ يانّ انينا

فلا بد وان الكلام حديث سرور ادركان جيد السباق قاله الصحاح

وان تقدم البسملة

خطاب لغير معين

خطاب لمعين

اعلم في

القراءة

وبعد ما المصدرية
وبعد قسما وبعد هما
وبعد حفظ وبعد بل
وبعد اسمي وبعد بين وبعد لعل
ومما وحتى وابعد الا ليت
[illegible]

فيكون اصله ائن مهموز الفاء فادغم مثل عضّ يعضّ وتقرا بفتح الهمزة في اثنى عشر
موضعًا اذا وقعت فاعلا ومفعولا ومبتداء ومضافا ومضافًا اليه وبعد لو ولولا
وبعد اعلم وبعد عجبت فائدة وتقراء انّ بكسر الهمزة في اثنا عشر موضعا بعد القسم
نحو والعصر انّ الانسان لفي خسر وبعد كلّا نحو كلّا انّهم عن ربّهم يومئذ لمحجوبون و
بعد النداء نحو قالوا يا لوط انّا رسل ربّك وبعد الامر نحو ذق انّك وبعد النهى
نحو لا تحزن انّ الله معنا وبعد الدعاء نحو ربّنا انّك وبعد حتى نحو حتى انّ الانسان
ليطغى وبعد القول نحو قال انّه يقول انّها بقرة وعند الابتداء نحو انّ الذين آمنوا
وبعد ثمّ نحو انّ الينا ايابهم ثمّ انّ علينا حسابهم وبعد نعم نحو نعم العبد انّه اوّاب
وبعد الا نحو الا انّ اولياء الله انّ ابواب التصريف الابواب جمع باب واصله بوب
وهو منصوب على انّه اسم انّ بفتح الهمزة لانّه بعد العلم فان قلت من اي شيء علمت انّ اصل
باب بوب قلت لان جمعه يجيء ابواب بالواو ولانّ القاعدة اذا لم يعرف اصل الكلمة
انّه واوي ام يائي او مذكر او مؤنث ينظر الى اربعة اشياء فيعرف باحدها وهي المصدر
والتثنية والجمع والتصغير لانّها تردّ الاشياء الى اصولها فان قلت التصريف مصدر
صرّف لم جيء بالتاء في اوّل مصدره والقياس ان يجيء بغير التاء مثل الماضي قلنا نعم
القياس صرّفًا بفتح الصاد والراء وتشديده وتنوين لام فعله لانّه اسم وانّما لو جاء
الاشياء الثلثة فالتبس تثنية ماضيه فلهذا لم يجئ على وزن صرّفًا مصدرًا لانّ تثنية
الماضي من باب التفعيل صرّفا بلا تنوين واذا وقعت المصدر وقلت صرّفا بلا تنوين
يشبه تثنية الماضي من باب التفعيل فلهذا قيل تصريفًا ولم يقل صرّفا فان قلت ان كسرت
العين لازالة الالتباس يحصل الفرق بين تثنية الماضي ومصدره قلنا نعم لكن يلتبس

اي العدول عن الفعل

ايضا

ايضا بتثنية امر هذا الباب وهو ضَرِّفْ ضَرِّفَا بكسر الراء فلا يفرق المصدر من الامر
في حالة النصب في مصدره واما في حالة الرفع والجر فلا التباس لان المصدر لا يكتب
بالالف فيهما بخلاف النصب فان الالف يكتب في آخره للرسم فان قلت اقرا ما
مصدره ضَرْرِفًا على وزن فَعْلِلًا بفتح الصاد وكسر الراء الاولى وسكون الراء الثانية
قلنا نعم لا يلتبس على هذا التقدير لكن يكون ثقيلا فلدفع هذا الثقل يجعل الراء الثانية
ياء فيصير ضريفا مثل فعيلا فيلزم الالتباس بالصفة المشبهة ففر من ورطة
ونقع في ورطة اخرى قال بعض الفضلاء فلاجل دفع هذا الالتباس زيدت التاء
في اوله عوضا عن التشديد انتهى اقول هذا غير مسلم لان الياء في مصدره عوض
عن التشديد كما قال العلامة الثاني في الحاشية التفتازاني على العزي منسوب الى الامام
عز الدين فنسبه الجزء الاول فقيل عزي كما قيل ضيائي وضياء الدين والله اعلم
فائدة فالياء في التصريف عوض عن التشديد لان الحرفين يلزم ان يكون عوضا
عن حرف واحد وهو غير مسموع فلا يكون تاء (اي الياء) التفعيل عن التاء او التشديد وكلاهما
في المعنى واحد وهذا التاء في التصريف والتفعيل لا من نفس الكلمة بل زادوا من حروف
الزوائد لانهم اذا ارادوا زيادة حرف في كلمة لا يزيدون الا من حروف العلة وهي
من الزوائد فلم يمكن زيادة الالف منها لتعذر الابتداء بالساكن فزادوا التاء
فقالوا تفعيلا لان بين التاء والفاء مناسبة في المخرج لان الفاء شفوية والتاء
قريب منها لانها من منتهى المخارج لانها من ثنايا العليا ولقرب التاء
من الفاء زيدت التاء فان قلت هذا لا يشفي المريض لان الفاء ليست في كل المصادر
مثل التصريف وغيره اجيب الاعتبار بالوزن يعني يكفي المناسبة في الوزن فان قلت

ولو كان التاء ايضا عوضا عنه يلزم تعويض شيئين عن شيء واحد منه

على تقدير يكون التاء عوضا عن التشديد ايضا منه

المنكلبة يحصل بزيادة الميم شفوية مثل الفاء قلنا نعم لكن يلتبس بمبالغة اسم
الفاعل كالمكثير فان قلت يفرق بفتح الميم في المصدر وكسرها في المبالغة قلنا
الاعجام تترك كثيرا فيلزم الالتباس فلدفع هذا الالتباس لم يزيد والميم وهذه
كلها تعليل بعد الوقوع فائدة وانما قال المص اعلم ان التصريف ولم يقل اعلم
ان الصرف لان علم التصريف شريف وفيه تصرفات كثيرة فذكر لفظا فيه مبالغة وتكثير
اشارة الى ذلك واصل التصريف تصررف بكسر الراء الاولى وسكون الثانية فابدل
الراء الثانية ياء فصار تصريفا فالمصادر خمسة المصدر الغير الميمي وبناء المرة وبناء
النوع ومبالغة المصدر مثل الحثيثي والدليلي وغير ذلك والله اعلم فائدة
المصدر يجيء لستة معان الاول يجيء بمعناه نحو نصرا والثاني بمعنا الماضي نحو منعا
كلامك بمعنى منع كلامك والثالث بمعنى المضارع نحو معاذ الله بمعنى نعوذ بالله
والرابع بمعنى الفاعل نحو رب العالمين مربي والخامس بمعنى المفعول نحو هذا
خلق الله بمعنى مخلوق الله والسادس بمعنى الامر كما وقع في كتاب العزى وغيره
ونحوه تنبه بمعنى تنبه امر من تنبه تنبيه من باب التفعل والله اعلم فائدة
وعرفا بن الحاجب في الشافية الصرف فقال التصريف علم باصول يعرف بها
احوال ابنية الكلمة التي ليست باعراب انتهى وعرف ايضا بعض الفضلاء فقال الصرف
آلة قانونية يعرف بها احوال الكلمة من حيث الاعلال والادغام وعدمهما خمسة
جزائن ثلثون معطوف على خمسة وقوله بابا تميز من خمسة وثلثون كما في قوله
تعالى ان عدة الشهور عند الله اثنى عشر شهرا الآية والله اعلم فائدة فان قيل
التميز ما يرفع الابهام المستقر عن ذات مذكورة او مقدرة وهذا التميز لم يرفع

كما في الصحيفة الكافية

لم يرفع شيئاً منهما الا انه لا ابهام في هذا التركيب لان المص قال اولا ان ابواب التصريف ثم صرح خمسة وثلثون فلم يحتج الى التميز فاجاب بعض فضلاء زماننا ان التميز في الاعداد يلزم ان يكون مذكوراً او مقدراً وان لم يحتج الى التميز ولا يجوز حذفه وسمعنا ممن سمع عن بعض الافاضل اجاب بقوله فليكن هذا التميز من باب التأكيد مثل قوله تع ان عدة الشهور عند الله اثنى عشر شهراً الآية فليتأمل ستة منها اى من خمسة وثلثين بابا قوله ستة مبتداء ومنها متعلق بكائنة صفة ستة للثلاثي المجرد متعلق بكائنة خبر المبتداء المجرد صفة للثلاثي والله اعلم فائدة اذا وقع ما قبل من البيانية نكرة يكون صفة نحو رأيت رجلا الرجل من قبيلة قريش فان قلت واذا كان ما قبل من البيانية معرفة يكون حالاً نحو رأيت الرجل من قبيلة قريش فان قلت لم قال للثاني بضم الثاء والاولى مع ان القياس ان يقال ثلاثي بفتح الثاء منسوب الى الثلاث قلت الثلاثي والرباعي والخماسي والسداسي بضم الاوائل في الكل شاذ والقياس ط الثلاثي لانه منسوب الى ثلاثة وهو اربعي لانه منسوب الى اربعة وخمسي لانه منسوب الى خمسة وسدسي لانه منسوب الى ستة فان قلت قدم الثلاثي على الرباعي قلت لان الثلاثي مقدم على الرباعي طبعاً فقدم وضعاً ليوافق الوضع الطبيعي فان قلت لاى شيء انحصر ابواب التصريف في خمسة وثلثين قلت معرفة هذا يحتاج الى تتبع جميع الابواب الى اخر الكتاب فاذا استقرأت الى آخر الكتاب عرفت وجه انحصاره والله اعلم فائدة وانما انحصر ابواب الثلاثي المجرد في ستة لان عين ماضيه لا يخلو اما ان تكون متحركة باقوى الحركات او اخفها او متوسطها فان كان الاول فهو من باب فَعُلَ بالضم وان كان الثاني فهو من باب فَعَلَ بالفتح وان كان

وان كان الثالث فهو من باب فَعِلَ بالكسر اما الباب الذى عينه بالضم فهو باب حَسُنَ

واما الذى عينه بالفتح فهو نصر وضرب وفتح واما الذى عينه بالكسر فهو باب علم وحسب

فصارت ستة لكن القياس التصورى الشارح يقتضى ستة عشر بابا والقياس العقلى يقتضى

اثنى عشر بابا واما الاستقراء والتتبع يمنع ما عدا الستة ومن عرف القاعدة المذكورة

وفهم ابواب الاسماء المكتوبة فيما مر لا يحتاج الان الى بيان [redacted] اقتضاء ستة

عشر بابا فى القياس التصورى والى اثنى عشر بابا فى القياس العقلى واما بيان ستة ابواب

فى الاستقراء فانه معلوم عند من له لب والله اعلم فائدة ولا باس اما ان نذكر تذكيرا

لما مر من القاعدة او تفهيما لمن لم يفهم وانما قلنا لان الثلاثى المجرد يقتضى فى القياس

التصورى ستة عشر بابا لانه يتصور بالتصور الشارح فى فاء الفعل من الماضى اربعة

احوال السكون والحركات الثلاث فيه وفى المضارع ايضا اربعة احوال السكون والحركات

الثلث فاذا ضربنا الاربعة فى الاربعة صارت ستة عشر بابا فهذا سهل لكن يلزم على كل

طالب تخريجه من الذهن الى الخارج الى ستة عشر بابا واما القياس [redacted] العقلى يقتضى

اثنى عشر بابا لان فاء الكلمة يتصور فى العقل ثلاثة احوال الحركات الثلث لا السكون

لان العقل يخرجه عن التصور الشارح لانه لا يمكن الابتداء بالساكن وان جوز البعض

فضربنا احوال الثلاثة التى هى فى فاء الفعل من الماضى الى الاحوال الاربعة التى هى فى فاء الفعل

من المضارع فصار فى اثنى عشر بابا ويلزم ايضا تخريجه من الذهن الى الخارج وذكره او كتابة

فى الصحائف والالواح لانه يمكن التلفظ والكتابة لكن التصور الاول وهو التصور الشارح

وبه يتصور ستة عشر بابا لكن هذه الابواب لا يتلفظ بل يمكن الكتابة فى التصور الشارح

فقط والله اعلم فائدة او نقول وجه الحصر على ستة ابواب بوجه آخر وهو ان حركة

عين الماضى

عين الماضي لا يخلو من ان يكون موافقة لحركة عين مضارعه او مخالفة فان كان
الاول فهو لا يخلو اما بالضم او بالكسر او بالفتح فان كان بالاول فهو الباب الخامس
وان كان بالثاني فهو الباب السادس وان كان بالثالث فهو الباب الاول وان كانت
بالثاني فهو الباب الثاني وان كانت بالثالث فهو الباب الرابع فصارت ستة ابواب
فاحفظ هذه القواعد فانه بحث عجيب ومن لم يعرفه فهو غريب والله اعلم
بالصواب الباب الاول فان قيل لاي معنى من معاني الالف واللام
اتى في الباب قلنا للعهد الخارجي اعلم ان الالف واللام في كلام العرب في الغالب
بالاستقراء على اربعة اوجه احدها للاشارة الى المقدم المذكور المنكور يسمى عهدا خارجيا
نحو جائني رجل فاكرمت الرجل وكقوله تعالى كما ارسلنا الى فرعون رسولا فعصى فرعون
الرسول وثانيها للاشارة الى واحد من الافراد باعتبار التصور في الذهن اولا ثم
ادخل الالف واللام ثانيا يسمى عهدا ذهنيا نحو ادخل السوق واشتر اللحم حيث
لا عهد في الخارج وثالثها للاشارة الى الحقيقة من حيث هي هي يسمى لام الحقيقة نحو
العسل حلو والخل حامض ونحو الرجل خير من المرأة ورابعها بمعنى الكل يسمى لام
الاستغراق كقوله تعالى والعصر ان الانسان لفي خسر ولا بد للطالب من معرفتها اوله
الباب الاول اصله وول بالواوين ادغمت الاولى في الثانية بعد سلب حركتها ثم
زيدت الهمزة في اوله لتعذر الابتداء بالساكن فصار اول ثم ادخل الالف واللام
في اوله بدل الاضافة اذ تقديره اول الابواب الستة فصار الاول وقال بعض
العلماء اصله اوال على وزن افعل مهموز الوسط قلبت همزة الثانية واوا وادغمت
الواو في الواو وقال بعضهم اصله ووول على وزن فوعل قلبت الواو الاولى همزة

ومعنى الالف واللام اربعة عهد خارجي
وحقيقة وعهد ذهني واستغراق لانه
الف ولام اما ان يكون مدخولهما مفهومندن
قسم معين اولا اولور اول عهد خارجي اما
باصراحة يا كناية ذكر سبقت ايتمك
شرطيله مثالي جائني رجل فاكرمت الرجل
والكو بعيدا اولمق مثال اليه نفس
حقيقت اولورسه يعني الف لامك
مدخولنك مفهومي اولور
ماصدقدن قطع نظر ايله لام
حقيقت اولور مثالي الرجل خير من المرأة
والكو مشار اليه فرد ما ضمننده محقق
اولان حقيقت اولورسه عهد
ذهني اولور مثالي ادخل السوق
واشتر اللحم والكو مشار اليه
جميع افراد ضمننده محقق اولان
حقيقت اولورسه استغراقدر
كقوله تعالى والعصر ان الانسان
لفي خسر الاية حرره

فصارا ولا تأنيث الاول الاولى مثل آخر واخرى مثل انصر ونصرى منها اى من
الابواب الستة فعل يفعل هذا وزن موزونه نصر ينصر وهو سرد الالفاظ الغير
المركبة كقولك واحد اثنان ثلاثة او لفظ الثانى معطوف على اللفظ الاول وحذف
منه حرف العطف لانه خبر بعد الخبر فيجوز بحذف العطف و بغير حذفه تقديره لفظ
نصر ولفظ ينصر وموزونية نصر ينصر كفعل يفعل فى الحركات والسكنات وعدد الحروف
والله اعلم بالصواب فائدة وانما اختص الفاء والعين واللام لما فيه من حروف
الشفة والوسط والحلق التى هى المخارج الكلية فترجح به فعل على جعل ولكونه اعم الافعال
ترجح على نحو علم وعلى نحو عمل بكسرة استعماله وفتح عينه وانما تعين العين لانه محل الا
الاختلاف لان الفاء للماضى لايكون الا متحركا ومفتوحا للخفة والسكون ممتنع فى الابتدا
او متعذر على ما قيل والعين لايكون الا متحركا لالتزام سكونه اختلاط الابنية ولا التباس
المصدر حالة الرفع والجر واللام مبنى على الفتح فى الماضى وفاء الفعل لايكون الا ساكنا
فى المضارع لئلا يتوالى اربع حركات متواليات ولم يسكن عين المضارع تبعا للماضى
واما آخره فمضموم مالم يكن حرف ناصبا وجازم فان قيل لم قال المصنف رحمه الله
نصر ينصر ولم يقل نصرا قلنا لان لفظة نصرا مفعول مطلق والمفاعيل فضلة
فى الكلام والفضلات يترك عادة فترك المص فان قلت هل يجئ المصدر من
الباب الاول على وزن واحد وعلى اوزان مختلفة قلت رايت فى بعض الحواشى
المصدر يجئ من الباب الاول على سبعة عشر وزنا نحو فعل بفتح الفاء وسكون العين
مثل نصر وفِعل بكسر الفاء وسكون العين مثل فسق وفعل بضم الفاء وسكون العين مثل
كفر وفَعَل بفتح الفاء والعين مثل طَلَب وفعل بفتح الفاء وكسر العين مثل عَنِق وفعال

بفتح الفاء

بفتح الفاء والعين نحو بَنَاتٍ وفعال بكسر الفاء والفتح العين مثل كِتَابٍ وفعال بضم
الفاء وفتح العين مثل سُؤال وفعول بضم الفاء والعين مثل دخول وفعالة
بكسر الفاء مثل حراسة وفعلانا بضم الفاء وسكون العين مثل كفران وفعلان بكسر الفاء
وسكون العين مثل كتمانًا وفَعَلان بفتح الفاء والعين مثل نزوانٍ وبفتح الميم وسكون
الفاء وفتح العين مثل مقعد وفعلى بفتح الفاء وسكون العين وفتح اللام مثل دعوى
وفعلى بكسر الفاء وسكون العين وفتح اللام مثل ذكرى وفعلى بضم الفاء وسكون العين وفتح
اللام مثل بشرى وفعالة بفتح الفاء مثل طهارة وعلامته ان يكون عين فعله مفتوحًا
في الماضي كنصر ومضمومًا في المضارع كينصر وفي بعض النسخ في الغابر والاول اولى لانه
ابعد من الاحتمال الغابر من الغبور وهو من المصادر الاضداد يطلق ويذكر في محل
المضارع لتوهم الآن يقال هذا الاحتمال مندفع في قود فيما قيل بفتح العين في
الماضي تأمل والله اعلم بالصواب فائدة وانما قدم الماضي على المضارع وهو الحال
والاستقبال لان الماضي يدل على السابق والمضارع يدل اللاحق والسابق مقدم على
اللاحق اعلم ان الحركة والسكون يستعملان في المعرب والمبني في آخر الكلمة وغيره والفتح
والكسر والضم تستعمل في غير آخر المعرب والنصب والرفع والجر والجزم يستعمل في
آخر المعرب ويسمى الضم ضمًا لانضمام الشفتين عند التكلم ويسمى الفتح فتحًا لانفتاح
الضم عند التكلم ويسمى الكسر كسرًا لانكسار الشفة السفلى ويسمى السكون سكونًا لخلوه
عن الحركة والتنوين نون ساكن يتبع حركة آخر الكلمة والنون ما لم التنوين والشد
ماله التشديد وهو ثلاثة اسنان تكتب فوقه وقد يترك هذه المذكورات من الخط
والكلمة التي اصلها على حرف واحد او حرفين لا وزن لها والله اعلم بالصواب فائدة

وانما يسمّى الماضي ماضيا لدلالته على الزمان الماضي وانما يسمّى المضارع مضارعا لمشابهته باسم الفاعل في الحركات والسكنات ووقوعه صفة للنكرة نحو مررت برجل ضارب و يضرب وانما يسمّى مستقبلا ايضا لدلالته على الزمان المستقبل ومن اراد ان يعرف الماضي والمضارع باصلهما فلينظر الى شرحنا شرح الامثلة المسمّى بالمصرح وبناؤه كائن للتعدية غالبا اى ظرف المحذوف اى في غالب الاستعمال او صفة مصدر محذوف اى حذفا غالبا او خبر يكون المقدّر اى يكون غالبا وقد يكون لازما مثال الفعل المتعدى من هذا الباب نحو نصر زيد عمرو فان قيل لم سقط الواو في عمرا قلت يكتب الواو في عمرو في حالتي الرفع والجرّ للفرق بين عُمَر وعمرو واما في حالتي النصب لا يكتب الواو لانه يكتب الالف في الرسم ولا يكتب الالف في الرفع والجر فيلزم الالتباس فلهذا يكتب الواو فيهما ولا يكتب في النصب لانه لا يلزم الالتباس ومثال الفعل اللازم منه نحو خرج زيد ثم عرف المصنف رحمة الله عليه الفعل المتعدى [illegible] واللازم فقال المتعدى ما اى الفعل الذى تجاوز فيه فعل الفاعل اللغوى الذى هو الحدث وتسمية الفعل الاصطلاحى متعديا لتضمنه اياه الى المفعول به فان قيل ما المتعدى وهو الفعل الذى يتعدى من الفاعل الى المفعول به وقيل هو الفعل الذى يتجاوز من الفاعل الى المفعول به وقيل ما يقع على المفعول به وقيل ما يحتاج الى المفعول به وانما قدّم تعريف الفعل المتعدى لكون مفهومه وجوديا والوجودى لشرفه يستحق التقديم [illegible] واللازم ما لم يتجاوز فعل الفاعل الى المفعول به بل وقع ولزم في الفاعل نفسه تاكيد معنوى للفاعل فان قيل ما اللازم قلنا اللازم هو الفعل الذى لا يتعدى من الفاعل الى المفعول به وقيل ما لا يتجاوز من الفاعل المفعول به وقيل ما لا يقع على المفعول به وقيل

ما لا يتوقف

مالا يتوقف فهمه على فهم المفعول به وانما قدّم الثلاثي على الرباعي في الوضع ليوافق الوضع
الطبع لانه مقدّم عليه طبعا وقيل انما قدّمه عليه لانّ الثلاثي اصل بالنسبة الى الرباعي
وانما قدّم الباب الاوّل على الثلاثي لانّ عين مضارعه مضموم وهو من اقوى الحركات
لانه لا يحتاج الى تحريك الشفتين والكسر اضعفهما فقدّم الاقوى او لانّ الضمّ علوى
والكسر سفلي والعلوى مقدّم على السفلي في الحرمة والرتبة فقدّم عليه في الوضع او لان يجئ
يفعل بضم العين من فعل بفتح العين سماعيّ ويجئ يفعل بكسر العين من فعل بفتحها قياسيّ
والسماعيّ مقدّم على القياسيّ فلهذا قدّمه والله اعلم الباب الثاني اى من هذه الابواب
الستّة فعل يفعل هذا وزن موزونه ضرب يضرب وعلامته اى علامة الباب الثاني ان يكون
عين فعله مفتوحًا في الماضي ومكسورا في المضارع وبناؤه ايضا اى كبناء الباب الاوّل للتعدية
غالبا وقد يكون لازما مثال الفعل المتعدي منه اى هذا الباب نحو ضرب زيد عمرو ومثال الفعل
اللازم منه نحو جلس زيد وانما قدّم الباب الثاني على الثالث لان حركة عين الماضي والمضارع مختلف فيه
وحركة باب الثالث متفق والمختلف مقدّم على المتفق عند الصرفيين وقيل لكثرة استعمال الثاني
بالنسبة الى الثالث وقيل لانّ مفهوم الثاني وجوديّ لوجود الاختلاف ومفهوم الثالث
عدمي لعدم الاختلاف الحركات والوجوديّ مقدّم على العدميّ من وجه لشرفه ويجئ مصدر
باب الثاني على سبعة عشر وزنا نحو فعل بفتح الفاء وسكون العين نحو ضرب وفعل بكسر الفاء وسكون
العين نحو كذب وفعل بضم الفاء وسكون العين نحو شغل وفعى بضم الفاء وهمّ فتح العين نحو
هدى وفعل بفتح الفاء وكسر العين نحو كذب وفعلة بالفتحان نحو غلبة وفعلة بفتح الفاء
وكسر العين نحو سرقة وفعال بكسر الفا وفتح العين نحو صراف وفعال بضم الفاء وفتح العين
نحو بكاء وفعال بفتح الفاء نحو جزاء وفعول بضم الفاء والعين نحو جلوس وفعيلا بفتح الفاء

حرف حلق ششدر بودر اي نور عين هاء همزه حاء خاء عين غين شرطدر كل كلمه اتده حرف حلق اولمق اول فعل يفعل وزنه كله
فعل يفعل وزنه كلميجك شرطدر انده حرف حلق اولمق

وسكون العين

وكسر العين نحو ذخير او فعالة بفتح الفاء والعين نحو جماعة وفعلان بكسر الفاء نحو حرمان وفعّال بفتح الفاء وتشديد العين نحو ليّات وفعلان بضم الفاء وسكون العين نحو غفران ومفعل بفتح الميم وسكون الفاء وكسر العين نحو مرجع هكذا وجدناه في بعض الكتب هذا في غاية التحقيق و نهاية التدقيق والله اعلم بالصواب الباب الثالث منها اي من تلك الابواب الستة فعَل يفعَل هذا وزن هو وزنه فتح يفتح وعلامته ان يكون عين فعله مفتوحا في الماضي والمضارع بشرط ان يكون عينه او لامه اي الضمير فيهما يرجع الى الماضي وهو فعل احد حروف الحلق ليقاوم خفة فتح العين ثقل حرف الحلق ولم يشترط الفاء لقوة المتكلم في الابتداء فان قلت لم لم يشترط فاء الفعل قلت لانه يسكن في المضارع والساكن في حكم الميت ولا يشكل بمثل دخل يدخل من باب نصر ينصر ونحت ينحت وجاء يجيء من باب ضرب وما اشبه ذلك مما كان عينه او لامه حرف الحلق ولم يجئ من باب فتح لانا نقول لم يجئ على وزن فتح الا بهذا الشرط فمتى انتفى الشرط لا يكون على باب فتح الا انه اذا وجد حرف الحلق يجب ان يكون من باب فتح اذ لا يلزم من وجود الشرط وجود المشروط والله اعلم بالصواب ● فائدة الشرط ما يلزم من عدمه عدمٌ ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم لذاته والسبب ما يلزم من وجوده الوجود ومن عدمه العدم ثم الشرط امّا عقلي [illegible] كالحيوة للعلم وامّا عادي كنصب السلم لصعود السطح وامّا شرعيّ كالطهارة للصلوة وكل منها ينطبق عليه حدّ الشرط واما الشرط اللغوي وهو مدخول اذا واخواته فالمحققون على انّ الشرط ملزوم والجزاء لازم او سبب والجزاء مسبب فوجود السبب مستلزم لوجود المسبب استلزاما لذاته لاقتضائه اياه اقتضاءً ذاتيًا او جعليا كذا قاله العلامة اللقاني في حاشية سعد التفتازاني على العزي فاحفظ هذه الفائدة فانه بحث لطيف وهي اي حروف الحلق ستة والاولى ان يقال ست وكونها ستة هو على ما نقل عن الجمهور الاولى الهمزة والثانية

لان فعل يفعل بغير حرف الحلق في غاية الخفة وحرف الحلق في غاية الثقل فيقاوم بعض الخفة حرف الحلق للتعادل م لاطى

واما اذا كان فاؤه حرف الحلق فلم يفتحوا في مضارعه نحو امر يامر لسكون حرف الحلق في المضارع فلا يكون مثقلا سعد الله

الهاء

الهاء والثالثة العين والرابعة الحاء والخامسة الغين المعجمة والسادسة الخاء المعجمة ومخارجها
على ترتيب ذكرها يعني ان الهمزة من مخارج الحلق مما يلي الصدر على الترتيب ومذهب سيبويه ومن تابعه
ان حروف الحلق سبعة مزادا والالف وقيل المهملة بمعنى الحرام والخاء المعجمة بمعنى القعد وقيل الشعر
الذى في المقعد والعين بمعنى سنام الجمل والغين المعجمة بمعنى نفر من الابل بلا زمان والهاء بمعنى
العلامة في الوجه والهمزة بمعنى الغمز والمعانى المذكورة معان للحروف قاله في الشكرية حاشية
المقصود قال في الايضاح الهمزة والالف والهاء من اقصى الحلق ولا شك ان الهمزة اول
والالف بعدها والالف عندنا ولنا حرف هوائى لا مخرج له ومعناه جعل سيبويه ومن
تابعه الالف من مخرج الهمزة وان مبداءه الحلق ويمد ويمد على الكل واعترضوا على المصنف
بان ابى يابى جاء على وزن فعل يفعل بفتح العين فيهما مع انتفاء الشرط الذى
هو حرف الحلق فاجاب عنه بقوله وابى يابى شاذ اى مخالف للقياس لا يعتد به فلا يرد
النقض وهو عند المناطقة قول مؤلف من قضايا متى سلمت لزم عنها لذاتها
قول آخر وعند الفقهاء لحاق مجهول بمعلوم لاشتراكهما في علة حكمها وعند اهل
العربية القاعدة قاله العلامة اللقانى رحمه الله وحكى في المحكم ان قوما قالوا
في الماضى ابِىَ بكسر العين فيأتى على لغتهم جاء على القياس فان قيل كيف يكون ابى يابى
شاذا وهو يجيء في الكلام الفصيح وهو قوله تعالى ويابى الله الا ان يتم نوره اجيب
كونه شاذا لا ينافى وقوعه في كلام فصيح فانهم قالوا الشاذ على ثلاثة اقسام
قسم مخالف للقياس دون الاستعمال كقَوَدَ وصَيَدَ وعَوِرَ واَستَوِرَ واستحوذ فان
القياس في هذه الكلمات قلب حرف العلة الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها والاستعمال
بخلافه كما قال الله تعالى استحوذ عليهم الشيطان بلا قلب الواو والفاء مع ان القياس

يقتضي ذلك وقسم مخالف للاستعمال دون القياس كقول الشاعر واُم عال كها والاستعمال
كهي وقسم مخالف لهما معا كقول الجياد وستخرج اليربوع من نافقائه ومن جحره بالشيحة
المتقصّع فادخل الالف واللام في الفعل وهو خلاف القياس والاستعمال فالاولات
مقبولات لا اعتراض لهما دون الثالث قيل ابى يابي من القسم الاول وقيل السر
في وقوع ابى يابى من هذا الباب مع خلو عينه ولامه من حروف الحلق ان ابى بمعنى
امتنع وامتنع فرع منع ولام منع حروف الحلق فحمل ابى عليه كما يذر على يدع
في قلب كسرة فتحة بسبب حرف الحلق وان لم يكن حرف الحلق في يذر على يدع لانه
بمعناه وكان لامه حرفا من حروف الحلق وقيل ان الثاني ابى منقلبة الى الالف و
الالف من حروف الحلق وان لم يعتد منها او انها في اصل وضعها كالهمزة
وهي من حروف الحلق فيكون ابى يابى على القياس وقيل هو الذي يجيء مخالفا على
القواعد المقررة في الفن ولا يعتد به قال بعض الفضلاء في الشعراء بلسان التركى
ونعم ما قال حرف حلق التي اولوبدر اى اخي ها همزه عين غين حا خي وقال
بعضهم ايضا بلسان التركى ونعم ما قال هر فعلكه باب ثالثدن اوله لازم انده حرف
حلق بولنه هر فعلده حرف حلق بولنه لازم اولمز باب ثالثدن اوله وقيل حرف حلق
شش بود اى نور عين ها همزه حا خا عين غين قيل ونعم ما قال [illegible] لتفهيم
المبتدى كل جوز مدور وكل مدور ليس بجوز كل ثلج ابيض وكل ابيض ليس بثلج
هكذا الى غير النهاية واما قلى يقلى بفتح العين فيهما فلغة عامر فليس بفصيح والفصيح
الكسر في المضارع واما بقى يبقى بفتح العين فيهما ايضا فلغة طي والاصل فيها
كسر العين في الماضي فقلبوا الكسرة فتحة ولقائل ان يقول انتم قلتم ابى يابى شاذ

وقلى

وقلى يقلى لغة عامر وبقى يبقى لغة طى فما تقولون فى ركن يركن فانه جاء على فعل يفعل بفتح
العين فيهما مع انتفاء الشرط قلنا فهى من اللغات المتداخلة اعنى انه جاء ركن يركن
من باب نصر وجاء ركن يركن من باب علم فاخذ الماضى من الباب الاول فى المضارع من الباب
الثانى وجعل ابن عصفور ركن يركن شاذا وقيل ان قلى يقلى لغة فى قلى يقلى بفتح اللام
فى الاولى وكسرها فى الثانية من باب ضرب والله اعلم فائدة انما قدم باب فتح على باب علم
لان الفتح اصل والكسر فرع والاصل مقدم على الفرع اولان الفتح علوى والكسر سفلى والعلوى
مقدم على السفلى اولان الفتح غير محتاج الى تحريك شفو عند التلفظ بخلاف الكسر فيكون
الفتحة اخف الحركات والطباع يميل عليها اليها فيكون احق بالتقديم اولان الفتح اقوى
من الكسر لاتحاد الحركة فى الماضى والغابر بخلاف الرابع فان حركته مختلفة والمتحد مقدم
على المختلف لان المتحد واحد والمختلف متعدد والواحد قبل المتعدد وبناؤه للتعدية
غالبا اى كثيرا وقد يكون لازما مثال الفعل المتعدى نحو فتح زيد الباب مثال الفعل
اللازم نحو ذهب زيد فافهم هذه المذكورات والله اعلم بالصواب فائدة وجاء
مصدر باب الثالث على اثنى عشر وزنا بفتح نحو فَعْلُ بفتح الفاء وسكون العين مثل سبع
بفتح السين يقال سبع الذئب الغنم بابه فتح اى فرسها وفعل بضم الفاء وسكون العين
نحو سحق وفعال بفتح الفاء نحو ذهاب وفعول بضم الفاء والعين نحو شبوخ وفعالة
بفتح الفاء نحو مَهارة وفعالة بكسر الفاء نحو قراءة وفعالة بضم الفاء نحو سؤال وفعلان
بضم الفاء وسكون العين نحو برهان وفعالية نحو كراهية وفعيلة بفتح الفاء نحو نصيحة و
مفعلة بفتح الميم وسكون الفاء نحو مشعلة هكذا وجدناه فى بعض الكتب والله اعلم بالصواب
الباب الرابع منها اى من الابواب الستة فعل يفعل هذا وزن موزونه علم يعلم وعلامته

ان يكون عين فعله مكسورًا في الماضي مثل علم ومفتوحا في الغابر مثل يعلم وبناؤه ايضا اي
كبناء الباب الثالث للتعدية غالبا وقد يكون للازم مثال الفعل المتعدي من هذا الباب نحو
علم زيد المسئلة علم فعل وزيد فاعله والتنوين عبارة عن نون ساكنة فاجتمع ساكنان
احدهما النون المعتبر بالتنوين والثاني الالف واللام في لفظ المسئلة فحرك النون بالكسرة
لاجتماع الساكنين لان الاصل في تحريك الساكن الكسر لانه كالميت واذا ارادوا تحريك
الميت ورفعه رفعوا من التحت وكذلك اذا ارادوا تحريك حرف من التحت مثال الفعل
اللازم نحو وجل زيد اي خاف والله اعلم فائدة يجيء مصدر هذا الباب من الفعل اللازم
على وزن فعل بفتح الفاء والعين مثل فرح من فرح بكسر العين في الماضي ومن وجل وجلاً
بفتح الواو والجيم ويكثر من هذا الباب يجيء العلل والاحزان كمرض يمرض مرضا بفتح الميم
والراء وحزن يحزن حزنا مثل مرضا ويكثر ايضا مجيئه من الالوان والعيوب نحو ادم و
سمر وعجف وحمق وخرق وعجم ورعن ومصدر هؤلاء ادمًا بفتح الهمزة والدال
وسمرا وعجفا وحمقا وخرقا وعجما ورعنا بفتح الفاء والعين في الكل لانه مصدر
فعل اللازم من الباب الرابع فان قيل لم قدم باب علم على باب حسن قلنا لان باب علم
يحتاج الى تحريك عضو واحد لاجل الكسر وهو لحنك الاسفل وباب حسن يحتاج
الى تحريك العضوين لاجل الضم وهما الشفتان فيكون هذا الباب محتاجا الى واحد
وباب الخامس محتاجا الى اثنين والواحد قبل الاثنين اولان هذا الباب اخف لاحتياجه
الى الواحد وباب حسن اثقل منه لاحتياجه الى الاثنين فالاخف اولى بالتقديم اولان
حركة عين هذا الباب مختلفة وحركة باب الخامس مطردة والمختلفة متقدمة على المطردة
وفي الشكرية فان قلت لم قدم هذا على الخامس قلت لان عين ماضيه مكسورة والكسرة

خفيفة

خفيفة من الضم والخفيف اولى من التقديم فان قلت من اين علمت ان الكسرة خفيفة
من الضم قلت لان الكسرة يحتاج الى تحريك عضو واحد وهو الحنك الاسفل بخلاف
الضم فانه يحتاج الى تحريك العضوين وهما الشفة اولان استعمال الرابع كثير والخامس قليل
والكثير يرجح فلهذا قدم الرابع فائدة ويجئ مصدر هذا الباب على اربعة عشر وزنا نحو
فعل بفتح الفاء وسكون العين مثل حمد بطلو وفعل بكسر الفاء وسكون العين مثل علم وفعل
بضم الفاء وسكون العين مثل عرباو فعل بفتح الفاء والعين مثل عمد وفعل بكسر الفاء
وفتح العين مثل شبعا وفعال بفتح الفاء والعين مثل سماع وفعال بكسر الفاء مثل
ستار وفعول بفتح الفاء وضم العين مثل قبول وفعلة بفتح الفاء وسكون العين مثل رحمة
وفعلان بفتح الفاء وسكون العين مثل بشنان وفعلان بكسر الفاء وسكون العين مثل
عشيانا وفعالة بضم الفاء مثل سعادة ومفعلة بفتح الميم وسكون الفاء وكسر العين كذا
في بعض الحواشي والله اعلم الباب الخامس منها اى من الابواب الستة فعل يفعل
هذا وزن موزونه حسن يحسن وعلامته ان يكون عين فعله مضموما في الماضي و
والمضارع قال الفاضل الهندي اعلم ان الضمة والكسرة بالتاء واقعة على نفس الحركة
لا بشرط كونها اعرابية وبنائية بخلاف المجردة عن التاء فانها القاب البناء وبناؤه
لا يكون الا لازما نحو حسن زيد فان قيل لم لا يتعدى هذا الباب قلنا لانه لا يجئ الا
من النعوت والطبايع وليس شئ منهما معه بمتعدى نحو حسن زيد فان قيل قد جا
رحبتك الدار متعديا وكذا اسدته وقلته عند الكسائي قلنا اما رحبتك الدار فان
الاصل رحبت بك الدار حذف الباء اختصارا ويقال بمثل هذا من قبيل حذف الايصال
واما سدته وقلته فالصحيح ان الضم لبيان ثبات الواو لا للنقل من العين وكذا

باب بعته ولا يكون هذا الباب الا لازما وشذ قولهم رحُبتك الدار فانه يتعدى الى المفعول به وهو الكاف والدار فاعل وانما شذ وذه من جهة استعماله على صورة المتعدي والاصل رحُبت بك الدار فحذف الباء لما مر والمعنى وسعتك الدار وقيل انتصابه بنزع الخافض وقيل تقديره بسبب الثالث اصله رحبت بك الدار فحذف الباء مرارا فان قيل لم قدم باب حسن على باب حسب قلنا لان الضم اقوى الحركات والكسر اضعفها فالاقوى مقدم على الاضعف اولان مجيء الكسر فيهما على الشذوذ والندرة فقدم لهذا وقيل قدم الخامس على السادس لكثرة الاستعمال بالنسبة الى السادس فائدة يجيء مصدر هذا الباب على ثمانية اوزان نحو فعل بفتح الفاء وسكون العين مثل نجد وفعل بكسر الفاء وسكون العين مثل علم وفعل بضم الفاء وسكون العين مثل حسن وفعل بفتح الفاء والعين مثل كرما وفعال بفتح الفاء مثل كمال وفعالة بفتح الفاء مثل شجاعة وفعولة بضم الفاء والعين مثل صعوبة وفعيل بفتح الفاء عظيم هكذا في بعض الحواشي والله اعلم بالصواب الباب السادس منها اى من الابواب الستة فعل يفعل هذا وزن موزونه حسب يحسب وعلامته ان يكون عين فعله مكسورا في الماضي والغابر اى المستقبل بقرينة ذكر الماضي وفي اكثر النسخ المشهورة المستقبل بدل والغابر فهذا اولى فان قلت لم خص لفظ فعل للوزن دون غيره قلت لانه مشتمل على اصول المخارج وهي الشفة والوسط والحلق فالفاء من الشفة والعين من الحلق واللام من الوسط وفيه نظر لانه لو كان اشتمال الكلمة على اصول المخارج سببا لان يكون وزنا لزم ان يكون علم وزنا لوجود العين الحلقي واللام الوسطي والميم الشفوي وليس كذلك وجوابه ان علم مخصوص لوزن معين وهو كونه مكسور العين ابدا في الماضي ومفتوحا في الغابر ومن شرطه ان يكون بوزن دون وزن بخلاف لفظ فعل فانه يجوز فيه الحركات الثلث وقيل انما خص لفظ

فعل

فعل للوزن دون غيره لانه عام من جهة المعنى فاحفظ هذا لانه من لوازم الطلبة وبناؤه
للتعدية غالبا وقد يكون لازما مثال الفعل المتعدى نحو حسب زيد عمرا فاضلا من الحسبان
بالكسر بمعنى الظن اى يتعدى الى مفعولين لانه من افعال القلوب ومثال الفعل اللازم
منه نحو ورث زيد والصواب ان يمثل اللازم بغير ورث لانه متعد على ما صرح به في القاموس
والصحاح والجوهرى وفى التنزيل وورثه ابوه ومثال اللائق بهذا المقام وثق زيد والله اعلم
فائدة فان قيل لم جعل زيد فاعلا وعمرو مفعولا فى كلامهم دائما قيل فى جوابه لان زيدا
من قوم حسين فى قصة كربلا وعمرا من قوم يزيد فلذلك جعلوا زيدا فاعلا وعمرا مفعولا دائما
قال المحققون ان كان ماضيه على وزن فعل مكسور العين فمضارعه على وزن يفعل بفتح العين
نحو علم يعلم الا ما شذ نحو حسب يحسب واخواته فانها جائت بكسر العين فيهما وقيل ذلك
الكثير الكسر فى الصحيح نحو حسب يحسب وهو لغة النبى صلى الله عليه وسلم كما قال ابن اياز بن
الخشاب وقال الفراء انها لغة بنى كنانة وسائر العرب يفتحون السين وهذه القياس
وان كانت الاولى هو الفصحى فانها جائت بكسر العين فيهما اى فى الماضى والمضارع وجوبا فى البعض وهو
ثمانية ومق ووثق وورث ووقف وولى وورث وورم وورع وورى الى آخره اى ستر من وجوازا
فى البعض وهو ستة نحو حسب ونعم وبئس من البؤس ومن البأس ووعز ووحر بالمهملة
اذا التهب وولهـ فيجوز فى مضارعها كسر عينها وفتحها ونظم بعض الفضلاء ابواب الستة
ونعم ما قال ونظم بيت كرصور ركه علامات ثلاثيدن نشان ديبى وبرم بن
سكا اى جان جان فتح وضم وفتح وكسر وفتحتان كسر وفتح ضم وضم كسرتان فائدة
ويجىء مصدره على خمسة اوزان نحو فعل ومق وفعال بكسر الفاء نحو حساب وفعلان بضم الفاء
والسكون نحو حسبانا وفعالة بكسر الفاء نحو رواية وفعال بضم الفاء نحو وفاقا هكذا فى بعض الحواشى

لما فرغ من بيان الثلاثي المجرد شرع في بيان ما زيد عليه فقال واثنى عشر بابا منها اي من خمسة
وثلثين بابا هذا في الاستقراء والتتبع واما في التصور الشارح يكون اربعة آلاف وثمانية واربعون
بابا وابواب الثلاثي ستة عشر بابا وابواب الرباعي المجرد اربعة وستون بابا والافعال والتفضيل
والمفاعلة اربعة وستون بابا في التصور في كلها والخماسي مائتان وستة وخمسون بابا في التصور
والسداسي الف واربعة وعشرون بابا في التصور والملحق بالرباعي اربعة وستون بابا وما زيد
على الرباعي المجرد وهو نوعان الاول ما زيد فيه حرف واحد وهو مائتان وستة وخمسون بابا
الثاني ما زيد فيه حرفان على الرباعي المجرد وهو الف واربعة وعشرون بابا وخمسة الملحق
الملحق تدحرج وهي مائتان وخمسون بابا واثنان الملحق احرنجم وهي الف واربعة وعشرون
بابا فهذه كلها في التصور لما زاد على الثلاثي المجرد وهو اي ما زيد على الثلاثي المجرد ثلاثة
انواع لان الزائد فيه اما حرف واحد او اثنان او ثلاثة وانما لم يكن الزائد فيه اكثر من ذلك
لئلا يلزم مزيد الفرع على الاصل اذ الاصل ثلاثة فلو كان الزائد اكثر لزم مزيدة الفرع على
على الاصل ولئلا يلزم الثقل ولئلا يذهب العقل الا انه كلمتان ركب احدهما مع الآخر
واعلم ايها الناظر في كتب التصريف ان الحروف التي تزاد لا تكون الا من حروف لفظ سألتمونيها
الا في التضعيف والالحاق فانه يزاد فيهما اي حرف كان ويسمى سألتمونيها حروف
الزوائد وهي السين والهمزة واللام والتاء الفوقية والميم والواو والنون والياء
التحتانية والهاء والالف النوع الاول وهو ما زيد فيه حرف واحد على الثلاثي وهو
ثلاثة ابواب وانما انحصر الرباعي المزيد على الثلاثي على ثلاثة ابواب بالاستقراء والتتبع
واما في التصور الشارح فيقتضي بضرب الاربعة التي في الفاء فهي الحركات الثلاث والسكون
ستة عشر بابا وبضربها في الاحوال الاربعة التي في العين صار اربعة وستون واما في اقتضاء

العقل

الفعل كان اثنى عشر بابا بضرب احوال الثلاثة التى فى الفا، وهى الحركات الثلث فقط الى الاحوال
الاربعة التى هى فى العين فصار اثنى عشر بابا فيضرب هذه الاحوال الاربعة التى هى
فى عين الثانى فصار ثمانية واربعين اما التصور فى الكل الباب الاول واما العقلية فى الكل
٤٠٤٨ ٣٠٣٦
منه اى من النوع الاول المزيد على الثلاثى المجرد حرفا واحدا افعل اصله فعل زيدت الهمزة فى اوله
فصار افعل يفعل اصله يؤافعل حذفت الهمزة منه لئلا يشبه بصوت السكران وبناح الكلب
لان من تشبه قوما فهو منهم فاذا لزم الاحتراز عن تشبه اصواتهم فكيف حال من شرب
اعاذنا الله عنهم وعن تشبههم وقيل حذفت الهمزة فى المستقبل لئلا يجتمع همزتان
فى نفس المتكلم لان من واجتماعهما يلزم الثقل فى مستقبله فحذفوا الهمزة لهذا وكذا
حذفت الهمزة من الفاعل والمفعول وامر الغائب ونهى الغائب لان الهمزة لما حذفت
من الاصل فحذفها من الفرع اولى لا من امر الحاضر وان كان فرعا لانه لما حذفت التاء
بقى ما يبقى ساكنا فاحتيج اليها فاتى الهمزة المحذوفة من المضارع لتعذر الابتداء بالساكن
فصار افعل واكرم بفتح الهمزة فيهما لانهما امران حاضران هذا وزن موزونه اكرم
اصله كرم بضم العين يكرم اكراما مصدر هذا الباب يجى على سنن واحد لثقله بكثرة الحروف
بخلاف الثلاثى والهمزة مفتوحة فى الماضى والمضارع وانما كسرت فى مصدره للفرق بين
المصدر وهو افعال بكسر الهمزة وبين جمع الفعل وهو افعال لا بكسر الهمزة وبين جمع
وهو افعال بفتح الهمزة مثل قسم بكسر القاف ولم يعكس الامر لان المصدر خفيف والجمع
ثقيل لتعدد معناه فاعطوه الفتحة لخفته والكسر ثقيل فاعطى الخفيف وهو المصدر
لانه الاسم ولعدم التعدد فى المصدر تعادلا بينهما ويجى مصدر باب الافعال على اقامة
بتعويض التاء عن العين المحذوفة اذ اصله اقوام نقل حركة الواو الى ما قبلها لثقل الحركة

على الواو ووقوع حرف الصحيح ما قبلها فقلبت الواو الفا لتحركها في الاصل وانفتاح ما قبلها
فاجتمع ساكنان وهما الالفان فحذفت احديهما على الاختلاف فعند الاخفش المحذوف
الالف المقلوبة لا اجتماع الساكنين لزم منها وعند سيبويه والخليل الالف الزائدة لان حذف
الزائد اولى فعوض عنه التاء في الآخر على قول من قال في المصدر وعدّ بدون التاء لان بالزيادة
بالاول يشبه بالمضارع فالزيادة في الاخر اولى ويجوز ترك التعويض عند الاضافة كقوله تع
واقام الصلوة كانهم جعلوا المضاف اليه عوضا عنه ويسمى هذا الباب باب الافعال بالاضافة
الى مصدره وعلامته ان يكون ماضيه مبنيا على اربعة احرف كاكرم اصله كرم فصار اكرم
بزيادة الهمزة في اوله اصله اوال او وول وعدم اعلاله وادغامه وانما جعلت همزة باب
الافعال قطعا لانها زيدت لمعان كثيرة كما ستراها فكانها كلمة برأسها لا للتوصل بها
الى النطق بالساكن كسائر الهمزات فلهذا فتحوا همزته للخفة وحكموا بحذفها في مضارعه
وانما حذفوها في المضارع لان لهم اجتماع الهمزتين في المتكلم كان ثقيلا او مستكرها لانه يشبه
صوت السكران حين القيء فلهذا حذف في غيره للاطراد وكتبت على صورة الالف لقوة
المتكلم في الابتداء ولان الابتداء قرينة على انها ليست الفا اعلم ان الفعل اللازم اذا
نقل الى باب الافعال يكون متعديا نحو فرح بكسر الراء وافرح والفعل المتعدي الى مفعولين
يتعدى الى ثلاثة مفاعيل نحو اعلمت زيدا عمرا فاضلا ويقال كبه على وجهه فاكب واعرضه
اي ظهر وينقل الى المتعدى اليه فيكون لازما نحو اكتب وقد ينقل الى المتعدى اليه فيكون
لازما نحو اكتب فاعرض ويقال كبته على وجهه فاكب واعرضه اي اذا اظهر فاعرض وقال نحو اكب واعوض نسخ
الزوزني ولا ثالث لهما وبناؤه للتعدية غالبا اي اكثريا على ما فسره بعضهم وقد يكون
لازما مثال الفعل المتعدي منه نحو اكرم زيد عمرا لان اكرام زيد الفاعل قد تعدى الى عمرو

وهو المفعول به

وهو المفعول به ومثال الفعل الا اللازم نحو اصبح الرجل اى دخل وقت الصباح والدخول
انما يوجد فى الفاعل نفسه والتعدية ان يضمن الفعل معنى التصيير فيصير الفاعل فى المعنى
مفعولا للتصيير فاعلا لاصل الفعل فى المعنى وايضاحه انك اذا اردت ان تجعل اللازم
متعديا ضمنته معنى التصيير بادخال الهمزة فى اوله ثم جئ باسم وصيره فاعلا لهذا
الفعل المضمن معنى التصيير واجعل الفاعل لاصل الفاعل مفعولا لهذا الفعل نحو قولك
كرم زيد اكرمته هو الذى صيرته كريما فائدة واعلم ان همزة افعل يجئ لسبعة عشر معنى
الاول للتعدية نحو اخرجته والثانى للصيرورة نحو امشى الرجل اى صار الرجل ذا ماشية و
وكذا اغد البعير اى صار ذا غدة وللصيرورة الشئ منسوبا الى ما اشتق منه الفعل وهى
على ثلاثة اقسام احدها ان تنسب الفعل الى الفاعل وليس فعله نحو اغد البعير واجرب
اى صار ذا غدة وجرب وثانيها ان تنسب اليه نحو الام الرجل اذ معناه التى ما يلام اليه
وثالثها ان تنسب اليه والمراد غيره نحو اجرب الرجل وانجر اذا صار ذا ابل فيها جرب ونجار
وهو داء يصيب الابل ~~فى رابيها~~ فى ربايئها وتسعل سعالا كثيرا والثالث للوجدان نحو
احمدته اى وجدته محمودا الوجود الشئ على صفة معناه ان الفاعل وجد المفعول موصوفا
بصفة مشتقة من ذلك الفعل وتلك الصفة فى معنى الفاعل ان كان اصل الفعل لازما نحو
ابخلته اى وجدته بخيلا وفى معنى المفعول ان كان متعديا نحو احمدته اى وجدته محمودا الى مر
او للسلب اى سلب الفاعل عن المفعول نحو اعجمت الكتاب اى ازلت عجمته اى لبسه يعنى اشكاله
ونحو اشكيته اى ازلت شكايته وقد يجئ ذلك سلبا عمن نسب اليه الفعل واذا لم يكن الفعل
متعديا كقولهم اقسط اى ازال عنه القسط وهو الجور ولذلك كان معنى القسط عدل و
قسط جار ومنه قوله تعالى واما القاسطون فكانوا لجهنم حطبا والرابع للحينونة نحو احصد الزرع

اى حان وقت حصاده والخامس للازالة نحو اشكيته اى ازلت عنه الشكاية والسادس للدخول

فى الشيء دخولا وهو للصيرورة ايضا فى المال نحو اصبح الرجل اى دخل وقت الصباح بمنزلة

صرنا ذوى صباح والسابع للكثرة نحو البن الرجل اذا كثر عنده اللبن والثامن للتعريض

نحو اباع الجارية اذا عرضها للبيع ومعنى التعريض ان يجعل ما كان فاعلا للفعل الثانى معرضا

لمصدر الفعل الثلاثى نحو اباع الجارية اى عرضها للفعل والتاسع للعرض نحو اقتله اى عرضه

للقتل والعاشر للاعانة كاجلب اى اعانه للجلب والحادى عشر للدعاء كاسقيته اى دعوته

له بالسقيا والثانى عشر للنسبة كاكفرته واخطأته اى نسبته الى الكفر والخطاء ذكرها ابن

العصفور والثالث عشر للتمكن نحو اقبر الميت اذا امكنه فى القبر والرابع عشر للزيادة فى

المعنى يقال شغلته واشغلته لان كثرة المبانى غالبا تدل على كثرة المعانى واذا قصد الزيادة فى

الشغل يقال اشغل والخامس عشر للهمزة زائدة نحو اَقَلْتُ البيع وقُلْتُهُ واصل اَقَلْتُ اَقْيَلْتُ

نقلت كسرة الياء الى ما قبلها فاجتمع ساكنان اليا واللام فحذفت اليا فصار اقلت

واصل قلت البيع اى قَيَلْتُ نقلت كسرة الياء الى القاف بعد سلب حركتها فاجتمع ساكنان

احدهما اليا والآخر اللام فحذفت الياء للساكنين لكونه حرف علة فصار قُلْتُ والسادس

عشر للمطاوعة نحو كبته فاكب القاه على وجهه هذا متعد الى المفعول به وهو الهاء فاكب

لازم واعرضه اى اظهره هذا متعد ايضا فاعرض لازم وظاهره اثبات مطاوعة فعل

بالتخفيف والسابع عشر للطلب يعنى بمعنى استفعل نحو اعظمته اى استعظمته هذا مقتضى تتبع

واستقراء عند اكثر العلماء واما عند البعض فيجيء زيادة منها كما قررته فى اثناء الكلام

من ابتداء المبحث الى هنا فليحفظ فان هذه الكلام من مزالق الاقدام فان قيل لم كسرت

همزته فى المصدر مع انها مفتوحة فى الماضى والمضارع اكرم يؤكرم بفتح الهمزة فيهما على الاصل

قلنا فرقا بينه وبين جمعه مثلا اذا قيل ادبار في المصدر بفتح الهمزة لم يعلم انه مصدر ادبر
ام جمع دبر فان قيل لم لم يفعل الامر بالعكس قلنا لثقل الجمع وخفة الفتحة اعلم ان الفعل
اللازم من الثلاثي المجرد اذا نقل الى باب الافعال يكون متعديا نحو فرح وافرح والمتعدى
الى المفعولين من الثلاثي المجرد اذا باب الافعال يكون متعديا الى ثلاثة مفاعيل نحو اعلمت
زيدا عمرا فاضلا وقد ينقل المتعدى الى باب الافعال يكون لازما نحو اكب واعرض يقال
كبه على وجهه اى اسقطه على وجهه فاكب اى سقط والله اعلم فائدة واعلم ان لكل فعل
متعد جهتين احديهما تعقله بمحل صدور الفعل وهو الفاعل والثانية تعقله بمحل وقوع الفعل
عليه وهو المفعول به فاحفظ هذا فانه من اللوازم واعلم ان المتعدى على اربعة انواع لانه
اما بنفسه متعد نحو نصر زيد عمرا او بزيادة الهمزة نحو احسن زيد عمرا او بتضعيف العين نحو
كرم زيد عمرا او بحرف الجر بما بعد الفعل نحو مررت بزيد واعلم ايضا ان اللازم يصير
متعديا باحد ثلاثة اسباب احدها بزيادة الهمزة في اوله وثانيها بزيادة التشديد في عينه اذا
لم يكن التشديد للصيرورة والتعدية بالهمزة والتشديد مخصوصة للثلاثي المجرد كما نصرح
في بعض الابيات ان شاء الله تع وثالثها بزيادة حرف الجر في آخرها والتعدية بحرف
الجر لا تختص به بل يوجد في الثلاثي وفي غيره ايضا نحو اخرجته من الدار وخرجته من الدار
وخرجت به من الدار هذا لف ونشر مرتب قال بعض الفضلاء بيت تعدية اللازم
يا خمرة بالباء والتشديد والهمزة قال اخران اردت جعله متعديا بهمزة وتضعيف خصنا
ثلاثيا قوله ان اردت جعله اه اى جعل الفعل اللازم اللازم متعديا واعرابه معلوم لمن له ادنى
معرفة من قوله وهمزه منصوب بنزع الخافض اى بهمزة وتضعيفا معطوف على همزة والتقدير
وتضعيف قوله خصتا خبر مبتداء محذوف تقديره هما خصتا قوله ثلاثيا منصوب ايضا

بنزع الخافض تقديره خصصنا بثلاثي خففت البا لاجل القافية وفيه وجوه اُخر فلا نذكرها لئلا يطول الكتاب اعلم ان همزة القطع اربعة وقيل خمسة احدها همزة باب الافعال وثانيها همزة المتكلم وثالثها همزة الجمع ورابعها همزة الاستفهام فان قيل لم قدم باب الافعال على باب التفعيل قلنا لان الزيادة فيه في الاول وفي التفعيل بين الفاء والعين او بين العين واللام وعلى كلا التقديرين الاول للاول ولان الهمزة من مبتدا المخارج فالابتدا بالابتدا انسب الباب الثاني منها اي من الابواب الزايد على الثلاثي حرف واحد فعّل فعل ماض يفعّل فعل مضارع تفعيلا مصدر اصله تفععلا بكسر العين الاولى وسكون العين الثانية لان اليا من جنس حركة ما قبلها وهو الكسرة كما ابدلت الحرف الثاني في أمليتُ اصله أمللتُ فان قلت التفعيل مصدر لم جيء بالتاء في اوله والقياس ان يجيء بغير التاء في اوله كما في سائر المصادر قلنا نعم القياس ان يجيء فعلا يعني فعّل يفعّل فعّالا بفتح الفاء والعين والتشديد والتنوين في مصدره لانه اسم فالتبس تثنية ماضيه وهو فعّلا فعّلا فلدفع هذا الالتباس لم يجيء المصدر فعّالا والله اعلم بالصواب فائدة فان قلت هذا الالتباس اذا كان عينه مفتوحا فاجعل العين مكسورا في المصدر حتى يندفع الالتباس بين مصدر باب التفعيل وهو فعِّلا والتثنية وهو فعّلا من الماضي قلنا يلتبس ايضا بالكسرة بتثنية امر هذا الباب فلم يفرق تثنية الامر والمصدر في النصب لان رفع المصدر وجره يكتب بلا الف في آخره واما تثنية الامر يكتب بالف التثنية على كل حال فان قلت اجعل مصدر فعّل فعّعلا يعني فعّل يفعّل فعِعلا بفتح الفاء وكسر العين الاولى وسكون الثاني قلنا يكون على هذا التقدير ثقيلا فلدفع هذا الثقل قلبت عين الثاني ياء فيكون فعيلا فالتبس بالصفة المشبهة قال بعض العلماء فلدفع هذه الالتباسات زيدت التاء في اوله عوضا عن التشديد فائدة اقول الكلام غير مسلم

لان آلياء

لان اليا في مصدره عوض عن التشديد كما قال العلامة اللقاني في حاشية سعد الدين قائلا
عوض عن التشديد فكيف يكون التاء في اوله عوضا عن التشديد لان الحرفين لا يكون
عوضا عن حرف واحد فلا يكون تفعيلا بل تفعلا بكسر العين بغير ياء فعلم ان التاء فيه ليس
بعوض عن التشديد فلما لم يمكن ان يقال فعلا و فعلا بفتح العين وكسرها وفعفعلا زادوا
الواو في اوله فقالوا وفعيلا ثم جعلوا الواو تاء فقالوا تفعيلا لانهم اذا ارادوا زيادة
حرف في كلمة فلا يزيدون الا من حروف العلة اذا امكن واذا لم يمكن الزيادة من حروف العلة
فمن حروف الزوائد وهي اليوم تنساه فان قلت لاي شيء ما زدت الفا من حروف
العلة وزدت الواو قلنا لتعذر الابتداء بالساكن لان الالف ساكن وان حرك فلا يخلو
اما ان يحرك بالفتحة او بالكسرة او بالضمة فان حرك بالفتحة يلتبس بتثنية الماضي
من باب الافعال نحو افعلا افعلا مثل اكرم اكرما او تثنية امره ان قرأت بكسر العين
وان حرك الالف بالضمة يلتبس بمجهوله باب الافعال وان زدت اليا في آخره يلتبس
بتثنية الماضي فلم يبق من حروف العلة الا الواو فزادوها فصار وفعيلا ثم جعلوا
الواو تاء كما في تنصر تنصران تنصرون تنصرين تنصران تنصرن فقالوا تفعيلا وقال
بعض العلماء زيدت التاء في اوله نظرا الى مناسبة التاء بالفاء في المخرج لان الفاء شفوية
والتاء قريبة منها لانها من منتهى المخارج لانها من ثنايا العليا فلقربه المخرج زيدت
التاء فان قلت فالمناسب زيدت الميم لانه شفوية مثل الفاء نعم الا ان في زيادة
التاء باسا وهو يلتبس بمبالغة اسم الفاعل فيكون مثل صيغة المكثر يقال رجل مكثر
اذا كثر كلامه فلدفع هذا الالتباس لم يزيدوا الميم وهذه المذكورات كلها
تعليلات بعد الوقوع موزونه فرح بفتح تفرحا اصله تفرحا بكسر الراء الاولى جعلت

ما جعلت الراء الثانية ياء للتخفيف ويجيء مصدر باب التفعيل على وزن تفعلة كتكرمة قيل اصله تكريم حذف اليا وعوض عنها التاء وكذا توصية اصله توصيي ففعل به كما فعل في تكريم وكذا التذكرة ويجيء المصدر ايضا على وزن كِذّاب بكسر الكاف وفتحها وتشديد الذال على لغة اهل اليمن فانه قياس لغتهم فلذا شاع واطرد وزن الفِعّال في كلام الفصحاء وفي قوله تعالى وكذبوا بآياتنا كذابا وهذا من باب التفعيل وعلامته ان يكون ماضيه على اربعة احرف بزيادة حرف واحد من جنس عين فعله بين الفاء والعين اختلف العلماء في الزائد في لفظ فعّل أهو العين الاول ام العين الثاني منهم من قال عين الاولى وهو الخليل واختاره ابن العصفور وابن مالك ولان الحكم بزيادة الساكن اولى من الحكم بزيادة المتحرك وقيل العين الزائدة هي العين الثانية وهو قول يونس نقله عنه الفارسي واختاره هو وابن الحاجب وغيرهما لان الزيادة في الآخر اولى لان الثقل انما يحصل عنده بعين الثانية او لكون الآخر محل التغيير والوجهان جايزان في الزيادة الى الاولى والثاني عند سيبويه لقوة دليليهما فانه حكم بزيادة الثاني ثم كلا الوجهين صواب ومذهب والمصنف اختار مذهب الخليل لكون دليله اظهر والتغيير اقل ولانه ولانه اختيار ابن عصفور وابن مالك قيل المصنف بازمنة والقول الثاني نقله الفارسي عن يونس واختاره هو ابن الحاجب وغيرهما والكلام في ادلة الفريقين والاعتراض عليهما طويل الذيل وقليل النيل فلا تذكرها قاله العزى في حاشية السعد رحمه الله وبناؤه اي بناء باب التفعيل للتكثير غالبا وقد يجيء للتعدية واللازم بلا تكثير وهو اي التكثير وهو الاصل والاكثر في استعمالاتهم ثم ان فعّل ان كان لازما كان للتكثير اما في الفعل نحو جوّلتُ وطوّفتُ اي كثرت الجولان والطواف واما في الفاعل نحو موت الابل والمال اي هلك

موت الانسان

موت الانسان وقد يكون في الفعل نحو طوّف زيد الكعبة لتكثير الطواف وهو متعد
وقد يكون في الفاعل فعند ذلك يكون للازم فقط نحو موّت الابل اى مات اعداد كثيرة
من الابل وموت المال اى هلك اعداد كثيرة من المال كذا في الايضاح وموّت الانسان
اى مات اعداد كثيرة من الانسان وقد يكون في المفعول فعند ذلك يكون متعديا نحو
قطّع زيد الثياب نحو غلّق زيد الباب اى غلق ابوابا كثيرة واما المتعدى بلا تكثير كفرّح
يفرّح تفريحا وكرّم يكرّم تكريما الصلى لما تكررما وتفرحا لما مرّ ولما اللازم منه بلا تكثير
فنحو حوّل بمعنى انتقل وجرّب الابل يجرّب تجريبا وعظّم يعظّم تعظيما اصله لما تجريبا
وتعظيما وهذا اذا كان بمعنى صار والله اعلم فائدة فان قيل ما الفرق بين التكثير
في الفاعل والتكثير في المفعول وبين التكثير في الفعل قلنا تكثير الفاعل والمفعول يستلزم
تكثير المفعول فان قيل لم كان ذلك قلنا لانه لما تحقق التكثير في المفعول تحقق في الفعل
بالضرورة ولا يلزم من تحققه في الفعل تحققه في الفاعل والمفعول ويجئ التشديد لمعان
في باب فعّل للازالة وهو معنى السلب تقول فزّعته اى ازلت الفزع وجلّدت البعير اى
ازلت جلده وقرّدته اى ازلت قراده يعنى سلخت جلده ونزعت قراده ونسبة
المفعول اليه اصل الفعل لانه قد لا يكون موصوفا باصل الفعل فسّقته اى نسبته الى الفسق
والنسبة الى الفسق لا يستلزم ثبوت الفسق وللتعدية نحو فرّح زيد عمرا ويجئ
لوجود الشئ على صفة نحو حمّدته اى وجدته محمودا وللتوجه نحو شرّق وغرّب
اى توجه الى الشرق والغرب وللوجدان اى لوجود الشئ على صفة نحو حمّدته اى وجدته
محمودا ويجئ فعّل بمعنى فعل بالتخفيف نحو قلس وقلّس وقصر وقصّر وميز وميّز
ما بمعنى واحد فهذه المعانى كلها للتعدية ويجئ ايضا فعّل بمعنى تفعّل نحو قدّم بمعنى

وتكثير الفعل لا يستلزم تكثير المفعول

بمعنى تقدم ويجئ ايضا للدعاء للشئ او عليه نحو بتركته اى دعوت له بالبركة وجذعته اى
دعوت عليه بالجذع ويجئ ايضا للاختصار الحكاية نحو امّن واية وسوّف وسبّح اى قال
آمين ويأتيها وسوفا رجع وسبحان الله ويجئ للحينونة نحو ظهر اى حان وقت الظهر
ويجئ للحمل على الشئ نحو حفظته الكتاب اى حملت على الحفظ ويجئ للصيرورة نحو
عجزته اى صيّرته عاجزا ويجئ للجعل للشئ نحو عدّله الله اى جعله عادلاً ويجئ
للاظهار نحو عدّل القاضي فلانا اى اظهر عدالته والله اعلم فائدة فان قيل
لم قدم هذا الباب على باب المفاعلة مع انّ الزائدة فيه بين الفاء والعين على اضيا
المصنف قلنا انما قدم التفعيل على المفاعلة لانّ الزائد فيه من جنس الاصول والجنس
الى التقديم اولى واحرى وقيل ان زيادة باب التفعيل مختلفة فيه هل الزائد عينه
الاول عينه الثاني وزيادة باب المفاعلة متفق عليه والمختلف مقدّم على المتفق
وقيل لانّ زيادة باب التفعيل حرف صحيح في الاصل وزيادة باب المفاعلة حرف
علة في الاصل فتقديم كلمة حروفها صحيح اولى من تقديم كلمة حروفها غير صحيح
وقيل بناء باب التفعيل للتكثير وبناء باب المفاعلة للمشاركة بين الاثنين وفي التكثير
زيادة فلهذا قدمه على المفاعلة والله اعلم الباب الثالث منها اى من الابواب
الثلاثة فاعل فعل ماضي يفاعل فعل مضارع يجئ مصدره الاول مفاعلة و
مصدره الثاني فعالا بكسر الفاء وتخفيف العين ويجوز مصدر فعّالا بكسر الفاء
وتشديد العين مثل دنّار كذا فسر من اللقاني ومصدره الثالث فيعالا بالياء
تحتية بعد الفاء لانّ الالف الذي كان في الماضي والمضارع انقلب ياء في المصدر
لانكسار ما قبلها في المصدر ومن ثمّ كان فيعالا اقيس من فعالا بالتخفيف

كما قال

كما قاله الفراء بل اصلا له كما قاله السيد ركن الدين ومن قال ان فعالا فرع فيعالا من
حيث كان جاريا على الفعل وقال بعض الفضلاء ضرورة امتناع النطق فصار فيعالا
والله اعلم فائدة وينفرد مفاعلة غالبا مما فاؤه ياء نحو ياسر يياسر مياسرة ويامن
ييامن ميامنة وقولي غالبا احتراز من نحو ياوم يياوم مياومة ويواما حكاه ابن سيده
قاله البدر بن مالك ويجيء مصدر كاذب يكاذب مكاذبة وكذابا وكذابا بالتشديد
الذال مثل كلم كلاما كما قال الله تعالى وكذبوا باياتنا كذابا الاية وقيل ان قتالا فرع قيتالا
قال بعض العلماء يجيء مصدر فاعل مفاعلة قياسي ويجيء مصدره الثاني سماعي وقد زاد
البعض مصدرا ثالثا وهو قولهم قيتالا وروى على قلة ماريته مراء ومراة بكسر الميم
وتشديد الراء ولما كان فيعالا وهو الاقيس كما قال الفراء جعل سيبويه قال من قال
من اهل اليمن قال ثلثة قتالا بكسر القاف وتشديد التاء مثل مراء وكذا قال الفاضل
اللقاني بتشديد التاء والراء فالتاء والراء المدغمتان بدلان من الياء المنقلبة عن الف
فاعل انتهى وقال بعضهم قائلة قتالا مبنيا على حذف الياء قال كانهم حذفوا الياء التي
بها ولذلك في قيتالا قال الفراء لانهم ارادوا ان يثبتوا الالف في المصدر كما اثبتوا
في الفعل فقالوا مقاتلة وقيتالا الا انهم قلبوا الالف في المصدر ياء لكسرة ما قبلها
ثم حذفوا الياء واكتفوا بالكسرة فقالوا قتالا والحاصل ان مصدر باب المفاعلة على القول
الاصح اثنان الاول مفاعلة كمقاتلة والثاني فيعال كقيتال واما الثالث فحاصل بعد الاعلال
هذا على قول البعض مثل فعال كقتال حذفوا الياء اكتفاء بكسرة ما قبلها فصار فعالا
وقتالا واما المصدر الرابع وهو ايضا حاصل بعد الاعلال على قول البعض مثل فاعلته
فعالا وقتالا بالتشديد وهو عوض عن الالف الذي كان في الماضي والمضارع والمصدر

فائدة فان قلت لم زيدت الميم في مصدره وقلت مفاعلة ولم تقل فاعلة قلت فرقا بين مؤنث اسم الفاعل من الثلاثي المجرد مثل فاعلة وناصرة وقاتلة هذه اسم فاعل مفرد مؤنث وان جاء مصدره على وزن فاعلة وناصرة وقاتلة من فاعل يفاعل فاعلة يلتبس باسم الفاعل من الثلاثي فان قلت اقرأ بفتح العين في المصدر اتباعا لعين الماضي وكسرها في اسم الفاعل قلت الاعجام يترك كثيرا فيلتبس فلدفع هذا الالتباس زيدت الميم في المصدر الاول وبقي الفاعل على اصله وقيل زيدت التاء في آخر مصدره الاول للمبالغة لان هذه التاء ليست للتأنيث فان قلت يلتبس ايضا باسم المفعول من باب المفاعلة لان مصدره مقاتلة بفتح التاء وفي مؤنث اسم المفعول مقاتلة بفتح التاء ايضا قلنا يفرق بينهما بالمعنى بالسباق والسياق وعلى الشاكلة حيث جعل الياء في فيعالا اشباع كسرة الفاء قال صاحب المراح ومصدر غير الثلاثي يجيء على سنن واحد اي على طريق واحد لتقله لا في كلم كلاما بكسر الكاف والقياس تكليما وفي قاتل قتالا وتحمل تحمالا بكسر الحاء والقياس تحملا بضم الميم وفي زلزل زلزالا بفتح الزاء الاولى والقياس زلزالا بكسر الزاء الا انهم جوزوا الفتح فيه لثقل المضاعف بخلاف الصحيح مثل دحراجا فانه بالكسر لاغير وعلامته ان يكون ماضيه على اربعة احرف كقاتل اصله قتل فصار قاتل بزيادة الالف بين الفاء والعين فان قيل لم زيدت الالف بين الفاء والعين قلنا لاجل الضرورة لانها لو زيدت في الاول يتعذر الابتداء بالساكن ولو حركت بالفتحة يلتبس بماضي باب الافعال مثل اكرم او يلتبس بمتكلم المضارع وحده ولو زيدت في الآخر يلتبس بالتثنية مثل نصرا ولو زيدت بين العين واللام يلتبس بمبالغة اسم الفاعل مثل نصار وجمع المكسر لاسم الفاعل مثل نصار بضم النون جمع ناصر فان قيل لم خصصت الالف بالزيادة قلنا لانه من حروف الزوائد و

ومن حروف العلة

ومن حروف العلة لان الاليق بالزيادة حروف العلة ومن حروف العلة الالف فلهذا
زيدت الالف فان قيل يفرق بالاعجام بين الماضى ومبالغة اسم الفاعل وماضى المفاعلة
ان زيدت الالف بين العين واللام مثل قتاله ونصار قلنا الاعجام يترك كثيرا فان قيل
يلزم الالتباس على تقدير زيادة الالف بين الفاء والعين باسم الفاعل الذى ليس
للمبالغة قلنا سلمنا ذلك الا ان التباسه به اولى من الالتباس بمبالغة اسم الفاعل
لقلته وانعدامه عند الاعجام والقرينة وقائل اصله قتل اردنا ان ننقل هذا الباب الى باب
المفاعلة قيل فيه قاعدة وزيادة الالف بين الفاء والعين ونحن زدنا الالف بين الفاء
والعين موافقة لهذه القاعدة فصار قاتل فان قيل الالف الزائدة ههنا من اى قسم
من اقسام الحروف قلنا من حروف الزوائد لان القاعدة اذا اراد رجلان يزيد
حرفا بكلمة لا يزيد الا من حروف الزوائد التى هى اليوم تنساه فان قلت لاى شىء
خصصت الالف بالزيادة قلت لان الالف اخف العشرة فلهذا اختصصت بالزيادة
وبناؤه للمشاركة بين الاثنين غالبا اى فى الصدور والوقوع بشرط ان يكون الغالب
فاعلا والمغلوب مفعولا فى المعنى فاذا قلت ضارب زيد عمرا فانه يدل صريحا على نسبة الضرب
الى زيد متعلقا بعمرو وضمنا على نسبة الضرب الى عمرو متعلقا بزيد مشاركا لان من
شارك زيدا فى شىء شاركه زيد فى ذلك الشىء ولاجل ان فاعل مصدر الفعل الثلاثى
الى احد الامرين متعلقا بالامر الآخر مشاركا له فى اصل الفعل صار فاعل المبنى من فعل اللازم
متعديا الى مفعول لتضمنه اسناد اصل فعله الى احد الامرين متعلقا بالآخر مشاركته اياه
نحو كارمته وصار فاعل المبنى من فعل المتعدى الى واحد متعديا الى مفعولين نحو جاذب
زيد الثوب جاذبته الثوب الا ان يكون المشارك وهو مفعول فاعل فى المعنى وهو مقتضى

لان باب مفاعلة اذا لم يكن للمشاركة يكون للمبالغة [illegible]

اصل ذلك الفعل المشتق منه فاعل لاتحاد المشارك ومقتضي اصل ذلك الفعل نحو زيد في شاتم

زيدا المشارك فاعل شاتم ومقتضي اصل شتم بخلاف جاذبت زيدا الثوب فان المشارك في

جاذب هو زيد ومقتضي اصل فعله هو الثوب فلهذا تعدي جاذب الي المفعولين وشاتم

الي مفعول واحد ويجي فاعل بمعني فعّل بالتشديد اي للتكثير نحو ضاعفت وضعّفت الي

معني ضاعفت ضعّفت ويجي فاعل ~~بمعني الخ~~ بمعني افعل في التعدية نحو عافاك

الله واعفاك الله اي صيرك الله ذا عافية ويجي بمعني فعل متعديا كان نحو دافع ودفع

او لازما نحو سافر وسفر بمعني خرج الي السفر ويجي بمعني تفاعل نحو سافر وتسافر وجاوز

~~وتحاور~~ وتجاوز وقد يكون للواحد اي نسبة اصله الي الفاعل من غير اشتراك مثال

المشاركة بين الاثنين نحو قاتل زيد عمرا فهو للتعدية فقط ومثال الواحد نحو قاتلهم

الله اي يجي لغير المشاركة نحو عاقبت اللص وطارقت النعل فان قيل لم انحصر ابواب

ما زيد فيه حرف واحد علي ثلاثة ولم يكن اربعة ابواب علي عدد حروف الماضي قلنا لان الزيادة

لا تخلو اما ان تزاد في اوله وهو باب افعل او في وسطه وهو اما ان يكون بين الفاء والعين

وهو باب فاعل او بين العين واللام علي ما ذهب اليه البعض وهو باب فعّل واختلفوا

في الزيادة قال الاكثرون ان الزائد فيه هو الحرف الثاني وعلته مذكورة فلا يفيده

وقال الخليل ان الزائد فيه هو الاول لان الحكم بزيادة الساكن اولي من غيره والوجهان

جائزان عند سيبويه لما مر في باب التفعيل او في آخره وهو لا يوجد للالتباس او بالحق

بالاستقراء وهو الصحيح والله اعلم لما فرغ المصنف رحمة الله من بيان النوع الاول شرع

في بيان النوع الثاني فقال النوع الثاني منها اي من الانواع الثلاثة المذكورة وهو ما زيد فيه

حرفان علي الثلاثي المجرد ويسمي هذا النوع الخماسي المزيد علي الثلاثي لكون ماضيه علي خمسة احرف

وهو علي خمسة ابواب

وهو على خمسة ابواب بحكم الاستقراء واما فى مقتضى العقل مائة واثنين وتسعين باباً
واما فى التصور الساذج يكون مائتين وستة وخمسين بابا فافهم والله اعلم بالصواب
الباب الاول منها اى من الابواب الخمسة انفعل فعل ماض ينفعل فعل مضارع انفعالاً
مصدر وهذا وزن موزونه انكسر ينكسر انكساراً انما زيدت الالف فى المصدر قبل آخره لئلا
يلتبس بتثنية الماضى والامر المثنى وكسرت فاء فعله فيه تبعا للهمزة ولم يكسر السين لئلا
ينقلب الالف ياء ويقال لهذا الباب باب [illegible] الانفعال وعلامته ان يكون ماضيه على خمسة
احرف كانكسر اصله كسر فصار انكسر بزيادة الهمزة والنون فى اوله وبناؤه اى بناء باب الانفعال
للمطاوعة ومعنى المطاوعة فى اللغة الموافقة وفى [illegible] الاصطلاح حصول اثر الشىء
والاثر بفتحتين ما بقى من رسم الشىء عن تعلق الفعل المتعدى نحو كسرت الزجاج فانكسر
ذلك الزجاج فان انكسار [illegible] الزجاج اثر حصل عن تعلق الكسر الذى هو الفعل المتعدى
بمفعوله الذى هو الزجاج ومعنى المطاوعة صدور فعل عن فعل نحو صدور الانقطاع عن
القطع يقال ان مصدر انقطع الانقطاع صار عن مصدر قطع الذى هو القطع وهذا
الباب مطاوع لثلاثة ابواب فامعن النظر فيما ياتى من التفاصيل وهو ان يجى للمطاوعة
فعل بفتح العين مع التخفيف غالبا نحو قطعته فانقطع وصرفته فانصرف ويجى للمطاوعة
فعّل بالتشديد نحو عدّلته فانعدل ويجى للمطاوعة افعل نحو [illegible] اسقفته فانسقف
اى رددته فارتد يعنى اغلقته فانغلق وازعجته فانزعج اى ابعدته فانبعد قال و
هذا شاذ ويشترط فى هذا الباب ان يكون من الافعال العلاجية الواضحة للحس لان وضعه
لحصول اثر الفاعل فخصوه بما ظهر اثره تقوية للمعنى الذى وضع له ومن ثم لم يقل
علمته فانعلم وقصدته فانقصد فان ظهور الاثر عما ليس بعلاج غير ظاهر ولكون انفعل

مختصا بالمطاوعة دون غيره من الابواب لايكون الا لازما ودخول الباء على المقصور عليه استعمال صحيح وان كان الشايع دخولها على المقصور كما في يختص برحمته من يشاء من عباده فان قلت فالفرق بين اللازم والمطاوعة قلت الفرق بالعموم والخصوص مطلقا لان كل مطاوع شامل على اللازم والمتعدى واما الفرق بين اللازم والمتعدى فبالتباين كلى اذ لايصدق احدهما على الاخر في مادة اصلا قاله في الشكرية ولايبنى انفعل الا مما فيه علاج وتاثير اى ايجاد الا من فعل فيه علاج وهو ايجاد فعل بالجوارح الظاهرة ليتولد عنه فعل آخر مؤثر ولهذا لايقال كرمته فانكرام وعدمته فانعدام من اكرم واعدم اذ الاكرام اعطاء الشيء الاخر والاعدام افناء الشيء وانفعل لايكون الا المطاوعة فعل بالتخفيف كذا في المفصل وايضاحه ولكن انفعل مختصا بالمطاوعة دون غيره من الابواب لايكون الا لازما الباب الثاني منها اى من الابواب الخمسة افتعل فعل ماض صحيح يفتعل فعل مضارع افتعالا مصدره فان قيل كسرت الفاء في المصدر قلنا تبعا للهمزة والقياس الفتح لانها مفتوحة في الماضي والمضارع وخالفت بهما هذا وزن موزونه اجتمع يجتمع اجتماعا هذا باب الافتعال يسمى بالمصدر وعلامته ان يكون ماضيه على خمسة احرف كاجتمع اصله جمع فصار اجتمع بزيادة الهمزة في اوله وبزيادة التاء بين الفاء والعين وبناؤه ايضا اى كبناء باب الانفعال للمطاوعة نحو جمعت الابل فاجتمع ذلك الابل وفي بعض النسخ فاجتمع تلك الابل قال بعض الشارحين ينبغي ان يؤنث الفعل المسند الى ضمير الابل لانها جمع لا واحد لها من لفظها وكل جمع كذلك فالتانيث لازم وقد يكون مشتركا بين اللازم والمتعدى مثال المتعدى نحو اختبز واتخذ واطبخ واما كونه لازما نحو مزجته فامتزج وجمعته فاجتمع ويجي تفصيل هذا عن قريب ان شاء الله تعالى ويجيء بمعنى فعل فعند ذلك يشترك

بين اللازم

بين اللازم والمتعدى اما اللازم فكاحتفر بمعنى حفر واما المتعدى فكانتزع بمعنى
نزع ويجئ بمعنى تفاعل فعند ذلك يكون للتعدية نحو اختصم زيد عمراً بمعنى تخاصم ويجئ
للمبالغة فعند ذلك يكون للتعدية نحو اكتسب المال وجمعه اى بالغ فى كسبه وجمعه ويجئ
هذا الباب ايضا للاتخاذ نحو اختبز اى اتخذه اى اخذه واطبخ واشتوى اخذ الطبخ و
والشواء ولنفسه ويجئ افتعل لزيادة المبالغة فى المعنى ويعتبر عنه بالسبب والتصرف
نحو اكتسب اى بالغ واضطرب فى الكسب وتسبب فى العمل والكسب وهو تحصيل الشئ
على اى شئ وعلى اى وجه كان والاكتساب تحصيله مع المبالغة والاعتمال قال الله
تعالى لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت وفيه تنبيه على كمال لطف الله تعالى بخلقه حيث
اثبت لهم ثواب الفعل على اى وجه كان ولم يثبت عليهم عقابه الا على وجه المبالغة و
واعتمال فيه قال سيبويه معنى كسبت المال اصبته ومعنى اكتسبته تصرفت فيه وطلبته و
نحو اكتسبت المال اى [illegible] حصلته باعمال فيه بخلاف كسب المال ويكون افتعل بمعنى
فعل بالتخفيف نحو جذب واجتذب ويكون افتعل بمعنى تفاعل نحو اختصموا وتخاصموا
بمعنى واحد وكذا اجتور بمعنى جاوز ويكون بمعنى استفعل نحو اعتصم بمعنى استعصم
وارتاح بمعنى استراح ويجئ مجردا وغنيا عن الثلاثى المجرد نحو استلم الحجر اى لمسه واختلفوا
فى الاشتقاق هذا من وهى التحية وقيل كانه اذا لمسه اخ اقراه منه السلام فيتبرك به
قال ابن قتيبة مشتق من السلام بكسر السين وهى الحجارة وقد بيناه السلام
غاية البيان بعون الملك المنان فى رسالتنا الثلاثة احدها بيّن محل السلام وثانيها
بيّن ما تعلق بالالفاظ والاشتقاق فمن اراد معرفة احوال السلام اعنى
وفى اى محل يسن السلام وفى اى محل يكره السلام وفى اى محل يجب [illegible] ردّه

وفي اي محل لا يجب رده وفي اي محل يرد السلام بقلبه وفي اي محل الفاظ
يرد السلام وهل يزيد راد السلام في لفظ السلام عند رد السلام ام لا فلينظر
الى رسالتنا الثلاثة بالتمام يجد جميع مرامه ما لا يجد في غيره والله اعلم الباب
الثالث منها من تلك الابواب الخمسة افعلّ فعل ماض يفعلّ فعل مضارع افعلالا
مصدر وهذا وزن موزونه احمرّ يحمرّ احمرارا ويسمى هذا الباب باب الافعلال وعلامته
ان يكون ماضيه على خمسة احرف كاحمرّ اصله حمر فصار احمرّ بزيادة الهمزة في اوله وبزيادة
آخر في آخره من جنس لام فعله وقال العلامة السعد في شرح العزي بزيادة الهمزة
واللام الاولى وقد عرفت المذهبين فلا نعيدها فان لم يكن حاضرا في بالك
فليراجع الى باب التفعيل قال التفتازاني رحمة الله لان الحكم بزيادة الساكن اولى
او اللام الثانية ومحشيه لان الزيادة بالاخر اوط وفي قول التفتازاني ايماء الى اجراء
الخلاف المتقدم في فرح وبناؤه لمبالغة اللازم لانه يقال حمر زيد اذا كان له حمرة في الجملة
ويقال احمرّ زيد اذا كان له حمرة مبالغة وفي قوله قيل بناؤه للالوان والعيوب نظر
مثال الالوان نحو احمرّ زيد ومثال العيوب نحو اعورّ زيد وهذا من احوال الطبايع فثبت
بهذا كونه لازما ولكنه لمبالغة اللازم وباب افعلّ اختص بالالوان والعيوب اي
لا يتعداهما الى غيرهما في الاصل الغالب قولنا اختص بالالوان الباء دخل على المقصور
عليه مشيا على المتبادر المتعارف تقريبا على الافهام والقياس ان يقول واختص به
الالوان والعيوب لان حق الباء ان يدخل على المقصور ثم اطلاق العيوب مقيد بالحسية
كاعورّ واعوجّ واحولّ كما قيده به ابن مالك في شرح التسهيل والله اعلم الباب
الرابع منها اي من تلك الابواب الخمسة تفعّل فعل ماض يتفعّل فعل مضارع تفعّلا

مصدر

مصدر وانما ضم العين فيه لئلا يلتبس بالفتح بتثنيته وفي حالتي الرفع والجر يلتبس بمفرد
الماضي او بالامر او فرارا من الثقل الآن يكون ناقصا نحو ترمي يترمى ترميا هذا وزن
موزونه تكلم يتكلم تكلما ويجيء المصدر منه ايضا على وزن تفعالا بكسر التاء
والفاء وتشديد العين نحو تحمل يتحمل تحمالا على لغة اليمن فانه قياس لغتهم وكذا تملق
يتملق تملقا والله اعلم فائدة اذا اجتمع في اول المضارع تفعل وتفاعل وتفعلل حال كونه
فعل المخاطب والمخاطبة مطلقا والغائبة المفردة والمثناة احدى التائين حرف المضارعة
والثانية المحل التاء التي كانت في اول الماضي يجوز اثبات التائين نحو تتجنب في تتفاعل
وتتدحرج ويجوز حذف احدى التائين تخفيفا ولم يمكن الادغام لو فضيلهم الابتدا
بالساكن او اختلاب بهمزة الوصل وهي لا يكون في المضارع لانه في معنى اسم
الفاعل فكما لا تدخل اسم الفاعل لا تدخل المضارع ونعم ما قال بعض الفضلاء باللسان
التركي بالنظم مجتمع اولسه مضارع اولنده ايكي تا اهلمك زمره سنده شويله
مريد رشها بري تفعل بري تفاعل بري تفعلل تا يلنك حذفني اثباتني جائز
بيور مشلرآنك انتهى وفي تفسير القرطبي في قوله في سورة البقرة يحسبهم الجاهل اغنياء
من التعفف الآية تفعل وبناء مبالغة انتهى واذا بنيت التفعل والتفاعل من الناقص
كسرت العين منهما مثل تمني يتمنى تمنيا بكسر النون لاجل الياء وكذا الترضي لكن ذكر
سلطان المفسرين ابو السعود عليه رحمة الودود في رسالته المسماة باغلاط العوام
باللسان التركي توضي دلر غلطدر توضؤ ديمك كركدر: ومعناه باللسان العربي يقولون
التوضي وهو غلط بل الصحيح التوضؤ بالهمزة وضم الضاد اقول والذي في كتب الفقه
ما رأيته الا بالباب بخلاف ما قال شيخ الاسلام مفتي الانام لان الفقهاء لا يعتبرون

دقايق العربية في الالفاظ بل يعتبرون حقايق المعاني او نقول لئلا يلزم الثقل لان الضمة هنا ثقيلة والهمزة من حروف الحلق ثقيل فيجتمع الثقلتان فكسروا الضاد فانقلبت الهمزة ياءً لكسرة ما قبلها فصار توضيا وعلامته اى علامة باب التفعل ان يكون ماضيه على خمسة احرف كتكلم اصله كلم فصار تكلم بزيادة التاء في اوله وبزيادة حرف اخر من جنس عين فعله بين الفاء والعين اى للعلة التي مر في باب فعل فليطلب ثمه وبناؤه للتكليف ومعنى التكليف تحصيل المطلوب شيئا بعد شيء نحو تعلمت العلم مسئلة بعد مسئلة ويقال تجرعت الشراب اى شربته جرعة بعد جرعة ويكون بناؤه ايضا مشتركا بين اللازم والمتعدى واما كونه لازما فهو اذا كان للمطاوعة وباب تفعل يجي للمطاوعة فعل نحو كسرته فتكسر وقطعته فتقطع واما كونه متعديا فهو اذا كان بمعنى اخذ نحو تمازر بمعنى اخذ الميزر وقيل للتكلف عبارة عن اظهار الفاعل اصل الفعل ولم يكن اصله له الا انه يريد حصوله نحو تصبر وتحلم وتشجع اى اظهر الصبر والحلم والشجاعة وهذه الامثلة لف ونشر مرتب ان معناها استعمال الصبر والحلم والشجاعة وكلف نفسه اياها وربما عبر عن هذه المعاني بالحرص على التلبس به كما عبر به ابن ~~عصفور~~ عصفور قال ومنه تقيس وتنزر وتعرب اى جعل نفسه من قيس اى قبيلة قيس وهو ابن مضر هو الثامن عشر من آباء نبينا محمد صلى الله عليه وسلم من اراد ترجمة مضر فلينظر الى كتاب الحيوة شرح شروط الصلوة او نزار بكسر النون وهو ايضا من آباء نبينا محمد صلى الله عليه وسلم او من العرب وانما سمى العرب عربا لان العرب من بناء يعرب وقال الشيخ عبد القاهر معنى المطاوعة انه قبل الفعل ولا يمتنع ويجي تفعل بمعنى تفاعل نحو تعهد بمعنى تعاهد ويجي تفعل بمعنى فعل نحو تقسم بمعنى قسم وتقطع بمعنى قطع وهذه الثلاثة للتعدية ايضا ويجي تفعل

مطلب في تسمية العرب

لاتخاذ

لاتخاذ الفاعل المفعول اصل الفعل كا اى جعل الفاعل المفعول اصل الفعل نحو توسّد
اى اخذه وسادة وملحفة اى اتخذه لحافا وتبنّاه اى اتخذه ابنا ويجى للتجنب نحو تهجّد
اى جانب الهجود بمعنى النوم في الليل وفى الصحاح هجد وتهجّد اى سهر وهو من
الاضداد وهو صريح فى ان الهجود والتهجد مشتركان بين النوم ليلا والسهر قال
اللقانى فى حاشية على السعد شرح العزى ويقال تأثّم وتحوّب وتحنّث وتحرّج و
تنجّس وتجزّع اى جانب الاثم والحنث والحرج والنجاسة والجزع والمراد بالفعل ههنا
الفعل اللغوى وهو فى هذا البناء بمعنى السلب فى قولك اعجمت الكتاب كذلك هذا
ازال الهجود عن نفسه ويجيء تفعّل لطلب اصل الفعل نحو تكبّر وتعظّم اى طلب ان يكون
كبيرا وعظيما ويجيء تفعّل للصيرورة نحو تأيّمت المرأة اى صارت ايّما وتحجّر الطين
اى صار كالحجر وتسكّر الشراب اى صار كالسكر ويجيء تفعّل بمعنى استفعل نحو تغنّى به بمعنى
استغنى ويجى تفعّل لسؤال اصله نحو تعطّى وترحّم اذا سأل العطا والرحمة ويجيء
للاختصار نحو تويّل اى قال يا ويلاه ويجيء موافقة افعل نحو تأذّن اى آذن بمعنى اعلم قال الله
تعالى واذ تأذّن ربّكم قال الفاضل العلامة الشهير بايجد خليفة وهو بكسر الباء والهمزة
وسكون الياء فى حاشية شرح العقائد للشيخ العلامة الشهير سعد الدين التفتازانى عليه الرحمة
فى قوله الحمد لله المتوحد اعلم ان صيغة التفعّل يجيء لمعان احدها المطاوعة وهى
ترتب فعل على فعل وعدم انفكاكه عنه كالتكسّر المرتّب على التكسير وثانيها التكلّف وهو
ان يلزم فاعله آثار معنى مصدر ثلاثية على خلاف طبعه ليتمرّن ويتخلق به نحو تشجّع زيد
اى تكلّف زيد والتزم على خلاف طبعه آثار الشجاعة من الضرب والحرب والقاء النفس
فى مواضع الخطر ليكون الشجاعة سجية وخلقا له وثالثها اتخاذ فاعله شيئا اصلا مما اشتق منه

نحو توسد زيد حجرا اى اتخذه وسادة ورابعها تجنب فاعله عما اشتق منه نحو تأثم زيد
وتحرج اى جانب الاثم والحرج وخامسها حصول ما اشتق منه لفاعله مدة رجا نحو تفهمت
الكتاب اى فهمته شيئا فشيئا وسادسها طلب فاعله معنى ما اشتق منه نحو تكبر زيد وتعظم
اى طلب الكبر والعظمة كذا فى كتب الصرف قال بعض الافاضل يكون صيغة التفعل اما للصيرورة
بلا صنع نحو تحجر الطين اى صار حجرا بلا عمل ومدخل من الغير ومنه التكون والتولد
واما التكلف فانما استحال فى ذاته تعالى يحمل على الكمال كما قيل فى المتكبر فممنوع اما المعنى
الاول فلعدم ثبوت استعمالها من الفصحاء لهذا المعنى وقوله تحجر الطين غير منقول
منهم بل هو مصنوع يستعمله الحكماء والاطباء ويقولون تحجر الماء وتحجر الخلط والمنقول
من الصحاح استحجر الطين والتكون والتولد يراد بهما المعنى الخامس الذى ذكرناه
واما المعنى الثانى فلعدم تعذر ارادة معناه الحقيقى الذى هو المطاوعة مع استدعاء
الدلالة على الكمال كما ذكرنا على ان الانتقال من التكلف الى الكمال بعيد من وجهين
الاول انه لا دلالة للتفعل المستعمل للتكلف مع حصول المشتق منه لفاعله حتى يصح
الانتقال منه الى اتصال الفاعل به على الكمال انما يدل على طلب الحصول وهو لا يستلزم
الوصول ولو سلم دلالته عليه يكون المعنى الحاصل به انقص مما هو طبيعى بل يقبل الزوال
اذا اهمل المتكلم التكلف والالتزام باشارة مدة فيعود الى طبعه المجبول هو عليه
قال بعض الفضلاء الى المحصل ان الافعال الحاصلة بالتكلف على وجه الكمال والمشقة
بخلاف ما اذا كان حاصلة بدون التكلف والمشقة على ما هو المشهور ثم لما ذكرناه
آنفا ولا ضرورة ايضا فى جعله منقولا عن معنى التفعل وقيل ولا دليل عليه والله
اعلم الباب الخامس منها اى من تلك الابواب الخمسة تفاعل فعل ماض يتفاعل

فعل مضارع تفاعلا مصدر وهذا وزن موزونه تباعد يتباعد تباعدا هذا باب التفاعل

وعلامته ان يكون ماضيه على خمسة احرف كتباعد اصله بعد فصار تباعد بزيادة التاء

في اوله وبزيادة الالف بفتح الهمزة وكسر اللام بين الفاء والعين وبناؤه للمشاركة

بين الاثنين نحو تباعد زيد عمرا ومثال المشاركة فصاعدا نحو تصالح القوم قوما

وتفاعل موضوع لما يصدر من اثنين فصاعدا والاول نحو تضاربا والثاني نحو

تضاربوا وهو فرع فاعل واذا كان تفاعل موضوعا لما يصدر من اثنين فصاعدا

فان كان تفاعل منقولا من فاعل المتعدي الى مفعولين يكون تفاعل متعديا الى مفعول

واحد نحو نازعته الحديث فانه متعد الى مفعولين اولهما الضمير وثانيهما الحديث

فتنازعنا اي الحديث انا وزيد يدل على هذا المحذوف قوله فيما مر لما يصدر من اثنين

وان كان منقولا من فاعل المتعدي الى مفعول واحد يكون لازما كتضاربا وتكارما و

ان كان تفاعل المأخوذ من فاعل الفعل المحذوف مما من فاعل المتعدي الى مفعولين

يتعدى الى مفعول واحد ويجيء تفاعل المطاوعة فاعل نحو باعدته فتباعد ويجيء

للتكلف فيما لا يراد حصوله نحو تجاهل وتمارض اي اظهر الجهل والمرض نفسه ليس عليه

في الحقيقة مرض وجهل فان قيل ما الفرق بين تفعّل وتفاعل حال كونهما للتكليف

قلنا هو ان تفعّل في هذا المعنى كتكرّم وتجمّل يريد صاحبه ذلك المعنى من نفسه وجوده

فيه ليكون متصفا بتلك الصفة وهي الكرم والجمل وتفاعل ليس كذلك لانه لا يدل على

هذا ان صاحبه مدّع دعوى كاذبة لان المتجاهل والمتمارض لا يريد كل واحد منهما

ان يكون جاهلا ولا مريضا وان اظهر ذلك من نفسه ويجيء تفاعل بمعنى تفعّل نحو

تعاهد بمعنى تعهّد وتزايد بمعنى تزيّد وتزايب بمعنى تزيّب ويجيء تفاعل بمعنى

افعل نحو تخطّاء بمعنى اخطاء وتساقط بمعنى اسقط ويجيء على معنى غير هذه المعاني
نحو تفاضيته وتلاقيته وتداركته وهذه الثلاثة للتعدية وهذا باب التفاعل فان قيل
لم انحصر ابواب مازيد فيه حرفان على ثلاثة احرف قلنا كان ذلك للتوافق بين الابواب
والحروف وقيل هذا الحصر استقرائي والله اعلم النوع الثالث منها اى من الانواع الثلاثة
المذكورة هو مازيد فيه ثلاثة احرف على الثلاثي المجرد ويسمى هذا النوع السداسي للمزيد على
الثلاثي لكون ما فيه على ستة احرف وهو اربعة ابواب وانما انحصر في اربعة ابواب بالاستقراء
والتتبع واما في مقتضى العقل مائة واثنين وتسعين بابا واما في التصور الشارح فيكون
خمسمائة واربعة وعشرين بابا والله اعلم بالصواب الباب الاول منها اى من الابواب
الاربعة استفعل فعل ماضي يستفعل فعل مضارع استفعالا مصدر هذا وزن موزونه
استخرج يستخرج استخراجا ولا يجيء مصدر هذا الباب على هذا الوزن الا من الاجوف
استقامة بتعويض التاء عن العين المحذوفة وهذا باب الاستفعال وعلامته ان يكون ما فيه
على ستة احرف اصله سدس فجعل السين الثاني تاء لقرب السين من التاء وجعل الدال
تاء لقرب التاء من الدال في المخرج ثم ادغم التاء في التاء فصارت ست فان قلت من اى شيء
عرفت ان اصل ست سدس قلنا عرفنا بتصغيره على سُدَيْس ويجيء الجمع على اسداس
كاستخراج اصله خرج فصار استخرج بزيادة الهمزة والسين والتاء في اوله وبناؤه
للتعدية غالبا وقد يكون للازم مثال الفعل المتعدي من هذا الباب نحو استخرج زيد
المال اى اخرجه ومثال الفعل اللازم منه استحجر الطين وقيل بناؤه لطلب الفعل
نحو استغفر الله اى اطلب المغفرة وفيه بحث لانه ان اريد به الدايم فلا قائل به للاجماع
على انه يجيء لغير الطلب ايضا وان اريد به الغالب فهو ليس بقول البعض بل قول الجمهور

فيما وجد

فما وجه ايراد الفيل اعلم ان باب استفعل يجيء لطلب الفعل غالبا نحو استغفر اى طلب
المغفرة ومعناه نسبة الفعل الى فاعله لا يرادة تحصيل الفعل المشتق هو منه
وذلك قد يكون صريحا نحو استخرجته اى طلبت خروجه وقد يكون تقديرا نحو استخرجت
الوتد من الحائط فانه ليس هو صريح بل المعنى لم ازل اتلطف واتحيل نحو خرج ونزل
ذلك منزلة الطلب ويجيء وسين استفعل لاصابة الشيء على صفة نحو استعظمته
اى وجدته عظيما وكذا استفعلته واستحسنته اى وجدته عاقلا وحسنا ويجيء باب
استفعل للتحول بمعنى تحول الفاعل الى اصل الفعل نحو استحجر الطين اى تحول الطين الى
الحجرية ومنه ان البغاث بارضنا يستنسر اى يتحول نسرا والبغاث بتثليث الثاء المثلثة
وبالغين المعجمة والباء الموحدة طائر على الجوهرية دون الرخمة بطيء الطيران وقد يقال بالتسا
التركى كركس وسين استفعل يجيء لمعان ثلاث عشرة على القول البعض الاول للطلب
نحو استغفر اى طلب المغفرة وعند ذلك يصير متعديا والثانى للسؤال نحو استخبر وعند ذلك
يصير متعديا ايضا والثالث للتحول نحو استخل الخمر خلا اى تحول الخمر خلا وعند ذلك يصير
لازما والرابع للاعتقاد نحو استكرمته اى اعتقدته انه كريم وعند ذلك يصير لازما والخامس
للوجدان نحو استجدت شيئا اى وجدته جيدا وعند ذلك يصير متعديا والسادس
للتسليم والقبول وهو قولهم استرجع القوم عند المصيبة اى قالوا انا لله وانا اليه
راجعون وهو تسليم النفس الى الله تعالى واذعان ما امر به ومعناه انا عبيد والملك لله
وانا اليه راجعون في الاخرة فكان معنى استرجع القوم سلموا انفسهم الى الله تعالى وقبلوا
ما امرهم به وعند ذلك يصير متعديا والسابع للحينونة نحو استرفع اى حان وقت الترفع
وعند ذلك يصير لازما والثامن بمعنى افعل نحو استخرج بمعنى اخرج وعند ذلك يصير متعديا

والتاسع بمعنى فعل نحو استفر بمعنى قرّ وعند ذلك يصير لازما والعاشر للتحول نحو استحجر الطين اى صار حجرا اى مثل الحجر فى الشدة لا فى الحقيقة وعند ذلك يصير لازما ايضا والحادى عشر لموافقة افتعل نحو استعصم بمعنى اعتصم استعذر بمعنى اعتذر والحصر فى هذه المعانى حصر استقراء وعند البعض فان قيل لم قدم هذا الباب على غيره قلنا لان الزائد فيه الاول جميعا والله اعلم الملحق الباب الثانى منها اى من الابواب الاربعة فان قيل الاربعة اسم مفرد للعدد المعلوم وهو الزوج فكيف يصح ان يكون صفة للابواب هنا قلنا التاء اذا لحقت فى الاعداد تأخذ حكم الجمع لان المجرد اصل والجمع زائد عليه والتاء ايضا زائد على المجرد المفرد افعوعل فعل ماض يفعوعل فعل مضارع افعيعالا مصدر اصله افعوعالا بكسر العين الاولى وسكون الواو وقلبت الواو ياء فصار افعيعالا هذا وزن موزونه اعشوشب يعشوشب اعشيشابا واعلاله مثل ما مرّ وهذا باب الافعيعال اصله عشب بضم الشين وهذا الباب لازم يفيد المبالغة واذا قلت اعشوشب كان ابلغ من قولهم عشب وعلامته ان يكون ماضيه على ستة احرف كاعشو كاعشوشب اصله عشب فصار اعشوشب بزيادة الهمزة فى اوله والواو وحرف اخر من جنس عين فعله بين العين واللام بالاتفاق وبناؤه لمبالغة اللازم لانه يقال عشب الارض اذا نبت وجه الارض فى الجملة اى صار ذات نبات قليل ويقال اعشوشب الارض اذا كثر نبات وجه الارض بحيث يستر وجهها لان كثرة الحروف تدل على كثرة المعنى والعشب هو الكلأ الرطب ويقال له حشيش وانما قدم على باب بعده لان احد حروف الزيادة من جنسه وهو اولى بالتقديم من غيره او نقول لان احد حرفيه حرف صحيح وحرفى باب ما بعده كلاهما حرف علة كالواوين فى افعوعل الباب الثالث منها اى من الابواب الاربعة

افعوّل

افعوّل فعل ماض يفعوّل فعل مضارع بكسر الواو افعوّالا بكسر العين مصدر وانما اتى الالف
في المصدر لئلا يلتبس بتثنية افعوّل هذا وزن موزونه اجلوّز يجلوّز اجلوّازا فان قلت
لم لم يقلب الواو ياء في المصدر مع كسرة ما قبلها قلت لمشاكلة فعله في الادغام وهذا
باب الافعوّال او لان المراد بقلب الواو ياء للتخفيف بالادغام ايضا لان طرفا التخفيف كما يكون ويوجد التخفيف
بالقلب يكون بالادغام او نقول اجتمع فيه قاعدة الاعلال مع قاعدة الادغام فقدم قاعدة
الادغام على قاعدة الاعلال فلهذا لم يقلب الواو ياء والاجلوّاز مصدر يقال اجلوّز
يوم السير اذا دام مع السرعة وعلامته ان يكون ماضيه على ستة احرف كاجلوّز اصله جلز
فصار اجلوّز بزيادة الهمزة في اوله وبزيادة الواوين وهو المدغم والمدغم فيه بين العين
واللام وبناؤه ايضا اي كبناء باب الافعيعال مبالغة [illegible] اللازم لانه اي الشأن يقال
في لغتهم جلز الابل من الثلاثي اذا سارت تلك الابل سيرا سريعا بضم الشين الثاني اي سريعا
ويقال اجلوّز الابل اذا سارت تلك الابل سيرا زيادة سريعة بضم الشين ايضا وتذكير الفعل
المسند الى ضمير الابل اعني سار في الموضعين كما في بعض النسخ ليس بسديد كما قيل فان قيل
لم قدم باب الافعوّال على ما بعده قلنا انما قدم لان كل الزوائد فيه قبل آخره بخلاف ذلك
الباب والله اعلم الباب الرابع منها اي من الابواب الاربعة افعالّ فعل ماض بتشديد اللام
يفعالّ فعل مضارع بتشديد اللام ايضا افعيلالا مصدر قلبت الالف التي كان في الماضي
والمضارع ياء لكسرة ما قبلها وهذا حمل النظير على النظير لان الالف والواو والياء حرف
علة لان الواو اذا كانت ساكنا وما قبلها مكسور تقلب ياء وكذلك الهمزة اذا كان
اذا كانت ما قبلها مكسورا قلبت ياء فكذلك الالف اذا كان ما قبلها مكسورا قلبت ياء
هذا وزن موزونه احمارّ يحمارّ احميرارا الياء فيه مقلوب من الالف الذي كان في الماضي

والمضارع بعد الميم في كليهما فكسر الميم في المصدر فصار الالف ياء حملا على قلب الواو ياءً
او تعذر القراءة فصار احميرارا فلم يدغم لعدم شرط الادغام لدخول الالف بين الرائين
في المصدر وهذا باب الافعيلال وعلامته ان يكون ماضيه على ستة احرف كاحمار اصله حمر فصار
احمار بزيادة الهمزة في اوله وبزيادة الالف بين العين واللام وبزيادة حرف آخر من جنس
لام فعله في آخره اتفاقا وبناؤه ايضا اى كبناء بابين المذكورين لمبالغة اللازم لكن هذا
الباب ابلغ اى اكثر مبالغة في المعنى لكثرة حروفه الدالة على كثرة المعنى من باب الافعلال لانه
اى الشان يقال في لغتهم حمر زيد من الثلاثي اذا كان له حمرة في الجملة اى قليلة ويقال له احمر زيد
من باب الافعلال اذا كان له حمرة مبالغة اى كثيرة ويقال احمار زيد من باب الافعيلال اذا كان
له حمرة زيادة مبالغة اى كثيرة وحكم احمار كحكم احمر في انه للمبالغة واللزوم والاختصاص
بالالوان والعيوب الا ان المبالغة فيه زائدة على احمر لكون الزيادة فيه اكثر وهذا الباب
لايجئ الا من الالوان والعيوب فان قيل لم قدم مزيد الثلاثي بانواعه الثلاثة على الرباعي
المجرد قلنا قدم تبعا لاصله لما فرغ عن بيان ما يتفرع على الثلاثي المجرد اعنى ستة ابواب من الثلاثي
المجرد كما نظم الشاعر بلسان التركي فنعم الشيء ما نظم لر دلر سكر علامات ثلاثيه ن نشان
ايدى ويرم اى تلامذ ابجره جان فتح وضم وفتح وكسر وفتحتان كسر وفتح وضم ضم
وكسرتان المراد من الفتح والضم نصر ينصر وهو باب الاول ومن الفتح والكسر ضرب يضرب وهو
باب الثاني ومن الفتحتان فتح يفتح وهو باب الثالث ومن الكسر والفتح علم يعلم وهو
باب الرابع ومن الضم الضم حسن يحسن وهو باب الخامس ومن الكسرتان حسب يحسب
وهو باب السادس ولما فرغ من بيان الرباعي اعنى باب الافعال والتفعيل والمفاعلة ولما فرغ
عن بيان الخماسي اعنى باب الانفعال والافتعال والتفعل والتفاعل ولما فرغ عن بيان السداسي

اعنى باب الاستفعال

اعني باب الاستفعال والافعيعال والافعوال والافعيلال شرع في بيان الرباعي المجرد وما يتعلق
منه فقال وباب واحد منها اي من خمسة وثلاثين بابا للرباعي المجرد عن الزوايد قوله وهو باب فعلل
واحد زايد لا حاجة اليه كما لا يخفى هكذا قالوا فان قلت لم قال وهو باب واحد ولم يكتف بقوله
وهو باب فعلل مع ان المبتداء ان المبتداء والخبر اذا كانا معرفتين يفيد الحصر قلت ذكره تاكيدا
او لئلا يلتبس بمثل فافهم وانما كان الرباعي المجرد بابا واحدا بحكم الاستقراء والتتبع لكن
يكون في التصور الشاذ اربعة وستين بابا لكن اسقطنا غير باب واحد لقلة الاستعمال وكثرة
حروفه مع ثقل الفعل واما مقتضى العقل يكون ثمانية واربعين بابا فان قلت لم لم تنوبوه
بالحركات المختلفة ولم التزموا فيه الفتحات قلنا طلبا للخفة ثم اسكنوا الحرف الثاني من
الماضي والمضارع لئلا يلزم توالي اربع حركات متواليات اذ في اختياره غيره مانع اما
اسكان الفاء فلتعذر الابتداء بالساكن واما اسكان اللام الاولى فلالتقاء الساكنين
عند اتصال الضمير المرفوع لوجود سكون اللام الثانية عنده حملا على الثلاثي ولم يجز
اسكان الثانية لكون الماضي مبنيا على الفتح ما لم يتصل بالضمير المرفوع فيتعين السكون
وزنه فعلل فعل ماض يفعلل بضم الياء فعل مضارع فعللة بفتح الفاء مصدره الاول
وفعلالا مصدره الثاني فان قيل لم لم يدغم اللام في اللام مع وجود شرط الادغام
وهو اجتماع الحرفين المتحركين من جنس واحد قلت لئلا يلزم اجتماع الساكنين
من العين واللام الاولى ولئلا يخالف الوزن والموزون لعدم امكان الادغام
فيه فان قيل لم فتح اوله ولم يضم ولم يكسر ولم يسكن قلت اما الاول فللخفة و
الثاني لثقله او لئلا يلتبس الفعل بالاسم في جندب وهو نوع من الجراد وقيل اسم
رجل واما الثالث فلثقله ايضا ولئلا يلتبس الفعل بالاسم في نحو درهم وهو معرب

وكسر الهاء لغة وربما يقال درهام بالالف واما الرابع فلتعذر الابتداء بالساكن وفي بعض الشروح المصدر الاول قياسي والثاني سماعي والتزم فيه الفتحان لخفتهما وثقل الرباعي فصار بابا واحدا هذا وزن موزونه دحرج يدحرج دحرجة ودحراجا بكسر الدال الثانية في المصدر الثاني لا غير ويجوز الفتح في المضاعف قياسا مطردا للثقل نحو وسوس يوسوس وسوسة ووسواسا الا ان الكسر افصح لانه اصل وهذا باب الفعللة قدمه لانه مجرد والمجرد اصل لغيره وعلامته ان يكون ماضيه على اربعة احرف بشرط ان يكون جميع حروفه اصلية وبناؤه للتعدية غالبا اي في غالب الاستعمال وقد يكون لازما مثال الفعل المتعدي نحو دحرج زيد الحجر اي دوّرها ومثال الفعل اللازم نحو دربج زيد اي ذل زيد وطاء طاء رأسه والله اعلم لما فرغ عن بيان الرباعي المجرد شرع في بيان ملحقاته فقال وابواب ستة منها اي من خمسة وثلاثين بابا ملحقة بدحرج ويقال لهذه الستة للملحق بالرباعي ومعنى الالحاق اتحاد المصدرين الملحق والملحق به المراد من الملحق الابواب الستة الملحقة و... الملحق به هو الرباعي المجرد وانما كان الستة ملحقا ولم يكن زيادة ولا نقصانا لان الزيادة والنقصان لا يخلوا اما ان يكون واوا او ياء وكل واحد منهما لا يخلوا اما ان تزيد بين الفاء والعين او بين العين واللام فصار اربعة واما ان يزيد ملحق حرف العلة وهو المضاعف واما ان يزيد حرف العلة في الآخر لا غير فلهذا انحصر ستة واما في التصور اربعة وستون بابا واما في ... مقتضى العقل ثمانية واربعون بابا فتذكر ولا تنس ما مر من القواعد والفوائد والله اعلم بالصواب الباب الاول منها اي من الابواب الملحقة بالرباعي المجرد فوعل يفوعل فوعلة وفيعالا اصله فوعالا كما مر اعلاله غير مرة هذا وزن موزونه حوقل قيل بمعنى ضعف عن الجماع وهو اللازم وهو ملحق بدحرج نحو حوقل حوقلة وحيقالا اصله

حوقالا

حوقل لا اعلّ بالقلب وهذا باب الفعولة قدّمه على باب الفيعلة لقوّة الواو وعلى غيره لتقدّم
الزائد وعلامته ان يكون ماضيه على اربعة احرف كحوقل اصله حقل فصار حوقل بزيادة الواو
بين الفاء والعين وبناؤه للازم فقط يقال حوقل الرجل اى ضعف وكبر قدّم هذا الباب
على باب بعده لقوّة الواو والله اعلم بالصواب الباب الثاني منها اى من الابواب الملحقة
بالرباعي المجرد فيعل يفيعل فيعلة وفيعالا هذا وزن موزونه بيطر يقال بطرت الشيء
اذا شققته ومنه سمّي البيطار وهو متعدّ بيطر بيطرة وبيطارا هذا باب الفيعلة وعلامته
ان يكون ماضيه على اربعة احرف بزيادة الياء بين الفاء والعين ويقال بيطر الرجل اى سرع فطاء
طاء رأسه وقيل معناه عمل البيطرة وبناؤه للتعدية فقط لانه يقال بيطر الدابة اى شقّ
طرف الفرس فان قيل لاىّ شيء قدّم باب الفيعلة على ما بعده قلنا لتقدّم الزائد فيه
والله اعلم الباب الثالث منها اى من الابواب الستة الملحقة بالرباعي المجرد فعول يفعول
فعولة وفعوالا هذا وزن موزونه جهور اى جهر يجهور جهورة وجهوارا هذا باب
الفعولة قدّمه لقوته على الفعيلة لان الواو اقوى من الياء فان قلت لم لم يعلّ جهور و
عثير وشملل بالنقل والقلب والادغام قلت لئلا يبطل الالحاق بالاعلال والادغام وان
وان وجد موجب الاعلال والادغام وجهور من الجهارة وهو ارتفاع الصوت اصله جهر
بمعنى العيان قال الله تعالى حتى نرى الله جهرةً اى عيانًا وعلامته ان يكون ماضيه على اربعة
احرف بزيادة الواو بين العين واللام وبناؤه للتعدية فقط يقال جهور الرجل القراءة اى
اظهرها وهرول اسرع في حشيه وشريف زيد الزرع اى قطع شريافه وهو ورقه اذا كثر
وطال حتى يخاف فساده فهو من اشرف اى العلو فالياء زائدة قال اللقاني فانواع الملحق
بدحرج خمسة وعدّها ابن الحاجب وغيره من المحققين فقالوا امثال شريف وقال سيبويه وزادوا

قَلْنَسَ وقلسى ومعناهما لبس القلنسوة ووافقهم الشكاكى فى عدّها ستة فزاد سلقى ولفظ
مازادوه وجعل بدل هرور دهور وزاد السيد ركن الدين وغيره فنقل كسنبل الزرع بمعنى
اسبل ودليل الالحاق اتحاد المصدرين فى الملحق والملحق به والله اعلم بالصواب الباب
الرابع منها اى من الابواب الستة الملحقة بالرباعى المجرد فعيل يفعيل فعيلة وفعيالا هذا
وزن موزونه عثير يعثير عثيرة وعثيارا اى اطّلع على وزن فعيل وهو لازم ملحق بدحرج
وفى الشكرية عثير اى ذلّ وسقط ولا يقلب اليا الفا لئلا يبطل الالحاق هذا باب الفعيلة قدّمه
لتقدّم الزائد على باب بعده وعلامته ان يكون ماضيه على اربعة احرف كعثير اصله
عثر فصار عثير بزيادة اليا بين العين واللام وبناؤه للازم فقط يقال عثير الرجل على شئ
اى اطّلع عليه والله اعلم بالصواب الباب الخامس منها اى من الابواب الستة الملحقة بالرباعى
المجرد فعلل يفعلل فعللة وفعلالا هذا وزن موزونه جلبب اى لبس الجلباب وهى ملحقة
ومعناه بالتركى زاد لنذى بجلبب جلببة وجلبابا هذا باب الفعللة قدّمه لان الزائد من
جنس الاصول وعلامته ان يكون ماضيه على اربعة احرف كجلبب اصله جَلَبَ فصار جلبب
بزيادة حرف واحد من جنس لام فعله فى آخره اتفاقا وبناؤه للتعدية فقط يقال جلبب
الرجل اذا اخذ شيئا وذهب به لا للبيع كذا فهم من ترجمان الصحاح اصله جلب زيدت احدى
اليائين قيل اوّلهما وقيل ثانيهما وجوّز سيبويه الامرين فصار جلبب على وزن فعلل
فان قيل لم لم يدغم الاولى فى الثانية مع وجود الجنسية قلنا لو ادغمت لبطل الالحاق لكون
التغيير [illegible] فى اللام الاولى لان التغيير انّما يكون فى المدغم دون المدغم فيه وذكر فى مجمع
القواعد فعلل بتكرير اللام نحو جلبب ولم يدغم الاولى فى الثانية لئلا يبطل الالحاق انتهى
اقول الفرق بين سلقى وجلبب ان سلقى اى ما قبل آخر سلقى متحرك مفتوح فلهذا اعمل

بالقلب

بالقلب وما قبل آخر جلبب بتقدير الادغام يكون ساكنا فيكون الالحاق باطلا لان ما قبل

آخر الملحق به مفتوح فلما لم يوجد الفتحة كان الالحاق باطلا الباب السادس منها اى من الابواب

الستة الملحقة بالرباعى المجرد فعلى يفعلى فعلية وفعلاء هذا وزن موزونه سلقى يسلقى سلقية

وسلقاء ولفظ سلقى على وزن فعلل وهو متعد ملحق بدحرج اصله فعل نحو سلق زيدت

اليا فى آخر للالحاق ثم قلبت الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فان قلت لم اعل سلقى

قلت لانه لا يبطل الالحاق بتغيير آخر الكلمة لكونه محل التغيير كذا فى الشكرية فان قلت هلا يبطل

الالحاق بالقلب والتغيير قلنا ان التغيير فى آخر الكلمة لا يبطل الالحاق لكون آخر الكلمة محل

التغيير بخلاف غيره ولهذا لا يقلب واو جهور وياء عثير الفا فافهم وسلقى على وزن

فعلل وهو متعد ملحق بدحرج اصله سلقى اى عمل عمل الجالوس وكتبت الياء فى سلقى

على صورة الياء للانقلابها منها والقاعدة ان المقلوبة من اليا تكتب على صورة الياء

او نفسها والمقلوبة من الواو يكتب على صورة الالف قال العلامة السرورى سلقاة اصله

سلقية قلبت اليا الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ولم يكتب على صورة اليا كما فى باع

لخروجها بالتاء عن الآخرية تكتب عليها فى الآخر لكونها محل التغيير كما فى غزا ورمى وفيه

نظر قوله وسلقاء بكسر السين وسكون اللام اصله سلقايا قلبت اليا همزة لوقوعها طرفا

بعد الف زائدة وذلك لان الواو واليا اذا وقعت كذلك تقلب الفا لعدم كون الالف حاجزا

حصينا واستدعاء ما قبلها السير لها منزلة الفتحة فالتقى الفان فحركوا الاخير فصار سلقاء

وقيل لم يبطل الالحاق بقلب آخر الكلمة الفا ونقول الالحاق اتحاد المصدرين بالحركات والسكنات

ولا اعتبار حركات الاواخر فلهذا لا يضر قلب اليا الفا ولان الاعتبار اتحاد المصدرين

فى الفتحة ما قبل الآخر وهو موجود فى سلقى فلا يضر وانما ذكرنا الاقوال ومعها ما جا فى خاطرنا

لانه من مزالق الاقدام الى يوم القيام وعلامته ان يكون ماضيه على اربعة احرف ما بزيادة الياء في آخره
ثم قلبت الفا لكونه محل التغيير وبناؤه للازم فقط يقال اسلقى الرجل اى نام على قفاه اى على ظهره
وقيل عمل عمل الجاسوس ويقال [illegible] لهذا الستة الملحق بالرباعي ومعنى الالحاق اتحاد المصدرين
اى الملحق والملحق به في الوزن فان قيل لم لم يحكم على اخرج بانه ملحق بدحرج مع اتحاد اخراج
ودحراج قلنا لان العبرة بالفعللة لا للفعلال اى الاعتبار بالمصدر الاول لا الثانى والله
اعلم بالصواب لما فرغ من الابواب الستة الملحقة بالرباعي المجرد شرع في بيان ما زاد على الرباعي
المجرد فقال وابواب ثلاثة اى بالاستقراء والتتبع منها اى من الابواب الخمسة والثلاثين
بابا لما زاد على الرباعي المجرد وهو على نوعين بحسب الزيادة لان الزيادة عليه اما حرف واحد
او حرفان كما في مزيد الثلاثي والله اعلم بالصواب النوع الاول منها اى من نوعي الابواب
الثلاثة المزيدة على الرباعي المجرد ما زيد فيه حرف واحد على الرباعي المجرد ويسمى هذا النوع
الخماسي المزيد على الرباعي وهو باب واحد بحكم الاستقراء قدمه على النوع الثاني رعاية في
في الترتيب الطبيعي لكن العقل يقتضي مائتين واثنين وخمسين بابا في العقل مائة واربعة
واربعة وثمانون بابا وزنه تفعلل يتفعلل تفعللا موزونه تدحرج يتدحرج تدحرجا هذا
باب التفعلل وعلامته ان يكون ماضيه على خمسة احرف كتدحرج اصله دحرج فصار
تدحرج بزيادة التاء في اوله وبناؤه للمطاوعة وقد عرفت معناه نحو دحرجت الحجر
اى دورته فتدحرج اى فتدور ذلك الحجر والله اعلم بالصواب النوع الثاني منهما
اى من هذين النوعين وهو ما زيد فيه حرفان على الرباعي المجرد ويسمى هذا النوع
الثاني السداسي المزيد على الرباعي لكون ماضيه على ستة احرف بزيادة الحرفين على الرباعي
المجرد وهو بابان بحكم الاستقراء والتتبع لكن في التصور السازج يكون ثمانية واربعة وعشرون

وفي مقتضى

في مقتضى العقل سبعمائة وستة عشر والله اعلم بالصواب الباب الاول منهما اي من البابين

١ افعنلل يفعنلل افعنلالا هذا وزن موزونه احرنجم يحرنجم اي اذدحم يحرنجم

احرنجاما هذا باب الافعنلال قدمه لتقدم الزائد فيه وعلامته ان يكون ماضيه

على ستة احرف كاحرنجم اصله حرجم فصار احرنجم بزيادة الهمزة في اوله وبزيادة النون

بين العين واللام الاولى وبناؤه للمطاوعة ايضا اي كبنا وباب التفعلل نحو حرجمت

الابل اي رددتها فاحرنجم ذلك الابل اي ارتد بعضها الى بعض والصواب تانيث

الفعل المسند الى ضمير الابل كما مر فان قلت ما الفرق بين الافعنلال من مزيد الثلاثي

والافعنلال من مزيد الرباعي قلت ان اللام زائدة في الاول دون الثاني والا فهو

مزيد الرباعي كذا في الشكرية ويجيء احرنجم لمطاوعة حرجم ويلحق باحرنجم نحو اقعنسس

واسلنقى والنون مزيدة لمعنى المطاوعة ولذا لا يتعديان وقيل الفرق بين باب

اقعنسس واحرنجم انه يجب في الاول تكرير اللام وفي الثاني من غير ادغام دون

الثاني الذي هو احرنجم لان الملحق لابد ان يكون فيه زيادة ليست للملحق به

ومن الوجه الاخر افعنلل ثلاثي الاصول واحرنجم رباعي الاصول والله اعلم بالصواب

الباب الثاني منهما اي من البابين افعلل يفعلل افعلالا هذا وزن موزونه اقشعر

يقشعر اقشعرارا هذا باب الافعلال وعلامته ان يكون ماضيه على ستة احرف كاقشعر

اصله قشعر فصار اقشعر بزيادة الهمزة في اوله وبزيادة حرف اخر من جنس لام فعله

الثانية في اخره اتفاقا وبناؤه لمبالغة اللازم لانه اي الشان يقال في لغتهم قشعر جلد الرجل

من الرباعي المجرد اذا انتشر شعر جلده في الجملة ويقال اقشعر جلد الرجل من باب الافعلال

اذا انتشر شعر جلده مبالغة اي زيادة مبالغة والله اعلم لما فرغ من بيان ما زاد

وايضا لو حذفت من الموزون ثلاثة احرف فان بقي المعنى الاول
بعد الحذف فهو مزيد الثلاثي صح صح

على الرباعي المجرد شرع في بيان ملحقات تدحرج فقال وابواب خمسة منها اي من خمسة وثلاثين
باب الملحق تدحرج اي زاد فيه حرفان على الثلاثي المجرد وهو الملحق تدحرج اي للالحاق بتدحرج
وهو خمسة ابواب بحكم الاستقراء والتتبع واما في التصور الشارح مائتين وستة وخمسين بابا وفي الفعل مائة واربعة
وثمانون بابا والله اعلم بالصواب الباب الاول منها اي من الابواب الخمسة الملحقة بتدحرج تفعلل
يتفعلل تفعللا هذا وزن موزونه تجلبب يتجلبب تجلببا هذا باب التفعلل قدمه لكون احدى
الزائدين فيه من جنس الاصول وعلامته ان يكون ماضيه على خمسة احرف كتجلبب اصله جلب
فصار تجلبب بزيادة التاء في اوله وبزيادة حرف آخر من جنس لام فعله في آخره هذا الباب
ملحق بباب تدحرج نحو تجلبب اي لبس الجلباب وتجورب اي لبس الجورب وتفيهق
وتمسكن اي اكثر في كلامه والالحاق في هذه الافعال واخواته انما هو بواسطة من تكرير اللام
والتاء والميم قال في حاشية التفتازاني رحمة الله عليه وهو مطاوع جلبب وبناؤه للتعدية
فقط يقال تجلبب الرجل اي لبس الجلباب وهي الملحفة والرداء والله اعلم بالصواب الباب الثاني
منها اي من الابواب الخمسة الملحقة بتدحرج تفوعل يتفوعل تفوعلا هذا وزن موزونه تجورب
يتجورب تجوربا هذا باب التفوعل قدمه على باب التفيعل لقوة الواو وعلامته ان يكون
ماضيه على خمسة احرف كتجورب اصله جرب فصار تجورب بزيادة التاء في اوله وبزيادة الواو
بين الفاء والعين ومعنى تجورب اي لبس الجورب وبناؤه للتعدية فقط يقال تجورب الرجل
اي لبس الجورب الباب الثالث منها اي من الابواب الخمسة الملحقة بتدحرج تفيعل يتفيعل تفيعلا
هذا وزن موزونه تشيطن يتشيطن تشيطنا هذا باب التفيعل قدمه لتقدم الزائد وعلامته
ان يكون ماضيه على خمسة احرف كتشيطن اصله شطن فصار تشيطن بزيادة التاء في اوله
وبزيادة اليا بين الفاء والعين معناه فعل فعلا مكروها فهو مطاوع وليس له مطاوع

لانه واقع

لانه واقع في كلامهم قال عبد القاهر معنى المطاوع انه قبل الفعل ولم يمتنع وبناؤه للتعدية فقط
يقال تشيطن زيد اي فعل فعلا مكروها والله اعلم بالصواب الباب الرابع منها اي من الابواب
الخمسة الملحقة بتدحرج تفعول يتفعول تفعولا هذا وزن موزونه ترهوك يترهوك ترهوكا
هذا باب التفعول قدم لتقدم الزائد وانما لم يعل اعلال يخاف لئلا يبطل الالحاق ولانه اعلال
في غير الآخر ومعنى ترهوك بالثلث التركي بلدردى بكسر التا الاولى وصالندى وتكبرلك
ايلدى وعلامته ان يكون ماضيه على خمسة احرف كترهوك اصله رهك فصار ترهوك
بزيادة التاء في اوله وبزيادة الواو بين العين واللام معناه يتجتر وهو مطاوع وليس له
مطاوع ايضا وبناؤه للازم فقط يقال ترهوك الرجل اي تجتر في مشيه وهو تكبر والواو
واليا في هذه الثلاثة للالحاق في الوزن والتاء في الجميع للمطاوعة والله اعلم الباب الخامس
منها اي من الابواب الخمسة الملحقة بتدحرج تفعلى يتفعلى تفعليا هذا وزن موزونه تسلقى
يتسلقى تسلقيا بكسر القاف صيانة للياء عن قلبه واوا لان الواو اثقل من اليا فلا يبطل
الالحاق لان الاعلال لاجل الآخر لا يبطل الالحاق وهذا باب التفعلى وعلامته ان يكون
ماضيه على خمسة احرف كتسلقى اصله سلق فصار تسلقى بزيادة التاء في اوله وبزيادة اليا
في آخره وبناؤه لا يكون الا لازما نحو تسلقى زيد اي نام زيد على قفاه والله اعلم بالصواب
اعلم ان حقيقة الالحاق في هذه الملحقات المذكورة بزيادة غير التاء مثلا الالحاق
في تجلبب انما هو بتكرار الباء والتاء فيه انما دخلت لمعنى المطاوعة كما كانت في تدحرج لان
لان الالحاق لا يكون ولا يتحقق بالزيادة في اول الكلمة بحكم الاستقراء والتتبع بل يكون بالزيادة
في وسطها كزيادة الواو في تجورب واليا في تشيطن او آخرها كزيادة البا في تجلبب واليا
في تسلقى على ما صرح وبين في شرح المفصل كالايضاح وغيره اعلم ان المراد بالالحاق

جعل الشيء موازنا للشيء في عدد الحروف والحركات والسكنات ولهذا لا يجوز الادغام
مطلق في الملحق ولا يجوز الاعلال ايضا في غير الآخر والله اعلم لما فرغ من بيان الابواب
الخمسة الملحقة بتدحرج شرع في بيان ما يلحق باحرنجم فقال وبابان اثنان منها اي من ثلاث
وثلاثين بابا الملحق احرنجم هذا بالاستقراء لكن في مقتضى العقل سبعمائة وستة عشر بابا وفي التصور
الشاذج ثمانمائة واربعة وعشرون بابا الباب الاول منهما اي من البابين الملحقين باحرنجم
افعنلل يفعنلل افعنللا هذا باب الافعنلال قدمه لان احدى الزوائد من جنس الاصول
هذا وزن موزونه اقعنسس يقعنسس اقعنساسا وهو ضد الحدب وهو خروج الصدر
ودخول الظهر وهذا البناء لازم يفيد المبالغة وهذا الباب ملحق باحرنجم من مزيد الرباعي
بصدق تعريف الالحاق بينهما قال ابو عمرو سألت الاصمعي عنه فقال هكذا اقعد بطنه و
اخر ظهره فان قلت ما الفرق بين الافعنلال من مزيد الثلاثي والافعنلال من مزيد
الرباعي قلت ان اللام زائدة في الاول دون الثاني وايضا لو حذف من الوزن ثلاثة احرف
فان بقي المعنى الاول بعد الحذف فهو من المزيد الثلاثي والا فهو من المزيد الرباعي وعلامته
ان يكون ماضيه على ستة احرف كاقعنسس اصله قعس فصار اقعنسس بزيادة الهمزة
في اوله وبزيادة النون بين العين واللام وبزيادة حرف اخر من جنس لام فعله في آخره
اتفاقا معناه تأخر ورجع الى خلق وبناؤه للمبالغة اللازم نحو قعس الرجل اذا اخرج صدره
ويقال اقعنسس الرجل اذا اخرج صدره مبالغة هذا ملحق باحرنجم اصله قعس فالحق
باحرنجم فصار اقعنسس والالحاق فيه السين والنون مرتب على معنى المطاوعة ولذا لا يستعمل
ولا يجوز الادغام في الملحق من اقعنسس وغيره لانه يجب ان يكون مثل الملحق به مطلقا
لفظا لا من جهة المعنى والحاصل انه يجب توافق اللفظين والله اعلم الباب الثاني منهما

اي من البابين

اى من البابين الملحقين باحرنجم افعنلى يفعنلى افعنلاء هذا وزن موزونه اسلنقى يسلنقى اسلنقاء اصله سلق والهمزة والنون واليا زائدة واصل اسلنقاء اسلنقايا اعلّ اعلال افعنلاء اصله افعنلايا وقعت الياء بعد الف زائدة فقلبت الياء همزة ولم يبطل الالحاق باحرنجم نظرا الى اصل صدق تعريفه بينهما وهذا الباب لازم سوى كلمتين وهما اسرنداه واغرنداه وهذا باب الافعنلال وهذان البابان ملحقان باحرنجم والالحاق فى اسلنقى اليا التى انقلبت الفا والنون مزيدة لمعنى المطاوعة ولم لا ينتقض بان قلبت اليا فى مصدره همزة لوقوعها بعد الف زائدة والقلب فى الآخر لا يضر فانه ليس من بناء الكلمة فكانه مستثنى من القاعدة والفرق بين بابى افعنسس واحرنجم وباب افعنلل اثنان الاول ثلاثى الاصول والثانى رباعى الاصول يجب فى الاول تكرير اللام من غير ادغام دون الثانى الذى احرنجم اذ الملحق لا بدّ ان يكون فيه ليست فى الملحق به وعلامته ان يكون ماضيه على ستة احرف كاسلنقى اصله سلق فصار اسلنقى بزيادة الهمزة فى اوله وبزيادة النون بين العين واللام وبزيادة اليا فى آخره وبناؤه للازم نحو اسلنقى زيد اى نام على ظهره وقفاه لما فرغ المصنف رحمه الله تعالى من بيان الابواب الخمسة والثلاثين بابا شرع فى بيان الاقسام الثمانية فقال ثم اعلم ان الفعل المنحصر فى هذه الابواب الخمسة والثلاثين [illegible] التى ذكر ثمانية اقسام لانه اما ثلاثى مجرد سالم نحو نصر واما رباعى مجرد سالم نحو دحرج واما رباعى مجرد غير سالم نحو وسوس لانه على اربعة احرف اصول واما ثلاثى مزيد فيه سالم نحو اكرم لكونه مزيدا على كرم وهو ثلاثى سالم ولا عبرة بالزائد واما ثلاثى مزيد فيه غير سالم نحو اوعد لكونه مزيدا على وعد وهو ثلاثى معتل فاؤه واما رباعى مزيد فيه سالم نحو تدحرج لزيادته على دحرج وهو رباعى سالم واما رباعى مزيد فيه غير سالم

واما ثلاثى مجرد غير سالم نحو وعد لانه على ثلاثة احرف اصول صح

نحو توسوس لزيادة على وسوس وهو رباعي معتل ومضاعف ويقال ويسمى لهذه
الاقسام المذكورة الاقسام الثمانية لما فرغ عن بيان الاقسام الثمانية شرع في بيان
اقسام السبعة باعتبار الصحة والعلة فقال ثم اعلم ان كل فعل من افراد الفعل
اما صحيح هذا شروع الى انحصار الفعل على سبعة انواع لان حروف العلة في الكلمة المعتلة
اما ان يكون متعددا او لا تكون متعددا فان لم تكن حرف العلة متعددة فاما ان تكون
في فاء فعله او عينه او لامه فهذه ثلاثة انواع وان كان حرف العلة متعددة فاما ان تكون
اثنين او اكثر فالثاني الذي هو اكثر من اثنين فقسم واحد والاول الذي هو اثنان فاما
ان يفترقا او يقترنا فان افترقا فهو قسم آخر وان اقترنا فاما ان تكون في فاء فعله او عينه
او لامه فهذان قسمان آخران مضمومان الى الخمسة المتقدمة فالمجموع سبعة انواع وحروف
العلة الواو والالف والياء يجمعها قولك واي ونعم ما قال القائل باللسان التركي مضارع
حرفلري دُرْ ايتين حروف علة صورر سك هم دى واى وحقيقة العلة التغيير وهي ينقلب بعضها
بعضا فلهذا سمي علة لانه غيرت عن حالها التي كانت عليها والهمزة والتضعيف ليسا
حرف علة بل ملحقان بحروف علة وهو الذي ليس بمقابلة الفاء والعين واللام منه حرف
من حروف العلة وهي اي حروف العلة ثلاثة الواو والياء والهمزة الالف وانما سميت بها
لما فيها من احوال العليل من نقصان وزيادة ويسمى هذه الحروف الثلاثة حروف المد
واللين لانها اذا وافقها اي اذا كان ما قبل الالف مفتوحا تكون مدة وان كان مكسورا
يكون الالف ياء وان كان ما قبل الواو مضموما يقال حرف مد وان كان مفتوحا او مكسورا
يقال حرف علة وان كان ما قبل الياء مكسورا يقال حرف مد وان كان مفتوحا او مضموما
يقال حرف علة والهمزة والتضعيف نحو نصر وهو صحيح لانه ليس في مقابلة الفاء والعين

واللام

مضارع حرفلري در ايتين حروف علت صورر سك هم دى واى

واللام حرف علة وهمزة وتضعيف والثاني من الاقسام السبعة اما مثال وهو المسمى
بالمعتل الفاء وانما سمي مثالا لمماثلة الصحيح في احتمال الحركات نحو وعد وعدا وعدوا
اه كضرب ضربا ضربوا وهو الذي يكون في مقابلة فائه حرف من حروف العلة نحو وعد ويسر
قدم الواوي على اليائي لكثرته او لتقدم الواو على الياء والمثال يجيء من خمسة ابواب
من باب ضرب وفتح وعلم وحسن وحسب نحو وعد يعد ووهب وخل يوجل ووجه
يوجه وومق يومق ولا يجيء المثال من باب نصر بالاستقراء الا وجه يوجه وهو في لغة بني
عامر وفي لغتها من باب ضرب وحذفت الواو في يجد بضم الجيم في لغتهم ضمة لثقل الواو
مع ضم ما بعدها وقيل هذه اللغة ضعيفة لا اعتبار بها لخروجها عن القياس واستعمال
الفصحاء فاتبع يَبعُد في حذف الواو منها والثالث من الاقسام السبعة واما معتل الفاء
ومهموز العين فلم يذكر المصنف لعلة مثاله ونحن نذكر لتسهيل الطالب نحو وأَوَ
من الباب الاول ومن باب علم نحو ييس واما معتل الفاء ومهموز اللام ولم يذكر المص
هذا ايضا وهو يجيء من ثلاثة ابواب من ضرب وفتح وحسن وطاء يطاء من باب ضرب
اعلة في الاصل والاول اصح وجيء يوجاء من باب علم وحسن يحسن نحو وضوء
يوضوء واما اجوف وهو المسمى بالمعتل العين وانما سمي اجوف لخلوه عن الحرف الصحيح
وذو الثلاثة لكون ماضيه على ثلاثة احرف في المتكلم نحو قلت وبعت قدمه على الناقص
لكون حرف العلة في وسطه وما يجيء بعده في آخره والوسط مقدم على الآخر فلهذا
قدمه وهو الذي يكون في مقابلة عينه حرف من حروف العلة نحو قال وكال اصلهما
قول وكيل قلبت الواو والياء الفا لتحركهما وانفتاح ما قبلهما وشرطا قبلهما
ان يكون متحركتين لانهما لو سكنتا لا تقلبان لحصول الخفة بالسكون نحو قول وكيل

مصدرا بخلاف ما اذا انكسر ما قبلهما او انضم فانهما تقلبان الفا اذا لم يقل فعل
نحو قاوم قواما فانه لا يعل للمشاكلة والاجوف يجيء من ثلاثة ابواب بالاستقراء من باب
نصر نحو قال وضرب نحو باع وعلم نحو خاف واما من باب حسن فلم يجيء منه الا طال
يطول وكذا لم يعتبر والرابع من الاقسام السبعة واما في الناقص يسمى به لنقصانه في
الآخر عن بعض الحركات كما في ~~معتل اللام لاعتلال~~ حالة الرفع نحو غزا يغزوا ورمى يرمي
او عن الحرف كما في حالة الجزم نحو لم يغز ولم يرم ويسمى ايضا معتل اللام لاعتلال لامه
وذو الاربعة لكون ماضيه على اربعة احرف في الحكاية اي المتكلم نحو غزوت ورميت
وهو الذي يكون في مقابلة لامه حرف من حروف العلة نحو غزا ورمى اصلهما غزو
ورمي قلبت الواو والياء فيهما الفا لتحركهما وانفتاح ما قبلهما والناقص
يجيء من ستة ابواب الا من باب حسب فبقي خمسة ابواب بالاستقراء والخامس من الاقسام
السبعة واما اللفيف سمي به لالتفاف حرفي العلة اي اجتماعهما ولذا اخره عما فيه
حرف العلة وهو واحد واللفيف اثنين والواحد قبل الاثنين وهو الذي يكون فيه
حرفان من حروف العلة ولم يبين ما فيه اكثر منهما للتلفظ به وثقل الفعل بخلاف الاسم
كواو وياء اصلهما وَوَوٌ ويَيَيٌ قلبت واو الثانية الفا في الاول فصار واوا وقلبت
ياء الثانية فصار ياءً ثم قلبت ياء الاخيرة همزة فصار ياء وانما قلبت اليا همزة لكون
الف ما قبلها شبيهة بالالف الزائدة في الصورة وان لم يشابهها في الحقيقة وهو اي
اللفيف باعتبار اختلاف وقوع حرف العلة فيه وهو على نوعين اي قسمين لانه اما
ان يقع الحرفان في مقابلة العين واللام ولم يجيء في مقابلة الفاء والعين لما فيه من الابتداء
بحرفين ثقيلين بخلاف الاسم لخفته نحو يين ويوم وويل واذا لم يجيء مما هو اثقل

اعني

اعني ما يكون الفاء والعين واوين اسم وفعل القسم الاول من القسمين ويقال له
اللفيف المقرون لاقتران حرفى العلة فيه وهو يجيء من ستة ابواب الامر باب
وهو اى اللفيف المقرون هو الذى يكون فى مقابلة عينه ولامه حرفان من هذه الحروف
اى حروف العلة نحو طوى وقوى اصله طوو وقلبت الواو الاخيرة ياء لكسرة ما قبلها و
لم يقلب الواو الاولى الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها لئلا يلزم الاعلالان وهو مخل
بالكلمة واختص الاخير بالقلب لان الاعلال فى الآخر اولى لكونه محل التغيير وانما لم يدغم
لاجتماع المثلين لتقدم الاعلال على الادغام ولان الاعلال قد ينظر الى حرف واحد
بخلاف الادغام فانه ينظر فيه الى الحرفين البتة وطوى اصله طوى قلبت الياء الفا لتحركها
وانفتاح ما قبلها ولم تقلب الاولى لما عرفت والقسمة العقلية تقتضى ان يكون هذا
النوع اربعة اقسام الاول ان يكون العين واللام واوين والثانى ان يكون العين واللام
يائين والثالث ان يكون العين واوا واللام ياء والرابع ان يكون العين ياء واللام
واوا ولم يعتبر الالف لانها لا يكون اصلا واذا اعتبر الالف فالقسمة تقتضى ان يكون
تسعة الاربعة المتقدمة والخامس ان يكون العين واللام الفين والسادس ان يكون
العين واوا واللام الفا والسابع ان يكون العين ياء واللام الفا والثامن ان تكون
العين الفا واللام واوا والتاسع ان يكون العين الفا واللام ياء لكن لم يجئ من
هذا النوع ما تكون عينه ياء ولامه واوا فبقى ثلاثة اقسام او رد عليه الحيوان
واجيب عنه بان اصله حييان وحملهم على ذلك حمل عدم النظر فى كلامهم بالاستقراء
حايان لتحرك الياء وانفتاح ما قبلها لكن ابقوه متحركا ليكون مطابقا لمدلوله كالجولان
والخفقان وفى الموتان حملوا النقيض على النقيض ولذلك لم يدغم الحيوان لكن

لما كرهوا اجتماع المثلين قلبوا الثانية واوا ولم يقلبوا الاولى فان التغيير بالاخر اولى و
لا يستقيم الاستدلال بيحي لان اللام ياء في الحيوان فانه لو كان واوا ايضا لانقلب ياء
لانكسار ما قبلها فلم يصح الاستدلال فلو صح الاستدلال يصح الاستدلال برضي على
ان اللام ياء وهو فاسد والقسم الثاني من قسمي اللفيف المفروق وهو يجيء من ستة
ابواب الا من باب نصر بالاستقراء وفي المطلوب ويجيء المفروق من ثلاثة ابواب فقط من
باب ضرب نحو وقي يقي ومن باب علم نحو وجي يوجى يوجاء ومن باب حسب نحو ولي يلي
والله اعلم فائدة المعتل الفاء والعين وهو ما يكون فاؤه وعينه حرف علة والقسمة العقلية
يقتضي ان يكون اربعة اقسام الاول ان تكون الفاء والعين واوين والثاني ان تكونا يائين
والثالث ان تكون الفاء واوا والعين ياء والرابع ان تكون الفاء ياء والعين واوا
وان اعتبر الالف في القسمة تقتضي ان تكون تسعة اقسام الاربعة المذكورة والخامس
ان تكون الفاء والعين الفين والسادس ان تكون الفاء الفا والعين واوا والسابع
ان تكون العين الفا والفاء واوا والثامن ان يكون الفاء والعين ياء والتاسع ان يكون
الفاء الفا ياء والعين الفا ولم يجئ في كلام العرب من هذا النوع ولم يجئ ايضا ما يكون
الفاء والعين منه واوين لكونه في غاية الثقل فبقي ثلاثة اقسام اشار بعض المصنفين
الى امثلة بقوله كيين في اسم مكان ويوم وويل وهو واد في جهنم نعوذ بالله تعالى وويل
كلمة العذاب وانما بين الاول بانه اسم مكان دون الثاني لعدم شهرته ولا يبنى من هذا
النوع فعل لان الفعل اثقل من الاسم لانه يدل على الحدث والزمان ودلالة الاسم على الحدث
فقط واما قول الشاعر فما واى ولا واح ولا واس ابو هند هذا النوع اثقل من الانواع
المتقدمة لما فيه من الابتداء بحرفين ثقيلين ولهذا لم يجئ مما هو اثقل اعني ما يكون فاؤه

وعينه

وعينه واوين في اسم ولا فعل ولانه لو بنى من باب يوم على فعل بالفتح او على فعل بالضم يجيء
مضارعه على يفعل بالضم فيجتمع ياآن ياء المضارعة وفاء الفعل ويضم الياء الثانية او تنقل
حركة العين التي هي واو اليها فان المعتل العين لا بد فيه من نقل حركة العين كيقول او يفعل
بالكسر فيجتمع ثلاث ياآت ياء المضارعة وفاء الفعل وعين الفعل اذا انتقل حركة العين
التي هي الواو الى الياء الثانية وهو ثقيل لما فيهن سبع كسرات ست مقدرة وواحدة ظاهرة
او عشر ورفض فعل بالكسر حملاً عليها واما ويح وويل فلتنقل اجتماع حروف العلة في المضارع
الغائب المعتل الفاء والعين واللام والقسمة العقلية تقتضي ان تكون تسعة
اقسام قاله بعض الفضلاء لكن هذا الكلام لا يستقيم او جبه نظره الى مجرد ضرب الفاء
والعين واللام في حروف العلة والحق انها انحصرت في ثمانية الاول ان يكون الفاء و
العين واللام واوا والثاني ان يكون الفاء والعين واللام ياءً والثالث ان يكون الفاء
والعين ياءً واوا واللام ياءً والرابع ان يكون الفاء واوا والعين واللام ياءً والخامس
ان يكون الفاء واللام واواً والعين ياء والسادس ان يكون الفاء واللام ياءً والعين
واواً والسابع ان يكون الفاء والعين ياء واللام واوا والثامن ان يكون الفاء ياءً
والعين واللام واوا هكذا وَوَوُ يَيَيُ وَوَيُ وَيَيُ وَيَوُ يَوَيُ
يَيَوُ يَوَوُ وهذا ان يعتبر الالف وان اعتبرت انتهى الاقسام الى سبعة وعشرين
او ثمانية المذكورة والتاسع ان يكون الفاء والعين واللام الفا والعاشر ان يكون الفاء
والعين واللام واوا والحادي عشر ان يكون الفاء الفا والعين واللام ياء والثاني عشر
ان يكون الفاء والعين الفا واللام واوا والثالث عشر ان يكون الفاء والعين الفا و
اللام ياءً والرابع عشر ان يكون الفاء والعين واوا واللام الفا والخامس عشر

ان يكون الفاء والعين ياءً واللام الفا والسادس عشر ان يكون الفا واوا والعين واللام
الفا والسابع عشر ان يكون الفاء ياءً والعين واللام الفاً والثامن عشر ان يكون الفاء
واللام الفاً والعين واوا والتاسع عشر ان يكون الفاء واللام الفاً والعين ياءً
والعشرون ان يكون الفاء واللام واوا والعين الفاً والحادي والعشرون ان يكون
الفاء واللام ياءً والعين الفاً والثاني والعشرون ان يكون الفا الفاً والعين واواً
واللام ياءً والثالث والعشرون ان يكون الفاء الفاً والعين ياءً واللام واوا والرابع
والعشرون ان يكون الفاء واوا والعين الفاً واللام ياءً والخامس والعشرون
ان يكون الفاء واوا والعين ياء واللام الفاً والسادس والعشرون ان يكون الفاء ياءً
والعين الفاً واللام واوا والسابع والعشرون ان يكون الفاء ياءً والعين واوا واللام
الفاً هكذا ااا اءا اوو اءو ايء اوء ااي ءوو ايء ءاء واء يااء اواءا اءاي
واو ءاي اوي ايو واي ويا ءاو ءوا ولم يجئ في
الكلام من هذا النوع الامثالان فقط وذلك واو وياء لايسمي الحرفين اي الحرفان
المسميان وو يء فان الهمزة والباء والتاء والثاء والجيم والحاء والخاء والدال
الى اخر حروف التهجي اسماء بدليل دخول التنوين واتيانها مفعولة نحو كتبت
جيما ودالا والاضافة ومبتداء بها نحو جيمي احسن من جيمك فاذا ثبت ان
حروف التهجي اسماء فاذن مسمياتها ا ب ت ث ج ح خ د ذ ر ز
س ش ص ض ط ظ ع غ ف ق ك ل م ن و ه لا ي الرجل
والفرس فان مسماهما الذات المشخص قال الخليل لاصحابه مستخبرا ما عندهم
كيف تنطقون بالجيم من جعفر فقالوا في الجواب جيم قال الخليل لاصحابه انما نطقتم

انما نطقتم بالاسم ولم تنطقون بالسؤال عنه الذى هو المسمّى والجواب ج لانه المسمّى وتركب

الياء من ثلاث ياآت بالاتفاق من الصرفيين والنحويين لكن فى التسهيل ما نصه والاظهر

كون الواو والياء تصريحى وفى الجبلى وذهب بعضهم الى ان الالف منقلبة عن واو

والصل واصل ياء يوى والدليل على تركيب الياء من ثلاث ياآت قولهم فيما حكاه

ابن الحاجب وغيره يَيَّيْتُ اليَاءَ اى كتبتها ويجعلون لام فعله اى اليا همزة تخفيفا

وقال الاخفش الف لفظة واو منقلبة عن الواو وقيل منقلبة عن اليا، والاول

اقرب الى الصواب لان الواوى اكثر من اليائى فالحملة عليه اولى لما قالوا فى

تصغيره واوية تقلب فائه همزة لكونها اول واوين مصدرين اذ لو كان

عينه ياء لقيل فى التصغير ويية وقيل الثانى اقرب ولقائل ان يقول لم قلب

العين منهما الفا دون اللام مع انه احق بالتغيير قلنا قلب العين منهما الفا

دون اللام كراهة اجتماع حرفى علة متحركتين فى الاول والقسم الثانى من قسمى

اللفيف المفروق وهو يجئ من ستة ابواب الا من باب نصر بالاستقراء وفى المطلوب

يجئ اللفيف المفروق من ثلاثة ابواب فقط من باب ضرب نحو وقى يقى ومن باب

علم نحو وجى يوجا، ومن باب حسب نحو ولى يلى وانما سمى مفروقا لاجتماع حرفى العلة

مع الفارق بينهما بحرف صحيح والقسمة العقلية تقتضى ان تكون اربعة اقسام الاول

ان يكون الفاء واللام واوين والثانى ان يكون يائين والثالث ان يكون الفاء واوا

واللام ياءً والرابع ان يكون الفاء ياءً واللام واوا فلم يعتبر الالف فالقسمة تقتضى

ان تكون تسعة الاربعة المتقدمة والخامس ان تكون الفاء واللام الفا والسادس

ان تكون الفاء الفاً واللام واوا والسابع ان تكون الفاء ياءً واللام الفاً والثامن

وليس في كلام العرب ايضا من هذا النوع فاؤه ولامه ياء الا قولهم يديت بمعنى انعمت يقال في اللغة يدى بيدى منه

ان تكون الفاء الفا واللام واوا والتاسع ان تكون الفاء الفا واللام ياء وليس في كلام
العرب من هذا النوع فاؤه ولامه ياء الا قولهم يديت بمعنى انعمت يقال في اللغة يدى
بيدى وهو الذى يكون في مقابلة فائه ولامه حرفان من هذه الحروف المذكورة نحو وفى
فاعلّ اعلال طوى والسادس من الاقسام السبعة اما مضاف سمى به لتضاعف الحرفين
فيه ويسمى ايضا اصم فيمن لا يسمع الصوت لخفى لتحقيق الشدة فيه بواسطة
الادغام فيحتاج الى الجهر والتكرير كاحتياج من لا يسمع الصوت لخفى اليهما يقال حجر
اصم اصمّ اى صلب وانما قدمه على المهموز لانه اقرب الى الصحيح في مواضع مخصوصة
بخلاف تبيين الهمزة فانه في مواضع كثيرة ولذا جعله من حروف العلة وهو الذى
يكون عينه ولامه من جنس واحد نحو مدّ عدّ في الماضى والمضارع ومن المزيد فيه
اعدّ يعدّ من باب الافعال وانقدّ ينقدّ من باب الانفعال واعتدّ يعتدّ من باب الافتعال
وهنا افعال يجب فيها الادغام مثل المضاعف وان لم يكن مضاعفا على ما عرفه
المصنف رحمه الله ذكرها بعض المصنفين استطرادا نحو اسوادّ يسوادّ من باب الاصها
من باب الافعيلال واطمأنّ يطمئنّ اى سكن اطمئنانا مصدره الاول وطمانينة بضم
الطاء في مصدره الثانى من باب الافعلال مثل اقشعرار او انما قدمه على المهموز
لانه اقرب منه الى الصحيح بسبب التغيير فيه اذ حقق احدهما في تضعيف في مواضع
مخصوصة بخلاف تبيين الهمزة فانه في مواضع كثيرة وكذا جعله البعض من حروف العلة
وتعريف المصنف المضاعف ليس بجامع لانه لا يدخل فيه وسوس وقالت طائفة بل
التعريف الجامع هكذا وهو الذى اجتمع فيه حرفان متماثلان ومتقاربان في المخرج
كما لا يخفى اصله مدد كنصر حذفت حركة الدال الاولى لاجل الادغام ثم ادغمت

الدال الاولى

الدال الاولى في الدال الثانية الادغام في اللغة الادخال وفي اصطلاح الصرفيين
ادخال احد الحرفين المتجانسين او المتقاربين في المخرج في الحرف الآخر بحيث ان زمانه
اطول من زمان الحرف الواحد واقصر من زمان الحرفين يسمى الاول مدغما والثاني مدغما فيه
وهما حرفان في التلفظ وحرف واحد في الكتابة اذا كان في كلمة واحدة والادغام بالتخفيف مصدر
ادغم افعال من عبارات الكوفيين والادغام بالتشديد مصدر ادّغم اصله اوتغم
ابدلت التاء دالا وادغمت الدال في الدال والادغام افتعال من عبارات البصريين
هكذا حققه بعض المحققين وفيه ردّ على الجبلي فانه جعل المخفف عبارة البصريين
والمشدد عبارة الكوفيين قال المرادي فالادغام بالتشديد افتعال وهو عبارة
سيبويه وقال ابن يعيش الادغام بالتشديد من الفاظ البصريين والادغام بالتخفيف
من الفاظ الكوفيين وما قيل من ان الادغام افعال من عبارات الكوفيين والادغام
افتعال من عبارات البصريين ضعيف لان كلا الفريقين قال يكون بانه ادغام بغير
تشديد الدال من باب الافعال انتهى ما قاله بعض العلماء اقول يمكن الجواب ان البصريين
اصطلحوا بينهم الادغام بالتشديد واصطلح الكوفيون بينهم الادغام
بالتخفيف ثم استعملوا من الجانبين لاجل خفته كذا قال بعض الفضلاء ولا مناقشة
في الاصطلاح انتهى قد يطلق ان الادغام بالتشديد افتعال غير متعدد وهو
الى الظن سهو لما قال الجوهري في الصحاح يقال ادغمت الحرف وادغمت الحرف على
افتعلته ويمكن ان يقال ان هذا الظن ليس بسهو لانه يقع متعديا كما يقع غير متعد
ولا شك ان باب الافتعال يجيء للمطاوعة مطلقا فاذا قلت ادغمته يصح ان يقال
فادّغم بالتشديد الدال اي ادرجت احد الحرفين في الآخر فصار احدهما مندرجا

في الآخر فيكون مطاوعا لباب الافعال والمطاوع لا يكون الا لازما وهو
مردود اما اولا فانه قياس في معرض النص فلا يلتفت اليه و
اما قوله ثانيا فالمطاوع لا يكون الا لازما ليس بشيء فان ابن مالك نص
على ان المطاوع المتعدى الى اثنين يكون متعديا واما ثالثا فانه لم يقل احد
من الطرفين ان افتعل مطاوع لافعل وقال بعض المصنفين الادغام
في الاصطلاح ان يسكن الحرف الاول من المتجانسين او المتماثلين ويدرج
في الحرف الثاني نحو مدّ اصله قبل الادغام مدد اسكنت الدال الاولى
ليتصل بالثاني ويسمى الحرف الاول من المتجانسين اذا ادغمته مدغما
بفتح الغين في الحرف الثاني ويسمى الحرف الثاني مدغما فيه لادغام الحرف
الاول فيه والغرض من الادغام التخفيف فان التلفظ بالمثلين في غاية
الثقل حيث يعرف ذلك من جهة الذوق وعلل كثير من العلماء ثقل
اجتماع المثلين بما فيه من العود الى الحرف بعد النطق به فيصير كوضع القدم
ورفعها في موضع واحد ونزلوه منزلة مشي المقيد بسعة الخطوة كل
ذلك مستثقل عندهم ولما كان هذا التعريف غير مرضي لسعد التفتازاني
احال على الذوق السليم تبعا لابن الاثير والمضاعف يجيء من ثلاثة
ابواب من باب نصر نحو سرّ يسرّ ومن باب ضرب نحو فرّ يفرّ ومن باب علم
نحو عضّ يعضّ ولا يجيء من باب حسن الا حبّ يحبّ فهو حبيب ولبّ
يلبّ فهو لبيب وهو اي الادغام على ثلاثة انواع النوع الاول منها
اي من الانواع الثلاثة واجب قدمه على الجائز لقوته وعلى الممتنع لكونه

وجوديا

وجوديا وهو اى الادغام الواجب ان يكون الحرفان من المجانسين متحركتين
او يكون الحرف الاوّل ساكنا والحرف الثانى متحركا نحو مدّ يمدّ الاول مثال
للاوّل والثانى مثال للثانى والنوع الثانى منها اى من الانواع الثلاثة جائز
اى الادغام جائز قدّمه على الممتنع لكونه وجوديا كما مرّ وهو اى الادغام
الجائز ان يكون الحرف الاوّل من المجانسين متحركا والحرف الثانى ساكنا بسكون
عارض وهو كالمعدوم نحو لم يمدّ فيجوز تحريكه بحركات الثلاث فى الدال الثانية امّا بالفتحة
لخفته بكسر الهمزة فى اِمّا او بالضمّة للاتباع بحركة العين او بالكسرة لكون سكونها عارضا
لانه الاصل فى تحريك الساكن ونقل حركة الدال الاولى الى الميم ليمكن الادغام ولئلا
يلتقى الساكنان وحده فاجتمع الساكنان يعنى الدالين وهو ممتنع ثم حركت الدال
الثانية اِمّا بالفتحة واما بالكسرة واما بالضمة وانما الحق المضاعف بالمعتلات
لان حرف التضعيف يلحقه الابدال كما ان حرف العلة يلحقه الابدال والابدال
ان يجعل حرفا موضع حرف آخر وانما قلنا موضع حرف ولم نقل ان يجعل حرفا عوضا
عن حرف احترازا عن جعل حرف عوضا عن حرف فى غير موضعه نحو همزة ابن وكلم
ومن هنا علم الفرق بين الابدال وبين التعويض بانّ الابدال لا يكون الّا فى موضع
المبدل منه والتعويض يكون فى غير موضع المعوض عنه كساعدة وهمزة اسم والنوع
الثالث منها اى من الانواع الثلاثة ادغام ممتنع وهو اى الادغام الممتنع ان يكون
الحرف الاول من الحرفين المتجانسين المتماثلين او المتقاربين فى المخرج متحركا و
الحرف الثانى منهما ساكنا بسكون اصلى اى لازم نحو مددت الى مددنا فان سكون
سكون الدال الثانية فيه لازم الادغام ممتنع فى كل فعل اتصل به ضمير البارز المتحرك

كتاء الخطاب وتاء المتكلم ونونه في الماضي ونون جماعة النساء مطلقا ماضيا كان اوغير
لا مضارعا او امرًا او نهيا نحو مددت ومددت ومددنا ومددت ومددتما ومددتم
مددت مددتما مددتن والسابع من الاقسام السبعة المذكورة اما مهموز وانما
سمي به لانه هو الذي يكون احد حروف الاصلية همزة نحو اخذ سئال وقرء وهو
ثلاثة اقسام فان كانت الهمزة في مقابلة فائه اى فاء المهموز يسمى هذا النوع من
المهموز مهموز الفاء كالاخذ لكون فائه همزة وهو يجيء من خمسة ابواب من باب نصر
نحو اخذ يأخذ ومن باب ضرب نحو ادب يادب اذا دعاهم الى الطعام ومنه المأدبة
اى الضيافة ومن فتح نحو اهب يأهب بمعنى استعد ومن باب علم نحو ارج يارج
ومن باب حسن نحو ادب يادب وهو ادب النفس لا بمعنى اى فاح الطيب الضيافة
ولا يجيء من باب حسب بالاستقراء واما المهموز المضاعف يأتي من ثلاثة ابواب
من باب نصر نحو ادّ يؤدّ ومن باب ضرب نحو انّ يانّ ومن باب حسن ازّ يؤزّه
والمهموز الفاء الناقص يأتي من اربعة ابواب من باب نصر نحو اسى يأسو ومن
باب ضرب نحو اتى يأتي ومن باب فتح نحو نائ ينائ واما [illegible] معتل الفاء والمضاعف
يأتي من باب علم فقط نحو ودّ يودّ قاله في المطلوب وان كانت الهمزة في مقابلة عينه
اى عين المهموز منه يسمى مهموز العين كسئال لكون عينه همزة وهو يجيء من اربعة
ابواب من باب ضرب نحو زائر يزئر ومن باب فتح نحو رائى يرائى ومن باب علم نحو بئس
يبئس ومن باب حسن نحو لؤم يلؤم ولا يجيء من غيرها وهو باب نصر وحسب بالاستقراء
والثالث ان كانت الهمزة في مقابلة لامه اى لام المهموز يسمى هذا النوع من المهموز
مهموز اللام كقراء لكون لامه همزة وهو يجيء من اربعة ابواب ايضا من باب ضرب نحو

هنايء

هناء يهنئ ومن باب فتح نحو سبأ يسبأ ومن باب علم نحو صدئ يصدأ من
~~هنئ يهنئ~~ صدى الحديد كذا في الصحاح ومن باب حسن نحو جرؤ يجرؤ وهو الجرأة
والشجاعة ولا يجئ من غيرها بالاستقراء وهذه الاقسام المذكورة يقال اقسام
سبعة لكون مجموع آحادها سبعة يجمعها اى هذه الاقسام السبعة هذا السبعة
هذا البيت الذى اورده على سبيل النظم ليسهل حفظه وضبطه على طلبة العلم

وهو قول الشاعر صحيح است اى نصر ينصر ومثال است اى وعد يعد
ومضاعف اى مد يمد لفيف اى طوى وقى وناقص اى غزا
ورمى ومهموز اى اخذ وسأل وقرأ واجوف اى

قال وباع كتبت عبد الضعيف الفقير الحقير
ابوبكر ابن عثمان سكن فى بلدة كنفرى
اثنا سنة كتب فى مدرسة
صامان بازارى غفر الله
له ولوالديه آمين ١٢٩

امثله شرحی

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذی جعل العربية مفتاح الكلام وصيّرها آلة لتحقيق المقام والصلوة
على رسولنا محمد عليه السلام وعلى آله العظام واصحابه الكرام وبعد فيقول العبد الفقير
الى الله الغنى داود بن محمد القارصى الحنفى عامله بلطفه الجلى والخفى قد التمس منى بعض
اصحابى ان اشرح الامثلة المختلفة بتعبيرات تركية وعربية واجمع القواعد المناسبة
المفرقة بتحريرات مزججة عبقرية فان غالب المقرئين جهلة لا يعرفون وعامة
القارئين بطلة ~~لا~~ لا يفهمون فشرعت فى الكلام بعون الملك العلام هذه
شرح يعنى شو مجموعهٔ مترتبهٔ حاضره فى ذهنى نوثمها لتحقيق الامثلة امثله در
يعنى قواعد كليه لرى ايضاح ايديجى كلمه لردر اوبله امثله كه المختلفة
مختلف يعنى بر بر لرينه ماده ده يا هيئتده مخالف اولوجى ~~[illegible]~~
اول بر بر لرينه ماده ده يا هيئتده مخالف اولوجى كلمه لردر نصر ينصر
نصرا الخ نصر ينصر نصرا الى اخره در نصرده ماده نون صاد رادر هيئت
نصرنك حروفلرينك اجتماعندن ترتيبندن حركه لرندن حاصل اولان كيفيهٔ
مسموعه در وينصرده ماده يا نون صاد رادر هيئت ينصرنك حروفلرينك
اجتماعندن ترتيبندن حركه وسكونندن حاصل اولان كيفيهٔ مسموعه در و
نصرا ده ماده نون صاد رادر هيئت نصرنك حرفلرنك اجتماعندن ترتيبندن حركه
وسكوندن حاصل اولان كيفيهٔ مسموعه در وباقلرنده بونكوره قياس ايله اوكى
كون بوقدر رجا اوقتالى وايكنجى كون ديمكى كه نصر فعل ماضى معلوم مفرد مذكر
غائب معناسى يردم اتدى بر غائب اركجش زمانده ومعلوم اولاكه نصرده التى

شئ واردر

التي شيء واردر تشخص نوع ماده ٔ شخصیه ماده ٔ نوعیه هیئه ٔ شخصیه هیئه ٔ نوعیه تشخص ذورنك
ماده ٔ شخصیه سی هیئه ٔ شخصیه نك مجموعی در و نوع اوج حروف مفتوحه نك ماده ٔ نوعیه
سی هیئه ٔ نوعیه سنك مجموعی در و ماده ٔ شخصیه نون صاددر و ماده ٔ نوعیه
اوج حروفدر که اولرسه اولسون و هیئه ٔ شخصیه نصرنك هیئتی در یعنی نون صادراء
مجتمعه ٔ مترتبه ٔ مفتوحه نك هیئتی در و هیئه ٔ نوعیه اوج حروف مفتوحه نك هیئتیدر
نه اولورسه اولسون ایکنجی کون بو قدرجه اوقودوب و برقاج کره تکرار ایدوب اکلتملی
واوجنجی کون دیملی که و معلوم اولاکه نصرنك التی آدی واردر فصل ماضی معلوم
مفرد مذکر غائب دیمه ایله لممدن و حرفدن احتراز اولندی و ماضی دیمه ایله مضارعدن
وامردن و نهیدن و فعل تعجبلردن احتراز اولندی و معلوم دیمه ایله مجهولدن
احتراز اولندی مفرد دیمه ایله تثنیه دن احتراز اولندی و مذکر دیمه ایله مؤنثدن نشدن
احتراز اولندی و غائب دیمه ایله متکلمدن و مخاطبدن احتراز اولندی و فعل
لغتده حدث در و اصطلاحده بر کلمه در که کندی نفسنده بر معنایه دلالت
ایده و وضعا اوج زمانك برینه مقارن اوله تعریف الفعل کلمة دلت علی معنی فی
نفسها مقترنا و وضعا باحد الازمنة الثلثة و کلمه لغتده مطلق لفظ موضوعه خوعدر
اصطلاحده معناء مفرده وضع اولنان لفظ در تعریف الکلمة لفظ وضع لمعنی مفرد
و لغتده مراد بیلنده و وضعنده دیمکدر اصطلاحده مراد بونده عرفیدن بیلنده
و وضعنده دیمکدر اوچنجی کون بو قدرجه اوقوده دوردنجی کون دیه که و ماضی
لغتده شیء سابق یا زمان سابقدر و اصطلاحده بر فعلدر که هیئتی ایله زمان
سابقه دلالت ایده تعریف الماضی فعل دل بهیئته علی الزمان السابق و معلوم لغتده

بلنجی شیء در و اصطلاحده بر فعلدر که فاعلنه نسبتی اولنه تعریفی المعلوم فعل
نسب الی فاعل مثالی نصر زید و مفرد لغتده واحد یا مستقل معناسنه در و اصطلاحده
فعلکوره بر فعلدر که فاعلی مفرد اوله و اخرنده تثنیه و جمع ضمیری اولمیه و مذکر لغتده
ارککه دیمکدر و اصطلاحده فعل کوره بر فعلدر که فاعلی مذکر اوله اندن مؤنث
ضمیری یاخود علامتی اولمیه غائب لغتده حاضر غائب دیمکدر و اصطلاحده
فعل کوره بر فعلدر که فاعلی غائب اوله یعنی متکلم و مخاطب اولمیه دوردنجی کونی
بو قدر جواب قوده و بشنجی کونی دیه که نصرده التی شیئک قنقسی بر التی ادی
دیدیکی جواب بو که جمهوره نصرنک نوعنه فعل ماضی در دیدیکی معناسنه دلالت
اعتباریله و نصرنک شخصنه فعل ماضی دیدکمز مساعه در نصرنک نوعنک افرادندن
بر فرد اولدیغی ایچون و بعض تحقیق کوره نصرنک مادهٔ نوعیه سنه فعل ماضی در
دیدیکی معناسنه دلالت اعتباریله و نصرنک مادهٔ شخصیه سنه فعل ماضی دیدکمز
ماده در نصرنک مادهٔ نوعیه سنک افرادندن بر فرد اولدیغی ایچون و نصرنک هیئتٔ
شخصیه سنه و هیئتٔ نوعیه سنه حقیقة فعل ماضی در و زونه فعل ماضی در وز
بشنجی کونی بو قدر جواب قوده و التنجی کونی دیه که نصرده فعل ماضی لفظیمی در
معناسیمی در مجموعی میدر جواب بو که نه یالکز لفظی در و نه یالکز معناسی در
و نه یالکز مجموعی در بلکه لفظی فعل ماضی در معناسنه دلالت اعتباریله و بونده که
فعلک معناسی مجرد روندر جواب جمهوره کوره کوجه حدث زمان فاعل
معینه نسبتدر یاخود فاعل مابه نسبته در و بعض تحقیق کوره بر در یالکز حدثدر
و زمان فاعل معینه یاخود فاعل مابه نسبته هیئت نوعیه نک معناسی دردوئیه

فعل ماضی

فعل ماضی دکلدر اصلا التنجی کون نه قدر بجه اوقونه وبوندن صوکره یدنجی
کون دیه که نُصِرَ فعل ماضی بناء مجهول مفرد مذکر غائب معناسی یاردم
اولندی بر غائب ار کچمش زمانده ومجهولدن غیری جهتلری بلندی
ومجهول لغتده بلنمیجی کیدر واصطلاحده بر فعلدر که فاعلی حذف
اولنه ومفعولی فاعل مقامنه اقامت اولونه وفعل مفعولنه نسبة
اولنه تعریف المجهول فِعلٌ حُذِفَ فاعِلُهُ وَاُقیمَ مَفعولُهُ مَقامَهُ وَ
نُسِبَ الفِعلُ اِلی مَفعولِهِ مِثالی نُصِرَ زَیدٌ عَمرًا دَنصر

ابا اسود الدؤل

لما سمع ابا اسود الدؤلي اعرابي يقراء القرآن
من هذه الاية قوله تعالى ان الله بريء
من المشركين ورسولِهِ وذهب ابا اسود
الدؤل الى علي رضي الله عنه فقال يا امير المؤمنين
رأيت الآن اعرابيا يقراء هذه الاية بالكسر
صحيح ام لا فقال علي كرم الله وجهه لا بالكسر
بل بالضم فقال الفاعل مرفوع وما سواه فرع
عليه المفعول منصوب وما سواه فرع عليه
المضاف اليه مجرور وما سواه فرع عليه

حرر ابو بكر بن عثمان
الملاطي

امتحان عائشہ کی

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب الذي شرح صدورنا بنور العلم والوفا وزين بطوننا باسرار التوحيد والاتقان
وكشف عن قلوبنا غشاوة الجهل والطغيان والصلوة والسلام على اصحاب الشريعة والسلطان
وعلى نبينا محمد صاحب الايات والفرقان وعلى اله واصحابهم والتابعين لهم بالخير والاحسان
وبعد فيقول العبد الفقير الشيخ محمد الكردي لما رايت كتاب امتحان الاذكياء للعالم العامل والفاضل
الشيخ محمد البركوي برد الله تعالى مضجعه مملوا بالفرائد مشحونا بالخرائد جامعا حاويا
للفوائد وقد ترك في زوايا الهجران ونسجت عليه عناكب النسيان فصار امرا مهجورا كان
لم يكن شيئا مذكورا وذلك لما فيه من المشكلات العويصة والمعضلات اللطيفة ولم يكن
له ما حاشية تكشف عن وجوه فرائده النقاب وتوضح عن معضلاته الصعاب مع ما بي من الاشتغال
تدريس الطالبين وغير ذلك من طرق الخير وامور الدين فالله خير الميسرين وهو حسبي
ونعم الوكيل **قوله** بسم الله الرحمن الرحيم اقتداء بكتاب الله تعالى وبسنة رسوله وهي
قوله كل امر ذي بال لم يبدا بالبسملة فهو ابتر وفي رواية اخرى كل امر ذي بال لم يبدا
بالحمدلة فهو اقطع اي كل امر ذي شان وشرف لم يبدا بذكر الله تعالى فهو ناقص شرعا اي
قليل البركة بين المسلمين عرفا فلا يعبا به قيل بين مقتضى الحديثين تعارض وتسلسل اما الاول
فلان الابتداء لا يسع اكثر من شيء واحد واما الثاني فلان كل ذكر فهو امر ذو شرف فيحتاج الى
ذكر اخر ويتسلسل ولا يبقى عمر الانسان بذلك فالجواب عن الاول ان الابتداء ثلثة اقسام حقيقي
وعرفي واضافي فالحقيقي حصل بالبسملة والعرفي والاضافي حصل بالتحميد فلا تعارض اصلا و
والفرق بين العرفي والاضافي ان العرفي يعتبر من حيث ابتداء الى المقصود بالذات والاضافي

والاضافي يعتبر بالنظر الى ما بعده او نقول المراد به مجرد الذكر مع قطع النظر عن التقديم

والتأخر بدليل قوله عليه السلام في رواية اخرى كل امر ذي بال لم يذكر فيه اسم الله فهو اقطع

كما اشار اليه في التفسير عن الثاني ان هذا الكلية مخصوصة بما عداهما والمخصص هو العقل

كقوله تعالى وفوق كل ذي علم عليم او نقول ان كل واحد منهما ينوب عن الغير ومن نفسه كشاة الزكوة

فطعا الباء للملابسة او الاستعانة ومتعلق بفعل مقدر عند البصرية والتقدير ابتداء باسم الله

فيكون الظرف لغوا والجملة فعلية وعند الكوفيين التقدير ابتدائي كائن باسم الله فيكون الظرف

مستقرا كتمام الكلام لكونه سادا مسد الخبر والجملة اسمية هذا هو المشهور والاصح عند المحققين

من المتاخرين انه ظرف مستقر حال من فاعل الفعل المقدر المؤخر والتقدير ملابسا باسم الله ابتدأ

فالباء لكونه حرف جر موضوع لافضاء معنى الافعال الى الاسماء يقتضي متعلقا فعلا او اسما خاصا

مقدما او مؤخرا ظاهرا او مقدرا فيكون مجموع الاحتمالات ستة عشر ثمانية في الفعل وثمانية

في الاسم والمختار من بين هذا الوجوه ان يكون المتعلق فعلا لان الافعال اصل في العمل وان

خاصا بحسب اقتضاء المقام لان مراعاة الخاص اولى من مراعاة العام لما فيه من الشمول الزائد

على المقصود ولذا قيل يضمر كل فاعل ما جعلت التسمية مبدأ له وان يكون مؤخرا للاهتمام بشان

اسم الله بالتقديم وللحصر كما اياك نعبد ولانه تعالى مقدم على الاشياء وجودا فيقدم ذكرا او

كتابة وان يكون مقدرا للاختصار المطلوب ولئلا يكون فصلا بين الموصوف والصفة ولهذا

صار الحذف كالواجب والاسم من السمو بمعنى العلو عند البصريين ومن الوسامة بمعنى العلامة

عند الكوفيين والاول اوفق للفظ والثاني للمعنى فحذف منه ما وعوض عنه الالف والباء فلو قلت

لاسم الله او باسم الله اثبت الالف وقال الاخفش لا تختص بذلك بل يجوز في غيره ايضا كاسم الرحمن

واسم الرحيم ونحوهما وانما اقحم لفظ الاسم ولم يقل بالله ليشمل التبرك بجميع اسمائه تعالى ولما

لكثرة حذف في التسمية لفظا وخطا لكثرة الاستعمال وقال الفراء الحذف مخصوص بباسم الله ع

الحكم لفظ الاسم و وقيل للفرق بين الاسم والتبرك نعم ان كان المراد بلفظة الجلالة ذات البارى تعالى كما يدل عليه اجراء الرحمن الرحيم عليه يكون المراد بالاسم لفظة الجلالة اطلاقا للعام على الخاص ويكون الاضافة لامية من قبيل اضافة الاسم الى المسمى كاسم زيد اذا اريد به ذاته ولا يكون لفظ الاسم زائدا وان كان المراد بها اللفظ يكون الاضافة بيانية اى ابتداء باسم الله هو هذا اللفظ ويشكل ح اجراء الرحمن الرحيم عليه اللهم الا ان يكون بطريق التنزيل منزلة المسمى او يتوسع العاطف وح يكون لفظ الاسم زائدا ليفيد ان التبرك والاستعانة بذكر اسمه تعالى لا بالذات او للفرق بين اليمين والتيمن كما ذكرنا هذا قيل لم يقع الابتداء باسم الله تعالى كما هو مقتضى لفظ الحديث بل وقع الابتداء باسم الله تعالى كما هو مقتضى لفظ الحديث بل وقع الابتداء بالبا وهى كلمة برأسها قلنا هو في الحديث روايتان فالرواية الاولى بسم الله بالبائين وعلى هذه الرواية لا يرد السؤال كما لا يخفى والرواية الثانية بالبا الواحدة فعلى هذه الرواية يجعل البا والكلم من تمام اسم الله تعالى لكونه وسيلة اليه والوسائل في حكم ما يتوسل اليه فان الابتداء والمفهوم من الحديث اعم من ان يكون بلا واسطة او بالواسطة كما هو الظاهر الله لفظ عربي جامد علم لذات الواجب الوجود فهو كم الذات المستجمع لجميع الصفات يوصف ولا يوصف به وذلك دليل العلمية ولهذا كان التوحيد به دون غيره من الاسماء الحسنى لكونها اسماء المعاني والمفهومات الكلية التى لا وجود لها في الخارج بل في الذهن فقط وان كان كل واحد منها منحصرا في ذات البارى في الخارج لان الكلى من حيث انه كلى لا يجعل الكثرة ولا يمتنع الشركة عند العقل فلا تحصل به التوحيد بخلاف لفظة الجلالة فانها لكونها علما جزئيا كزيد يمنع نفس تصوره عن وقوع الشركة في مفهومه عند العقل وذلك هو التوحيد الرحمن الرحيم بالحركات الثلث جوزها ابو البقا في اعراب القرآن صفتان لله تعالى ماخوذ من الرحمة المتعدية على سبيل الغلبة كالغضبان من غضب والعليم من علم وهما بمعنى واحد كندمان ونديم ذكرا

ذكرا على سبيل التأكيد نص عليه الجوهري في الصحاح ومعناهما الكثرة الرحمة والتفضل والاحسان
الا ان الرحمن اخص بالله تعالى من الرحيم حتى قيل انه علم له تعالى بالغلبة فلا يطلق على غيره ويدل عليه
مجيئه غير تابع كثيرا بمثل الرحمن علم القرآن وقوله تعالى قل ادعوا الله وادعوا الرحمن واذا قيل
لهم اسجدوا للرحمن قالوا وما الرحمن غير ذلك **قوله** الحمد لله اقول الالف واللام
في الحمد للجنس او للعهد او للاستغراق واللام في لله للملك او للاستحقاق والمعنى جنس الحمد و
حقيقته او الحمد المعهود او كل فرد من افراد الحمد من اي حامد كان ملك او مستحق لله تعالى و
والحمد والشكر والمدح والثناء الفاظ مترادفة او متقاربة او متباينة لكل واحد منها
معنيان لغوي وعرفي ما خلا الثناء فانه لم يشتهر له معنى عرفي فالحمد اللغوي هو الوصف
باللسان على الجميل الاختياري بقصد التعظيم والعرفي فعل ينبئ عن تعظيم المنعم لكونه منعما
وهذا المعنى هو الشكر اللغوي بعينه والشكر العرفي صرف العبد جميع ما انعم الله عليه
الى ما خلق له واعطاه لاجله والمدح في اللغة هو الثناء باللسان على الجميل مطلقا وفي
العرفي ما يدل على اختصاص الممدوح بنوع الفواضل او الفضائل فالحمد يقتضي
حامدا او محمودا به ومحمودا عليه اختياريا وبه ممتاز من المدح اعم من الانعام
وعنه وبه يمتاز عن الشكر فكل شكر حمد وليس عكسه ولهذا
جاز ان يحمد الله على نفسه ولا ان يشكره وكل حمد مدح وليس عكسه
وكل ذلك ظاهر فالحمد على الخلق والشكر على النعمة والمدح على الصفة
ومقابل الحمد الذم ومقابل الشكر الكفر ومقابل المدح الهجو وانما اختار
الحمد من بين الثلثة لكونه شاملا للفواضل والفضائل التي هي النعم الظاهرة
والباطنة ولكونه رأس الاشياء كلها لقوله عم الحمد رأس الشكر اي

رائس الاشنة كلها ولانه مشعر بالاختيار الذى هو القاعدة العظمى فى الدين ففى ذكر الحمد دلالة على انه تعالى فاعل مختار وصل انعامه الى العباد بل الى سائر الموجودات وانما قال الحمد لله دون الخالق او نحوه لانه اسم الذات الجامع لسائر الصفات فالحمد فى مقابلته حمد فى مقابلها كلها ولم يتعرض فى الحمد بشئ سوى المحمود لكونه ظاهر الاستلزام الحمد ذلك كله ولئلا يحتمل بنظم الاية التى اقتبسه منها لان الفاظه مقتبس من قوله تعالى الحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى الله خير اما يشركون **قوله** خصوصا منهم على السريع المنير المصطفى بالضم والفتح عمل المصدرية بالفعل المقدر تقديره اخص نزول السلام من الله تعالى على السراج المنير المصطفى به خصوصا منفردا منهم بهذا السلام الخاص والجملة معترضة بين المتعاطفين ولا يخفى ركاكة هذه القرينة وصعوبتها من جهة القريبة ولو اتى بالواو لارتفعت فيكون التقدير وسلام على عباده الذين اصطفاهم عموما وعلى السراج المنير المصطفى خصوصا ويكون على التقدير هذا متعلقا بالمصطفى وعلى التقدير الاول حال كما راست منهم وبقسم المعنى غاية الاستقامة فتأمل وفى السراج المنير استعارة تصريحية واقتباس ايضا وتخصيص بعد التعميم **قوله** وصلوة عليه وعليهم مصطفى ومستصفى بالرفع عطف على سلام عطف الجملة على الجملة وانما افرده عنه لئلا يحتمل بنظم الاية ولهذا اخره عنه وانما ذكره ثانيا لئلا يلزم الترك بالكلية وهو منهى عنه لظاهر قوله تعالى صلوا عليه الخ وانما جاز الابتداء به وهو نكرة لانه فى تقدير الاضافة اى صلاتى او صلوة الله عليه وعليهم ومثله سلام وانما اضمر الانبياء مع ان الاظهر اقوى دلالة واشرف لسبق ذكرهم مع ان التكرار لسبع فى الكلام بما داع اليه وانما لم يجمعهم لم يجمعهم فى ضمير واحد لانه اراد تفضيل النبى عم ولهذا افرده وقدمه عليهم والصلوة والسلام فى امثال هذا المقام بمعنى واحد وهو الدعا بالخير والسلامة والرحمة العام ورفع

بمعنى السلام كما ذكرنا قوله وعلى آله واصحابه الذين هم اخوان الصفا اقول في الال خمسة مذاهب الاول صح

ورفع الدرجات وقوله مصطفى ومصطفى كلاهما اسم مفعول من التصفية والاصطفاء
من الصفوة والصفاء والخلوص اي عليهم وصلوة وسلام صافية خالصة من الرياء والسمعة
والشك والشبهة كما انهم خالصوا من ذلك كله وترك التأنيث في الوصفين لعدم الاعتداد
الاعتداد بتأنيث المصدر لعدم ترتبه على المذكر كما قبل اولانه بمعنى الاتباع وهو مذهب
جابر بن عبد الله وسفيان الثوري ومختار بعض اصحاب الشافعي والثاني مذهب امام
ابي حنيفة انه بنو هاشم فقط وهو اختيار ابن قاسم من المالكية والثالث بنو هاشم
وبنو المطلب وهو مذهب الشافعي ورواية عن احمد والرابع ان الال من جميع بينه
وبين رسول الله الى غالب بن فهر وهو مذهب الاشهب من المالكية والخامس
ما ذكره ابن عبد البر وهو ان الآل ورثة النبي وازواجه والاصحاب جمع صحب
كطاهر واطهار والصحابة في الاصل مصدر ثم صار اسما لمن رأى النبي عليه السلام وامن
به ووفات على الايمان ومقابلته للآل باعتبار المعنى الاخير واضافة الاخوان الى الصفا
بمعنى في اي هم اخوان في الصفا وخلوص الطوية قوله وعلى اتباعهم الذين
اصحاب الوفا الاتباع جمع تابع وتابع الشيء ما يكون معه في احواله ويدور معه حيث دار والضمير
للانبياء او للال والاصحاب والاصحاب اولوا اهله ومحله والاضافة لامية والصفا والوفاء
ممدودان قصرهما للتقفية ولا يخفى ما في ذكر دوات الفا من الفصاحة والبلاغة لما فيها
من التجنيس والاشتقاق ومراعات النظير فتأمل قوله وبعد الواو ابتدائية قائم مقام اما
ولهذا يدخل في جوابه الفاء وبعد ظرف من الظروف المكانية وقيل من الزمانية وقيل مشترك بينهما
مبني على الضم جبرا له باقوى الحركات منصوب المحل بالفعل المقدر بعده وهو اقول هنا اذ بناه
المقدر او بالواو على الظرفية هذا اذا كان المضاف اليه منويا واما اذا كان منسيا فيعرب

اشارة الى ان الفصاحة والبلاغة مناسب بالمعنى الاصطلاحي حتى يرد ان تلك الامور من المحسنات البديعية خارجة من الفصاحة والبلاغة بل بمعنى الحسن والكمال واللطافة مكلهم

بل الضم لانه لا نشابه الحرف في الاحتياج الى المضاف اليه بني على الضم صح

على حسب العوامل وقد قرئ بهما قوله تعالى لله الامر من قبل ومن بعده واجاز الفراء اما بعد
بالرفع والتنوين واما بعدا بالنصب والتنوين واجاز هشام اما بعد بفتح الدال
وانكره النحاس وعليك بدرايته وحوطها خصوصا الرفع ثم ان هذه الكلمة يقال لها فصل الخطاب
لان المتكلم بها يفصل ما اجمله اولا من كلامه او لانه بها يتخلص من الابتداء الى الانتهاء
ومنه ما وقع في اوائل الكتب ولقوله تعالى واتيناه الحكمة وفصل الخطاب على بعض الوجوه فاحفظ
فانه من النفايس الغريبة قوله فلما اردت ان ادرس كتاب اللب يعني اي لما عرفت بدرس على
وشاورت الطلبة في ذلك رجاستى بعضهم وعلى هذا يكون سؤال الشرح قبل التدريس ويحتمل
ان يكون المراد اي لما درست هذا الكتاب وكشفت عن وجوه حرائده الحجاب واطلعوا
من نبايا حقيقة الامر والصواب سالني بعضهم ان اشرح لهم وعلى هذا يكون السؤال بعد
التدريس ولعل هذا المعنى هو المراد لكن لكثرة سؤالهم وشدة حرصهم على الشرح المذكور جعل
سؤالهم مقارنا باراد التدريس اشارة الى انهم في سؤالهم لا ينفكون عنه بحال هذا وكتاب اللب
مختصر الكافية والكافية مختصر المفصل والمفصل مختصر كتاب سيبويه وهو شيخ النحاة وسيبويه
اخذ العلم والعربية عن خليل ابن احمد البصري قوله المنسوب الى الامام الاوحدي المنسوب
صفة الكتاب والاولى تركه لانه انما يذكر حيث يكون الشك في النسبة وليس الشك فيها
والامام اسم جامد يتضمن المشتق لانه بمعنى المأموم والجمع الائمة والاوحدي هو الوحيد
في الفضيلة والفريد في المزية والنسبة فيه للمبالغة كالاحمري كانه جرد من نفسه واحد بهذه
الصفة فنسب اليه مبالغة في كثرة هذه الصفة فيه وفيه ثلث مبالغات ما يفهم من مادة الوحدة
ومن صيغة التفضيل ومن النسبة قوله عمر القاضي البيضاوي وفيه لفظاني ساقط لانه
هو القاضي ناصر الدين ابو الخير عبد الله بن محمد بن علي الشيرازي البيضاوي من قرية من عمل

من عمه كثيرا زكان عالما جيدا بعلوم كثيرة قد صنف التصانيف المشهورة فى انواع العلوم
وتولى القضا وبا قلمه وتوفى رحمة الله تعالى بتبريز ودفن بها سنة خمس وثمانين وسبعمأة دل
قوله ان اكتب لهم شرحا يحل لهم ما فى الفاظه وكلماته من المشكلات والمغلقات فالعقد
جمع عقد كالزفر وزنا وجمعا وهى المشكلة والمغلقة فى اللفظ والمبانى جمع مبنى وهى الكلمة
تهيئتها من الحركات والسكنات قوله ويوضح الغوامض والغويصات من معانيه الغامض
والغويص والمعضل العصب المشكل قوله ومابين ماله وما عليه وما فيه من النكات
والرموز واللطايف قوله مشتملا على نكت دقيقة ورموز خفية حال من الشرح او
صفة له والمراد بهما التراكيب الغريبة والاساليب العجيبة الاتية فى اثناء الكلام وقوله يحير
الاذهان الى آخره علة مركبة للسؤال عن الشرح الموصوف بتلك الصفات الغريبة اى تحيرا
للقلوب البليدة والعقول السليمة الى هذا الشرح وقوله موجزا غاية الايجاز حال من الشرح
اوصفة له ايضا اى موجزا غاية الايجاز واصلا الى الغاية لكن بلا اخلال المعنى المنطوق
والمفهوم العبارة وقوله تسهيلا علة لقوله موجزا وقوله بلا املال قيد للضبط والحفظ
وكذا قوله بلا ترجيح وتمييز قوله وقد يوذى الرحيل فاعل تودى ضمير العمر والجملة حال منه
والرحيل مصدر بمعنى الارتحال منصوب بفعل مضمر والتقدير الزم الرحيل ايها الرحيل
الزم الرحيل والثانى للاول قوله نادالى سرى اى الهمت فى باطنى بهذه الامور الى قوله
فاستجب توبيخا وتشديدا على الرد المذكور فلزمنى اجابة دعوتهم والشروع فى مسألتهم
قوله انه على كل شىء قدير جملة فى محل العلة لما قبله يجوز فيه الكسر والفتح بتقدير حرف التعليل
وعدمه قوله حسبنا الله ونعم الوكيل استبعد بعضه هذا الافاضل معللا بانه عطف
الانشا على الاخبار وهو لا يجوز بان بعض النحاة اجاز ذلك مطلقا واجاز بعضهم

فيما له محل من الاعراب وبعضهم باعتبار عطف القصة على القصة بدون اعتبار الاخبارية
والانشائية وهذا حسن جدا ويدل على جوازه قوله تعالى قالوا حسبنا الله ونعم الوكيل
قوله اى نرفع على درجات الجنان او شرف وكرم اشار بهما الى ان هذا في هذه القرينة
وكذا في التى تليه مجاز من وجهين الاول جهة اللفظ والثانى من المعنى فاشار الى الاولى
بقوله اى يرفع على درجات الجنان يعنى ان الاخر هنا بمعنى المستقبل لان ذلك الرفع
انما يكون في يوم القيمة وهو امر مستقبل بعد فيكون استعمال الماضى فيه على خلاف مقتضى الظاهر
وهو مجاز مرسل من قبيل اطلاق لفظ احد المتجاورين او المتقابلين على الاخر مجازا او كان
على المأتين ان يذكر هذه الصلة بان قيل قوله بفضله بان يقول الحمد لله الذى رفع الجازمين
بفضله وخفض الشاكين بعدله ويترك ما عداه ليكون كلا القرينتين عامتين للدنيا والعقبى
كما لا يخفى والثانى بقوله او شرف وكرم يعنى يجوز ان يكون الرفع ههنا كناية عن التشريف
والتكريم مجازا وعلى هذا يكون المجاز في المعنى فقط دون اللفظ والصيغة لان تشريف الموحدين
وتكريمهم او قد قضى وطره فلا يكون فيه مجاز من جهة الصيغة بل من جهة المعنى بان يشبه
بعظيمتهم المعنوى بالرفع الحسى المكانى مبالغة ويستعار له لفظ الرفع ثم يؤخذ منه الفعل
ويسري الاستعارة اليه بواسطة المصدر فيكون استعارة تصريحية تبعية وهذا قوله فيما بعد
فالفعلان مجازا من جهة الصيغة لو المادة قوله اذ الشركة ترفع النظام والرفع فرعه
يشير الى قوله تعالى لو كان الخ اى لخرجتا عن الانتظام المقصود منهما فالشركة في الالوهية
يرفع نظام هذا العالم بدليل الآية والعادة وان كان الفعل لا يأبى عن ذلك كل الاباء
والرفع فرع النظام فلولا النظام لم يتصور الرفع ومنه تبين معنى قوله انه بعيد لفظا
ومعنى اما لفظا فلان الجازمين يبقى بلا صلة ح ولا بد منه والتقدير تكلم معنى وجوده

وجوده ظاهرا واما معنى فلان الرفع ليس بسبب الوحدانية بل بسبب الجزم بها فلا معنى للتعلق به قوله اى المامور المنسوبة الى وحدته تعالى هذا معنى لطيف دقيق غير انه لا يتبادر الى الذهن ولا يفهم من اللفظ لعدم دلالته عليه فان المفهوم من الوحدانية وهو الوحدة لا غير وعليه الاستعمال قال فى القاموس والله الاحد والمتوحد والوحدانية فلن مران يكون اليا للمصدرية ولا محذور فى شىء مما ذكره واما احتياجه الى التأويل اى الجازمين بكونه تعالى واحدا فهو امر لازم كما لا يخفى على اهل البصيرة واما قوله لكون الوحدة مصدرا فتصحيح العدول عن الاحصر قلنا العدول عنه جائز لاجل المبالغة اذ لا يخفى ما فى الوحدانية من المبالغة بالنسبة الى الوحدة فان زيادة المبنى تدل على زيادة المعنى واما قوله وعدم ثبوته فهو كهو منه اذ ثبت رهب يرهب رهبانية ذكره فى المصادر وفى الحديث الشريف لا رهبانية فى الاسلام واما قوله دخول الموحد الثانى فى لبقية الركوع فى الجازمين مع انهم ليسوا بمرفوعين فغير وارد لانهم مرفوعين على زعم المص فى حق الامور الدنيوية فى الشريعة لكونهم محقوتين الدما والاموال والاولاد والنسا الى غير ذلك فهم مرفوعون فى الجملة فى حال الدنيا والله اعلم بحالهم فى العقبى وهذا سر عدم تقييده الجزم بشىء ولما لم يفهم الشارح النحرير ذلك وقع فيما وقع فافهم واما قوله وتوهم كون المراد الا الوحدة من طريق العدد وليس كذلك فهو وهم منه اذ غرض الامام به ان الموحد ينبغى له ان يكون غرضه بتوحيده نفى الشركة لا مجرد العدد لانه تعالى ليس واحدا من طريق العدد قوله لا على طريق الوجوب عليه او ايجابه اياه اى اذا كان قوله بفضله متعلقا بالرفع كان اشارة الى انه تعالى فاعل مختار لما يريد لا يجب عليه شىء بوجه من الوجوه لا بوجه الوجوب ولا بوجه الايجاب كما هو مذهب اهل السنة والجماعة وقالت المعتزلة الصلح

حال العبد واحث على الله تعالى فيجب عليه ان يرشده ويوصله الى اصلح ما يمكن فى حقه فهو
باطل فانه تعالى مالك الملك فما يفعله بعبده من الخير فهو بفضل لا واجب عليه وما ورده
فى الحديث انه وجب على الله او يجب عليه او حق عليه فهو محمول على كلام كمال لطفه و
واحسانه الى العبد كانه بمنزلة الواجب عليه لا انه واجب عليه فى الحقيقة وقالت الفلاسفة
فعل الله بطريق الايجاب لا بطريق الاختيار اذ كل مختار حادث عندهم ومعنى الايجاب
هو الفعل بالخاصة والطبيعة كالنار للاحراق والماء للابراد وهو فعل الجماد دون
الحيوان فضلا عن الله تعالى فهو باطل فى حقه قوله فيكون اشارة الى ان افعال
العباد وان كانت قلبية منه تعالى يعنى ان قوله بفضله اذا كان متعلقا بالجازمين
كان اشارة الى ان افعال العباد مطلقا سواء كانت حسية او قلبية صادرة منه تعالى
بالحقيقة وان كانت صادرة من العبد فى الظاهر وكان هذا اشارة الى مذهب
الاشعرى من افعال العبد واقواله مضافة الى الله تعالى ولا مدخل للعبد فيها
سوى المحلية وذلك جبر صرف غير مقبول وذلك جبر صرف غير مقبول عندهم
وقال ابو المنصور الماتريدى العبد كاسب والله تعالى خالق والفعل حاصل بالقوتين
وعند المعتزلة والعبد مستقل بالله بافعاله ولا مدخل لله تعالى فانه تعالى خلقه كاملا
واعلم الخير والشر مما يفعله فهو فعله قوله والاول اقرب وان كان ابعد
اى التعلق بالفعل الاول هو الرفع اقرب من حيث المعنى والليق به واولى لانه المتبادر
فى بادى الراى واول الوهلة وان كان بعدا فى العبارة فهو ادنى من التعلق بالثانى
من النساخ ايضا وما ذكره من النكتة فى التنازع فهو حاصل اولا بدونه قوله
ومعنى الثانى وهو ابعدها لا يخفى عليك انه من قبيل التصرفات الفاسدة اذ لا بد

اعلم ان التأمل اذا اشتغل بالفاعل الامور ما انه يعمل والفاء التفريع اى حيث المذكورات واما اذا التعمل بغير الفاء فى مطلب بالتامل غير مذكور بل محذوف تقرير

ولا يجوز تعلقه به الا ان يجعل الفاء ... ومع الاعجوز تعلقه بالاول ولا بالثالث

اذلابدّ للمتعلق من الاقتضاء ولا اقتضاء ههنا كما لا يخفى فهو متعلق بالاول وان امكن تعلقه بالثالث ولا امكان تعلقه بالثانى لما ذكره فتأمل قوله ثم للتراخى الزمانى او الرتبى يعنى انه موضوع لها نحو جائنى زيد ثم عمرو ولكن قد يستعمل للتراخى فى الرتبة نحو فلان فاضل ثم فلان فانه لا يتصور ههنا التراخى فى الزمان بل فى الرتبة فقط وقد يستعمل فى مجرد الاستبعاد نحو هذا كتاب فلان الفاضل ثم انه وقع فى يد فلان والمعنيان الاول يستقيمان فيما نحن فيه قوله وتمامه منهى عنه اى كالمنقلان الآل والاصحاب بالصلوة والسلام منهى عنه لانه صار من سفائن الانبياء كما ان قوله جل جلاله صار من صفات الله تعالى فينبغى ان يذكر لحق التجليل والتمجيد ونحوه والانبياء بالصلوة والسلام والآل والاصحاب بالترضية والتابعون لهم بالرحمة قوله هو من الصحائب كالركب من الراكب يعنى اختلف فى الصحب فهل هو جمع صاحب او اسم جمع له او اسم جنس وسيجى تفصيله فى باب الجمع قوله براعة الاستهلال كتب فى الحاشية يقال برع الرجل اذا فاق اصحابه واستهل الصبى اذا صاح عند الولادة فمعناها لغة زيادة صاح المولود ثم نقل الى مناسبة الفاتحة للمقصود لاشتراكهما فى اعلام شئ مرغوب فيه فبقى اللغوى اعلام حيوة الصبى وفى العرفى اعلام مقصود الكتاب قوله ولامها للجنس والحقيقة من حيث هى هى اى المراد بالكلمة طبيعة الجنس وحقيقته من حيث هى هى واللام اشارة اليها وهى مفهوم اللفظ فقط من غير اشارة الى شئ آخر من اللوازم الكلية والجزئية فان الماهية قد تؤخذ من حيث هى هى وتسمى ماهية مطلقة وقد تؤخذ مع بعض اللوازم وتسمى ماهية مقيدة ومخلوطة وقد تؤخذ باعتبار تجردها عن جميع اللوازم وتسمى ماهية مجردة اى القسم الاول هو الكلى الطبيعى والثانى هو الكلى العقلى والثالث هو الكلى المنطقى ويقال للاول الماهية لا بشرط شئ والثانى الماهية

اعلم ان التأمل اذا استعمل بالفاء فى تفريع الامور ما ذكر قيل والفاء اذا استعمل اى هذه المذكورات لو اما اذا استعمل بغير الفاء فالمطلوب بالتأمل مذكور بل محذوف تقرير

فلا يخفى تعلقه بالاول ان يجعل الفاء عاطفة فيصح لا يخفى تعلقه بالاول ولا بالثانى مصلحه

لشرط شيء والثالث الماهية بشرط لا شيء الاول اعم منهما فتأمل فانه من الاسرار
قوله ولا مساغ للعهد للزوم كونه حصة من الجنس وههنا ليس كذلك اى لا يجوز ان يكون
لام الكلمة للعهد الذهني للجهالة وهو باطل ولا للعهد الخارجي لانه يلزم منه كون المحدود
حصة معينة من الجنس وههنا ليس كذلك لكن التعريف المطلق للجنس ونفس الماهية كما ذكر
فلا يجوز ان يراد به حصص الجنس والاستغراق لكون المقام ابيا عنه لما ذكرنا فتعين ان يكون
لنفس الجنس ومفهوم الماهية وهو المراد ولقائل ان يقول لم لا يجوز ان يكون المعهود نفس الجنس
اى حقيقة الكلمة المعهودة بين النحاة دون الحصص كما اجازه الفاضل الهندي والجامي وغيرهما
من الافاضل وما المانع من ذلك والجواب ان المقام لكونه مقام التعريف يأبى عنه وفيه ان الكلام
في بيان اصطلاحاتهم فلا يأبى عنه بل يؤيده والجواب ان العهد بهذا المعنى غير معهود اذ
لا بد فيه من تقدم الذكر كما في ضمير الغائب بعينه وفيه نظر لانه لكونه متعينا في حكم المذكور والجواب
ان الجنس لازم لداعية المقام وفيه ان الكلام في اصل الجواز دون اللزوم فتدبر قوله
وتاؤها للوحدة الشخصية اللازمة لحقيقة الكلمة قال في حاشيته قوله الشخصية احتراز عن النوعية
والجنسية وقوله الكلية اى غير المعينة احتراز عن الشخصية المعينة فانها ليست من معنى
التاء اصلا ولو فرض ملتبس بمراد ههنا قطعا للزوم انه لا يصدق الكلمة ح الا واحد
ولا تنافي بين الشخصية المطلقة والكلية فان الشخص كلي بل الجزئي الحقيقي ايضا لصدقهما
على زيد وعمرو ونحوهما وانما التنافي بين الشخص المعين والكلي ومعنى كون الشخص والجزئي
الحقيقي كليين كون مفهومهما فردين من افراد مفهوم الكلي وهذا التاء كتاء المرة
نحو ضربة فانها للوحدة الشخصية بلا خلاف مع صدق ضربة على كل ضرب واحد الا ان يقترن
بها ما يفيد التعيين كما في قولنا هذه الضربة ضربة لزيد انتهى كلامه ولا يخفى على اهل البصيرة

على اهل البصيرة ما في كلام من الخلط والخلط الاول في قوله التاء للوحدة الشخصية الكلية فان التاء فيها الوحدة الفردية وهي اللازمة لحقيقة الكلمة دون الشخصية فانها غير لازمة لها والثاني كون الشخصية كلية وهما متنافيان وكون الشخصية غير مفيدة غير معروف بل اولم يقل به احد فوصف الشخصية بالكلية كلام لغو والثالث احترازه بالشخصية عن النوعية و الجنسية مع ان الشخصية اذا لم تكن مفيدة فهي اما نوعية او جنسية كما لا يخفى فكيف يكون احترازا عنهما والرابع قوله فان الشخص كلي وليس كذلك فان لفظ الشخص والجزئي والوحدة جزئي ما صدقا وكلي مفهوما ولهذا قيل لابد ههنا من تحرير التاء من معنى الوحدة لئلا يكون منافيا الجنس المفهوم من الكلمة وح يكون من قبيل ذكر المقيد وارادة المطلق لكن لا حاجة الى هذا لان الكلمة الواحدة كلية مفهوما فلا تنافي الجنسية فتدبر وسيأتي لهذا زيادة الايضاح وتفصيل ان شاء الله تع قوله ولا تنافي بينهما وبين الجنس لا من حيث هو هو ولا من حيث وجوده في ضمن البعض او الكل جواب سؤال مقدر تقريره ان التاء للوحدة ومقتضاها الخصوص واللام للجنس ومقتضاها العموم وهما لا يجتمعان في محل واحد فكيف قال المصنف الكلمة معرفة بلام الجنس وتاء الوحدة فاجاب بانه لا تنافي بينهما الا من حيث هو هو ومن حيث وجوده في ضمن البعض او الكل وذلك لان التاء فيها ليست للوحدة اصلا لتجردها عنها كما ذكرنا اوليست للوحدة الشخصية المنافية للجنسية بل هي للوحدة الفردية النوعية والجنسية وذلك لا ينافي الجنسية باي معنى كان هذا قال بعض المعلقين في تعليقاته على الكافية فان قلت ما معنى وحدة الكلمة فانها ليست شخصية مثل كلمة مفيدة والا فغيرها ليس كلمة ولا نوعية بان يكون نوعا معينا مما يطلق عليه الكلمة من الاسم والفعل والحرف والا فغيرها ليس كلمة ولا جنسية لعدم دلالتها

على جنس معين قلت الوحدة بها وحدة عرفية اى ما يعد فى العرف واحدا لان حقيقة الكلمة اعتبارية عرفية والوحدات المذكورة انما هى فى الماهيات الحقيقية هذا كلامه ولا يخفى ان الوحدة العرفية على تقدير وجودها لا بد من ارجاعها الى تلك الوحدات فلا يخفى القول بمجرد كونها عرفية وعدم جزئياتها تلك الوحدات الماهية العرفية باطل اذ لا اصل له فافهم قوله وانما التنافى ههنا وبين المركب او بين الوحدة الشخصية الجزئية والجنس اى لا تنافى بين الوحدة المذكورة وبين الجنس وانما التنافى بينها وبين المركب اى مركب كان او بين الوحدة الجزئية الحقيقية وبين الجنس فان قلت اذا كان وحدة الكلمة منافية للمركب لزم ان لا يكون الجنس شاملا له وح تكون قيد الافراد مستدركا لانه لاخراج المركبات قلت لا يلزم من المنافات المذكورة ان لا يكون المركب داخلا تحت الجنس فان الجنس ههنا شامل للمركب وغيره من الدوال الاربع وغيرها على ما بينه الشارح مع وجود المنافات المذكورة بجميع ذلك ثم يخرج تلك الاعتبار من التعريف بالقيود المذكورة فيه فلا يلزم كما قال شىء منها كما لا يخفى فان قلت اذا كانت تلك الامور داخلة تحت الجنس فما فائدة بيان فائدة منافاته اياها قلت فائدته تهذيب الحدود للتعريف وتصويره على اوجه العقول حتى يكون محلا للبيان قوله والسؤال والجواب فان الحدود مسؤل والحد جواب فلا بد ان يكون السؤال والجواب على وجه يقبله العقل ويرتضاه القلب فاحفظ فان قلت تعريف الكلمة مغن عن التعريف فائدة تعريفها بعده قلت تعريف الكلمة اشارة الى معلوميتها عند المتكلم وتعريفها بعده تعليم المخاطب وتصوير لبيان ماهيتها له فلا يغنى احدهما عن الاخر كما لا يخفى قوله واما الوحدة النوعية او الجنسية قلت من معنى الثانى فى بل الاولى احد معنييها فى مثل دحرجة واستخراجة ومعنى صيغة فعلم بالكسر فى الثانية وفى

الخبط طنيمق والابانعق
بره قتى اور رمق اجرا سرزی
بوخبرایله وتشمه اوت

وهي والوحدة الجنسية ليست ثابتة في كلامهم هكذا ذكره في الحاشية وفيه خبط وخلط
وغلط لا يخفى على اهل البصيرة قال احد معنييها يفهم منه ان التاء وله معنيان
لا غير وليس كذلك فانهم ذكروا انهم سبعة معان الاول الفرق بين المذكر والمؤنث
في اكثر الاجناس مثل غلام وغلامة وانسان وانسانة ورجل ورجلة والثاني
الفرق بينهما في الصفات مثل قائم وقائمة والثالث يكون لتاكيد التانيث مثل
امرأة وناقة وحجارة والرابع يكون للفرق بين الجنس والوحدة مثل تمر وتمرة
والخامس للمبالغة والكثرة في الصفات مثل علامة ونسابة والسادس للسبب مثل
اشاعرة وبغاردة والسابع للدلالة على مجرد الكثرة مثل بصرية وكوفية والمراد منه
بتأويل الامة والجماعة وقوله بل الاولى احد معنييها في نحو دحرجة والتخراجة غلط فاحش
فان التاء في دحرجة ليس للنوع ولا للمرة وفي التخراجة ليس للنوع وقد مثله له بل
هو للمرة وقوله ومن صيغة فعلة بالكسرة يفهم منه ان بناء النوع مستفاد من التاء وليس
كذلك بل النوع والمرة كلاهما مستفاد من الصيغة على ما هو المفهوم من كلامهم وليس
شيء منهما من معاني التاء كما رأيته وقوله والثانية وهي الوحدة الجنسية ليست
ثابتة في كلامهم يفهم منه ان بناء النوع والمرة من معاني التاء ثابتة في كلامهم وليس
الامر كذلك لما عرفت فاستعمال التاء في الوحدة النوعية والجنسية من قبيل استعمال المقيد
في المطلق مجاز على ما لا يخفى لعدم امكانه على زعم القائل به قوله وقولهم التاء
في مثل تمرة للفرق بين الجنس والواحد لا يقتضي التنافي بل الاختلاف فكم فرق بينهما
كتب في الحاشية اعلم ما صرحت بعدم التنافي مع كونه ظاهرا لمن كان له في علم الميزان
ومعلوما من السياق لخفائه على بعض فضلاء زماننا حيث حكموا بالتنافي والفساد

ولا لدقته وغموضه بل لاكتفائه بالنظرة الاولى لخفائه او لسبق وظنته على قائله او نحو
ذلك انتهى كلامه يعني ان الثمرة والتمر والماء والماءة والذهب والذهبة وامثالها من
الاكثر الاجناس التي يفرق فيها الجنس والواحد بالتاء مختلفات بالعموم والخصوص يمكن
اجتماعهما في محل واحد كالحيوان والانسان او البياض والسواد والحلاوة والمرارة
لا متنافيات متضادات لا يمكن اجتماعهما في شيء واحد والسواد والبياض والماء
والنار وغيرها هذا الكلام مراده رحمه الله لكن قد يطلق التنافي على هذا الاختلاف
خصوصا في هذا المقام بل اطلقوا عليه التناقض فضلا عن التنافي قال الرضي التاء للوحدة
واللام للجنس فبينا قضان لدلالة الجنس على الكثرة المناقضة للوحدة وقال غيره
الجمع بين الجنس وتاء الوحدة تناف يستلزم صدق الكلمة على الكثرة وعدم صدقها
عليه واللازم باطل وكذا الملزوم وقد اجيب عنه بانه للعهد دون الجنس ورد بان
المعهود واما الجنس او فرد فيه وهو باطل لما مر واجيب بان اللام انما يقيد ذلك
ان لو لم يكن ههناك قرينة وقد كانت وهي معنى التاء ورد بانه يلزم ح ان لا يصدق
الكلمة الا على فرد واحد من افرادها واجيب عنه بانه انما يلزم ذلك لو كانت للوحدة
الشخصية اما اذا كانت للوحدة الجنسية فلا لان كون التاء للوحدة باعتبار الوضع الاول
ولا يلزم ان يكون ذلك باقيا في المنقول اليه فتدبر قوله نعم فرق بين كلمة وكلم وتمرة وتمر
بان الوحدة ماخوذة ومعتبرة في حقيقة الكلمة دون الثمرة وذلك لان الكلمة في اللغة
كانت تستعمل مرادفة للكلام واللفظ والقول تطلق على المفرد والمركب مثلها نحو
كلمة الشهادة وكلمة التقوى وكلمة لحويدرة ولقصيدته ثم نقلها النحاة الى المفردات
الموضوعة بازاء المعاني واعتبروا في مدلولها الوحدة فقالوا الكلمة لفظ وضع

وضع لمعنى مفرد واعتبروا في مقابلتها الكلام للمركبات التامة فهذا معنى اخذ
الوحدة في حقيقتها دون التمرة فان وحدتها اصلية مستفادة من التا الموضوعة
لذلك وفيه نظر فان استعمال الكلمة في المركب المذكور مجاز كما سياتي قلنا لا فرق
بينهما في ان الوحدة فيهما مستفادة من نفس التاء وهو الحق الحقيق بالقبول اذ لو كانت
وحدة الكلمة اعتبارية لا وضعية لما احتاجوا الى ما ذكروه من القيل والقال
قوله ثم الكلمة والكلام ماخوذان من الكلم بسكون اللام بمعنى الجرح للتأثير
في القلوب وما ذكره الشارح النحرير اولى من ما ذكره الفاضل الجامي لان الاخذ
اوسع من الاشتقاق والاشتقاق بينهما غير ظاهر بل وهمي وذلك لان المشتق لابد
ان يكون متضمنا لمعنى المشتق منه مع زيادة في المعنى بل هما تغير ما في اللفظ وههنا
ليس كذلك وبعد لعدم ظهور قدر المشترك بينهما في المعنى بل هما مشتركان بينهما
في المعنى بل هما مشتركان مجرد اللازم الذي هو التأثير وذلك لا يكفي فيه كما لا يخفى
ولذا استبعده الرضي وغيره وان قال به صاحب الكشاف والمفتاح قوله ووجه العدول
الاختصاص على التقديرين جواب عن سؤال مقدر ناش عن قوله ليكون افيد فانه
لما قال ذلك فكان قائلا قال اذا كان ذكر اللفظ افيد لكونه جنسا قريبا للكلمة فيدل
على ان الكلمة من مقولة اللفظ وخروج الدوال الاربع به فلم عدل المص عن ذكره
الى ما الموضوعة المبهمة فاجاب وجه العدول على التقديرين اي على تقدير العموم
والخصوص الاختصاص المط لفظا ومعنى فان خير الكلام ما دل وقل قوله هو
في الاصل بمعنى الرمي يعني اللفظ في اصل اللغة مصدر لفظ يلفظ لفظا من باب
ضرب اذا رمى شيئا مطلقا ثم خص في عرف اللغة بما يرمى بالفم وجعل بمعنى الملفوظ

كالخلق بمعنى اسم المخلوق وقيل اللفظ في الاصل بمعنى الرمي بالفم واستعماله في الرمي المطلق
بطريق المجاز قال في الاساس لفظ النوى ولفظه ولفظ به والقطه اللقم من الفم اذا
سقطها ومن المجاز لفظ القول ولفظت الرحم ماء الفحل ولفظت الحبة سمها وعلى
هذا يكون حقيقة في الفعل مجازا في القول على عكس اصطلاح النحاة ثم خص في عرف النحاة
بما يتلفظ به الانسان حقيقة او حكما فهو شامل كلام الله تعالى وان كان لا يقال لفظة الله
بل يقال كلام الله وكلمة الله وقول الله لانه مما يتلفظ الانسان وهذا هو المعنى المراد
ههنا قوله وفي العرف صوت من شانه ان يخرج من الفم معتمدا على المخرج اعلم ان اللفظ
في عرف النحاة صوت مشتمل على بعض الحروف والكلمات من شانه ان يخرج من الفم معتمدا على
المخارج وقيل كيفية للصوت والحروف كيفية مسموعة تعرض للصوت يمتاز بها صوت على صوت
يشاركه في الشدة والثقل وهو مذهب الشيخ ابن سينا وعند البعض عبارة عن الصوت المعروض
وعند الآخرين عن مجموع العارض والمعروض وهو المراد عند الاطلاق وعدم القرائن
والصوت المطلق كيفية تعرض للهواء المجاور للشيء المنضغط فتموج الهواء ومن ذلك المنضغط
شيئا فشيئا الى ان يصل الى صماخ الاذن فيسمع على قياس الحجر الملقى في الماء ويتفاوت قربا وبعدا
او الحركات والسكنات والشدات والصيغ والاوزان والهيئات كلها كيفيات للاصوات
والحروف على القول الاخير فلا يطلق عليها اللفظ وعلى هذا فاللفظ اعم من الحروف
فكل حرف لفظ وليس عكسه والصوت اعم منها كما لا يخفى بقول الشارح النحرير صوت جنس شامل له
بجميع الاصوات الانسانية والحيوانية والجمادية وقوله من شانه ان يخرج من الفم يخرج به الاصوات
الجمادية الحاصلة من القرع والقلع العنيف بشرط المفاوضة بينهما وصوت الرعد والريح
ونحو ذلك ويدخل به في الحد لفظ الجمادات وكلامها الانبياء بطريق المعجزات والاولياء

والعلو الاولياء بطريق الكرامات وقوله معتمدا على المخرج يخرج به الاصوات الحيوانية الساذجة عن الحروف وصوت الانشا الممتد الخارج من الحلق بلا حروف وصوت قرع الانسان بعضها ببعض وان كانت خارجا من الفم لعدم اعتماد جميع ذلك على شيء من المخارج كما لا يخفى هكذا ينبغي ان تشرح هذا المقام وانما اجلنا فيه الكلام لانه من المطالب الشريفة للمرام قوله وتعريفه المشهور دوري اي تعريف اللفظ المشهور بين الجمهور فاسد لانه دوري والدوري في التعريفات باطل والادلة يفسدها لانه توقف الشيء على ما يتوقف عليه وذلك باطل عقلا لعدم حصول المطلوب به كالتسلسل وكتبه في الحاشية اللفظ ما يتلفظ الانسان او في حكمه مهملا كان او مستعملا فيه ودورلان اللفظ يتوقف على معرفة ما يتلفظ به الانسان ومعرفته ايضا يتوقف على معرفة اللفظ لان ما يتلفظ مشتق منه ولا مجال ههنا للجواب المشهور في امثال هذا المقام من كون المراد بما في التعريف معناه اللغوي لعدم استقامته ههنا وان اجاب به بعضهم فتأمل قوله والتحقيق ان الكلمات المستترفواعلها بلا فاعل لفظي اصلا يعني ان الضمير المستتر في الافعال وشبهها لا اصل له ولا وجود له لان الفاعل اللفظي هناك متروك قطعا لدلالة الفعل عليه بطريق والالتزام فان الحدث لكونه عرضا غير قائم بذاته يستتبع ما يقوم به فان كان مذكورا فيها ونعمت والا فلا بد من تقديره على حسب اقتضا المقام فهذا الاقتضا هو معنى الدلالة عليه قال ابن الحاجب في الايضاح المستتر هو المحذوف لكن عبر عن المحذوف الذي هو الفاعل المستتر صونا للسان عن حذف الفاعل ولهذا حكموا بوجوده واستتاره حفظا بقاعدتهم من ان الفعل وشبهه لا بد من فاعل لفظي البتة كما حكموا على عمر بالعدل وعلى اسامة بالعلمية حيث وجودهما غير منصرفين و من اصولهم ان غير المنصرف لا بد له من علتين او واحدة تقوم مقامهما ولم يجدوا

فيهما سوى العلمية والتأنيث فاعتبروا فيهما العدول والعلمية لئلا ينهدم قاعدتهم
وقد حكمت حاشية العصامية بهذا وما رأيت ما ذكره الشارح والله على ما نقول وكيل
قوله فظهر ان مراد من قال ان المستكن ليس من مقولة والصوت انه ليس بموجود اصلا بل تبرى
محض القائل هذا الفضل الجامي قال ان المستتر ليس من مقولة الحرف والصوت اصلاً ولم يوضع
له لفظ وانما عبّروا عنه باستعارة لفظ المنفصل له من نحو هو وانت واجروا عليه احكام
اللفظ فكان لفظا حكما لا حقيقة وقال العبد الغفور لا ادري ولا ادري من اى مقولة هو
وقال العصام انه ليس من مقولة معينة انتهى كلامه وقد رد الشارح النحرير وغلطه
بانه تبجح وتزور وتصلف وتكلف وفرية بلا مرية اى افتراء بلا امتراء وشك قوله الوضع
المطلق يعني الوضع على قسمين مطلق ومقيد وهو الوضع النوعي ولكل واحد منهما
تعريف فتعريف المطلق هو تعيين شئ بشئ متى ادرك الشئ الاول فهم منه الشئ الثاني
للعالم بالوضع فانه شرط لادراك الموضوع له فهذا التعريف شامل لجميع الاوضاع
اللفظية وغير اللفظية فيندرج فيه الدوال الاربع ايضا ويخرج منه ما لا تعيين فيه
ولا وضع كالمجاز والمهمل والصوت والدال بالطبع والدال بالعقل والقسم الثاني
من الوضع هو الوضع اللفظي وهو عام ما ذكره الشارح نوعان شخصي وهو تعيين لفظ معين
بنفسه بمعنى وجعله بازائه بحيث متى اطلق وذلك اللفظ واحس به فهم منه ذلك المعنى
الموضوع له فقوله تعيين لفظ جنس شامل لجميع الالفاظ المعينة بازاء المعنى وقد خرج
ما لا تعيين فيه من المهمل والمجاز والصوت والدال بالطبع والدال بالعقل وخرج به الدوال
الاربع ايضا وان كان فيها وضع وتعيين لانها ليست من مقولة الالفاظ فالجنس ههنا
بمنزلة الفصل بالنسبة الى الامور المذكورة وبقيت سائر القيود لتصوير الماهية فقط

فقط كما هو الاصل فيها وقيل قوله بنفسه لاخراج المجاز وقوله احتراز عن القسم الثاني
الذي هو الوضع اللفظي النوعي وهو تعيين هيئة افرادية كتعيين هيئة الماضي والمضارع واسم
الفاعل والمفعول وغير ذلك مما يذكر في علم التصريف او بتركيبه كتعيين هيئة جملة الاسمية والفعلية
والشرطية والظرفية وغير ذلك لمعانيها المذكورة في العلم النحو والصرف فان ذلك وضع نوعي
على ماذكره الشارح تبعا لبعضهم وليس بشيء لانه لا يجيء يبتني عليه شيء من الحقيقة
والمجاز والاشتراك وغيرها من الحقائق واللطائف فان فائدة في ذكره ايضا انه امر
راجع الى الاستعمال دون الوضع كما لا يخفى ولهذا الايتبادر الى الفهم عند اطلاق الوضع
الا الشخصي لا غير والاستعمال ذكر اللفظ الموضوع ليفهم معناه الحقيقي اما بناسبة من معنا
المجازي فهو فرع الوضع والمعتبر بعده وخرج بهذا القيد يعني بقيد الوضع حيث قال الكلمة
لفظ وضع المهملات والاصوات والمحرفات عن الوضع الاول غلطا ومقتضيات الطبع
ومقتضيات العقل عن التعريف لعدم الوضع فيها لكن في خروج المحرف نظر لانه لم يخرج
عن معناه الاصلي فيكون مرادفا للاصل وبقي الحرف داخلا فيه ولم يخرج بهذا القيد لانه
من الوضع ولا ينافيه احتياجه الى متعلقه لان احتياجه اليه في الدلالة وفهم معناه لا
في التعيين والجعل المذكور من العبارتين عن الوضع فيحتاج اليه المستعمل لا الواضع
واما المجاز فلا وضع فيه لا شخصيا ولا نوعيا كما ذكره الشريف في حاشية المطول فهو خارج
عن التعريف بهذا القيد لا محالة نعم قد يقال ان المجاز موضوع بالنوع بمعنى ان كل موضوع
لمعنى من المعاني يجوز استعماله في غيره اذا وجدت علاقة من العلاقات المعتبرة بين الحقيقة
والمجاز كالتلازم والمسبب والمجاورة ونحوها مما هو مذكور في علم البيان ولكن هذا
استعمال لا وضع والفرق بينهما ظاهر مما ذكره الشارح النحرير ولو قيل يسمى هذا الاستعمال وضع

فلا مشاقة في الاصطلاح ولا مناقشة اذ لكل احد ان يصطلح ما شاء فيما شاء لكن الاولى
ان لا يخالف الجمهور لان الجماعة رحمة والفرقة عذاب فظهر مما ذكر ان الوضع يخص الحقيقة
دون المجاز وان الاستعمال يشملها قوله حال من ضمير وضع الراجع الى اللفظ وجملة وضع صفة للفظ
وفيه اشعار بتقدم الوضع على الافراد في الواقع ولهذا اتى بلفظ الماضي لكن يناقضه الحال
ومدافعه كما لا يخفى فلا بد ان يرتكب فيه من التجوز ما يرتكب في قوله عليه السلام من قتل
قتيلا فله سلبه فيكون مجازا بالاولى اي باعتبار ما يؤل اليه الامر لكن ح لا يبقى المقارنة
بين الحال وذي الحال ابتداء بل فيما سياتي من الزمان وذلك كاف في صحة الحالية كما قيل ولو
قرئ مفرد بالرفع على الوصف للفظ لاندفعت المناقضة ولم يلتفت الشارح الى هذه
اللطائف اتكالا على ما ذكر في شرح الكافية واللفظ المفرد ما لا يدل جزؤه على جزء معناه
والمعنى المفرد ما لا ينقسم اللفظ عليه قوله فالزمخشري والمطرزي خمسا اي صاحب
المفصل والمطرزي صاحب خمسا تعريف الكلمة اي ذكر فيه خمس امور اللفظ والدلالة والمعنى
والمفرد والوضع فيكون جميع القيود اللازمة له مصرحا به كما هو داب السلف وابن الحاجب
ومن تبعه ربعوه بحذف الدلالة منه استغناء عنها بالوضع لاستلزامه اياها لان الغرض والوضع
الدلالة على المعنى ليحصل التفهيم بالسهولة والمص ثلث بحذف المعنى ايضا لان دلالة الوضع
على المعنى اوضح واظهر والزم من دلالته على الدلالة لانه اقرب اليه حتى انه ذكره من مفهومه
في تعريفه فيما سبق انفا بخلاف الدلالة فانها يعد منه في اللزوم وان كانت الزامتين الا
ان الوضع لكونه نسبة بين المتسبين كالضرب والعلم يتوقف تعلقها على تعلقها دون الدلالة
فهو الزم له منها وهو ظاهر قال الشارح النحرير في حاشية دلالة اللفظ لتمام الموضوع له مطابقة
ولجزئه تضمنية ولخارجه اللازم التزامية ثم قال فان قيل اذا ذكر في مفهومه كان جزء معناه

معناه فيكون تضمنية لا التزامية قلنا نذكر دلالة العمى على البصر تقف على الجواب بمعنى
ان البصر قد ذكر في مفهوم العمى مع ان دلالة العمى على البصر التزامية فكذا ههنا قوله
وتمييز الحق منها يستدعي مقدمة اى تمييز الحق من بين هذه الحدود الثلثة يقتضي ذكر مقدمة
ينكشف منها المقصود ههنا وهي ان التعريف ثلثة اقسام لفظي ورسمي وحقيقي فاللفظ
ما يكون بلفظ اوضح من المعرف عند المخاطب وان كان الامر بالعكس عند غيره مثل ان تقول
القود القصاص القمح البر العقار الخمر العسجد الذهب القضنفر الاسد ونحو ذلك فان لم يوجد
ذلك اللفظ المفرد المرادف ذكر لفظ مركب لا يقصد به تفصيل بل تعيين المعنى المقصود من ذلك
فيكون في حكم المفرد المرادف تبعًا له مثل ان تقول في تعريف الوجود كون الشيء في الاعيان وفي الحال
موجود يميل اليه الطبع وفي النار جوهر مضيء محرق بالطبع الى غير ذلك وهذا تعريف اللفظ فقط
دون المعنى وكذا اسمي لفظيا وهذا الذي يستعمل اهل اللغة والرسمي والغرض منه تعيين المفهومات
وتغييراتها عن الاعتبار والحقيقي ما يكون بجميع الذاتيات مثل قولك الانسان حيوان ناطق
والكلمة اللفظ الموضوع للمعنى المفرد والغرض منه معرفة الحقايق الموجودة بقدر الطاقة
البشرية واذا عرفت هذا نقول لا شك ان الزائد مقدم فالناقص ان قبل اصطلاحه
من وجه كل لكن يقتض تعريفه لما ذكر من الاستلزام فالدلالة الالتزامية مهجورة في التعريفات
اولاجل الاكتفاء بالبعض لحصول التمييز به فذلك حد ناقص ولا شك ان التام من الحد اولى
واحق بالذكر وان لم يقبل اصطلاحه اصلا واراد تجديد الاصطلاح الآخر ووضعه فذلك
غير مقبول منه بلا داع يدعوا اليه وان كان لا مشاحة في الاصطلاح لعدم الاحتياج اليه
بالمذكور هذا ولقائل ان يقول فعل الناقص قبل اصطلاحه لكن خالفه للاستلزام المذكور
والدلالة الالتزامية المهجورة في التعريف ما كان بلا قرينة والقرينة ههنا ظاهرة وقرية

وهو كون الوضع مستلزما له كما لزاما ظاهرا فلا بأس للاختصار المطلوب وايضا كون الحد
التام اولى انما هو بالنسبة الى بعض الاشخاص دون البعض كما لا يخفى اولم يقبله لقوة علمه
مع الداعي اليه وهو كون الاول تطويلا بلا فائدة او ركيكا منحرفا عن نظم الطبيعة
متعقد الايكاد نبقيهم اصلا الى غير ذلك من الاحتمالات واما قوله وان قيل بحسب
التأول في التمييز لا بحسب المفهوم الحق فلا حاجة اليه لسمول ما ذكرنا كما لا يخفى على ان قوله
لكن ينبغي ان يقتصر على لفظين كلام فاسد لانه ح يكون من الاختصار المخل بالمقصود فتأمل
قوله والثاني انتهى اختلفوا في نحو عبد الله علما هل هو كلمة او كلمتان فمن قال
انه كلمة واحدة داخلة في التعريف نظرا الى جانب المعنى لان معناه مفرد لعدم انقسام اللفظ
عليه فلا يدل جزء لفظه على جزء معناه فيكون مفردا ومن قال انه كلمتان نظرا الى جانب
اللفظ فانه لفظ مركب متعدد معرب باعرابين مختلفين فيكون كلمتين لا محالة ثم
فالنظر الاول مناسب بالعلوم العقلية والنظر الثاني بالعلوم العربية كما لا يخفى وهكذا
المركب من الموصوف والصفة كالحيوان الناطق اذا جعل علما لآمر كذلك كالمتبوع
والتابع والعامل والمعمول وغير ذلك مثل جائني زيد وعمرو والضارب زيد والحسن الوجه
وزيد قائم وبرق نحره وتأبط شرا وغيرها لكن في المتبوع والتابع يجري فيهما اعراب
واحد على الجزئين فقط لفظا او تقديرا او محلا والثاني مشغول باعراب الحكاية
لا يتغير عن حاله كوسط الكلمة فافهم قوله والحق عندي هو الاول وهو ان يكون
مثل عبد الله لفظا مفردا داخلا تحت الكلمة كما هو مقتضى تعريف ابن الحاجب والمصنف
لعدم دلالة جزء العلم على المعنى اصلا فصار كزاء زيد فكما لا يجوز ان يجعل زاء زيد
كلمة مستقلة لا يجوز ان يكون جزء العلم كلمة كذلك ولا يخفى فيه دلالة الاصل بل لا بد فيه

فيه من الدلالة الحالية ولو كفى ذلك لكان مثل بعلبك كلمتين في حال العلمية ولم يقل
به احد لان المتبادر من دلت ووضع لمعنى مفرد بقاء الوضع والدلالة في الحال لا الانقطاع
للاستصحاب واما التعريفات بحسب حملها على المتبادر كيف لا ذلك وعبارة المفصل
الكلمة هي اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع وقد قالوا ان المتبادر من صيغة اسم الفاعل
والمفعول الحال انها حقيقة فيه اقول اسم الفاعل ونحوه من الصفات المشتقة حقيقة
حال قيام الفعل بالموصوف كالضارب لمن هو ملابس بالضرب مجاز بعد انقضائه
وزواله عنه كالضارب لمن صدر عنه الضرب وانقضى وقيل حقيقة ايضا وقيل
ان كان الفعل مما لا يمكن بقاؤه كالمتحرك والمتكلم ونحو ذلك فحقيقة والا فمجاز
واما قبل قيام الفعل به كالضارب لمن لم يضرب وما يضرب لكنه يضرب فمجاز اتفاقا كذا
في التلويح وفي الكشف هذا يشعر بان كل واحد اسمي الفاعل والمفعول موضوع
لزمان الحال فيلزم منه بطلان تعريف الاسم والفعل طردا وعكسا فاما ان يصار الى الفرق
بين مذهب اهل العربية والاصول واما ان يقال اعتبار زمان الحال فيها قيد للموضوع
لا جزء منه ولا يخفى ما فيه من التكلف قوله فمن اراد ادخال جزء العلم فيه فلا بد له من تعريف
جديد يعني اذا تقرر ما ذكرنا من ان جزء المركب العلم كعبد الله وبعلبك لكونه كزاء زيد
لا وضع له ولا دلالة على معنى من المعاني فلا يكون كلمة ولا يدخل في تعريفها المذكور
فمن اراد ان يجعل كلمة ويدخله في تعريفها فلا بد له من تعريف آخر جديد غير التعريفات
المذكورة لها لظهور عدم دخوله فيها ولو كان ذلك التعريف بطريق القصد والعناية
بان يقال ان الوضع والدلالة والافراد له اعم من ان يكون باعتبار الاصل وباعتبار الحال
او انها اعم من ان يكون حقيقة او حكما كما قيل في اللفظ ولا شك في كونه تكلفا بعيدا

مستغنى عنه مع كونه خلاف الظاهر المتبادر من التعريف فالحق ما ذكره الشارح قوله وايضا
منع صرف مثل الى مربرة وشهر رمضان مبتداء وخبره قوله يدل وما بينهما من الجمل معترضة
يعنى منع صرف مثل الى مربرة وشهر رمضان يدل على انهما كلمة واحدة وان العلم لمجموع المضاف
والمضاف اليه كما صرح الزمخشرى فى الكشاف وغيره وان جزء العلم ليس بعلم وان جاز
حذفه فى بعض الاماكن لشهرته كما يقال رمضان فى شهر رمضان لكونه معلوما ولان كل واحد
منهما علم له لان ذلك لا يكون الا فى الاسم المفرد المعرب فلا يمكن ان يكونا كلمتين مع ذلك اذ
لو كانا كلمتين مع بقاء الاضافة لصار العلم المضاف فقط مع قيد الاضافة وخرج عنه المضاف اليه
كما خرج البصر من مفهوم المعمى فى تعريفه حيث قيل عدم البصر عما من شانه ان يكون بصيرا لان المضاف
غير المضاف اليه فيكون المضاف خارجا عنه لكن قيد الاضافة معتبر فى مفهوم المضاف وذلك
خلاف تصريحهم فيما مر قوله واما قولهم معرب باعرابين فممنوع لما فرغ من بيان ادلة
القول الاول المرضى عنده شرع فى بيان دلالة القول الثانى الى دور عنده فقال قولهم
ان مثل عبد الله معرب باعرابين فهو ممنوع لان الاعراب فيه واحد وهو ما فى آخر الاسم الاول
فقط واما الاسم الثانى فهو مشغول باعراب الحكاية الخاصة كما فى المضاف اليه فانه مشغول
باعراب خاص وهو الجر لا غير والعامة كما فى التوابع فان اختلاف الاول اعراب واختلاف
الثانى اتباع للاول على سبيل التبعية قبل العلمية وبعد يكون على وجه الحكاية العامة لعدم لزومه
على حالة واحدة معينة كالمضاف اليه فالاعراب فى كلا القسمين للاسم الاول فقط الا ترى
انك لو قلت جائنى عبد الله زيد العاقل علمين لا يبقى فيه معنى الاضافة والوصفية اصلا
الفاعلية لمجموع الاسمين قطعا لا للاول فقط اذ لا معنى له اصلا وانما جرى الاعراب فى آخره
مع كونه وسط الكلمة لاشتغال الآخر بحركة الحكاية وكونه كلمة معربة فى الاصل وان صار

ثم ذلك المنع من الصرف فافهم
مصححه

وان صار الا ان جزء كلمة اخرى وكان المجموع اسما واحدا بالعلمية وذلك اولى من اهدار
الاعراب وتركه في آخره وجعله مقدرا ومحليا في المجموع مثل تابط شرا وبرق نحره وسر
من راى وليس جعل اعراب مثل عبد الله تقديره او محليا بعد اعطاء اعراب كلمة لكلمة
اخرى لكونها في صورة الحرف الذي لاحظ له من الاعراب مثل جائني الضارب زيدا وما
جائني رجال الا زيد والمضروب غلامه ولو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا اى غير الله
فتأمل قوله واما قولهم المركب كل اسم ركب من كلمتين فمشترك الالزام اى اما قولكم
في الاستدلال على ان مثل عبد الله علما كلمتان انه مركب وكل مركب كلمتان فعبد الله كلمتان
فمشترك الالزام حيث يمكن ان يكون حجة للمحصّين فالمركب من حيث امتزاجه وارتباطه
دليل الوحدة ومن حيث اشتماله على الكلمتين فصاعدا دليل الكثرة والتعدد فيصلح ان يكون
دليلا لهما وان كان كذلك فيسقط به الاحتجاج على ان اطلاق الكلمة على اجزاء العلم المركب
في عرف النحاة مجاز باعتبار ما كان قبل العلمية لا حقيقة وان كان مستعملا واما اطلاقها على
على الكلام مثل كلمة الله وكلمة التقوى وكلمة الشهادة فمعنى مجازي مهمل في عرفهم متروك
ومستعمل في اللغة والعرف العام وهو مجاز صار حقيقة بكثرة الاستعمال على ما قيل كالدابة كان
اسما لكل ما يدب على الارض ثم غلب على ذوات القوائم الاربع واما مناسبة ذلك اى
كون عبد الله كلمتين تحديد الكلمة باللفظ فلان التاء فيها للوحدة فيناسب ذكرها
لاخراج المركبات في الاول الوهلة لكن زيفه ابن الحاجب في شرح المفصل حيث قال ان اراد
باللفظ اقل ما يطلق عليه اللفظ فهو فاسد لان ذلك حرف واحد ولا يمكن ههنا ان يكون
مرادا كما لا يخفى وان اراد به تعددا خاصا كالثلاثي ونحوه فلا يفهم من التعريف و
لا يشعر به وان اراد به معنى اللفظ بزيادة التاء فلا شك ان اللفظ اولى منه لاختصاره

وعدم التباسه وان اراد امكان التلفظ به مع غاية بعده وعدم انفهامه فينتقض بها
بعض الكلمات كبعلبك وامطر ونحو ذلك وان اراد ما بعد في العرف واحدا فلا عرف في ذلك
كما لا يخفى ومنه ظهر فساد صنيع المصنف حيث جعل ما في التعريف عبارة عن اللفظ مع عدم
العرف فيه والاستعمال والاشتهار فلا نسلمهم منه ذلك خصوصا المتبادر وان اراد به ما لا تجوز
فيه او ابان من اللفظ المفيد المخصوص فهو غير مسلم لعدم دلالة التاء عليه لان معنى التاء وهو
الوحدة من الجنس الداخلة هي عليه ولا دلالة لها على مطلق وجود الجنس مع انتفاء بعض صفاته
وبعد تسليم ذلك فجواز تلك الارادة في التعريفات غير مسلم لان ذلك معنى مجازي للتاء والتعريف
مصون عن المجاز وبعد التسليم فوجود الاعرابين فيما نحن بصدده غير مسلم لما ذكرنا وبعد تسليم جميع
ذلك فهو باطل اصلا لانه من فرع الوحدة المفهومة من الكلمة فيلزم توقفه على ما يتوقف عليه
وذلك دور باطل فجاء الحق وزهق الباطل هذا ما ذكره الشارح وقد قال صاحب المفصل في الحاشية
بعد تعريف الكلمة بما ذكر الاشياء التي تدل على المعاني خمسة الخط والعقد والاشارة والنصبة
واللفظ قوله في حد الكلمة اللفظة احتراز من هذه الاشياء وقوله الدالة على معنى احتراز
عن اللفظ الذي لا معنى له وقوله مفرد احتراز عن مثل الرجل لانه يدل على معنيين وقوله
بالوضع احتراز مما يغلط فيه العامة فقولك الرجل يدل على معنيين التعريف والذكر من بني ادم
فهو كلمتان لا كلمة واحدة وكل لفظة يغلط فيها العامة وان دلت على معنى لم تسم كلمة لخروجها
عن الوضع واللفظة كل ما يتلفظ به سواء كان مهملا او مستعملا هكذا قال سيبويه والكلمة ما دلت
على معنى مفرد فالرجل فيه معنيان التعريف والذكورة فهو كلمتان وكل كلمة تسمى لفظة وكل لفظة
لا تسمى كلمة والوضع احتراز عن التصحيف الى هنا كلامه بعبارته وقد تلخص من كلامه انه
لا فرق بين اللفظ واللفظة في عدم الدلالة على الوحدة في العرف وان مثل عبد الله غير خارج

فان المهمل والدال بالطبع والدال بالعقل والمحرف لفظ وليس كلمة لعدم الوضع فيها
محل نظر فتأمل فاعلم [illegible]

غير خارج في تعريفه وبه ظهر سقطات كثيرة من الفضلاء بحيث لا تخفى فتأمل واورد عليه بعض الشراح ان الاحتراز بقيد المفرد مثل الرجل والفرس فاسد لان الاسم ان كان معرفة يدل على الذات والتعريف وان كان نكرة تدل على الذات والتنكير وكذا الفعل فانه يدل بمادته على الحدث وبهيئته على الزمان فلا يوجد كلمة دالة على معنى مفرد الا الحرف واذا كان المراد بالكلمة الحرف فقط فلم قال بعده وهي جنس تحته ثلثة انواع الاسم والفعل والحرف والجواب ان المعنى المفرد ما دل عليه اللفظ بالمطابقة سواء كان له جزء او لا وما لا يدل عليه الجزء المرتب المسموع من لفظه وعلى هذا فلا يرد شيء مما ذكره ذلك البعض لان مفهوم اللفظ هو المستفاد منه بطريق المطابقة ولا تعدد فيه بل التعدد لو كان انما يكون في اللوازم الداخلة او الخارجة ولا دلالة للفظ عليه بحسب الوضع لكن هذا يشمل مثل الرجل وان يشمل مثل عبد الله وقيل المفرد ما يطلق عليه لفظ مفرد وهو ما ذكره ابن الحاجب في الاصول ونقله الشريف في حاشية الرضي وهو شامل لمثل الرجل دون عبد الله ولا شك ان هذا المعنى مناسب لقاعدة اللغة وعرف العربية لان مثل الرجل وقائمة وبصري كلمة واحدة عندهم بخلاف مثل عبد الله فانه كلمتان بكل حال وان اردت الشمول لجميع ذلك فعليك بتعميم المفرد بجعله اعم من المفرد الحقيقي والحكمي وعلى هذا تدخل في التعريف جميع ما ذكر بلا كلفة وسيأتي له زيادة التفصيل اعلم ان المفرد قد يطلق ويراد به ما يقابل المثنى والمجموع اي الواحد فيقال هذا مفرد اي ليس بمثنى ولا مجموع وذلك في بحث النعت وقد يطلق ويراد به ما يقابل المضاف فيقال هذا مفرد اي ليس بمضاف وذلك في بحث النداء والمنصوب بلا التي لنفي الجنس وقد يطلق ويراد به ما يقابل الجملة فيقال هذا مفرد اي ليس بجملة وذلك في بحث خبر المبتدا وقد يطلق ويراد به ما يقابل المركب فيقال هذا مفرد اي ليس بمركب وقد يطلق ويراد به المفرد العرفي وهو ما يطلق عليه لفظ المفرد في العرف اي ليس بمركب بتركيب من التراكيب

ط اللوازم الداخلة هي المعاني التضمنية الخارجية هي الالتزامية منه

منه عبد الله بعليك وتابطنه
وبحوذلك منه

السنة والمراد به في التعريف ما يقابل المركب وقيل المفرد العرفي فعلى الاول يخرج به من تعريف المفصل والكافية المركب الحسي ويدخل فيه المركب العلمي حيث جعلا لفظ المفرد قيد المعنى و الالفاظ المفردة وامثاله المفرد من نحو الرجل وقائمة وبصري فسياتي تفصيله حسيا او علميا حيث جعل المفرد قيدا للفظ لان فيقال تعريف الكلمة لفظ مفرد موضوع لمعنى وتدخل فيه المفردات من الاقسام الثلثة وامثاله المفرد فسياتي بيانه وعلى الثاني يكون المجموع مثل ما ذكر في تعريف المصنف فتامل حق التامل قوله والثالث انهم اختلفوا هل هي ان التاء التانيث والقيد وحروف المضارعة وياء النسبة والتنوين ولام التعريف وحروف الاعراب وحركاته حكمات او ابعاضها اي انهم اختلفوا هل هي من حروف المعاني الاتي بها الافادة معانيها فيكون اللفظ بها مركبا فيخرج من تعريف الكلمة او من حروف المباني الموضوعة من عليها فلا يكون تلك الكلمات مركبة بها فلا يخرج من تعريف الكلمة قال الرضي ان جميع ذلك كلمتان لدلالة جزء اللفظ على جزء معناه لكن صار تا من الشدة الامتزاج كلمة واحدة فاعرب باعراب واحد وهذا الاعتبار لا يخرج من التعريف و تخبط في مثل ضرب يضرب وضارب ومضروب ومضرب فان الحدث فيها مدلول المادة والزمان وغير ذلك مدلول الصيغة نزعم ولا يمكن ان يدعي ههنا ان الوزن قد اتحد بالحروف بواسطة التركيب لان الوزن كيفية للحرف والجواب ان مدلول اللفظ فيها هو الحدث المقيد بالزمان فلولا اشكال الرجل وضربت ويضرب وقائمة وبصري مركبات والا لزم في حسنة توالي الاربع حركات في كلمة واحدة وفي بغداد ابدال الواو في الوسط ولا يلزم بالتركيب اجتماع التذكير والتانيث في قائمة ولو لزم ذلك للزم في الرجل اجتماع التعريف والتنكير وليس هذا فليس وقال بعض الافاضل يلزم من هذا ان لا يكون الاسماء المعربة والمنونة والمثنى والمجموع والمصغر والمنسوب والمؤنث والاسماء الاشارة الداخل على اوائلها حرف التنبيه ومزيدات الاسماء

اي ظ ليس لزوم اجتماع التعريف والتنكير في الرجل فليس لزوم اجتماع التذكير والتانيث في قائمة هذا انما يتوهم لو سلم اعتراض ان الرجل مركب والا فلا منه

ومزيدات الاسماء والافعال كلمة حقيقة مع انها عدت من اقسامها والتحقيق ان المعرف
باللام والاسماء المعربة بالحركات والاسماء المنونة انما عدت من الكلمة على سبيل المسامحة لان
لام التعريف والحركات الاعرابية والتنوين من حروف المعاني فكل واحد منها كلمة على حدة
الا ان المجموع عد كلمة واحدة لشدة الامتزاج والاعراب الواحد واما البواقي فقد اختلفوا
فيها فمن قال ان الحروف الداخلة عليها حروف المعاني فالامر كما عرفت من انها كلمات حكما لا حقيقة
ومن قال انها من حروف المباني زيدت فيها لتكثير الابنية وحصل المجموع والا على المعنى المقصود
كالضارب مثلا فان الدال على معنى الفاعلية هو المجموع فهي كلمات حقيقة لا حكما ولا يخرج شيء
منها من التعريف لعدم دلالة جزئها على المعنى المقصود فنسبة الدلالة الى تلك الحروف
حيث قالوا المنسوب ما لحق آخره ياء مشددة ليدل على النسبة لحصولها بزيادتها كما
نسب الى السين الاستفعال والمطاوعة الى نون الانفعال هذا تفصيل ما اشار اليه الشارح
قوله وجه الاول اي الدليل الدال على ثبوت القول الاول وهو كون تلك الحروف كلمات
دالة على المعاني الاستشهاد لانها على المعاني المفردة اطرادا في جميع الاستعمالات والمواد وهذا
الدليل عام شامل لجميع ذلك وجواز نحو حسنة وشفقة فانه يدل على ان التاء تأنيث
كلمة برأسها لان فيه اربع حركات متواليات وهو لا يجوز في كلمة واحدة من كلامهم وهذا
الدليل مخصوص بالتاء فقط ووجه القول الثاني وهو ان هذه الحروف ليست كلمات برأسها
بل هي ابعاض مما دخلت هي عليها عدم استقلالها في التلفظ والاستعمال لاحتياجها الى
ما تتصل به فيه وهذا الدليل شامل للكل وجزء بان الاعراب على بعضها كتاء التأنيث
وياء النسبة فلو كان ذلك البعض كلمة برأسها لما جرى عليه اعراب كلمة اخرى فدل ذلك
الجريان على البعضية وتعتبر النسبة ببعضها الحروف اعضاءه على ما قيل وهذا الدليل مخصوص

بالبعض كما عرفت وهؤلاء القائلون يمنعون دلالة هذه الحروف بنفسها على تلك المعاني
ويقولون الدال هو المجموع لسبب دخولها عليه فلا يرد ما قيل هذه الاحرف تدل على المعاني و
ابعاض الكلمات لا معنى لها وكانهم لم يذكروا تضعيف كرّم وسين استفعل ونحوها من مزيدات
الاسماء والافعال لعدم اطرادها لكونها سماعيًّا غير مطرد المعنى فان اكرم وكرّم بالتضعيف
يجيء بمعنى كرم بالتخفيف مثلا وقس عليه وغيره واتفقوا على ان الضماير المرفوعة المتصلة كلمات
واسماء اسندت الافعال اليها وان تغيرت النسبة حركةً وسكونا لاجلها لئلا يلزم بقاء الفعل بلا فاعل
والاستتار امر ضروري لا يصار اليه الا عند الضرورة وان نحو ضرب ويضرب وضارب ومضروب
كل واحد منها كلمة واحدة مع ان دلالة مشابهتها على المعنى فان هيئة ضرب يدل على الزمان الماضي
وهيئة يضرب على الزمان الحال والاستقبال وهيئة ضارب على من قام به الضرب وهيئة
مضروب على من وقع عليه الضرب وموادها على الحدث المعين الذي هو الضرب
على ما قيل فلذا اعترضوا بها على تعريف الكلمة وتكلف بعضهم الذي هو قطب الدين الرازي
في الجواب عنه بان المراد من المفرد ما لا يدل جزء من اجزائه المرتبة على معنى من المعاني ورده
بعضهم الذي هو القاضي عضد في شرح مختصر ابن الحاجب في الاصول بانه تمحل وتكلف لا يشعر
به الحد فيفسد التعريف به وقد عرفت جواب هذا الاعتراض فيما سبق من الكلام وفساد
جعل الحركات والهيئات الكلامية كلمات لانها كيفيات للاصوات والحروف فلا يصدق
عليها اللفظ فلا وضع لها ولا دلالة بل الوضع للمجموع المادة والهيئة معًا فلا وضع
لاحدهما على حدة على ما هو التحقيق فلا وجه للاعتراض بها كما لا يخفى قوله واما ما عداها
اي ما عدا الضماير المرفوعة المتصلة والهيئات الكلامية المذكورة مما اختلف فيه النحاة
على قولين كما ذكره الشارح الفاضل فالحق فيه التفصيل وقد ذكرنا في اول البحث ما يكفي التفصيل

والاستتار جواب سؤال مقدر كانه قيل لا يلزم بقاء الفعل بلا فاعل لجواز الاستتار فيه فاجاب به منه

للتفصيل فيكون التفصيل من الشارح لزيادة الايضاح او نوعا آخرا كما لا يخفى فتا التانيث
ان كانت مطردة قياسية في الكلام بان جاز حذفها منه مع بقاء الكلمة مستعملة في اصل معناها
كما في الصفات فهي كلمة برأسها لا جزء منها والا اى وان لم تكن مطردة كذلك كتاء كلمة وغرفة
فهي جزء وبعض مما اتصلت به هذا كلامه وفيه نظر لان الظاهر من كلامهم ان تا التانيث
مطلقا ولام التعريف والتنوين كلمات برأسها عدت مع مدخولاتها كلمة واحدة لشدة
الامتزاج بينهما وكونهما باعراب واحد كما ذكرنا اولا فلا وجه لهذا الفرق كما لا يخفى
والفا التانيث المقصورة والممدودة جزآن من مدخولهما في الاسماء الجامدة كدعوى
وصحراء فهي مع مدخولها كلمة واحدة واما في الصفات المشتقة كفضلى وحمراء ففيهما
احتمال كونهما كلمة وان لا يكون كذلك وذلك لاطرادهما في الزيادة وحصول الصفة بهما
مع عدم جواز الانتزاع وبقاء الكلمة في معناها ولكن الاول اى الاطراد اقوى دلالة قل
كون الالف كلمة برأسها من الثاني اى من عدم جواز الانتزاع وذلك لتخلفه في مثل ضربت
لوجود الاطراد مع جواز الانتزاع والبقاء على اصل المعنى فيه فيكون الالف كلمة برأسها في الصفات
ارجح من الجزئية وفيه نظر لان تخلف عدم الانتزاع في تاء التانيث في الفعل لا يوجب تخلف
عدم الانتزاع في الاسم فقياس احدهما على الآخر قياس مع الفارق فالاولى كون الالف جزء
فيهما على عكس التاء كما لا يخفى وحروف المضارعة مثلها اى مثل الالف احتمالا ورجحانا
لاطراد زيادتها وعدم جواز انتزاعها منه مع بقاء اصل المعنى على زعمه ولكن ينبغي ان يعلم
ان حروف المضارعة انما تدل على المضارعة وعلى احوال الفاعل لا على نفس الفاعل والالزم
تقدم الفاعل على الفعل فيه وجوبا وتعدده في الكل سوى المفرد المذكر الغائب والمفردة
المؤنث الغائبة هذا وانت خبير اى الاولى والارجح ان بعد المضارع مع تلك الحروف كلمة

واحدة اما حقيقة واما مسامحة كما لا يخفى وياء النسبة ايضا اى كحروف المضارعة مثلها اى مثل الالف ان غيرت المعنى الاصلى للكلام الداخل هى عليه بحذفها لكن الرجحان لكونها كلمة برأسها ههنا اشد واقوى مما تقدم من الرجحان فى الالف لاتحاد معناها حال كونها مغيرة وغير مغيرة وهو النسبة وفيه نظر اذ لا فرق بينهما فى الاتحاد فتأمل وان لم تغير المعنى الاصلى للكلام فهى كلمة برأسها والاولى ترك التفصيل الذى لا اصل له وجعلها جزءا من مدخولها والتنوين كلمة برأسها لاطراد مجيئها واشراعها فى الكلام وكونها بعد الاعراب فى الوقوع وكذا لام التعريف للدليلين اى الاطراد والاشراع فى الكلام واما حروف الاعراب فى التثنية او الجمع كلمات برأسها للاطراد والاشراع فى الكلام وفيما عداها اجزاء لانتفاء الاطراد والاشراع فيه لكن الاولى جعلها من اجزاء الكلام مطلقا لعدم استقلالها برأسها وتميزها بنفسها وتعينها فى ذاتها فافهم قوله وهو راجع الى ما لما فرغ من تعريف الكلمة اراد بيان الاقسام تقسيمها لان الاصل فى بيان الشىء التعريف ثم التقسيم ثم بيان الاقسام وهو حرف والضمير راجع الى ما مع ما يتعلق به اعنى مفهوم التعريف المذكور وان لم يكن حرفا وفعلا وكلما لكنه صادق عليها فالتقسيم اليها بهذا الاعتبار ويجوز ان يرجع الى الكلمة والتذكير باعتبار المفهوم او الجزء فيكون موافقا لما فى المفصل والكافية والتقسيم باعتبار المفهوم ايضا فلا يرد ما قيل ان هذا التقسيم تقسيم الى نفسه والى غيره والحرف فى اللغة طرف الشىء وجانبه ومنه حرف الجبل لجانبه وحرف الوادى لطرفها ثم نقل فى عرف النحاة الى الركن الادنى من اركان الكلام الذى لا يستقل بنفسه ولا يكون جزءا منه لو دل على معناه الموضوع له بغيره فقط فبذكر الدلالة بغيره خرج الاسم وبقوله فقط خرج الفعل عنه فان الفعل يدل لغيره باعتبار مدلوله المطابقى ويدل بنفسه باعتبار مفهوم

مفهومه التضمني وبه خرج عن مفهوم الحرف وبعد ذلك لاحاجة الى تعميم الدلالة ههنا
لذلك كما لا يخفى ثم ان ذلك الغير في الحرف بحيث لو لم يذكر لم يفهم معناه ولذا قيل
لهذا قيل الحرف ما دل على معنى في غيره بخلاف الاسماء اللازمة الاضافة مثل ذو وفوق
وتحت وخلف وامام وكل وبعض ونحوها فان معانيها مفهومات كلية حاصلة في
نفسها وانما يلزم تعقل متعلقها اجمالا وتبعا بلا حاجة الى ذكره وبخلاف ضمير الغايب
واسم الاشارة والموصول والكاف الاسمية وكم الخبرية واسماء الشرط واسماء الاستفهام فانها
ايضا دالة على معانيها في نفسها وانما احتاجت الى ذكر متعلقاتها في الاستعمال لانها
الغرض المقصود من وضعها فجرت العادة على استعمالها لذلك فذكر المتعلق في الحرف لتحصيل
الدلالة وفي الاسماء المذكورة لتحصيل الغاية ولا تخيل حد الاسم جمعا ولا حد الحرف منعا
فافهم قوله وسر عدم دلالة الحرف بدون المتعلق ان معناه غير مستقل بالمفهومية في
التصورات العقلية ولا مقصود بالملاحظة الفكرية لكونه آلة بين شيئين وآلة لمعرفتها
ورابطة بينهما في الملاحظة والتصور فيهما مقصودان اولا بالذات وهو مقصود
ثانيا بالعرض حتى اذا كان معناه مقصودا بالذات صار معنى الاسم دون الحرف مثلا معنى
من في قولك سرت من البصرة الابتداء الخاص المخصوص الملحوظ من حيث هو حالة بين
السير والبصرة ورابطة لهما ولهذا لا يصح ان يحكم عليه وبه واما اذا لوحظ قصدا
من حيث انه معنى اللفظ الابتداء صار معنى مستقلا بالمفهومية قابلا للحكم عليه وبه نحو
ابتداء سيري من البصرة واقع في يوم الجمعة ولما كان معنى الحرف ملحوظا في ضمن معنى الاسم
والفعل من غير قصد لزم ذكر المتعلق ليلاحظ معناه قصدا ومعنى الحرف ضمنا فيحصل
الدلالة قطعا وكلمة لو الواقعة في تقسيم الحرف بمعنى ان الشرطية بقرينة قسيمه الاتي في الفعل

والآاى وان لم يكن بمعنى ان لزم ان لايوجد الحرف وذلك لان لو اما لانتفاء الجزاء
لانتفاء الشرط فى الماضى كما مر مذهب الجمهور او لانتفاء الشرط لانتفاء فيه كما مر من
مذهب ابن الحاجب وعلى كل حال يلزم والعدم الموجب لانتفاء هما الا ان المغلق
ه بالمنفى منفى قطعًا وجوابه اى جواب لو محذوف لاستغناء بما تقدم من الجملة اى
فهو حرف لا ما تقدم من الجملة لان الشرط له صدر الكلام بهذا مذهب البصرية واما
عند الكوفية فالمقدم هو نفس الجواب قوله والآاى وان لم يوجد يدل بغيره
بان يدل بنفسه بان وجد له دلالة ما ولو تضمنية فتعميم الدلالة ههنا جاريًا
فيما سبق كما اشرنا اليه والااى وان لم يوجد له دلالة ما فى نفسه لزم ان لايكون ذلك الشئ
كلمة لانتفاء الملزوم بانتفاء اللازم فهو فعل الفعل بالكسر حركة الانسان كالقيام والقعود والضرب
والمشى ونحوها من الافعال اللغوية سمى هذا القسم من الكلام فعلا لتضمنه الفعل اللغوى المذكور
وبالفتح مصدر فعل يفعل فعلاً فاندفع بتقريرنا ما سبق لو وجد جنس الدلالة بسلب ذكر
غيره فقط ما يقال ان اراد بالدلالة المذكورة فى صدر الكلام الدلالة المطابقية لزم كون الفعل
حرفا الدلالة على الحدث المستقل والنسبة الغير المستقلة فلا شك ان المجموع غير مستقل
فلابد فى دلالته على معناه المطابقى من ذكر الفاعل كما ذكر الشريف فى رسالة الحرفية وان اراد
بالدلالة التضمنية زاد الفساد لعدم صدقه على الحرف والكلام فيه لعدم الدلالة التضمنية له
مع صدقه على الفعل والاسم لا كلام فيه ولا مجال للارادة الالتزامية لعدمها فى الحرف وان اراد الاعم
من جميع ما ذكر من اقسام الدلالة لزم من الفساد ما لزم فى الدلالة المطابقية وهو كون الفعل
حرفا الدلالة بالغير باعتبار احتياجه الى الفاعل هذا مفهوم ما ذكره الشارح وقد عرفت ان
ان المقصود بالدلالة فى صدر التقسيم المطابقية وان الاعم قد خرج عنه بقوله ان دل لغيره

وذلك لان لو نقلت المثبت منفيا
والمنفى مثبتا كما هو المشهور
المقرر منهم

لغيره والفعل بقوله فقط فاللازم في هذا المقام ذكر قوله فقط وبه يندفع الايراد المذكور
ولا حاجة الى ذكر الشارح من الاطالة بل لا حاجة الى فقط ايضا لان الفعل يدل بنفسه
وان دل بغيره فهو خارج عن تقسيم الحرف بقوله ان دل بغيره ولهذا لم يسبقه الى هذه القيد
احد سوى الشارح قوله لكن في قرينة الحصر خفاء اراد بالحصر قوله فقط لانه يفيد الحصر بمفهومه
ويمكن ان يكون قرينة هذا الحصر كون الحرف والا بالغير كما هو المشهور فيكون الشهرة قرينة
على تقديره كما لا يخفى على انه لا حاجة اليه لما ذكرنا قوله لو اقترن قيد للفعل وفاعله يحتمل
وجوها اي ما وضع مفردا حرف لو دل على معنى بغيره وان دل على معنى بنفسه فهو فعل لو اقترن
ذلك الموضوع الذي هو اللفظ المفرد او الموضوع له الذي هو المعنى المفرد لان تسمية اللفظ
فعلا انما هو باعتبار المعنى او مجموعهما او الفعل المذكور باحد الازمنة الثلثة التي هي الماضي
والحال والاستقبال اقتران الوضع او في زمان الوضع او من جهة الوضع او حال كونه موضوعا
ولما كان فصل الحرف من الفعل والاسم باعتبار دلالته بغيره وفصل الفعل من الحرف باعتبار
الدلالة على معنى في نفسه ومن الاسم باعتبار الاقتران بالزمان وفصل الاسم من الحرف بالدلالة
على المعنى الحاصل في نفسه ومن الفعل بعدم اقترانه بالزمان كان الفعل دالا بالمادة والهيئة
على احد الازمنة الثلثة وعلى اقتران معناه بالزمان وظاهر كلام المتن لا يفيد ذلك بزعم الشارح
بل يقتضي اقتران لفظ الفعل بالزمان وليس الامر كذلك فلا بد من تأويل كلامه ببعض التقديرات
ليفيد المعنى المقصود الذي هو اقتران المعنى بالزمان فالتقدير الاول لو اقترن معناه التضمني
باحد الازمنة الثلثة لان اقتران الكل بالجزء يستلزم اقتران الشيء بنفسه وهو باطل والزمان الخارج
من مفهوم الفعل غير متحقق فلا يتصور اقتران معنى الفعل بالزمان الا على وجه المسامحة والثاني
لو اقترن معناه في الفهم والذهن مع احد الازمنة وهذا للجامي ومن تبعه فلا يرد ما قيل

جواب سؤال مقدر كانه قيل لم لا يجوز
ان يقترن معنى الفعل بالزمان الخارج
عن مفهومه حتى لا يلزم اقتران الشيء
بنفسه فاجاب عنه به فافهم منه

ط وهذا للشريف فاندفع ما قيل المعنى المطابقي
للفعل غير مقرون باحد الازمنة الثلثة مع

لو اريد بمعنى الفعل معناه التضمني او الالتزامي الغير المقترن بالزمان فلا يكون الفعل فعلا
بل اسما لعدم الفرق بينه وبين ضرب وبشكوح في المعنى وان اريد به غيرهما فلا غيره به لعدم امكان
الاقتران بالزمان ح والثالث لو اقترن لفظه بدلالة احد الازمنة ولو اقترن لفظه بهيئة دالة
على احد الازمنة بان اشتمل اللفظ على الهيئة الدالة عليه وهذا للشارح التحرير وهو اظهر
فيما لان المتبادر منه رجوع ضمير اقترن الى ما وضع مفردا وهو اللفظ لا الى المعنى كما في التقديرين الاولين
واقل تكلفا لان فيه تكلفا واحدا او تكلفين كما رأيت بخلاف الاولين فان في الاول خلاف الظاهر
من حيث ارجع الضمير الى المعنى وتقييد المعنى بالتضمن وفي الثاني ايضا خلاف الظاهر وتقييد
الاقتران بالفهم والذهن وجعل البا بمعنى مع كما هو في الجامي وفيما ذكره الشارح بمعنى
احد الازمنة فيكون بتقدير مضاف كما لا يخفى واقرب للمراد وذلك لان المراد بالاقتران غير
معنى الفعل عن الاسم وهو بالدلالة على احد الازمنة فيكون تقدير الدلالة اولى لانه اقرب للمراد
هذا الذي ذكرنا على وفق مراد الشارح وفيه نظر من وجوه الاول انه ارجع الضمير الفعل الى اللفظ
وجعله مقترنا باحد الازمنة فاحتاج الكلام الى ماذكره من التأويل مع انه يحتمل رجوعه الى المعنى
المستفاد من ذكر الوضع او الى غير ذلك كما ذكرنا وح يكون التقدير لو اقترن معنى الفعل باحد الازمنة
بدلالة لفظه عليه ولا شك ان هذا المعنى هو المراد حيث عرفوا الفعل بقولهم ما دل على معنى مقترن
باحد الازمنة الثلثة فيكون كلام المصنف موافقا لكلامهم وبلغو ما ذكره من عدم الافادة
والاقتضاء والتأويل والثاني انه جعل فصل الفعل من الاسم بالدلالة على احد الازمنة
بالهيئة وليس كذلك بل فصله منه باقتران معناه بالزمان وضعا وكون الزمان مأخوذا
في مفهومه داخلا فيه وح يلزم لفظ الفعل مع الهيئة الدالة على احد الازمنة دون الهيئة
وحدها فان الهيئات والحركات كيفيات للالفاظ والحروف او صاف لها كما مر فلا تدل وحدها

وحدها على شيء والثالث انه لا حاجة الى شيء من هذه التقديرات لظهور المراد غاية
الظهور والمعنى بقول المصنف لو اقترن باحد الازمنة الثلثة بدلالة لفظ الفعل عليه تسامح
في العبارة لوضوح المقصود وبعد هذا الوضوح فلا حاجة الى الاطالة الكلام على
ان المقدر كالملفوظ والاشارة كالتصريح والرابع ان لون ما ذكره اظهر فيه تسامحا واقل تكلفا
واقرب للمراد غير سلم لما فيه من التعقيد البين المحل بالانتقال الى المعنى المقصود الذي هو
اقتران المعنى الفعل باحد الازمنة الثلثة وذلك انه عبر عن لفظ الفعل بالنفس وبنفس
الفعل لفظا فقط بل اللفظ والمعنى معا وجعل اللفظ مقترنا بالدلالة وليس كذلك فان الوضع
جمع بين اللفظ والمعنى وعين اللفظ له فالمقترن باللفظ هو المعنى دون الدلالة فان
الدلالة من لوازم اللفظ الموضوع في الاستعمال بالوضع واضاف الدلالة الى احد الازمنة ولا معنى
لها فهذه كلها مما في رات اورثت تعقيدا في مخلا بما ذكره من الاظهرية والاقلية والاقربية
بل المعنى الاول اظهر والثاني اقيد والثالث دونهما اندبر قوله وبقوله اقترن يعني لما كان
تقسيم الكلمة الى الحرف والفعل والاسم متضمنا التعريف كل قسم لانه في قوة قولك الكلمة حرف وفعل واسم
فالحرف ما دل بغيره والفعل ما دل بنفسه مقترنا باحد الازمنة الثلثة والاسم ما دل
بنفسه غير مقترن باحد الازمنة الثلثة اراد ان يشير الى ما يخرج من تعريف الفعل ويدخل
فيه القيود المذكورة ههنا فقال وبقوله اقترن خرج ما لم يدل على الزمان اصلا من اسماء
الاجناس من حيوان وانسان وفرس واسد وجسم وحجر وشجر ومن اسماء الذوات
نحو زيد وعمرو ورجل وهذا الفرس وذاك الحجر ومن اسماء المعاني مثل علم وجهل وضرب
وما دل على الزمان بنفسه من اسماء الزمان كالليل واليوم والامس والغد والساعة
والوقت والان وما على المكان من اسماء الامكنة كالبيت والدار والبقعة والجهة

الامس اذا دخله اللام يكون معربا
واذا كان بغير اللام يبنى على الكسر
والان مبنى على الفتح مع لام التعريف
ولا ينفك عنه منه

والجانب ومنه جهات الست للاشياء فان شيئاً منها غير مقترن باحد الازمنة وقس عليها من الاسماء   وزيادة وضعا يعني زيادة قوله وضعا ليدخل في تعريف الفعل الافعال الانشائية المنسلخة من الزمان بحسب الاستعمال الدالة عليه بحسب الوضع كافعال المقاربة وافعال المدح والذم وافعال التعجب وافعال العقود كبعت واشتريت واعتقت كذا قيل ويمكن ان يقال من الدالة على الحال والاستقبال او الانشاء احداث ما لم يكن وهو كما هو من الشارح النحرير اذ لا دلالة لها على الزمان اصلاً فضلاً عن الحال والاستقبال وانما يلزمها الزمان عقلاً لعدم وقوع الواقع بدون الزمان والفرق ظاهر بين الدلالة على الشيء واللزوم له فتدبر وكذا قوله وضعا ليخرج عن مفهوم الفعل اسماء الافعال الدالة على الزمان استعمالاً لا وضعاً لكون بعضها منقولاً عن المصادر كرويد وهيهات وبعضها عن الاصوات كصه ومه وبعضها عن الظروف كامامك ودونك وعليك وشيء منها لا يدل على الزمان وضعا وكذا ذكر قوله وضعا ليخرج عنه اسم الفاعل والمفعول وسائر المشتقات الدالة على زمان الحال بغلبة الاستعمال دون الوضع وعلى الاخرين بالقرائن وعلى هذا يلزم ان يكون اسم الفاعل مثلا حقيقة في الحال ومجاز في غيره لكن لما كانت هذه الحقيقة والمجاز بغلبة الاستعمال دون الوضع لم يرد نقضا على تعريف الفعل لكون دلالته على الزمان مستنداً الى الوضع الاول اذا عرفت ذلك فنقول الشارح الفاضل النحرير هذا مشكل لقولهم انهما حقيقة في الحال لانه المتبادر الى الفهم في الاطلاق والثاني من امارات الحقيقة مجاز في غيره بالاتفاق غريب جدا اذ لا اشكال فيه اصلا ولا اتفاق فانهم قالوا اسم الفاعل حقيقة في الحال ومجاز في الاستعمال الاستقبال وفي الماضي خلاف وقيل حقيقة في الواقع مجاز في غيره وقدم تفصيله في البحث الثاني وحل ان المعنى بقولهم انه حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال في الكائن فيهما الا في الدلالة عليهما فانهم قالوا ايضا انه حقيقة حال ملابسة الفعل مجاز

مجاز بعد انقضائه وزواله وقيل حقيقة ايضا والتحقيق ان دلالته على الزمان التزامية عقلية
لا وضعية فان مفهوم الضارب مثلا عند الاطلاق الذات اولا والحدث ثانيا وحيث
تضمن الحدث لزم الدلالة على الزمان التزاما عقلا لا وضعا وهذا معنى قول الشارح مفهوم
الضارب من قام به الضرب وهو لا يصدق على المعدوم العرفي في الزمان الحال اي لا يدل
عليه دلالة وضعية ولا التزامية وان جميع الاسماء سواء كان مصدرا او مشتقا او جامدا
مثلهما في كونهما في الحال حقيقة وفي الاستقبال مجاز لاقتضاء مفهوماتها الوقوع في الحال
دون الماضي والاستقبال على ما يقتضي سوق كلامه فاستعمالها في الاستقبال مجاز باعتبار ما يؤول
اليه امرها واما في الماضي المنقطع عن الحال ففيه خفاء واختلاف هذا ما ذكره الشارح
الفاضل وانت خبير ان ذلك على العموم الذي ذكره لا يستقيم لان محل الخلاف المشتقات
لا غير كما ذكرنا مرارا واما الاسماء الجامدة فهي تدل على مدلولاتها مطلقا غير متعرضة لشيء
من الازمنة فلا يجري فيها شيء مما ذكره من الحقيقة والمجاز والظهور والخفاء كما
لا يخفى على اهل البصيرة فظهر مما ذكرنا ان دلالة للاسماء بحسب الوضع على الزمان وان
فهم من بعضها ذلك عند فهم معانيهم في الاستعمال وهو غير معتبر فتامل في هذا المقام
حق التأمل فان كلام الشارح فيه على المسامحة وباحد الازمنة خرج منه الصبوح
والقبوق مما اقترن معناه بزمان مقيد مطلقا سواء كان ذلك الزمان ماضيا وحالا
او مستقبلا لا غير احد الازمنة الثلثة التي هي الماضي والحال والاستقبال على التعبير
فان الاصطباح هو الشرب في الصباح والاغتباق هو الشرب في المساء والمشروب
في هذين الوقتين هو الصبوح والغبوق فلا يرد به النقض على تعريف الفعل وتعريف
الفعل المضارع داخلا في التعريف لانه موضوع لاحد الازمنة من الحال والاستقبال لكن وقع الاشتباه عند السامع

يعني ان الواضع وضع لفظ الضارب لمن قام به الضرب بغير اشتراط الماضي والحال والاستقبال لكن لما لم يصدق هذا المفهوم الا على الموجود واشترط العقل زمان الحال دون غيره فظهر ان دلالته على الحال بالعقل دون الوضع منه

يعني ان المراد بقولهم اسم الفاعل في الحال حقيقة دون غيره من الماضي والاستقبال على ان الضارب حقيقة في الضرب الواقع في الحال كان في الكائن الماضي والاستقبال بخلاف الاسماء الجامدة فانها حقيقة في الكل منه

في الاستعمال وصحاح لي قرينة التعيين عنده ولو سلم الاشتراك بينهما كما دل عليه الاستعمال
فالدال على الاثنين من الزمان دال على الواحد منه فلا يكون خارجا من التعريف واقوى الاشكال
بلفظ الماضي والحال والاستقبال اذا لم يرد بها الزمان بل الشيء الماضي والحال والمستقبل واما
اذا اريد بها نفس الزمان فلا اشكال بها لخروجها بها حينئذ بقيد الاقتران كساير اسماء
الزمان على ما نعفا فاجيب عنه ابن الحاجب في الايضاح بجوابين الاول ان الماضي والحال
والمستقبل مراد بها نفس الزمان دائما ذكرا ولم يذكر فاذا قيل للفعل انه ماض او حال او مستقبل
فالمعنى ماض زمانه او حال زمانه او مستقبل زمانه ثم حذف لفظ الزمان لكثرة الاستعمال
والعلم به فقيل فعل ماض وفعل حال اي حاضر وحال وفعل مستقبل وعلى هذا يكون امره
كامر اسماء الزمان المذكورة انفا والثاني ان دلالتها على الزمان ح يكون من جهة
العقل كلفظ المضي والسلف والحال والانتظار والاستقبال والانتبار والوقوع والاكرار
ونحوهما الا من جهة الوضع وعلى هذا يكون خروجها عنه بقيد الوضع واجاب عنه الشيخ
نجم الدين الرضي الاسترابادي ان لفظ الماضي والحال والاستقبال ليس موضوعا للزمان الذي
مضى والحاضر والاتي فقط بل لكل ماض وحاضر وات من الزمان وغيره نقول مضى
الزمان والامر والزمان الحال والامر الحال امر لطيف والزمان المستقبل والامر المستقبل
شريف جدا وعلى هذا يكون خارجا بقيد الاقتران كما لا يخفى هكذا ينبغي ان يحرر كلام الرضي
فان ما في الشرح من كلامه قاصر عن اداء المرام وهذا المعنى قال الشارح الفاضل معترضا
على الرضي اقول لا وجه لذكر الحال ههنا لانه من اسماء الزمان الخاص فيكون خارجا عن التعريف
بقيد الاقتران كامس ولا يطلق على غيره اذ لا يقال ضرب حال بخلاف غيره مما ذكر او قول
بل الوجه لانه يقال ضرب حال على سبيل المسامحة او حذف اليا او للتضمين لما اشرنا اليه انفا

على تاويل الجامد بالمشتق كالامام والكتاب منهم واللباس

آنفًا   واعلم ان الشراح ههنا قيّدوا الوضع الواقع في تعريف الكلمة وانواعها بالاولى الاصلى
الثابت من واضع اللغة ليخرج الاوضاع الثانوية العارضة لانواع الكلمة في الاستعمال ولا ينتقض
شئ من التعريفات والتقسيمات الواقعة فيها بعد الجمع والمنع فلا يخرج باب نعم وبئس
الكائن لانشاء المدح والذم وباب عسى وكاد الكائن لانشاء الطمع والرجاء وباب فعل التعجب
المنسلخة عن الزمان وباب كان وليس المنسلخ عن الحدث عند البعض بحسب الوضع الثانى
دون الاول عن تعريف الفعل لانها مقترنة بالزمان دالة على الحدث في اصل اللغة وان جرت
عن ذلك الاصل في عرف اللغة كالدابة ولا يدخل فيه اسماء الافعال لان الوضع فيها متعدد
فهي اسماء غير مقترنة بالزمان بحسب الوضع الاول الاصلى المعتبر وان اقترنت به في الثانى
العارض في الاستعمال فلا اعتداد به ولكن يلزمهم مثل يزيد ويشكر وشمّر وتأبط شرًا علمًا
فان الوضع فيه متعدد ولم يعتبر الاول بل الثانى ولذا حكم بالاسمية دون الفعل ويمكن ان يقال
في الجواب عنه تعدد الوضع لا يعتبر في محل مختلف الحقيقة بل كل وضع يعتبر على حدة مستقلا في نوعه
وحقيقة الوضعين ههنا مختلفة بالاسمية والفعلية لان الكلمة جنس وما تحتها من الحرف والفعل
والاسم انواع لها فكان التعدد لم يثبت في الوضع اصلا فاعتبر كل واحد منهما مستقلا في نوعه بخلاف
ما ذكرا ولا فان المعنى الثانى جزء الاول او كالجزء فلم يخرج لذلك عن نوعه بالتعدد في الوضع هذا
وقد بقى ان يقال ههنا ايضا لم صار يزيد ونحوه بالنقل عن الاصل اسما ولم يصر به اسماء الافعال
فعلا وباب نعم كلمًا مع تخفيف النقل في الكل ويمكن ان يقال لما لم يبق بين المعتبر في مثل يزيد
مناسبة واشتراك في شئ اصلا اعتبر المعنى الثانى مستقلا وقطع النظر عن ملاحظة الاول فتغير
الحكم وصار اسمًا فصدق عليه حد الاسم بخلاف الاخرين لما بقى بينهما مناسبة وشركة فيهما
لم يقطع ملاحظة المعنى الاول بالكلية فلم يعتبر حكمه علمًا كان عليه من الاسمية والفعلية هذا

ظ فانها في اصل اللغة كانت اسما لما يدب على وجه الارض اى متحرك ثم صار بغلبة الاستعمال في عرف اللغة اسمًا لذوات القوائم الاربع من الحيوانات فلم يخرج بذلك عن نوعه بل انتقل من العموم الى الخصوص منه

هذا سؤال كان مفهوما من الاول لكنه ذكر لزيادة الايضاح للطالب منه

ماذكره الشارح وكتب في الحاشية اشار بلفظ الامكان في الموضعين الى الضعف ثم شبههما
في دونك وعليك ونحوهما الاختلاف لحقيقة في الموضعين لانها في الاول ليست بكلمة بل كلمتين
وفي الثاني اسم ومع هذا اعتبر الوضع الاول من وجه لان في عليك مثلا يعتبر العلو في الوضع
الاول فكذلك في الثاني من وجه حتى لم يصر فعلا او لم يعتبر من وجه آخر حتى تعتبر حكمه وصار
اسما واما في نعم وبئس فالمعنى الاول الملايمة والشدة والثاني الحسن والقبح ففيهما مناسبة
والتمام فافهم ثم قال المصنف لو وزنه على زمان لكان احضر اي لو قال يدل قوله لو اقترن
وضعا باحد الازمنة لو دل وزنه على زمان لكان كلاما احضر وهو ظاهر واظهر لعدم الاحتياج
ح الى التأويل السابقة بزعمه واذهع لكونه جامعا لجميع افراد المعرف هكذا ذكره في الحاشية وفيه
نظر من وجوه الاول ان الوزن والهيئة والصيغة لكونه من كيفيات الاصوات والحروف
لا يدل على الزمان ولا يكون لفظا كالحركات الاعرابية كما مر بل الدال عليه مجموع المادة والهيئة
الموضوع للحدث والنسبة والزمان والثاني قوله على زمان مطلقا غير مستقيم لان كثيرا من
الالفاظ يدل على زمان من الازمنة لكنها كاسماء الزمان بل لا بد ان يقال على احد الازمنة الثلثة
كما هو المستفيض عندهم والثالث ان مراد المصنف بما ذكره المصنف التعريف في ضمن
التقسيم وما ذكره الشارح غير مناسب له لما فيه من الغرابة وعدم الاستيناس به كما لا يخفى
هذا ولما ~~لحطه~~ اراد المصنف الايجاز والاختصار في الكلام لانها المطلوب في اداء المرام
ما لم يخل في الافهام حذف تعاريف انواع الكلمة والتنبيه عليها الموجودين في الكافية
المشار اليه بقوله وقد علم بذلك حد كل واحد منها واكتفى منها بما فهم من التقسيم ودليل
الحصر فغير ترتيب الكافية وذكر خواص الفعل والاسم عقيب ذكرهما في التقسيم فقال
ومما خص به قد مع ما عطف عليه اي بعض ما اختص بالفعل مجموع هذه الاشياء الستة الابنية

الانية يعني الامور الستة المذكورة ههنا بعض من مطلق خواص الفعل لان خواصه منحصرة في هذه الستة وكل واحد بعض منها كما هو ظاهر العبارة وانما قلنا ان المجموع بعض من خواص

بناء على ان المبتداء مع ما يتعلق به التقديم على الخبر وان الواو داخل تقديرا على الاجزاء فيكون المجموع مبتداء وما بعده خبره كقولهم السكنجبين ماء وخل وعسل فان السكنجبين مبتداء ومجموع المعطوف والمعطوف عليه ملحوظا قبل الربط ليكون الخبر المجموع دون البعض لان الكل لا يخبر عنه ببعض اجزائه فلا يجوز ان يكون الجزء الاول خبرا والباقي عطف عليه بل الجزء هو المجموع لتقدم استقامة المعنى لا على الجزء كقولهم الكلمة اسم وفعل وحرف الانسان زيد وعمرو وبكر فان الاول خبر عن الاول والباقي عطف عليه فان الكلي يخبر عنه بكل واحد من جزئياته وما نحن فيه من قبيل الاول كما اشرنا اليه والفرق بين الجزء والجزئي بالعموم والخصوص من وجه لصدقهما على التعيين وصدق الجزء على الحيوان وصدق الجزئي على زيد وبين الكل والكلي بالعموم والخصوص من وجه ايضا لاجتماعهما في الانسان وصدق الكل على زيد وصدق الكلي بدون الكل على الجنس العالي الاعم الذي لا تركيب فيه كالجوهر هذا وان من الخصص فان اجتماع هذه الامور الثلثة في هذا المقام دلت على ان الاشياء الستة المذكورة بعض من مطلق خواص الفعل والا اي وان لم يكن الامر كما ذكرنا فلا دليل يدل على بعضية هذا المجموع من ذلك هذا ما ذكره الفاضل النحرير وعما منه ان العلة المفيدة للبعضية في هذا المقام مركبة من الامور الثلثة المذكورة وليس الامر كذلك او البعضية مستفادة من لفظ من التبعيضية فقط بقولا عرضيا وقولهم: ولا مدخل في ذلك بغيره من التقديم والدخول على الجزء كما لا يخفى على المتامل وخاصة الشيء ما يختص به ولا يوجد في غيره وقيل كلية مقولة على افراد حقيقة واحدة فقط قولا عرضيا وقولهم ما لزم من وجوده وجود المخصوص

لان الكلمة والانسان كليان وما بعدهما جزئيان لهما بخلاف السكنجبين فانه كل وما بعده اجزاؤه منه

اللغوي يكون عامّا والعرفي يكون خاصّا منه

ولا يلزم من عدمه عدمه غير جامع لخروج الخاصّية اللازمة عنه لانّه يلزم من عدمها عدمه كما لا يخفى قيل المعنى الاوّل لغوي والثاني عرفي والظاهر انه لا فرق بينهما قيل هذه الامور لا تقابل على الفعل فكيف يكون خاصّة له واجيب بانّ المقولية ههنا اعم من ان يكون بلا واسطة او بواسطة او بغيرها فانّه يقال الفعل يدخله قد مثلا وهذا كاف في ذلك وهي امّا شاملة جميع افراد ما هي خاصّة له كالضاحك بالقوّة بالنسبة الى الانسان او غير شاملة له كالضاحك بالفعل بالنسبة اليه فالاوّل الخاصّة اللازمة والثاني الخاصّة المفارقة والخصوص اخصّ من اللزوم فكلّ خصوص لزوم ولا عكس فافهم ولكلّ خاصّة معنوية وهو التعريف باقسام الاربعة وقول الشارح في صدر الكتاب انه ثلثة اقسام فباعتبار آخر ولا يكون الّا الشاملة بجميع افراد المحدود او من شروط المساواة للمحدود ويجوز بالاعم دون الاخصّ الّا ان يراد مجرّد التمييز عن بعض ما عداه بحسب اقتضاء المقام ولا يكون الّا الحقايق الكلية دون الامور الجزئية لانّ الجزئيات انّما تعرف بالعدد دون الحدّ كما قيل لكن الطالب المبتدى ينتفع بها اى بالخاصّة اكثر منه اى من الحدّ لانّها علامة حسّية والمبتدى مألوف بالامور الحسية بخلاف الحدّ فانّه امر معنوي والمبتدى غير مألوف منه ولهذا يكون انتفاعه بها اكثر والانتفاع بالحدّ لكنّه اى الحدّ اشرف من الخاصّة لانّه يتعلق بحقايق الاشياء وتنبيهها على ما هي عليه في نفس الامر بقدر الطاقة البشرية فيكون اشرف منها في ذاته وانفع في نفسه لمبتدى الطالب لمعرفة تحقيق ما فيه من الجمع والمنع المفيد للطالب غاية الافادة فلهذا قدّمه المصنف في الذكر على الخواص الآتية قدم مع ما عطف عليه مبتدا ما قبله خبره كما مرّ آنفاً ويجوز ان يكون ما قبله مبتدا من حيث المعنى وهذه خبره كانّه قال بعض ما اختصّ بالفعل لفظ قد كما قيل في قوله تعالى ومن الناس من يقول آمنّا بالله وفي كلام الشارح اشارة اليه ويجوز ان يكون المراد بالخواص

بالخواص ما ذكر ههنا فقط لشهرتها وح لا حاجة الى ملاحظة العطف قبل الربط بل يجوز

الوجهان كما لو كان من زائدة فافهم حذف الدخول الواقع فى الكافية لعدم الاحتياج اليه

لصدق تعريف الخاصة عليها اى على كلمة قد كما صدق عليه اى على الدخول والايجاز والاختصار

مطلوب فى الكلام فان خير الكلام ما قل ودل والخاصة المنطبقة اى الشاملة لا يصدق عليهما

اى على قد والدخول لاشتراط الحمل فيهما هذا كلام الشارح التحرير وفيه نظر لان عدم صدقها عليهما

لعدم شمولها بجميع افراد ما هما خاصتان له لا لما ذكره من اشتراط الحمل فيها فان الحمل اعم ههنا

من ان يكون بواسطة او بغير واسطة كما ذكرنا آنفا هذا قيل وجه اختصاص لفظ قد بالفعل اختصاص

معانيه من التحقيق والتقليل والتقريب والتوقع فانها لا توجد الا فيه فيلزم من اختصاص

اللازم به اختصاص الملزوم وفيه بحث لانه ان اريد بالفعل الحدث فعدم التحقيق ممنوع لوجوده

فى سائر المشتقات وان اريد به الفعل المصطلح فهو فاسد الا بتقدير مضاف نحو حدث الفعل لان

الفعل المصطلح لفظ ولا وجه لتقليل اللفظ مثلا لانها ليست لتقليل لفظ ضرب بل لحدثه

وذا اى كونها موضوعة لتحقيق حدث الفعل الاصطلاحى لم يعرف الا من الاختصاص اذ لم يخبر

به الواضع بل علم من الاستعمال فلو علم الاختصاص به لزم الدور وهو باطل فاذا كان الامر

على ذلك فالصواب فيه وامثاله الاستقراء ليس الا هو هذا ما ذكره الشارح التحرير فى الحاشية

وفيه رد على الجمهور النحاة كما اشار اليه فى الهامش لكنه غلط فاحش كما لا يخفى على اهل البصيرة

وذلك لان الفعل الاصطلاحى متضمن للحدث الذى يتأتى فيه هذه المعانى مستقيم كلامهم

بلا كلفة وتفصيله على قاعدة علم الجدل ان يقال يحتمل ان يكون مرادهم الفعل الحدث والمنع

بالمشتقات المتضمنة للحدث غير وارد لان المراد به ما ليس مطلق الحدث بل الحدث الذى دل

عليه الفعل فلا يرد المنع كما لا يخفى ويحتمل ان يكون الفعل المصطلح وهو الحق الظاهر والحكم

فان الامر والنهى من افراد الفعل لا يدخلهما قد
منه

مع انهم قد يعلم الله وقد يصدق الكذب
قد فات الصلوة وقد يركب الامير
على ترتيب اللف والنشر المرتب
منه

بالفساد المذكور غير وارد لان الفعل الاصطلاحي ليس عبارة عن مجرد اللفظ كما هو بزعمه
بل عن اللفظ والمعنى الذى فى ضمنه المقترن بالزمان ولا حاجة فى الدلالة عليه الى تقدير المضاف
كما ظنه بالفعل يدل عليه بنفسه وصح تقسيم كلامهم ايضا فانه الاستقامة ويكون قوله وذا لم يعرف
الا من الاختصاص وهما اذ العمدة فى معرفة معانى الالفاظ الاوضاع لا الاختصاص والاستعمال
فاذا حصلت هذه المعانى لقد بالوضع لها اقتضت دخوله على الفعل واختصاصه لكونه
موضوعا للتحقيق لحدث المقيد بالزمان فان قيل سلمنا انه موضوع لذلك لكنه لم يعلم الا
بالاختصاص اذ لم يجز اختيار الواضع به فيلزم الدور لا محالة قلت لا نسلم ذلك لم لا يجوز
اختيار الواضع به فان الواضع اما الانسان او البارى تعالى فان كان الاول فلا شك فى الجواز
وان كان الثانى فلا شك فيه ايضا بجواز ان تخبره البارى تعالى بالوحى والالهام للانبياء والاولياء
فيخبروا سائر الناس كما فى مبادى الاديان والعلوم والاوضاع ايضا عينه ولعرفيته والا
لم يكن الانتقال الى ما وضع له بمجرد الاستعمال والاختصاص لا نص من الواضع وتعيين منه لاحتمال
الاشتراك والاستعارة والمجاز وغير ذلك فلا بد فى جميع اللغات او الاوضاع من تعيين
الواضع حتى يمكن التفهيم والتفهم الاترى انه لا يمكن التفهيم والتفهم لكل احد بكل لسان
ووضع مع وجود الاستعمال والاختصاص لعدم معرفة الاوضاع بالنسبة اليه وحصولها عنده
هذا وقوله فالصواب فيه وامثاله الاستقراء ليس الا وهم ايضا لان الاستقراء دليل عام مشترك
والمذكور دليل خاص ولا شك ان الدليل الخاص اولى واقوى فى اثبات الشىء للشىء كما
لا يخفى فتعين ان الصواب ما ذكروه ولا غير وقوله ليس الا المستثنى محذوف وكذا المستثنى منه
وهو خبر ليس واسمه مستتر فيه والتقدير ليس الصواب شيئا من الاشياء الا الاستقراء فتدبر ولجوازم
اى مما اختص بالفعل الجوازم سواء كانت حرفا من الحروف الخمسة لم ولما ان لا لام او اسما من الكلمة

من ضبطها صحة والالفاظ والاهمال
والغلط والسهو والدخول
منه

من الاسماء التسعة المنقوضة المتضمنة بمعنى ان فانها من خواص الفعل دون غيره قيل في بيان
ذلك الاختصاص لجزم به القائل السيد الركن العلوي صاحب المتوسط كما اشار اليه في الهامش فلزم اختصاصهما
به كيلا يلزم احد الامرين اما عدم اختصاص الجزم به واما تخلف الاثر عن المؤثر والاجماع على خلافهما
وفيه نظر لانه يمكن ان يقال لم لا يجوز ان يختص به عملها لا نفسها كما ولا اللتين بمعنى ليس
فانه اختص عملهما بالاسم لا نفسهما لدخولهما على الافعال ايضا والجواب ان الاصل فيما عم القبيلين
عدم العمل وقد ثبت عملها مطردا فلزم الاختصاص وقيل القائل المولى الفاضل الجامي كما ذكره في
الهامش لانها لنفي الفعل كلم ولما او لطلبه كلام الامر ولا النهي او لتعليق الشيء بالفعل كادوات
الشرط لكنه لا يتصور الا في الفعل وما فيه من النظر والصواب قد مر آنفا يعني ما مر من الترديد في الفعل
وان الصواب في امثاله الاستقراء وقد مر الجواب عنه ايضا فتدبر وقد كتب في حاشية حاصل الرواية
ان اريد بالفعل في قوله لنفي الفعل اللغوي وهو الحدث فعدم كونه متصورا الا في الفعل الاصطلاحي
ممنوع لانه متصور في غيره وان اريد المصطلح ففساد الابتعد بمضاف نحو نفي حدث الفعل الا
الاصطلاحي وذا لم يعرف الا من الاختصاص فلو عرف الاختصاص به لزم الدور انتهى كلامه وهو
مثل ما مر آنفا فافهم والسين وسوف اي مما خص بالفعل السين وسوف الموضوعين للاستقبال
الفعل الداخلين عليه لكن للاستقبال القريب وسوف للبعيد قيل في وجه الاختصاص لدلالتهما على الاستقبال
الذي لا يوجد الا في الفعل القائل الجمهور كما اشار اليه في الهامش وفيه نظر لانه ان اريد انه لا يمكن وجوده
في غيره فهو ممنوع لامكان وجوده في غيره من المشتقات كاسم الفاعل والمفعول وان اريد انه
لا يمكن ان يكون مدلولا له فهو غير مفيد للمطلوب الذي هو الاختصاص لوجوده في غيره بل عدم
الدلالة على الشيء بعد امكان وجوده فيه ادعى الى وجود ذلك الشيء لعدم دخوله في مفهومه فيحتاج
الى زيادة الارتباط والقيد من التاكيد وغيره ليحصل الربط بينهما كما في قولك ضرب زيد اغدا مراد

حيث احتيج الى التأكيد الفعلي لعدم دلالة المصدر على الزمان بخلاف قولك زيد يضرب هذا
مفهوم ماذكره في الشرح وكتب في الكافية شبة والحاصل ان اريد انه لايمكن وجوده حال كونه
مدلولا تضمنيا الا في الفعل فهو مسلم ولكن لايفيد ماهو المطلوب ههنا وهو الاختصاص لانه يلزم منه
عدم وجوده في غيره اصلا لانه يمكن ان يوجد فيه مطابقة كالضرب او تجوزا كاسم الفاعل وغيره
ولما وجد في غيره لم يلزم الاختصاص عقلا لانه لايلزم التخلف على تقدير عدمه بل ما لم يكن الاستقبال
مدلولا له بعد امكان وجوده ادعى الى الدلالة على الاستقبال لذلك احتيج الى القرينة لانه ليس مدلولا له
حتى لايحتاج الى القرينة بخلاف ماكان مدلولا له كالفعل فانه لايحتاج الى القرينة كالسين وسوف تأمل
انتهى كلامه ولا يخفى مافيه من الاطالة والخلط وعدم الاصابة مع ظهور المقصود وهو وضعهما
للاستقبال الفعلي كما اشرنا اليه آنفاً وهو الذي لايوجد في غيره ويوجب الاختصاص بالفعل ولاينافيه
وجود مطلق الاستقبال في غيره لانه خارج عن مدلولهما الذي بالنسبة اليه الاختصاص كما لايخفى ثم
قوله بل ما لم يكن الاستقبال مدلولا له ادعى الى الدلالة على الاستقبال غريب جدا اذ لو كان كذلك يلزم ان يكون
المجاز ادعى لمدلوله المجازي من الحقيقة ولم يقل به احد اذ لو كان كذلك لم يحتج الى القرينة الصادقة عن
الحقيقة فتامل والمرفوع البارز المتصل اي من خصايص الافعال اتصال الضماير المرفوعة البارزة
بها مثل فعل فعلا فعلوا فعلت فعلتا فعلن الى آخر الصيغة وقس عليها المضارع والامر والنهي فاحترز
بالمرفوع عن المنصوب فانه يعم اقسام الكلمة الثلثة ولا اختصاص فيه لاحدها مثل ضربه والضاربه
فان الضمير فيه منصوب على راي الشيخ عبد القاهر والتنوين محذوف لاتصال الصفة بالضمير
لا للاضافة وهكذا غيره من الصفات المعرفة وهكذا المتصلة الضماير كالضاربك والضاربي و
الضاربنا فانها منصوبة المحل بالمفعولية للصفة عنده كما يجيء في موضعه خلافا لسيبويه واتباعه
فانها مجرورة المحل بالاضافة عندهم وانه انتهى الى آخره وعن المجرور فانه لايوجد في الفعل لان

هو ماكان مدلولا للفعل المضارع طـ
لاشتراكه بين الحال والاستقبال
منه

واحتياج المجاز الى القرينة ليس
لكونه ادعى لمدلوله المجازي كما
الشارح بل لصرفه عن المفهوم الحقيقي الى المدلول
المجازي منه

لانه لا يضاف بل في الاسم والحرف فقط مثل غلامه وله احترز بالبارز عن المستكن فانه يعم الفعل
والاسم دون الحرف نحو زيد ضارب وضرب واحترز بالمتصل عن المنفصل فانه يعمهما ايضا
بل يعمها لان المراد به الاستعمال معها لا غير والضمير المرفوع المنفصل يستعمل مع الحرف مثل انما هو وهي له
كما يستعمل مع الفعل والاسم نحو هو ضرب وهي ضاربة وما ضرب الا هو ولا ضاربة الا هي وزيد ضرب
هو وهند ضاربة هي فلا وجه للاختصاص بهما دون الحرف كما لا يخفى ووجه اختصاص الضمير المذكور
بالفعل قصد الاختصار فيما يكثر استعماله فان الافع الرائج في كثرة الاستعمال فنقول ثبت ذلك بالاستقراء
التام ولا كلام فيه قوله والتاء الساكنة اي وهو من خواص الفعل التاء الطويلة خطا الساكنة وضعا
للفرق بين التاء الفعلية والتاء الاسمية مثل ضربت وضربتا ودحرجت واستخرجت وضاربة و
مدحرجة ومستخرجة وهي اي التاء المذكورة التي به لئلا يتوهم تعلق اللام بالساكنة لفساد المعنى
موضوعة لتانيث ما اسند اليه الفعل فقوله اليه ضرب لغو وفضلة في الكلام وضمير اسند راجع
الى الفعل او نائب الفاعل لاسند اي ادفع الاسناد اليه وعلى هذا او لا ضمير في اسند وعلى كلا التقديرين
كلمة ما موصولة او موصوفة والضمير البارز راجع اليه ولم يقل لتانيث الفاعل مع كونه اخصر ليشمل
نائبه لان المتبادر في الفاعل هو الفاعل الحقيقي لا نائبه القائم مقامه لكنه لو قال اسند اليه لكان اظهر لما
لاشتهار الفاعل بهذا الوصف واختصر في اللفظ وهو ظاهر وفيه نظر لانه يكون ح كذكر الفاعل
فلا يشمل النائب عنه كما اشرنا اليه بغيره يعني انها حرف دال على التانيث لانها اسند اليهما هذا فائدة
قوله وضع لتانيث ما اسند اليه وهي التنبيه على انها فاعل للفعل حقيقة كتاء ضربت والا او ان
لم يكن كذلك لزم تعدد الفاعل في مثل ضربت هند وخرجت وتعدد ذلك لا يجوز او التاويل البعيد
الذي لا يصار اليه الا في الضرورة كما في قولهم اكلوني البراغيث حيث ذكروا فيه ثلثة اوجه الاول
ان يكون الاسم الظاهر بدلا من الضمير او مبتداء مؤخرا او فاعلا للفعل المذكور والواو حرفا

والسكون اعم من ان يكون حقيقة او حكما ولهذا مثل بمثالين منه

تعريض لدفع بيان الحاصل المعنى لان الفعل مسند الى المصدر منه

لانه مدلوله مركب من الحدث
والنسبة الى الفاعل
والزمان منه

والآ على مجرد حلية الفاعل وكلها خلاف مقتضى الظاهر الا البدل ومنه قوله تعالى واسروا
النجوى الذين ظلموا وقوله عليه السلام يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار هذا وجه
اختصاص التاء الساكنة بالفعل والمتحركة بالاسم انهم قصدوا تمييز الفعل والاسم في اداة
التانيث بالتحريك والتسكين والفعل لثقله وكثرة استعماله احق بالسكون لان كل واحد منهما
يستدعي خفة ولا شك ان السكون اخف من الحركة لانها يقتضي تحريك العضوين بخلاف
السكون والآ اي وان دل على معنى في نفسه ولم يقترن ذلك المعنى باحد الازمنة الثلثة فهو كم
فان الاسم ما دل على معنى في نفسه غير مقترن باحد الازمنة الثلثة ماخوذ من السمو وهو
العلو سمي به لاستعلائه على اخويه لكونه مسندا ومسندا اليه بخلاف اخويه فان الفعل مسند فقط
والحرف لا يصلح شيء منهما ونقض تسمع بالمعيدي خير من ان تراه وزعموا مطية الكذب
واذا قيل لهم آمنوا ونحو يا زيد والجواب ان الفعل ههنا منزل منزلة المصدر وما عداه
ما دل باللفظ ويا زيد قائم مقام ادعوا فهو مركب من الفعل والاسم المنوي فيه دون الفعل كما
توهم فالتعريف يصدق على اسم الذات الصرف كالرجل على اسم الزمان البحت كالزمان وعلى
الاسم المقترن باحد الازمنة استعمالا اولا وضعا كاكرم زيد زيدا وعلى الاسم الدال على الزمان الماضي
والمستقبل على ما مر من معناهما فافهم و اي بالاسم نذكر ما قلناه في الفعل من
ان المعنى على بعضية الامور المذكورة ههنا من مجموع خواص الاسم لان مجموعها هي هذه الامور
وان كل واحد بعض منها اي لام التعريف اطلقها لتبادر الذهن اليها لغلبة شهرتها
في الاستعمال لان ما عداها من اللامات كلام الابتداء ولام جواب لولا وجواب القسم ولام
الجارة لا تختص بالاسم وفي ذكر اللام اشارة الى اختيار مذهب سيبويه من ان حرف التعريف
هو اللام الساكنة فقط كما ان حرف التنكير هو التنوين الساكنة فقط فزيدت الهمزة عليها

لان مدلوله مركب من الحدث
والزمان والنسبة الى الفاعل
منه

قيل انما اختص اللام بالاسم لانها لتعيين
ما يدل على الذات بالمطابقة وذلك
لا يوجد الا في الاسم ويرد عليه المصادر
لعدم دلالتها على الذات بالمطابقة
بل بالتضمن ويرد عليه ايضا دخول
اللام على الفعل المضارع والجواب
انه شاذ وحقق سيد عبد الله في شرح
الشافية لابن الحاجب من الصرف
منه

عليها للابتداء بها دون مذهب الخليل وهو ال كهل والمبرّد وهو الهمزة فقط زيدت

اللام عليها لئلا يلتبس بالاستفهام قيل القائل صاحب المتوسط وجه اختصاص اللام

بالاسم عدم احتياج الفعل الى التعريف لانه خبر وحق الخبر ان يكون نكرة ليفيد المخاطب

وهذا مع كونه قاصرا عن نفسه لان الفعل قد يكون انشاء كما يكون اخبارا انما يفيد اولوية

كون الخبر نكرة لا وجوبه وامتناع تعريفه لجواز زيد اخوك ولهذا قال في الكبير والحق

ان يستدل على هذا المطلوب بان اصل الاشياء التنكير والتعريف زائد عليها فلو عرف المخبر به

مع عدم الاحتياج اليه لوقع التعريف ضايعا وقيل القائل عصام كما اشار اليه في الهامش لا تعاقب

التعريف والتنكير على اللفظ لزم تعاقب علامتيهما عليه فلما لم يكن في الفعل علامة التنكير

لم يدخل عليه اللام لان اللزوم ممنوع كيف لا يكون ممنوعا وان نحو صه ويا رجلا نكرة

لا يدخله حرف التعريف بل اذا اريد تعريفه يقال صه ويا رجل ونحو افضل لا يدخله التنوين

منعه منع الصرف فكذلك في الفعل مانع سنبينه وهو فقد وجود المعنى المطابقي فيه فانه

الذي يمنعه من دخول حرف التعريف عليه كما ياتي بيانه في قوله وقيل قائله الرضي والجامي على ما

اشار اليه في الهامش انها لتعيين المعنى المطابقي المستقبل وهو لا يوجد الا في الاسم

بانه قد يكون لتعيين المدلول الالتزامي نحو عندي الاسد الرامي وقد يكون لتعيين المدلول التضمني

كما في الضارب والمضروب من الصفات فانها تدل على الحدث والنسبة والذات ولا حظ

للاولين من التعريف فتعين الثالث وهو الذات الذي تدل عليه اللفظ تضمنا وهذا

اي الرد المذكور مردود لان دلالة الاسد على الرجل الشجاع انما تكون التزامية لو اريد به الموضوع له

وقد صرحوا بان دلالة اللفظ على المعنى المجازي مطابقية وان كان فيه شبهة اما كونه مطابقية

فلانه قائم مقام الحقيقة واما الشبهة فيه فلان الدلالة المطابقية من دلالة اللفظ على تمام

حاصله انه ان اريد بقوله وحق الخبر التنكير انه واجب فهو ممنوع لجواز ان زيدا اخوك وان اريد انه اولى فمسلم لكن لا يفيد ما هو المطلوب هنا وهو الاختصاص فلا يكون وجها منه رحمه

في بعض النسخ الامر

كتب في الحاشية ان هذا السند والسؤال للرضي من عدم اختصاص الجواب على ما اختاره والجواب بالصفة والاسم الفعل حيث قال تنوين التنكير منعا من ان يكون تنوين واحد تنوين اذا يفيد فائدتين ... انا لا ارى التنكير معاقب حرف يفيد ... للتمكن والتنكير في مسلمان ومسلمون فنحو كالالف والواو في مسلمان ايضا فاذا التنوين في رجل يفيد التنكير انتهى كلامه سميت به تمحضت للتمكن فلا تعاقب واما على مذهب الاختصاص فلا تعاقب بين العلامتين اصلا اذ ما عداهما الا ... التنوين التنكير وما دخله منهما لا يدخله اللام فلا يقال الصه والقاف فلا يدخله اللام فلا يقال ... حذف يا رجلا فعلى هذا المذهب يجب ... علامة التعريف لانه ليس فيه علامة التنكير ويجب استبداله منه افضل على مذهب الجمهور انتهى تامل منه رحمه

على تمام ما وضع له ولا شك ان المعنى المجازى ليس ما وضع له فضلاً عن التمام واذا كان
كذلك يكون اللام فى الاسد الرامى لتعيين المدلول الالتزامى الذى هو الشجاعة ولا يخفى
ما فيه وكذا قوله ولاحظ للاولين من التعريف مردودة ايضا لانه ان اراد انه لاحظ لهما من
حيث ذاتهما مستقلين قلنا مدلولى الصفة حتى يقال انه يحتاج الى التعيين او لا يحتاج وان اراد
من حيث انهما قيد الذات فعدم حظهما فى التعريف ممنوع فان التعريف الحسن فى قولك
الحسن ليس للذات المجردة عن قيد الحسن بل للذات المنسوب اليه الحسن قس عليه غيره من
من الصفات وقوله نعم جواب سؤال مقدر فانه لما اجاب عن الايرادات المذكورة فكان قائلا
قال قد علم مما ذكرت انه لا ايراد على ذلك القائل شىء من الامور المذكورة فهل يرد عليه شىء
غير ذلك فقال نعم يرد عليه مثل ما مر فى اختصاص قد بالفعل من ان اشتراط المطابقة للتعيين
انما عرف من الاختصاص فلا يمكن ان يعرف الاختصاص منه لمكان الدور وقدم هناك
جوابه شيئا فانظر فيه ترى عجبًا بعون الله تعالى   بالرفع عطف على اللام اى مما خص بالاسم
الجر اى حركة آخر الاسم المجرور بالحرف والاضافة لفظا او تقديرا قيل والقائل الجمهور انما اختص
به لانه اثر حرف الجر والحرف لافضاء معنى الفعل او شبهه الى الاسم المحقق او المأول فلا يدخل
الا عليه او اثر المضاف والاضافة المعنوية بتقدير حرف الجر واللفظية فرع للمعنوية فهى
فى حكمها والاضافة مطلقا من خواص الاسم هكذا ما يلزمها من الجر وقيل القائل الرضى لما اراد
نقص الاعراب الفعل عن اعراب الاسم لرتبة الفرع عن رتبة الاصل اختار واحركة لا يعملها
للفعل وقال الرضى فى شرحه انما اختص الجر بالاسم لانهم لما قصدوا ان يدفع الاسم لاصالته
فى الاعراب حركات الثلاث ويعطوا من المضارع الذى هو فرعه واحدا منها نقصوه ما لا يكون
معمول الفعل وهو الجر واعطوه ما هو معموله وهو الرفع والنصب هذا كلامه ولا يخفى ما فى النقل

ولا يرد نقضا على اختصاص الجر بالاسم
مثل لم يكن الذى وقيل الحق وعن زيد جل
وما اشبه ذلك لعروضه لاجل التقاء
الساكنين والعارض كالمعدوم ميم
ولانه ليس باعراب لعدم حصوله بالعامل
فلا اعتداد به فافهم   منه

وقيل اختص الجر بالاسم لكونه علم المضاف اليه المختص به

لان الافعال والجمل قد تقع مضافا اليها لاسماء الزمان والمكان وغيرها مثل قوله تعالى
يوم ينفع الصادقين صدقهم واجلس حيث زيد جالس الى غير ذلك وقيل امثال ذلك
في تأويل الاسم اي يوم نفع الصادقين واجلس في مكان جلوس زيد وعلى هذا يكون الاضافة
مطلقا من خواص الاسم هذا واعلم ان تقدير الحرف في الاضافة المعنوية ليس للتأثير على الاصح
للتقوية واظهار معنى الاختصاص والجر المضاف اليه اثر المضاف فقط وقيل المؤثر الحرف المقدر
وليس شيء كما لا يخفى بالرفع عطف على الجر المرفوع هو المصدر نونته اذا ادخلته نونا
سمي هذا النون تنوينا اشعار الحدوث وفي الاصطلاح نون ساكنة تتبع حركة الآخر لا للتأكيد فقوله
ساكنة اي بذاتها فلا يضرها الحركة العارضة مثل عادا الاولى شامل للنون ولدن ولم يكن ونحو
ذلك فخرجت بقوله تتبع حركة الآخر لانها واخر هذه الكلمات توابع حركات آخرها ولم يقل
تتبع الآخر لتخلل الحركة بينهما ولم يقل آخر الاسم ليشمل تنوين الترنم وقوله لا للتأكيد خرج به نون
التأكيد الخفيفة في مثل الفعل وهي بجميع اقسامها مختصة بالاسم سوى الترنم لانها اما ان تدل
على تمكن مدخوله اي تقرره واصالته في الاعراب وعدم مشابهته في الفعل وذلك لا يتصور
الا في الاسم المنصرف ولهذا سمي تنوين التمكن والصرف وهذا اولى من قول الشارح اي تقرره
واصالته في الاعراب الذي لا يوجد في الحرف والفعل متطفل فيه اي تابع للاسم في الاعراب
لعدم احتياجه الى ذكر الحرف والفعل ووضوحه في نفسه كما لا يخفى واما ان تدل على نكارته
وعدم كيفيته مثل رجل وفرس وزيد في نفسه ووجه اختصاصه بالاسم الوجه الاخير مما
ذكر في التعريف وهو دلالته على تنكير معنى المطابقي المستقل بالمفهومية وذلك لا يوجد الا
في الاسم المذكورة بقوله ثم وحاصله الدور وقد اجبنا عنه سابقا فلا نعيد

عليه قيل هذا القسم من التنوين مختص بالاصوات واسماء الافعال كغاقٍ وبخٍ ومهٍ وصهٍ
اى اسكت سكوتا مّا فى وقتٍ مّا واما صه بلا تنوين فمعناه اسكت السكوت الآن قال الشيخ
الرضى وانا لا ارى منعا من ان يكون تنوين واحد للتمكن والتنكير معا فاقول التنوين فى رجل
يفيد التنكير ايضا فاذا جعلته علما للشخص تمحض للتمكن وهو كلام حسن وقول حق ويأتى
اختصاص الاضافة بالاسم واما التنوين فى مثل جوارٍ وغواشٍ الذى هو عوض عن حرف العلة
فقد قيل انه محمول على ما هو عوض عن المضاف اليه طردا للباب واما ان تدل على المقابلة لنون
جمع المذكر السالم على رأى من جعل نحو عرفات مع التنوين غير منصرف للعلمية والتأنيث فتقول
هذه عرفات ورأيت عرفاتٍ ومررت بعرفاتٍ كمسلمات لان تنوينه للمقابلة لا للتمكن فيجوز
جمعه مع غير المنصرف كما يجوز جمعه مع لام التعريف على ما قيل فيكون اعرابه حال العلمية كاعرابه
اصله وهذا مذهب ابن الحاجب ومن تبعه من النحاة وعند المبرد انه بضم وبكسر بلا تنوين
وعند البعض يكون كسائر الاسماء الغير المنصرفة فيفتح فى موضع الجر بلا تنوين بناء على ان التنوين
فيه للتمكن وعند الزمخشرى انه منصرف لعدم تمحض البناء فيه للتأنيث لكونها مع الالف علامة
للجمع فلا يكون فيه تأنيث ومنعها من تقدير تاء اخرى لاختصاصها بجميع المؤنث فصارت
كالنعامة فى مثل المشهور ان قلت لها طيرى قالت انا جمل ابل وليست بطير وان قلت لها احملى
تقول انا طائر وهى ليست بجمل فلا يكون هذه التاء الا فى جمع المؤنث السالم فلا يمكن مع وجودها
فيه تقدير تاء اخرى اقول لا مانع من ان يكون علامة للتأنيث مع كونها علامة للجمع كالواو
فى مسلمون فانه مع النون علامة الجمع ومع ذلك يكون علامة الاعراب وله نظاير كثيرة لا يخفى
استثناء من الاختصاص المذكور كما اشرنا اليه سابقا يقال ترنم بكذا اى رفع صوته
به للتغنى والتطريب وهذا القسم من التنوين يستعمل فى القوافى واواخر الابيات والمصاريع

والمصارع والقافية قسمان مطلقة و مقيدة فالمطلقة في المتحركة التي تولدت من اشباع حركتها
احدى الحروف المد والاطلاق التي هي الف والياء والواو وهي يبدل تنوينا عند الغناء ولان
حروف العلة هذه في الحلق فاذا ابدلت منها التنوين يحصل الترنم لان التنوين غنة في الخيشوم
وقيل سمي هذا القسم من التنوين تنوين الترنم لان حروف الاطلاق تصلح للترنم لما فيها من المد
ولهذا سميت حروف الاطلاق فلا فاذا ابدل منها التنوين يترك الترنم كما في التنوين من المد
فيكون قولهم بتقدير المضاف اى تنوين ترك الترنم وعلى الكلا التقديرين الترنم يكون من قبيل
اضافة السبب للمسبب كما لا يخفى مثاله قوله   اقلي اللوم ياعاذل والعتابن   وقولي ان اصبت
فقد اصابن والاصل الاول العتاب واصاب ثم العتاب اواصابا ثم العتابن واصابن والمعنى
والله اعلم يا عاذلة اقلي اللوم والعتاب لي في مدح الناس و ذمهم وقولي ان اصبت في شيء
من ذلك فقد اصاب هذا الرجل في قوله وفعله والمقيدة في الساكنة في الاصل سميت مقيدة
لتقييد الصوت بها وامتناعه عن الجرى والامتداد لانه ليس هناك حركة يحصل من اشباعها
حروف الاطلاق لتحصيل امتداد الصوت بها وتسمى هذا التنوين الغالي ايضا من الغلو وهو
التجاوز عن الحد سمي بذلك لتجاوز البيت بلحوقه عن حد الوزن ولهذا يسقط عند القطع
مثاله قول روبة وقاتم الاعماق خاوي المخترقن مشتبه الاعلام لماع الخفقن بفتح ما قبلها لسبقها له
بالنون الخفيفة ويكسر عند ملاقاة الساكن كما مر في صدر البحث والمعنى رب مكان مغبر الجوانب
خالي الطريق عن السالك مشتبه العلايم لماع السراب يرى فيه او رايته او نحو ذلك
والعرض منه والغرض منه لمدح النفس واظهار الجلادة، واعلم ان تنوين الترنم ليس موضوعا
بازاء المعنى من المعاني بل هو موضوع لغرض الترنم لان معناه الترنم كما ان حروف التهجي موضوعة
لغرض التركيب لا بازاء المعنى فعده من اقسام الحروف التي من اقسام الكلمة المعتبر فيها

ان حروف التهجي غير موضوع لشيء اصلا كما تبين في موضعه منه

ط قوله اذ فيه وفيه نظر
اذ الكلام فيما وضع له لفظا
فان البعض بالقصد بالذات
اى بالذات فانه تسامح اهل
كما لا يخفى على المحصل

الوضع شايع وتسامح كما قيل واما التنوينات الاخر ففى اعتبار الوضع فى بعضها محل
نظر فافهم وهذا اى قوله سوى الترنم زيادة لعدمه فيه مع ان الاطلاق غير صحيح لان مطلق
التنوين ليس من خواص الاسم والجواب ان الاطلاق ينصرف الى الكمال وان تنوين الترنم فى
غاية الندرة فلا يراد عند الاطلاق والاسناد اليه الظاهر ان الضمير رجع الى الاسم انما قال الظ
لاحتمال رجوعه الى الشىء او الى اللام كما قاله البعض لكنه غير ظاهر فرد عليه ان الاختصاص حينئذ
معلوم عقلا فلا يفيد الخبر وان معرفته بعد معرفة الاسم والغرض من ذكر الخواص ههنا معرفة
الاسم بها فيتوقف معرفة كل واحد منهما على معرفة الاخر فيلزم الدور وهو باطل ويرد عليه
ان رجوع الضمير الى الاسم لا مدخل له فى ذلك ولا فى معلومية الخبر ولا فى عدم معرفة الاسم بالخاصة
وذلك ظاهر لا يخفى على البليد فضلا عن الجليد فكيف يكون ما ذكره مبنيا عليه مع ما فيه
من التناقض البين وهو حصول العلم بالخاصة على تقدير رجوع الضمير الى الاسم وعدم حصول
المعرفة بالاسم مع ان الغرض المسوق له الكلام هو ذلك كما لا يخفى واضطرب السراج فى
النقض الاشكالين قال الفاضل الجامى والمراد به كون الشىء مسندا اليه قيل فى حاشية هو الفاضل
العصام انما فسر الاسناد اليه بالاسناد الى الشىء بارجاع ضميره الى ما هو لكمال ظهوره كالمذكور
ولم يفسره بالاسناد الى الاسم اما لما قيل انه لو اريد ذلك للغاء الحكم بالاختصاص واما لما انه
يقال انه لا يصح ان يجعل كون الاسم مسندا اليه علامة يعرف بها الاسم علامة يعرف الاسم لان معرفته
بعد معرفة الاسم انتهى كلامه وهو مأخذ كلام الشارح وهو مبناه وهو الذى اوقعه فيما وقع
كما لا يخفى اهل البصيرة ولذلك قال اقول بين كون الشىء مسندا اليه
والاسناد الى الشىء تباين وان تلازما وجودا وعدما لان الاول لازم والثانى متعد بحسب
مفهومه اللغوى لكنهما بمعنى واحد عرفا للتلازمهما وجودا وعدما ودوران كل واحد منهما

واحد منهما على الآخر كذلك ومعنى الثاني وهو الاسناد الى الشيء وكونه مسندا يعم الفعل والاسم

وهو خلط كلام ايضا لان الاسناد الى الشيء ليس معناه كون الشيء مسندا حتى يعمهما معناه

كون الشيء مسندا اليه وعلى تقدير التسليم لا مناسبة له بما قبله اللهم الا ان يكون اشارة الى ما ذكره

من التباين ثم قال والذي عندي ان مراد الحاشي ارجاع الضمير الى الاسم باعتبار جنسه الابعد

الاعم وهو الشيء للتخلص عن الاشكالين المذكورين وقد عرفت ان الاشكالين من قبيل

التوهمات الباطلة والخيالات الفاسدة اندفع فيه ما ذكره الحاشية من الامور الفاسدة بل ما ذكره

الجامي بيان لحاصل المعنى لا تفسير للضمير فان الضمير راجع الا الى الاسم بلا م وانما بينه كذلك

احترازا عن الاسناد اللفظي مثل زيد ثلاثي وقعل فعل ماضي ومن حرف جر ونحو ذلك فانه

ليس من خواص الاسم لجريانه في الالفاظ كلها حتى المهملات فاشار بذلك التفسير الى ان المراد

بالاسناد الى الاسم هو الاسناد الى مدلول اللفظ الذي هو الموضوع له ولذلك قيده بقوله اليه

والا كان مقتضى الظاهر ان يقول والاسناد بدون الصلة ليوافق قراينه الباقي وبما ذكرنا

اندفع ما قيل ههنا ينبغي للمص ان يزيد فيه قولنا باعتبار معناه لئلا يرد عليه مثل قام فعل

ماضي وهل حرف استفهام ومن حرف جر وما اشبه ذلك فان الاسناد اليه ليس باعتبار معناها

بل باعتبار لفظها فقوله والاسناد اليه احتراز عن ذلك وقال الفاضل الهندي والاسناد

اليه احتراز عن ذالك اي الى الاسم والحكم عليه باه لخصوص باعتبار الطبيعة النوعية

دون الصنفية المستفادة من اللغة المختصة به عقلا فبعند الخبر فاعرفه انتهى كلامه يزيد

ان الاسناد الى الشيء مطلقا نوع من النسبة والاسناد الى الاسم صنف منه ومعلوم الاختصاص

هو الثاني دون الاول ورد الاول عليه بان الاول غير مختص به لما ذكر من الاسناد الى اللفظ

ولان المعلوم هو الاسناد اليه فقط دون الاختصاص الذي هو قد زايد عليه فكلام الفاضل

الهندی هو الذی للمحشی الفاضل العصام فی اللفظ کما هو ادفع الشارح التحریر فیه واذا عرفت
ذلک فقد علمت ان اضطراب الشراح لیس فیما ذکره من الاشکالین الموهومین بل فی جهة
اختصاص الاسناد الیه به هذا ما سنح لی من الکلام هنا وقد ذکرنا فی حاشیة العصامیة البسط منه
فالطرفه وقیل القائل الشارح الاخر للمتن الضمیر راجع الی اللام لکون الاسناد بمعنی المسند والمعنی
مما اختص بالاسم المسند الیه ای هذا القسم من الکلام مخصوص بالاسم لا یوجد الا فیه والخاصة تحمل
تطلق علی المحمول وغیر المحمول فانه کما یقال الضاحک خاصة للانسان یقال الضحک خاصة الانسان هذا
کلام ورده الشارح الفاضل بان المسند الیه هنا لیس بکلم مفعول معنی وان کان فی صورته لفظا
بل فعل فی صورة المفعول فلا یکون المصدر بمعناه بل لا معنی له فالوجه هو الاول بغیر ما ذکره الجامی
هذا کلامه وبذلک القائل ان یقول المصدر ههنا بمعنی المفعول سواء کان ذلک المفعول بمعنی الفعل
اولا فلا یجوز فیه اصلا ووجه الاختصاص ای وجه اختصاص الاسم بالاسناد الیه قیل قائله
صاحب المتوسط لان الفعل وضع لان یسند الی الشیء فلو اسند الیه لزم ان یکون مسندا ومسندا الیه
فی حالة واحدة وهو محال ورده الشریف بمنع فساده لجواز اعجبنی ضرب زید عمروا والجواب
انما المراد بالاسناد النسبة التامة وقد بین ذلک المراد فی مواضع جدیدة بان النسبة التامة
منفرده عن غیرها بنفسها مع طرفیها لا ترتبط بشیء آخر اصلا والحمل الواقعة خبرا او حالا
او صفة لا تشتمل علیها وان نسبة المصدر والصفة المشتقة لیست بتامة فظهرت
الاستحالة لا محالة ویمکن ان یجاب عنه بالفرق بین المصدر والصفة المشتقة فی النسبة تامل
وقیل قائله جامی فانه قال فی تعلیل وجه الاختصاص لان الفعل وضع لان یکون مسندا ابدا فقط
فلو جعل مسندا الیه یلزم خلاف وضعه فان اراد بقوله فقط انه لم یوضع لان یسند الیه فهو ممنوع
ولو سلم فانما یعرف بالاختصاص وهو یوجب الدور کما مر مرادا وکانه اخذ ذلک من کلام

فان نسبة المصدر الی معمولاته تامة کالفعل بعینه بخلاف سائر المشتقات فتدبر
منه

من كلام الشريف حيث بعد رد السابق والاولى ان يقال ان الفعل وضع لان يسند به معنى مصدره فلا يجوز جعله مسندا اليه والا يخرج به عن وصفه فاد قوله فقط ظننا منا انه يرد عليه رد السابق

اعني منع الاتحاد لو لم يزد ونقض معنى مصدره وهو محط الجواب ومحصوله ان الفعل موضوع لاسناد مفهوم مصدره الى شيء والمسند اليه لا يكون الا ذاتا فلو كان مسندا اليه لزم الخروج عن الوضع او اللفظ الواحد لا يراد منه الذات والمفهوم معا في حالة واحدة هذا كلام الشرح

وكتب عليه في الحاشية بعد قوله ولا يفيد اى لا يفيد هذا الوجه ما هو المطلوب من الاختصاص مع لغوية قيد فقط لانه على هذا التقدير لو جعل مسندا اليه لم يلزم الخروج عن الوضع حتى يثبت المطلوب لان وضع لان يسند الى شيء وهذا المعنى متحقق على تقدير كونه مسندا او مسندا اليه لان كون الشيء مسندا او مسندا اليه من وجهين جهتين جائز انتهى وانت خبير بان جميع ما ذكره هذيان باطل من قبيل الاوهام والخيالات الفاسدة والمطلوب ثابت على كل واحد مما ذكره من التقديرين وقد اعترف به حيث لا شعور له بقوله ومحصوله الى اخره كما لا يخفى كانه ذاهل عن معنى قوله فقط حيث وقع فيما وقع من الورطة فانه يرفع الزيادة والنقصان وبعد ذلك فلا يرد شيء مما ذكره اصلا فتامل الاضافة اى مما خص بالاسم الاضافة اى كون الشيء مضافا بتقدير حرف الجر مثل غلام زيد وانما قال كون الشيء دون كون الاسم مع انه هو المراد به يشمل الاسم الصريح والماول في اول الامر كالكلمات المركبة والجمل والتثنية والجمع التي صارت علما بغلبة الاستعمال فان المتبادر من اطلاق الاسم هو الصريح دون الماول كما لا يخفى وانما قال كون الشيء مضافا ولم يقل كون الشيء مضافا اليه لانه ليس من خواص الاسم فان الافعال والجمل قد تقع مضافا اليها الا كما الزمان والمكان مثل يومئذ ويوم ينفع الصادقين صدقهم ويوم ينفخ واجلس حيث زيد جالس وما اشبه ذلك فلا وجه بحمل الاضافة عليه وايضا هي اما من المعلوم فهي صفة المصنف

فان هذه الكلمات قد تقع مضافة مثل تابط شرا وبرق نحره وتابط شرا وحيص بيص حيص بيص بيضا ونحو ذلك سيصلم وصح منه

اومن المجهول وهي صفة المضاف فلا يكون صفة المضاف اليه الا بالاصلة وليست بموجودة والحذف
ليس بقياس ولذلك ذكرت في الاسناد فلا يضار اليه الا عند الضرورة والاختلاف اللفظي
دليل اختلاف المعنوي فلا يكون مراد العدم الدليل عليه وقد يقال ذلك بتأويل المصدر فيكون الاضافة
مطلقا من خواص الاسم هذا واما قول الشارح واما اختصاص كون الشيء مضافا اليه فقد علم من اختصاص
الجر الى آخر كلامه فليس بشيء مع ما فيه من التناقض الظاهر وانما ترك التقييد بقوله بتقدير حرف الجر
لعدم الاحتياج اليه لانه احتراز عن مثل مررت بزيد فان مررت مضاف الى زيد بواسطة حرف الجر
لفظا على اصطلاح ابن الحاجب وهي لغوية خارجة عن البحث فلا حاجة الى الاحتراز عنها والا
لكان انجرار زيد بالاضافة دون الحرف وكانت من المعنوية او اللفظية وحيث انتفت هذه
اللوازم انتفت الملزوم وانما اختصت الاضافة مطلقا سواء كانت معنوية او لفظية بالاسم
لاختصاص لوازمها به من التعريف والتخصيص والتخفيف اذ اللفظية فرع المعنوية المفيدة
للتعريف او التخصيص المستدعية للاستقلال في ملاحظة المعنى فينبغي ان لا يخالفها في الاختصاص
هذا ولما كان لكل واحد من الحرف والفعل والاسم حد يحصره وعلامة تبينه وحلم يميزه ذكر المصنف
كل واحد من علامتي الفعل والاسم لزيادة البيان وترك علامة الحرف لعدمها فكان عدم العلامة
له علامة كالحروف الغير المعجمة ثم انه قدم الحرف على اخويه في الاجمال والتقسيم والفعل على الاسم طلبا للاختصار
وتدريجا في الانتقال من الادنى الى الاعلى فالاسم اعلى لكونه مسندا ومسندا اليه فيمكن تحصيل الكلام
من مجرده ودونه الفعل لكونه مسندا فقط ولا يمكن تحصيل الكلام من مجرده والحرف ادنى منهما لانه
لا يكون مسندا ولا مسندا اليه وقدم الاسم في التفصيل ثم الفعل تقديما للاشرف فالاشرف **قوله ولما**
فرغ بيان اقسام الكلمة شرع فيما تركب منها فقال الكلام لام كلام الكلمة بغير انه للجنس والحقيقة
من حيث هي هي ولا يجوز ان يكون للعهد على زعمه لعدم المعهود وقد مر ما فيه من الكلام ما اتى

ما اى شئ بل لفظ لان الشئ جنس بعيد للكلام ولا داعى اليه مع وجود القريب كما لا يخفى
وجنس الكلام شامل للمفردات والمركبات وقوله وجد له الاسناد فصل يخرج ما عدا المركب الاسنادى
وبه يتم الحد وتطبيق على المحدود والاسناد وضم كلمة حقيقة او حكما الى اخرى بحيث يفيد السامع
فائدة يصح السكوت عليها بان لا يبقى عليها انتظار الى ذكر شئ من المسند اليه والمسند اليه
وقوله من اسمين او من فعل مع اسم حال من الضمير المجرور في له على ما اختاره الشارح التحرير ويجوز
ان يكون متعلقا بوجد وان يكون صفة للاسناد وهو الاظهر اى الاسناد الكاين حصول الاسمين
او من حصول اسم مع فعل والظاهر انه ليس من تمام الحد وان كان متعلقا به فيكون
بيانا لماهية الكلام فانه لما قال الكلام ما وجد له الاسناد فكان قائلا قال من اى شئ يكون ذلك
ويحصل فقال من اسمين او من فعل مع اسم وبما ذكرنا من التحقيق تبيين لك انه لا معنى لقوله وبه
خرج غير المسند فاخرجه بقوله من اسمين كانه توهم ان كلمة ما عبارة عن المسند فقط وليس
كذلك بل هو عبارة عن مجموع المسند والمسند اليه والاصح ان يكون قوله من اسمين حالا من
ضميره كما لا يخفى على اهل البصيرة وكذا جعل ما موصولا فانه لا معنى له ايضا لبقاء التعريف ح
بلا فصل لان الموصول مع الصلة شئ واحد ولهذا ما تعرضنا له وانما انحصر اقسام الكلام
فيهما بحسب الواقع وان كان الاحتمال العقلى لكون اقسام الكلمة ثلثة يقتضى ان يكون ستة
لان الكلام لا بد له من الاسناد والاسناد يقتضى المسند والمسند اليه والحرف لا يكون واحدا
منهما والفعل لا يكون مسندا اليه والاسم الواحد فى حالة واحدة لا يكون الا احدهما
فلا يوجدان معا الا فى هذين القسمين بحسب الواقع وان كان التركيب الثنائى
فى المحتمل الاحتمال العقلى ستة هذا وههنا خمسة ابحاث قاصدنا كما فى الكلمة لا بد
من بيانها ليصير الطالب على بصيرة فى مطلوبه البحث الاول فى الفرق بين الجملة

حروفات

الحمد لله حمدا كثيرا طيبا باركا فيه مباركا عليه يحب

والصلوة على رسوله صلوة توجب اداء حقها وكونه ر

وعلى اله الكرام واصحابه العظام الذين هم يهدي طريق الح

وبعد فهاذه مسائل متعلقة لمعاني الحروف من حروف

وبابها باب رقيق المسلك لطيف المأخذ كثير الفوايد جمع ا

لطايف النحو ورقايق الفقه واستودع فيه غرائب الم

جمعتها بالتماس بعض الخلان حين سألوا عن تعدية بعض

في المسئلة الخلافية معرضا ومعرضا عن استخراج بعض

الى استخراج بعضهم وذكرت وجها من الكتب المعتبرة واظ

الحق فقالوا استخراج هذا المقام لا يتم الا بمعاونة هذا الوج

من حروف المعاني وتفصيل معاني تلك الحروف فكتبت البعض

المعاني المراجع والمرجع عند المحققين في فنون العربية واو

تتعدى بنفسها تارة وبحرف الجار اخرى والمتعدي بالحر

بحرف واحد من الحروف الجارة او بحرفين او بثلثة احرف

كلمة النحاة في كتبهم وتصنيفهم معتبر في هذه المعاني والتع

امر اللغة لا يتم بالراي بل اعتماد على السماع فيه ولولا الا

اللغا تنصيصهم به ولله در صاحب الكشاف كاشفا المفتاح

والاستعمال ونجم الائمة وفاضل الامة الرضي الاسترابادي ذلك

الامعاني الراجع والمرجع والمال وسميت هذه الرسالة بمعاني الحر

وحسبي الله

سر: معاني
حروفات
در موضوع
لطائف النحو
اطلاعات
صاحب ال
Author?
استرآبادي

وحسبنا الله ونعم المعين هذه الرسالة مرتبة على مقدمة وباب وخاتمة اما المقدمة
ففيها مباحث الاول في وضع الحروف اعلم ان اللفظ قد يوضع لمعنى كلي باعتبار
معنى كلي فصار الوضع كليا والموضوع له كذلك كليا كما اذا تصور الواضع مفهوما
كليا وعين اللفظ بازائه فهذا يسمى وضعا عاما للموضوع له كلفظ الفرس لمفهومه
وقد يوضع لشخص بعينه كما اذا تصور ذات زيد ووضع لفظ زيد بازائها فيقال
هذا وضع خاص وهذا القسم هو العلم وقد يوضع لشخص بعينه باعتبار امر عام وذا
لك بان يعقل امر مشترك بين المشخصات بحيث لا يتفاوت ولا يفهم الا واحد بخصوصه
دون القدر المشترك فيعقل ذلك المشترك آلة الموضع لا انه الموضع فالوضع كلي والموضوع
له شخص وكلية الوضع وجزئيته مستندة الى الوسيلة بانها ها هنا امر كلي وهو القدر المشترك
مثلا اذا تعقل الواضع معنى قولك كل مشار اليه مفرد مذكر وعين هذا بازاء كل وا
حد من تلك الافراد المدركة اجمالا كان وضعا عاما لان التصور المعتبر فيه
الموضوع له
عام وهو المشترك بين تلك الافراد اذ به لوحظ تلك الافراد ملاحظة اجمالية وكان
خاصا لان الفرض ان الموضوع له هو كل واحد من خصوصيات تلك الافراد لا المفهوم
المشترك بينها اما كون الوضع خاصا والموضوع عاما فمستحيل لان الكليات تدرك بها
مشخصاتها اجمالا وذلك كما في وضع اللفظ للمشخصات وليست المشخصات كذلك
بالقياس الى كلياتها فرض الحرف من القسم الثالث فان الواضع اذا تعقل معنى الالصاق
وهو شدة وصول الثاني بالاول في نهاية القرب وجعل ذلك المعنى وسيلة لملاحظة افرا
د المشخصة للالصاق ملاحظة اجمالية وعين لفظ الباء بازاء كل واحد من
مشخصات الالصاق المدركة اجمالا بملاحظة مطلق الالصاق بحيث لا يتبادر

ولا يفهم الا واحد بخصوصه دون القدر المشترك فيعقل ذلك المشترك

آلة للوضع لا انه الموضوع له ويجب ان يعلم في هذا المقام ان مدلول الحروف معنى في

غيره يتحقق بانضمام ذلك الغير اليه لان من مثلا ليس معناه مطلق الابتدا

بل ابتداء خاص متعلق بشيء معين ولا يفهم معناه الا اذا يعقل ذلك الشيء

المعين لكنه ليس موضوعا للابتداءات المخصوصة الا بوضع عام ولا يلزم كونه

مشتركا مع كون معانيه متعددة وذلك لكون وضعه لتلك المعاني وضعا

واحدا ولا بد للمشترك لفظا من تعدد الوضع لكنه في حكم المشترك من حيث الاحتياج

الى قرينة لتعيين ما اريد به لاستواء نسبة الوضع الى المسميات   في بيان

ان الاصل في المعنى الحقيقي للفظ واحد ان لا يكون الا واحدا وان لا يكون اللفظ

الدال عليه الا واحدا وذكر فخر الكلام رحمه في بحث واو العاطفة بان الواو

لا تدل على الترتيب لان الاصل في الكلام الخصوص اسما كان او فعلا او حرفا وان

يكون بازاء كل لفظ معنى واحد وان لا يكون لمعنى واحد الا لفظ واحد لان الكلام

وضع للافهام والاشتراك مخل والترادف يوجب اخلاءه عن الفائدة وذلك

لا يليق وانما يثبت الترادف والاشتراك لغفلة من الواضع يعني ان كا

نت اللغات اصطلاحية بان واضع الواضع اللفظ اولا بازاء معنى واشتهر بين

قوم وقد نسيه الواضع ثم وضعه بازاء معنى آخر واشتهر بين قوم آخرين ثم اجتمعوا

واشتهر الوضعان بين الكلام اولقدر دعا اليه اي كلمة دعت الى ذلك

وهو الابتداء كالمجمل والمتشابهات ان كانت اللغات توقيفية لتبيين

درجة العالم الذي يستخرج المراد من كلام بقوة قريحة بالتامل فتكرر الدلا

لانه في الواو بل يكون الواو لمطلق الترتيب قلنا انه قد وضعت كلمة بعد
لمطلق الترتيب فيلزم التكرار لا محالة فان قيل كيف ينتفي الترادف وقد وضع
حتى للغاية وضعت كلمة الى للغاية ايضا قلنا قد يثبت الفرق المانع عن الترا
دف بينهما وذلك ان الغاية في حتى تجب ان تكون موضوعة بان يكون
شيئا ينتهي به المذكور او عنده كالرأس للسمك والصبح للبارحة ولا يشترط
ذلك في الى فامتنع قولك نمت البارحة حتى نصف الليل قال الله تعالى وايديكم الى
المرافق واليد من رءوس الاصابع الى المنكب ومن ذلك لا يدخل حتى على المضمر ولا
يقال حتاه بخلاف الى فانها تدخل على المضمر والمظهر جميعا لان الغاية في حتى
لما وجب ان تكون اخر جزء من الشيء او ما يلاقي اخر جزء منه والمضمر لا يكون
اخر جزء من الشيء بل هو نفسه امتنع دخوله على المضمر ولما لم يشترط ذلك في الى
لم يمتنع دخوله على المضمر وذكر في كتاب بيان حقائق الحروف ان الى لانتها دل
ء ابتداء فيما يدل عليه نقيض من تقول خرجت من البصرة الى الكوفة فمن لابتدا
ء الغاية والى لانتهائها ولا يجوز ان يستعمل حتى في مقابلة من لا يقال خرجت
من البصرة حتى الكوفة وذلك لان الى اصل الغاية لا يخرج عن معناها الى معنى اخر وحتى
ضعيف في معنى الغاية فانها تخرج لغيرها من المعاني في تحقيق معنى الافضاء
والاضافة والجر في حروف الجر ولهذه المعاني سمى النحويون بحرف الافضاء وحرف
الجر يقال حروف الجر للافضاء بفعل او شبه فعل او معناه الى ما يليه الافضاء
والايصال والباء بعده للتعدية اي للايصال والمراد بايصال الفعل الى الاسم تعديته
اليه حتى يكون المجرور به مفعولا لذلك الفعل فيكون منصوب المحل فلذلك

جاز العطف عليه بالنصب في قوله وارجلكم وبينها بعضهم حروف
الاضافة لعقد المعنى اي يضيف الاسماء الى الافعال اي يواصلها اليه وقال
بعضهم ومن هذا سميت حروف الجر لانها تجر معانيها اليها والمراد شبه الفعل
اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة والمصدر ومن معنى الفعل الظرف
والجار والمجرور كل ذلك يعمل في موضعه فظهر ان العامل يحتاج في وصول
اثره الى الحروف واقوى العوامل الفعل والفعل اما متعدي او لازم ومفعول
كل واحد منهما مقيد بالحروف الجارة غير ان الفعل المتعدي لا يقيد في
تعديته الى المفعول به لان الفعل المتعدي يرسم بانه الذي يصح ان يشتق منه
اسم مفعول غير مقيد الحروف الجر فعلى هذا يرسم الفعل اللازم بانه الذي لا يصح ان
يشتق اسم غير مقيد الحروف كذاهب وقعدت ويرسم المفعول به ايضا هو
ما يصح ان يعبر عنه باسم مفعول غير مقيد الحروف مصوغ من عامله
المثبت او المجعول مثبتا فبقولنا اسم مفعول غير مقيد مصوغ من عامله
يخرج جميع المفعولات اما المفعول المطلق فلان الضرب في ضربت ضربا واذكر
مفعولا في المثالين الا انه لا يقال في الاول ان ضربا مضروب للمتكلم ويقال في الثاني
انه محدث واما سائر المفاعل فيطلق عليها اسم مفعول من عامل لكن مقيد
الحرف الجر كما يقال في سرت اليوم فرسخا وجئت وزيدا اكراما ان اليوم
مسير فيه وكذا فرسخا وزيدا مفعول معه واكراما مفعول له وكذا في قولك
مررت بزيد وقمت الى زيد مجرور به ومقوم اليه فان قلت لا يصدق هذا الرسم
على زيد في قولك ضربت زيدا او جئت زيدا او بعت زيدا مالا او اكلت زيدا مالا

وبغيره

وبغيت زيدا شيئا وامثالها فيبطل العكس قلت هذا المحو بالمفعول به بحذف
حرف الجر لانه مقرور به منه ومجيء اليه ومبيع منه ومكيل له ومبيع له وقولنا او المجعول
مثبتا ليعم نحو ضربت زيدا وما ضربت زيدا فان قلت ما تقول في مفاعل افعال
القلوب على هذا الرسم قلت ان افعال القلوب في الحقيقة لا تتعدى الا الى مفعول
واحد وهو مضمون الجزء الثاني مضافا الى الاول فالمعلوم في علمت زيدا قائما قيام
زيد لكن نصبهما معا لتعلقه بمضمونهما الذي لاصل مبتداء وخبر لانك لو حذفت
احدهما لكنت كحاذف بعض الكلمة وباب كسوت واعطيت متعد الى
مفعولين حقيقة لكن اولهما مفعول هذا الفعل الظاهر زيد في قولك كسوت
زيدا جبة مكسو ومعطى فرثانيهما مفعول مطاوع هذا الفعل اذ الجبة كسات
ومعطوت اي ماخوذة وكذا نحو احوت زيد النهر وزيد يحفر النهر محفور والمعنى
حملت على ان يلبس الجبة ويعطوها ويحفرها وليس انتصاب الثاني في مثل
بالمطاوع المقدر كما قال بعضهم احوته يحفر النهر لانك تقول احوته النهر
فلم يحفر بل انتصاب المفعولين بالفعل الظاهر لانه متضمن بمعنى الحمل وذا الفعل
اى حملت على ان يحفر النهر وباب اعلمتك زيدا قائما في الحقيقة متعد الى
مفعولين لان [illegible] لان المعلم هو المخاطب وقيام زيد هو المعلوم
كما قلنا فنصب الثاني والثالث لكونهما متضمنين بمفعول الثاني كما قلنا في علمت
وقولهم المفعول به الضمير في به يرجع الى الالف واللام اى الذي يفعل به فعل ويوقع
عليه يقال فعلت به فعلا قال الله تع وما ادري ما يفعل بي ولا بكم وكذا الضمير
في المفعول فيه وله ومعه هذا الكلام وقع في البين فلنرجع الى ما كنا فيه وهو ان

حذف احدهما بدون
معًا ولذا قيل
الاخر مع انها

المطاوع

حروف الجر تستعمل الى الاسماء وفي ذلك يعتبر معانيها الاصلية لانها
توصل الافعال الى الاسماء على حسب المعاني الاصلية التي اودعت اياها
الا ترى انك اذا قلت اخرجت به فقد جعلته ذا خروج لا ينفك عن مصاحبتك
اياه البتة فقولك خرجت به تعدي على وجه الالصاق بخلاف اخويه اسباب التعدية
اعني الهمزة ونقل المسئولا انك اذا قلت اخرجته فقد جعلته ذا خروج على
الاطلاق واذا قلت غضبت عليه الضيق فمعناه اصوبت عليها قام
له غالبا عليه فقولك غضبت عليه يتعدى اليه على وجه الاستعلاء وسمي
هذه الحروف المعاني بناء على ان وضعها لمعان تميزها من حروف المباني التي
بنيت الكلمة عليها وركبت منها فالكاف المفتوحة مثلا اذا قصد بها التشبيه
فهي من حروف المعاني والا فمن حروف المباني وهذه الاختلاف بين الائمة
في تعليل معانيها خصوصا في علم الاصول والفقه لان كثيرا من الاختلافات
الواقعة بين المحققين من المجتهدين الذين هم سراج وبدر وشمس ونور
للدين رضوان الله عليهم اجمعين راجعة الى معاني هذه الحروف وسنشير الى بعضها
ان شاء الله تع اما الباب فعنيه ثمانية مطالب المطلب الاول في بيان معنى
كلمة من فمن الابتداء كثيرا ما يجيء في كلامهم ان من الابتداء الغاية الى لا
نتهاء الغاية ولفظ الغاية يستعمل بمعنى النهاية وبمعنى المبتداء كالامد
والاجل يستعملان ايضا بالمعنيين والغاية تستعمل في الزمان والمكان بخلاف
الامد والاجل فانهما يستعملان في الزمان فقط والمراد بالغاية في قولهم
ابتداء الغاية جميع المسافة اذ لا معنى لابتداء النهاية وانتهاء النهاية فمن

للابتداء

لابتداء في غير الزمان عند البصريين سواء كان المجرور بها مكانا نحو سرت
من البصرة او غيره نحو قولهم هذا الكتاب من زيد الى عمرو واجاز الكوفيون استعمالها
في الزمان ايضا استدلالا بقوله تعالى من اول يوم وقوله تعالى اذا نودي للصلوة من
يوم الجمعة ومن في الظروف كثيرا ما يقع بمعنى في نحو جئت من قبل زيد ومن
بعده ومن بيننا وبينكم حجاب وكنت من قدامك وقامت بعض حروف
الجر مقام بعض ليس بعزيز ويعرف الابتدائية بان يجيء في مقابلتها الى وما
يفيد فائدتها نحو قولك اعوذ بالله من الشيطان الرجيم لان معنى اعوذ زيدا
التجي اليه وافر اليه فالباء افاد معنى الانتهاء واذا قصدت بمن
مجرد كون المجرور بها موضعا انفصل عنه الشيء وخرج منه لا كون مبتدا للشيء
ممتد جاز ان يقع موقع عن لانها لمجرد التجاوز كما تقول انفصلت منه
وعنه ونهيت من كذا وعن كذا وسقاه من الغيمة وعن الغيمة اي بعدها عنها
واجاز ابن السراج كون من لابتداء غايتي الفاعل والمفعول لكون الفعل
مشتركا بينهما نحو رائيت الهلال من مكاني من خلل السحاب فمبتداء رؤيتك
مكانك ومبداء كون الهلال مرئيا خلل السحاب وكذا قولهم شممت المسك
من داري من الطريق وللتبعيض نحو اخذت من الدراهم والمفعول الصريح
لاخذت محذوف اي اخذت من الدراهم شيئا ويعرف من التبعيضية بان
يكون هناك شيء ظاهر هو بعض المجرور بمن نحو خذ من اموالهم صدقة او مقدر
نحو اخذت من الدراهم اي من الدراهم قال المبرد وعبد القاهر والزمخشري ان
اصل من التبعيضية ابتداء الغاية لان الدراهم في قولك اخذت من الدراهم

مبداء الاخذ وللتبيين كما في قوله تع فاجتنبوا الرجس من الاوثان فاذا قلت
عشرون من الدرهم فان اشرت بالدرهم معينا من عشرين فمن تبعيضية لان
العشرين بعضها فان قصدت بالدراهم فهي تبيينية لصحة اطلاق اسم المجرور
على عشرين ولا يلزم ان يكون الماخوذ في نحو اخذت من الدراهم اقل من النصف
كما قال بعضهم لانه يمتنع ان يصح ويقول اخذت من الثلاثين عشرين
ومن عشرة تسعة وانما جاز تقديم من المبينة على المبهم كقولك
عندي من المال ما يكفي ومن الخيل عشرون لان المبهم الذي فسرته من التبيينية
مقدم تقديرا كانك تقول عندي شيء من المال ما يكفي ومن الخيل عشرون
وقال الزمخشري كونها للتبيين راجع الى معنى الابتداء وهو بعيد لان الدراهم
هي العشرون في قولك عشرون من الدراهم ومحال ان يكون الشيء مبداء لنفسه
كذلك الاوثان نفس الرجس فلا يكون مبدا له قال صاحب التحقيق ذكر النحاة
ان من للابتداء ويكون للتبعيض وللتبيين لكن جعلوا ابتداء الغاية اصلا
في هذه الكلمة والباقي تابعا حتى قال المحققون منهم الكل راجع الى الابتداء وهذا
هو المختار لان بعض الفقهاء وجدوها اكثر استعمالا في التبعيض اجعلوها فيه اصلا
وفيما سواه دخيلا واليه مال الشيخ ههنا فقال هو اصلها ومعناها الذي وضعت
له لما قلنا ان الاشتراك خلاف الاصل فجعلناها للتبعيض ليكون لمعنى يخصه
قال فخر الاسلام رحمه الله رأيت في بعض شرح اصول الفقه انها للتبعيض وابتداء الغاية
جميعا عند الفقهاء وكل واحد في موضعه حقيقة ولهذا اي ولانها للتبعيض قال
ابو حنيفة رحمه الله من قال لاحد اعتق من عبدي من شئت عتقه كان له ان

يعتقهم

يفتقهم الا واحدا منهم فان اعتقهم واحدا بعد واحد اعتقوا الا الاخير وان
عتقهم جملة عتقوا الا واحدا منهم والخيار فيه الى المولى وعندهما له ان يعتقهم جميعا
لان كلمة من عامة وحرف من كما يكون للتبعيض يكون ايضا لتمييز الجنس اى للبيان كما
قال الله تع فاجتنبوا الرجس من الاوثان وههنا المراد تمييز عبيده من غيرهم فيتناولهم
جميعا ووجه قول ابى حنيفة له ووجه قولهما مذكور فى كتب الاصول وزايدة فى غير الموجب
وهو اما نفى نحو ما رايت من احد او نهى نحو لا تضرب من احدا او استفهام نحو هل ضربت من احد
وغير الاخفش والكوفيين شرط فيها شرطين فى غير الموجب ودخولها على النكرة والكو
فيون والاخفش لا يشترطون ذلك استدلالا بقوله تع يغفر لكم من ذنوبكم فمن
فى حيز الايجاب وداخلة على المعرفة وهى عند سيبويه مبعضة اى يغفر لكم من ذنوبكم
شيأ قالوا فقوله تع ان الله يغفر الذنوب جميعا تناقض واجيب بان قوله تع
يغفر لكم من ذنوبكم لقوم نوح عم وقوله تع ان الله يغفر الذنوب جميعا خطاب لامة
محمد عليه الصلوة والسلام ولو كان ايضا خطابا للامة واحدة فغفران بعض الذنوب
لا يناقض غفران كلها بل عدم غفران بعضها يناقض غفران كلها واستدلوا بحكى البعد
ديون من قول العرب قد كان من مطر اجيب بانه على سبيل الحكاية كان من مطر واجيب
بقد كان مطر والدليل على زيادة من الاستغراقية دخولها ما لا يوصل الفعل اليه
اعنى الفاعل فيما جاءنى من احد فعند سيبويه لا تزاد من الاستغراقية وعند الكوفيين
والاخفش تزاد ايضا غير الاستغراقية كما فى الموجب وفائدة من الاستغراقية التنصيص
على كون النكرة مستغرقة للجنس اذ لولاها لاحتمل لا مرجوحا ان يكون معنى ما جاءنى
من رجل ما جاءنى رجل واحد بل رجلان او اكثر فهى اذا كان لتاكيد ما استفيد من النكرة

في غير الموجب من الاستغراق وذلك لان النكرة كان في الظاهر للاستغراق
لكنها كانت تحتمل غير ذلك وليس كذا زيادت الباء في نحو الغي بسيء فانها
ليت للتنصيص على احد المحتملين وقيل ان الاستغراقية في الاصل الابتدائية اي ما جائني
من احد الا ما ينافي وقد يجيء التعليل نحو لم انك من سوء ادبك فكانها ابتدائية
لان ترك الاتيان حصل من سوء الادب والحاصل ان معاني من كلها راجعة
الى الابتدائية لان معنى الابتداء مستفاد من الجميع كما مر ولهذا قال ابو العباس معنا
ها ابتداء الغاية فقط وذكر الشيخ في جامعه ايضا ان كلمة من ليس عينها بمعنى التبعيض
لكنها الانتزاع وابتداء الغاية فصارت للتبعيض في كلمة الى
وهي مضادة لمن لانها دالة على الابتداء والى على الانتهاء
الا ترى انك لو قلت سرت من البصرة الى الكوفة معناه ان الكوفة منقطع السير ومنتهاه
كما ان البصرة مبدأه ومنشأه والابتداء مع الانتهاء متضادان ومن ذلك
قول الرجل انما انا اليك اي انت غايتي وقوله قمت الى فلان فتجعل منتهاه من مكانه
هذا هو الحقيقة في اللغة وقد يجي بمعنى المصاحبة كقوله تع ولا تأكلوا اموالهم الى
اموالكم لكنه عند المحققين راجع الى معنى الانتهاء الا ان الاية ضمنت معنى الضم والضم
يتعدى بالى اي ولا تأكلوا اموالهم ضامين الى اموالكم اذ النهي لا يتناول الى الاكل
حقيقة وانما يتناول الضم والمعنى لا تنتهي اكل اموالهم اموالكم فيكون الى من حلية فعل
الانتهاء فيظهر التضمين قال نجم الائمة انها بمعنى الانتهاء اي تضيفونها الى
اموالكم وكذا قوله تع الى المرافق اي مضافة الى المرافق وقيل يجيء بمعنى في
كما في قول الشاعر فلا تتركني بالوعيد كانني الى الناس مطلي به القار اجرب والوجه

انها

بمعناها وذلك ان معنى اطلبي به اجب مكره مبغض والتكرية تبعدك بلى قال الله
تعـ كره اليكم الكفر حملا على التحبيب المضمن معنى الى قال الله تعـ وحبب اليكم الايمان كما قيل
بعت منه حملا على ما اشتريت منه ورضيت عليه حملا على ما سخطت عليه وقيل
ان الى في مثل انت الي حبيب وبغيض وجلست اليه بمعنى عند والاولى بقاؤها على اصلها
كما ذكرنا قال صاحب الكشف واعلم ان كلمة الى اذا دخلت في الازمنة قد تكون
للتوقيت وهو الاصل وقد تكون للتاجيل والتاخير ومعنى التوقيت ان يكون
الشيء ثابتا في الحال وينتهي بالوقت المذكور ولولا الغاية لكان ثابتا فيما وراءها
ايضا كقولك لا اكلمه فلانا الى شهر كان ذلك الشهر لتوقيت اليمين اذ لولاه
لكانت مؤبدة وكذلك قولك اجرت هذه الدار الى شهر وشرطه ان يكون المغيا قا بلا
للتوقيت ومعنى التاخير والتاجيل ان لا يكون الشيء ثابتا في الحال مع وجود ما يو جب
ثبوته ثم يثبت بعد وجود الغاية لكان ثابتا في الحال ايضا كالبيع الى شهر فانه
لتاجيل المطالبة الى مضي الشهر ولولاه لكانت المطالبة ثابتة في الحال وبعد الشهر
ايضا ما لم يسقط الدين بالاداء او الابراء فان قال انت طالق الى شهر ونوى
التنجيز تطلق في الحال وتنتهي بمضي الشهر والطلاق لا يقبل التوقيت
لانه مما لا يمتد فيقع الطلاق ويلغو التوقيت وان نوى التاخير تاخر
الوقوع الى مضي الشهر لانه نوى محتمل كلامه اذ الطلاق يقبل الاضافة
كقوله انت طالق غدا فالى يستعمل في التاخير كما يستعمل في التوقيت
فصار تقدير كلامه انت طالق مؤخرا الى شهر وان لم يكن له نية وقع الطلاق
عند زفر رحمه الله وهو رواية عن ابي يوسف رحمه الله لان الى للتاجيل وللتوقيت

وكل ذلك صفة للموجود ولابد من الوجود للحال ثم يلغو الوصف لانه لا يقبله
الا يرى انه باع عبدا بالف شهر ثبت الحال وتباجل بعد الثبوت عندنا بتأخر
الوقوع لا الى الشهر لان الى كما يدخل في الشيء لتوقيته يدخل لتأجيل الثبوت
ايضا كالمعلق به والطلاق بعد وقوعه لا يقبل التأجيل والتأخير فاما الا
يقاع فيقبل فانصرف الاجل اليه كيلا يكون ابطالا وهو كالنصاب علة لو
جوب الزكوة ولما اجل لحول تأجل الوجوب لا الزكوة الواجبة لانها بعد الوجوب
لا يقبل الاجل والوجوب نفسه يقبل فعمل الاجل فيما يقبل بخلاف البيع بالف
الى شهر لان الالف ثم ابتاجل قبض فانصرف اليه ولم ينصرف الى الوجوب
بخلاف اليمين الموقتة الى شهر لان اليمين ثابتة للحال ويقبل التوقيت
فيتوقت كالاجارة فاما انعقاد اليمين فلا يقبل التأجيل فلم ينصرف
اليه والعقد للحال كذا في الاسرار قال صاحب الكشف اعلم ان صدر الكلام اذا
كان واقعا على الجملة اى المغيا والغاية جميعا تدخل لان صدر الكلام
لما كان واقعا على الجملة قبل ذكر الغاية وبعد ذكرها لا يتناول الى
البعض منها كان المقصود اسقاط ما وراءها ضرورة الاسم متناول موضع
الغاية فبقي داخلا تحت صدر الكلام ليتناول الاسم اياه مثل قولنا في المرفق
انها داخلة تحت الغسل وهذا مذهب عامة العلماء لان المقصود من ذكر
المرافق اسقاط ما وراءها اذ لولا ذكرها لاستوعب الوظيفة كل اليد فلا تدخل
تحت الاسقاط بل بقيت داخلة تحت الوجوب بمطلق الاسم ولهذا فهم الصحابة
رضي الله عنهم اطلاق اليد في التيمم الى الابط كذا في بيوع المبسوط فان قيل لابد للتجار

والمجرور من متعلق وهو قوله فاغسلوا في هذه الاية فكيف يمكن جعلها
غاية الاسقاط وانه ليس بمذكور ولا مضمر قلنا تعلق الجار والمجرور بالغسل
ظاهر لكن المقصود الاسقاط دون مد الحكم كما قال ذفر والمرفق
غاية للغسل لفظا وظاهرا وغاية الاسقاط معنى ومقصودا والعبرة للمعاني
دون الظاهر وذكر صاحب التحقيق احمد ناملا عن صاحب الكشاف
ان كلمة الى تفيد معنى الغاية مطلقا اما دخولها في الحكم وخروجها عنه فامر يدور
مع الدليل ومما فيه دليل على الخروج قوله تع فنظرة الى ميسرة لان الاعسار علة
الانظار وبوجود الميسرة تزول العلة فلو دخل الميسرة فيه لكان منظرا في تلك الحالتين
معسرا وموسرا فيطلب الغاية وكذا قوله ثم اتموا الصيام الى الليل لو دخل
الليل لوجب الوصال ومما يدل على الدخول قولك قراءة القران من اوله الى اخره لان
الكلام سيق لحفظ القران كله فقوله تع الى المرافق الى الكعبين لا دليل فيه على احد الامرين
فاخذ عامة العلماء بالاحتياط فحكموا بدخولها في الغسل واخذ ذفر وداود
وبالمتيقن فلم يدخلوها في بيان حروف الباء من حروف المعاني كلمة الباء
معناها الالصاق قال سيبويه باء الجر معناها الالزاق والاختلاط اي شدة وصول
بالاول في نهاية الغريب يعني ان المعنى الحقيقي لها الالصاق بدلالة استعمال العرف
اياها وهو اقوي دليل في اللغة كالنص في الاحكام نحو به داء اي التصق به وقولك
مررت بزيد على التوسع اي التصق مروري بمكان يقرب من زيد ومنه اقسمت
بالله وبحياتك اخبرني ويكون مستقر النحو الذي ضعف ويكون للاستعانة
نحو كتبت بالعلم وخطب بالابرة وبتوفيق الله حججت وهذا مجاز الالصاق ويكون

بمعنى مع ويقال لها باء المصاحبة نحو دخلوا بالكفر بهم وجوابه وشتريت الدار بالاتها
ولا يكون بهذا المعنى الا مستقرا والظاهر انه لا منع من كونها لغوا ويكون للمقابلة
نحو اشتريته به وبدلته به ويكون مستقرا نحو هذا بذاك ويكون للتعدية المطلقة ان
ينتقل معنى الفعل كالهمزة والتضعيف وغيره وهذا المعنى تختص بالباء
من بين حروف الجر نحو ذهبت به وقمت به اي اذهبته واقمته ولا يكون مستقرا قال
نجم الائمة الرضي لا ما سمعت مقدار الا في قراءة من قرا آتوني زبر الحديد اي
بزبر الحديد ثم الالصاق يقتضي طرفين لصقا بما دخل عليه الباء هو
الملصق به والطرف الاخر هو الملصق ففي قولك كتبت بالقلم الكتابة والعلم
لصوق صح الملصق به معناه الصفة كالكتابة بالعلم ولهذا اي ولانها للالصاق
والالصاق يقتضي لصقا وملصقا به قلنا في قول الرجل ان اخبرتني بقدوم زيد
فعبدي حر يقع على الصدق حتى لو اخبره كذبا لا يحنث لانه اذا قال ان اخبرتني
بقدوم فلان كان معناه ان الصقت الاخبار بالقدوم او ان خبرتني اخبارا
ملصقا بالقدوم والالصاق بالقدوم لا يتصور قبل وجود فلان فعلى حسب
وكان شرط الحنث في الاخبار بطريق الصدق ولا يحنث بالاخبار كذبا تحقيقه
ما ذكره الشيخ ما ذكره في شرح الجامع الاخبار يتعدى الى مفعولين احدهما الذي
يبلغ والثاني الكلام الذي يصلح دليلا على المعرفة فاذا قال ان اخبرتني بقدوم
فلان كان القدوم مشغولا بالخافض فلم يصلح مفعول الخبر لا حقيقة ولا مجازا الا مشغول
لا يشغل فاحتيج الى اضمار مفعول اخر هو كلام كانه قال ان اخبرتني خبرا
ملصقا بقدوم فيقع القدوم واقعا على حقيقة فعلا والصاق الخبر بالقدوم لا

يتصور

بتصور قبل وجوده فذلك مقتضي وجوده فاما اذا قال ان ثم خبرني ان فلانا
قدم فالمخبر به هو القدوم وهو المفعول والقدوم بحقيقته لا لا يصلح مفعو
لا للخبر فصار عبارة عن التكلم به فصار التكلم به شرطا للحنث كانه قال ان تكلمت بهذا
فعبدي حر وانما قلنا كان القدوم مشغولا بالخافض فلا يصلح مفعول خبر اي
الاخبار لكونه معمول الباء فلا يصلح معمولا لشيء اخر ولقائل ان يقول قد سلمنا
انه لا يصلح معمولا العامل اخر في اللفظ ولكن لا نم انه لا يصلح معمولا لشيء اخر من حيث
المعنى والمحل فيكون المجرور بالباء ومنصوب المحل الا يرى ان في قولك اخبرني بهذا
الخبر زيد كالظرف وهو الجار والمجرور المفعول الثاني من غير اضمار شيء اخر
اذ لا يستقيم اخبرني خبر المصغا بهذا الخبر زيد فكذا هذا ويمكن ان يقال عنه
بان الباء للالصاق حقيقة وقد تجي والتعدية بمعنى الهمزة كقولك ذهبت به
وجئت به اي اذهبت واخرجت والاخبار مما يتعدى الى المفعولين الثاني
بنفسه وجب القول بنفي الباء على حقيقتها وان لم يمكن ذلك جعل متعد
يا بالباء فالمسئلة المذكورة من القسم الاول وما ذكرنا من قبل الثاني فلذلك
اخبر اقاقولنا والقدوم فعل لا يصلح بمفعول القول توضيحه ان قولك
ضربت زيدا لا يكون سمي زيد مفعولا لضربت لان الشخص لا ينشا
ئ بالقول حقيقة بل مفعوله اغظ زيد فلذلك حقيقة القدوم لا يصلح مفعول
اخبر في لان قول والقدوم فعل الا انه سمي زيد يصلح ان يكون منا فق بمدلول
اخبرني وهو حقيقة الاخبار لان حقيقة التكلم بالخبر وذلك لا يتعدى

الى القدوم بوجه ما فلذلك لا يصلح مقلوبا حقيقة ولا مجازا ولا يلزم على ذكرنا
قوله كنت تحبني بقلبك فكذا فقالت كاذبا احبك تطلق حلا
فالمحد مع ان تحبته لم تلصق نطقها لان اللسان جعل خلفا
عن القلب لعدم امكان الاطلاق على ما في القلب فلم يلتفت اليه واما
القدوم فامر محسوس فاعتبر الالصاق به وهذا بخلاف قوله ان اعلمتني
ان فلان قدم فعبدي حر فاعلم حيث لم تحنث الا ان يكون حقا كما لو
قال ان اعلمتني بقدومه لان الاعلام ما يفيد العلم فالباطل لا يسمى علما
وانما العلم اسم للحق فلم يكن الاخبار بالباطل اعلاما فاما الاخبار فاثبا
ت للخبر واسم لما يصلح دليلا على المعرفة في العرف فصار ينطلق على الصدق
والكذب الا ترى انه يقال هذا خبر باطل وزور وكذب ولا يقال مثل
ذلك في العلم فلهذا افترقا ومن فروع كون الباء للالصاق مسئلة ان
رجلا اذا قال انت طالق بمشية الله تع وارادته عز وجل لا تطلق
اصلا لان الالصاق يؤدي معنى الشرط اي ينتهي اليه وذلك لان جعل
الطلاق ملصقا بالمشية لا يقع قبل المشية اذ لا يتحقق الالصاق بدون
الملصق به وهذا هو معنى الشرط اذ لا وجود للمشروط بدون الشرط
غير ان التعليق بمشية الله تع ابطال الايجاب لما عرف فلهذا لا يقع شيء
الو قال ان شاء الله تع ولو اضاف المشية الى العبد بان قال بمشية فلان
كان تعليقا وتمليكا بمنزلة قوله ان شاء فلان فتقيم على مجلس العلم
وكذا اخواتها اي امثال المشية كالرضا والمحبة والامر والحكم والاذن

والقضاء

والقضاء والقدرة والعلم فان نعد تضاف الى الله تع وقد تضاف الى العبد ايضاً
في الاربعة الاول ان اضيفت الى الله لا يقع شيء وان اضيفت الى العبد كان تمليكا
فتقتصر على مجلس العلم وفي الستة الباقية يقع الطلاق في الحال سواء
اضيف الى الله تع او الى العبد وذلك لان معنى قوله بامر فلان او بحكم او بإذنه
او بعلم فلان منه ذلك تنجيز فيكون هذا كله تحقيقا الايقاع فلا يمكن
ان يجعل ذلك بمعنى الشرط لان لو قال لفلان احكم وامر واعلم وان
لا يكون شيئا من التنجيز ويكون قوله لمشية فلان تنجيز امره بفلان كذا في
زيادات شمس الائمة فان قيل هلا حملت في مسئلة المشية واخواتها على
السببية لانها قد تستعمل بمعنى السبب قال الله تع جزاء بما كسبا ذلك
بما عصوا جزيناهم ببغيهم فاذا حملت على السبب تطلق في الحال كما قال
انت طالق بمشية فلان التعليل يدل على تحقق الايقاع لا على انتفاء قلنا
الحمل على ما ذكرنا من الشرط اولى لانه اقرب الى الالصاق بمعنى الترتيب لانه
يقتضي لمصاحبه مقدما الملصق زمانا تمكن الالصاق به والترتيب لزوما في
في الشرط والمشروط موجود بخلاف العلة مع المعلول لان العلة مقا
رنة للمعلول زمانا قال الشافعي ره الباء للتبعيض في فامسحوا برؤسكم حتى
اوجب مسح بعض الرأس قال ابن جني ان اهل اللغة لا يعرفون هذا المعنى بل يورده
الفقها ومذهب انها زايد لان الفعل يتعدي الى مجرورها بنفسه و
قال مالك ره الباء صلة لان المسح متعد فيؤكد بالباء فيصير تقديره فا
رؤسكم قلنا نحن اما القول بالبعض فلا اصل له في اللغة والموضوع للتبعض

كلمة من فلو اراد الباء التبعيض لوجب التكرار اي الترادف لدلالة اللفظين
على معنى واحد والاشتراك ايضاً لان الباء للالصاق بالاتفاق فلو اراد
ت التبعيض لكان لفظ واحد الا على معنيين مختلفين كل واحد منهما خلاف
لاصل ولا يصار الى الغاء الحقيقة يعني طريق المالك الغاء الحقيقة ولا يصار
اليه من غير ضرورة ولا ضرورة ههنا توجب العمل بالحقيقة فاذا جاز ترك
الحقيقة في موضع لقيام الدليل لا يلزم منه تركه في موضع لا دليل فكان
الباء على حقيقتها في هذه الاية كما هو اصلنا واعلم ان الباء من الفاظ
القسم بل هو اصل في اداة القسم كما صرح به صاحب المغني بقوله والاصل
في حروف القسم الباء فانه الالصاق بدليل على فعل محذوف لان معنى قولهم
احلف بالله كما في قولهم كتبت بالقلم الا انهم حذفوا الفعل لكثرة الا
ستعمال اكتفاء بدلالة الباء عليه فقالوا بالله لافعلن واعلم ان القسم
جملة انشائية تؤكد بها جملة اخرى ولهذا لم يجز السكوت عليه فلا يقال
احلف بالله وتسكت بل يجب ان تاتي بالمقسم عليه فتقول احلف
بالله لافعلن لانك لا تقصد الاخبار بالحلف وانما تقصد بآخر نحو
لافعلن الا انك اكدته وتنفي عنه الشك بان تقول اقسمت عليه والواو
استعيرت مكان الباء لانها تناسبه صورة لاتحاد مخرجيهما ومعنى الا
يصال فيهما من حيث ان الواو للجمع والباء للالصاق معنى الجمع ثم
استعيرت التاء مكان الواو وتوسع لصلات القسم لكونهما من حروف
الزيادة يعني ابدلت التاء منها لما ابدلت في تراث وتجاه وتخمة ادالجة

دعت الى الاستعارة

الى الاستعانة في باب القسم لكثرة وروده على الالسنة ثم ان الباء لاصالتها تدخل

على المظهر والمضمر يعني تدخل على مظهر الفعل ومضمره تقول بالله على اضمار الفعل

واحلف بالله على اظهاره وسائر اسماء الله تعالى وصفاته جل ذكره نحو بالرحمن

وبالرحيم وبعزته وجلاله وكذا في الكنايات تقول به وبك فلم يكن لها اختصاص بالقسم

باعتبار معنى الالصاق لا انها موضوعة له لم يكن مختصا بالقسم لان الالصاق لا يختص به

والواو لا تدخل الا على المضمر من الفعل ولا تقول احلف والله فانه يصير قسمين فان والله وحده

قسم وكذا احلف بخلاف بالله احلف فالباء صلة الفعل يعني الالصاق ولما صارت الباء

دخيلا اي خلفا عارضا على الواو والذي ليس باصل في القسم انحطت رتبته عنها

فقيل لا تدخل الا في اسم الله وحده لانه هو المقسم به غالبا وتقال بالرحمن وبالرحيم

وعن الاخفش تو رب الكعبة وهو شاذ لا يؤخذ وقد يحذف حرف القسم تخفيفا

يقال الله لافعلن كذا بالنصب عن اهل البصرة وبالخفض عند اهل الكوفة وذكر عبد

القاهر حذف الباء في قسم بالله على وجهين احدهما ان تحذف وتوصل الفعل

الى الاسم فتنصب فيقال الله لافعلن به كانه حلفت الله لافعلن الثاني ان يضمر

ويبقى الجر فيقال الله لافعلن والاكثر النصب لان الجر لا يضمر الا قليلا فعلى هذا الاختلاف

في المسئلة اذ الخلاف على هذا المنقول من عبد القاهر يكون في الاولوية لا في الجواز واعلم انه

يتصل بهذا الاصل وهو حذف حروف القسم جائز ما ذكر في الجامع فقيل اذا قال

والله والله لا اكلمك فتكلم فعليه كفارة واحدة لان اسم الله تعالى ان لم يكن مشتقا

كما ذهب اليه الجمهور كان قوله الله بمنزلة البدل من الاول لان غير المشتق لا يصلح نعتا

فصار كانه سكت واستانف الحلف بقوله الله لافعلن كذا او القسم بغير حرف

صحيح وان اختلف في اعرابه كما ذكرنا وان كان نعتا كما ذهب اليه البعض كان

نعتا للاول فصار كانه قال والله المعبود بالحق لا افعل كذا فلا يلزم على التقديرين

الا كفارة واحدة لانه يمين واحدة ولو قال والله الرحمن فكفارة واحدة لانه جعل صفة

الاول فلو قال والله والرحمن فكفارتان لان قوله والله مقسم به وقوله والرحمن معطوف

عليه فكان غيره في تسمية الحالف فصار في حق المقسم به بمنزلة اليمينين وان كان

الواحد الا ان ينوي بالواو في والرحمن واو القسم فيكون يمينا واحدة لانه اذا نوى

واو القسم انقطع الكلام وصار كانه سكت ثم استأنف فقال والرحمن ولم يحمل عليه

بغير نية لان الواو للوصل وعلى اعتبار الوصل يصير واو القسم مدرجا بخلاف قوله والله

والله لا افعل كذا حيث يحمل على واو القسم من غير نية حتى يلزم كفارة واحدة في

ظاهر الرواية . لان عطف الشيء على نفسه قبيح فيحمل الواو على القسم فكان اولا

كان سكت ثم استأنف فكان يمينا واحدة فيلزم كفارة واحدة بالهتك واما

الاسم الذي وضع للقسم وهو ايم الله واصله ايمن الله قال في الغاية في شرح الهداية

وايم معناه ايمن الله وهو جمع عند الكوفيين وقال البصريون معناه والله وكلمة ايم

صلة اي كلمة تستعمل كالواو والبحث في قطع همزتها ووصلها وغير ذلك وظيفة نحوية

قال صاحب المغني هو جمع عند البصريين ولا اشتقاق له عند الكوفيين وفيه بحث

ان ايم في القسم اسم مفرد وعند البصريين ليس بجمع يمين وعند الكوفيين هو جمع يمين

لان وزن افعل تختص بالجمع ولا يكون له نظير في المفرد يدل عليه قولهم ايمن الله على

التقدير ايمان الله فايمن وايم بمعنى ولا اصل في همزتها ان تكون مقطوعة لانها جمع

الا انها وصلت لكثرة الاستعمال وبقيت فتحتها على ما كانت عليه في الاصل ولو

كانت

كانت
جمعا لوجب قطع الهمزة فيها ولما سقط في الدرج يؤيدت قولهم في ايمن الله
ولو كان جمعا لما جاز حذف حروف الا حرفا واحدا اذ لا نظير في كلامهم
ولا نسلم ان هذا الجمع تختص بالجمع فقد جاء في المفرد ايضا مثل اشدّ ولا
معنى لقولهم ان الهمزات في الاصل للقطع ووصلت لكثرة الاستعمال لانه لو كان
كذلك لما جاز كسرها وقد جاء ذلك بالاجماع فقد دلّ ان الوصل في الهمزات
اصل وانه ليس بجميع كذا في كتاب الانصاف للانباري وهذا الخلاف الذي
ذكرناه بين اهل البصرة والكوفة هو المحكي من الكتب العربية والاصولية الا انه و
قع في بعض الكتب المعتبرة عكس ما هو المحكي فالظاهر انه غلط وقع من الكتاب
واما الاسم الذي يؤدي معنى القسم لعمر الله وهو البقاء واللام للابتداء
فتقديره والله الباقي والعمر بالضم والفتح والفتح اغلب في القسم حتى
لا يجوز غيره وهو مبتداء وخبره محذوف الى لعمر الله قسمي واضمار الخبر
لازم لما في بعد لولا فلا يقال لولا زيد موجود لكان كذا فاذا كان بمعنى البقاء
يكون المعنى ابقاء الله والبقاء من صفات الله تع فيكون تعريفا لما هو مقصود القسم
فيجعل يمينا بمنزلة قوله والله الباقي في كلمة على وهو الاستعمال الا
اما حقيقة نحو زيد على السطح او مجازا نحو عليه دين كما يقال ركبه دين كانه
يحمل ثقل الدين على عنقه او على ظهره ومنه على قضاء الصلوات وعلى القصاص
لان الحقوق كانها راكبة على من تلزم وكذا قوله تعالى كان على ربك حتما مقضيا
تعالى عن الاستعلاء بشيء ولكنه اذا صار الشيء مشهورا في الاستعمال في شيء لم
يدع اصل معناه نحو ما اعظم الله ومنه توكلت على الله ومن الاستعمال الاخر لان

امر علينا لان الامر علوا وارتفاعا على غيره ولهذا الخاطب بالمجلس العالي والوضيع
وتقول على الاتباع مررت عليه اذا جزته اتسع فيه كما اتسع في مررت به
فسر كلمة على بالجواز لان المجاوزة في سمت السفل يعبر به عن البعد كما يعبر بالبعد
عن المجاوزة في سمت العلو يقال فلان بعيد الهمة اى عليها كما يقال فلان
على الهمة فالحاصل ان قولك مررت عليه معناه بعد في المجاوزة قال صاحب
المغني في فوايد المغني ان كلمة على في اللغة لعلو الشيء وارتفاعه وفي الشريعة
عبارة عن اللزوم والوجوب لان الواجب على من وجب عليه فكان مطلق نحو لا
على الدين الا ان يصل بكلمة على وديعة فيقول على الف درهم وديعة فلا يثبت
الدين لان على يحتمل معنى الوديعة من حيث ان في الوديعة وجوب الحفظ ثم انها
تستعار للباء لان اللزوم يناسب الالصاق فان الشيء متى لزم كان
ملصقا به لا محالة ولان حروف الجر ينوب بعضها عن بعض لان كل واحد منها يوصل
الفعل الى الاسم قال الامام عبد القاهر على في قولك مررت على زيد اوصل الفعل الذي
هو مررت الى الاسم الذى هو زيد كما يفعل الباء كذلك في قولك مررت بزيد فكان
بينهما مناسبة من هذا الوجه ويستعمل بمعنى الشرط باعتبار ان الجزاء يتعلق بالشرط
فيكون لازما عند وجوده فكان استعمالها في الشرط بمنزلة الحقيقة كانه احد نوعي
على الحقيقة ولهذا يقال قيل فيه يستعمل ولم يعبر يستعار كما قيل في غيرها وقال الله
تعالى حقيق على ان لا اقول على الله الا الحق وهو المذكور في كتب الفقه واما ائمة النحو لم
يذكروا معنى الشرط فيه فقالوا معناه جدير بان لا اقول على الله الا الحق او ضمن حقيق
بمعنى حريص ما استقام على صلة وهو مبالغة من موسى عليه السلام في وصف

نفسه

نفسه بالصدق في ذلك المقام فانه روي ان فرعون لما قال له اني رسول رب العالمين كذبت
انا حقيق على قول الحق ان اكون قائلا اي واجب على قول الحق وان اكون قائلا والقائم
به واذا استعمل على المعاوضات المحضة وهي التي تخلو عن معنى اسقاط كالبيع
وانه معاوضة مال بمال والاجارة فانها معاوضة بالمنفعة ومعاوضة مال بما
ليس بمال كانت بمعنى الباء التي تصحب الاعواض لان العمل لما تعذر بحقيقتها
يحمل على ما يليق بالمعاوضات وهو الباء لما بين العوض والمعوض عنه من اللزوم
والالتصاق في الوجود ولا يحمل على الشرط لان المعاوضات المحضة لا تحتمل
التعليق بالخطر لما فيه من معنى القمار فيحمل على ما يحتمل تصحيحا للكلام فاذا استعمل
في الطلاق كانت بمعنى الشرط عند ابي حنيفة رض اعلم ان ما يثبت بطريق
المقابلة يثبت مع مقابله بطريق المقارنة كالاخ مع الاخ والجار مع الجار او يستحيل ان يكون الشيء
مقابلا لشيء قبل مقابلة ذلك اياه وثبوت المعوض من هذا الباب وما يثبت بطريق
المعاقبة يكون متاخرا عن صاحبه مقدما عليه كالمشروط مع الشرط لان المشروط
متوقف على الشرط فلا بد ان يثبت اولا ثم يعقبه المشروط ثم ان اجزاء العوض مما يتوزع زع
على اجزاء المعوض بالاتفاق لان ثبوتهما بطريق المقابلة فيقابل كل جزء من العوض
جزء من المعوض واجزاء الشرط لا تتوزع على اجزاء المشروط بالاتفاق لان ثبوت المشروط
بطريق المعاقبة فلو ثبت الانقسام تقع تطليقة بدخول احد الدارين دخول الدارين
شرط واحد فيكون بعض المشروط مقدما على الشرط وانه فاسد ويستعمل كلمة على بمعنى
من قال الله تعالى واذا اكتالوا على الناس يستوفون اي من الناس
في بيان كلمة في وفي للظرف اما تحقيقا نحو زيد في الدار او تقديرا نحو نظرت في الكتاب

وتفكرت في العلم وانا في حافتك الكون الكتاب والعلم والحاجة شاغلة
للنظر والفكر والذات مشتملة عليها اشتمال الظرف على المظروف فكانها
محيطة بها من جوانبها وكذا قوله ع م في النفس المؤمنة مائة من الابل اي في قتلها آ ٨١
فالسبب الذي هو القتل متضمن المدية تضمن الظرف للمظروف وهذه هي التي
يقال انها للسببية وقوله تعالى ولاصلبنكم في جذوع النخل فمل افيه في
بمعنى على فالاولى انها بمعناها التمكن المصلوب في الجذع كتمكن المظروف في الظرف
وقيل انها بمعنى الباء في قوله ويركب يوم الروع منا فوارس بصيرون في طعن
عظيم والايام والاولى ان تكون بمعناها اي لهم بصارة وحذف وظرف في
هذا الشان وقيل في بمعنى الى في قوله تع فردوا ايديهم في افواههم والاولى ان تكون
بمعنى ها والمراد التمكن وقيل بمعنى مع قوله تع فادخلي في عبادي وبمعنى الباء في
قول الشاعر شربت في اثمانها الح والاولى انها في الموضعين بمعناها اي حاصلة في زمرة
عبادي او بمعنى ادخلي ايتها الروح في اجسام عبادي والشاعر جعل اثمانها ظرف
فالمشرب والقمار مجازا وقوله في الله من كل فائت خلف اي في الطاقة وقولهم
انت اخي في الله اي في رضاء الله تع يشتمل على مواخاتنا لا تخرج عنه الى الاعراض الدنيوية
وكذا قولهم الحب في الله والبغض في الله في المعنى وكلمة في الظرفية زمانا او مكانا ويفرق
بين حذف واثباته في ظروف الزمان فقوله ان صمت الدهر وقع على الابد وفي الدهر على
الساعة وابو ح لا فرق بين قوله انت طالق غدا وفي غد فيما اذا نوى آخر النهار فيقع
في بان حرف الظرف اذا سقط اتصل الطلاق بالغد بلا واسطة فيقع في كله فتعين اوله
فلا يصدق في التاخير قضاء لكن يصدق ديانة لان نوى تحمل كلام فاذا لم يسقط حرف

الظرف صار معناها الى جزء مبهم من الغد واليه ولاية التعيين فيكون نيته
بيانا لما ابهم فيصدق القاضي وان اضيف الى المكان وقع في الحال الا ان يراد به
اضمار الفعل كما اذا قال عنيت من قولي في مكة اذا دخلت مكة فيصدق
فيما بين الله تع فيصير بمعنى الشرط والا تطلق في الحال لانه ذكر المحل واراد الحال
وذلك من انواع المجاز فيصح ارادته ويصير بمعنى الشرط فيجعل مجازا بمعنى المقارنة
لان في الظرف معنى المقارنة فصار بمعنى مع فتعليق الطلاق بالدخول الا ان لا يكون
شرطا محضا حتى لا يقع الطلاق بعد الدخول بل يقع مع الدخول فلهذا قال فيصير
بمعنى الشرط لان الشرط يقتضي التعقيب فلا يتمحض الشرط ويستعار للمقارنة
فيما اذا نسب الى الفعل في قوله انت طالق في دخولك الدار يتعلق الطلاق
بدخول الدار فان الدخول لا يصلح ظرفا لكونه فعلا وبين الظرف والمظروف مقارنة
كما بين الشرط والمشروط مقارنة من حيث انه لا يتخلل زمان بينهما بل يتصل
بالشرط وان كان يعقبه ولو قال انت طالق في مشية الله تع او في ارادته واخوا　نرهما
اي في رضائه او في محبته او في امره او في حلمه او في قدرته او في قضائه لم يقع شيء
كقوله ان شاء الله تع الا في علم الله لانه يستعمل في المعلوم يقال اللهم اغفر علمك
فينا اي معلومك ويقال علم ابي حنيفة رح ويراد به معلومه وكذا لو حلف
بعلم الله لا يكون يمينا واذا كان مستعملا بمعنى المعلوم يستحيل ان يجعل
بمعنى الشرط لان الشرط ما يكون على خطر الوجود ومعلوم الله تع تحقق لا محالة
واذا كان كذلك كان واقعا في الحال لانه جعل معلوم الله تع ظرفا للطلاق وربما يكون
الطلاق في معلوم ان لو كان واقعا في الحال لانه لو لم يكن واقعا لكان

عدمه

عدم في معلوم فان قيل لو قال في قدرة الله تع لم تطلق وان تستعمل في المقدور قلنا
معنى الاستعمال انه اثر قدرته تع على حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه
والمحذوف كالمذكور لغة فلم يكن بهذا اطلاق اسم القدرة على المقدور ومثله لا يتحقق
في العلم الا يرى ان ذات الله تع وصفاته وساير المعدومات معلوم ولا يطلق اسم العلم
تع على المعدوم لان الاثار وجودية فلم يكن العلم للمعلوم من باب الحذف والاضمار ولو
قال لفلان علي عشرة دراهم في عشرة دراهم يلزم عشرة عندنا لانه لا يصلح للظرف
الا ان ينوي به معنى مع او واو العطف فح يلزم عشرون وقال زفر رح يلزم عشرون
بكل حال وقال الحسن يلزم مائة لان العشرة في العشرة في متعارف الحساب
مائة فيحمل عليه الا انا نقول ان الضرب في تكسير الاجزاء لا في زيادة المال وعشرة وزنا
وان تكسر اجزاؤها لا يصير اكثر من عشرة وزفر رح لما تعذر العمل بحقيقة هذا الحرف
لان العدد لا يكون ظرفا للمثل بلا شبهة حمل على معنى مع او واو العطف لما ذكرنا
ان في الظرف معنى المقارنة والجمع قال الله تع فادخلي في عبادي وادخلي جنتي اي
معهم لانا نقول جهة المجاز ههنا متعددة فان في قد يكون بمعنى على وبمعنى من كما
تقول بمعنى مع قال الله تع اضبارا ولاصلبنكم في جذوع النخل اي عليها وقا
عز اسمه وارزقوهم فيها اي منها وليس احد الوجوه اولى من الباقي فيعتبر اول
كلامه فيلزم عشرة ويلغو آخره الا ان يقول عنيت هذا فيعمل بنيته لانه
يبين انه استعمل بمعنى مع او بمعنى الواو وفيه تشديد عليه فيصدق ولا يقال
معنى من لا يستقيم ههنا اذ لا يقال علي عشرة على عشرة ولا علي عشرة من عشرة
وكان معنى المقارنة متعينا فوجب الحمل عليه من غير نية كما قال زفر لانا نقول

المال

المال لا تجب بالشك لان البرأة اصل وقد امكن حمل كلامه على تكثير الاجزاء وكلا وجه
للمصير الى المجاز وايجاب الزيادة من غير قصد

في بيان كلمة عن

وعن للمجاوزة يعني لبعد شيء عن المجرور بسبب الجار مصدر المعدي
بها نحو رميت السهم عن القوس اي بعد السهم عن القوس بسبب الرمي فان قلت
ما تقول في قولهم رمي بالقوس وقولهم عن القوس وقولهم على القوس قلت
الباء بالنظر الى القوس التي جعلها آلة للرمي ومستعانا بها فيه وعلى بالنظر الى
يد الرامي التي اعتمدت على القوس في الرمي واما عن فبالنظر الى السهم الذي
عداه عن القوس وكذا اطعم عن الجوع اي بعده عن الجوع بسبب الطعام وكذا
اديت الدين عن زيد وقولهم رويت عنه علما واخذته مجاز كانك
نقلته عنه وقولك جلست عن يمينه اي تراخيت عن موضع يمينه بالجلوس
وقوله تعالى يخالفون عن امره متضمن معنى تجاوزوا وقوله تعالى طبقا عن طبق اي طبقا
تتجاوز في الشدة عن طبق اخر دونه ويكون كل طبق اعظم في الشدة مما قبله وقوله
عن طبق صفة طبقا اذ ليس المراد طبقين فقط بل المقصود اطباق كل واحد اعظم
من الآخر وهو مثل التثنية في لبيك وقوله تعالى كرتين والمراد في الكل التكثير والتكرير
فاقتصر على مراتب التكرير وهو الاثنان تحقيقا وكذا قوله ورثت السيادة كابرا
عن كابر اي كابرا متجاوزا عن كابر في الفصل عن كابر الخ وقال بعضهم
اي بعد كابر والاولى ابقاء الحرف على معناها ما امكن وقوله لا تفضلت
في حسب عني تضمن افضلت معنى تجاوزت في الفضل وقال ابو عبيدة وما ينطق
عن الهوى بالهوى والاولى انها في معناها والجار والمجرور صفة للمصدر

اى نطقها صادرا عن الهوى فعن فى مثله تعبد السببية كما فى قولك قلت هذا
عن علم و قول الصدو تبدى عن اسلب ضمن فيه يبدى معنى يكشف اى يكشف
العطاء عن وجه   فى بيان كلمة اللام من حروف الجر واللام للاختصاص
لام الجر مكسورة مع غير المضمر و مفتوحة معه كثيرها ايضا معه لغة فى غيبته وربما
فتحت قبل ان المظهرة نحو ليعلم بفتح الميم و نقل بفتحها مع ضمير المظهرات اعلم ان كل
كلمة على حرف واحد كالواو والباء ولام الابتداء فحقها الفتح لثقل الضم
والكسر فى الكلمة التى فى غاية الخفة لكونها على حرف واحد وانما كسر باء الجر ولامه لموافقة
معمولها ولم يكسر كاف التشبيه لانها تكون اسماً ايضا فجرها اذا ليس بالاضافة بل القيام
مقام الحرف عند من قال ان المضاف هو الجار وانما فتح لام الجر الداخلة على المضمر على فتحها
الحاقا لها بسائر اللامات كلام الابتداء ولام جواب لو وغير ذلك وفائدة اللام الاختصاص
اما الملكية نحو المال لزيد او بغيرها نحو الجل للفرس والجنة للمؤمن والاب للابن وولدوا
للموت وقوله تعالى واذا ذرانا لجهنم فرع لام الاختصاص من كان ولادتهم للموت وخلقهم
لجهنم وكذا التى للتعليل نحو جئتك للسمن والضرب اذ المجىء مختص بذلك واللام
المقوية للعامل الضعيف بتأخيره عن معموله نحو لزيد ضربت وبكونه اسم فاعل نحو انا
ضارب لزيد او مصدراً نحو ضربى لزيد حسن وبكونه مقدراً نحو يا لزيد و يا لله
لام للاختصاص صارت الاخيرة مع ذلك علما للاستغاثة او للتعجب وقد يجىء بمعنى
الى نحو سمع الله لمن حمده اى سمع الى الذى حمده و وجهت وجهى للذى اى الى الذى
وبمعنى على نحو وتله للجبين اى عليه ويخرون للاذقان اى عليها او زائدة فى ردف لكم
لان ردف يتعدى بنفسه يقال ردفه ردفكم اما اذا تضمن فى الاية معنى فعل يتعدى

بالادم

باللام نحو دنا لكم وازف لكم معناه تبعكم ولحقكم لا يكون اللام زائدة هذا اذا كانت
اللام متأخرة عن الفعل فان تقدمت فالاحسن ان تكون زائدة ومؤكدة لعمل الفعل ونا حرة
لبا على العمل لان المعمول لما تقدم على الفعل ضعف العمل فلذا الا ترى انهم يبطلون
عمله ويقولون زيد ضربت على تقدير زيد ضربته فاذا دخل اللام فقيل لزيد ضربت صرف الاسم
عن الابتداء وخصصت بالفعل الذي يعمل في النصب في حال التأخر النية نحو ضربت زيدا ومنها ل التقديم
في قوله تعالى ان كنتم للرؤيا تعبرون وكذا في شكرت له على ما ذكر في المتعدي اما وزنت المال ووزنت له
وكلت البر وكلت له وعددت الدراهم وعددت له فاللام ليست فيها
مثل شكرت له لانها اوصلت الافعال الثلثة الى المفعول الاول ثم حذفت تخفيفا ومثل يبغونكم
الفتنة ولا يألونكم خبالا وكذا اللام زائدة في ولا ابا لكم عند سيبويه وكذا اللام المقدرة
بعد فعلي الامر والارادة كقوله تعالى وما امروا الا ليعبدوا الله وقوله اريد لانسى حاجتي
وقيل هما بمعنى ان والفعل هو الاول كقوله تعالى امرت لان اكون وزائدة ايضا في قوله تعالى
وبوأنا لابراهيم كقوله تعالى ولقد بوأنا بني اسرائيل وبمعنى عن مع القول كقوله تعالى قال الذين
كفروا للذين آمنوا وقيل يجيء بمعنى في وبمعنى بعد وبمعنى قبل في قوله تعالى جامع الناس
ليوم لا ريب فيه اي في يوم والله اعلم   من حروف المعاني حروف
الشرط يعني كلماته والفاظه ان واذا واذما وكل وكلما فيها ومتى ومتيما ولو ولولا وسميتها
حروفا باعتبار ان الاصل فيها كلمة ان وهي حروف واصل في هذا الباب لانه اختص
بمعنى الشرط وليس له معنى آخر سواه بخلاف سائر الفاظ الشرط وهي انما تدخل على امر معدوم
على خطر ليس بكائن لا محالة يعني يتردد بين ان لا يوجد وبين ان يوجد وهو احتراز عن
المستحيل وعن الفعل المحقق لا محالة كمجيء الغد بالنظر الى العادة ولهذا لا يجوز ان يقال

ان جاء غدا وطلعت الشمس اخرج لانها طالعة خرج او لم يخرج ومثال ان تزوجني اكرمك
واتى كلمتان ان يمنع العلة عن الحكم اصلا الى ان يبطل التعليق بوجود الشرط فلو قال لامرأته
ان لم اطلقك فانت طالق ثلثا انها لا تطلق حتى يموت احدهما قبل ان يطلقها لان ان
للشرط المحض وانه جعل عدم ايقاع الطلاق عليها شرطا ولا يتيقن بوجود هذا الشرط
بقيا حيين ثم ان مات الزوج تطلق قبل موته بساعة لطيفة لا يسع فيها كلمة التطليق
لان الشرط يتحقق فيها واذا لم يدخل بها فلا يرث لها لان امرأة الفار
انما ترث اذا كانت في العدة وان دخل بها فلها الميراث لوقوع الطلاق عليها
قبل موته باختياره وهو ترك التطليق فصار فارا فترث فان قيل
المعلق بالشرط كالملفوظ عند الشرط وقد عجز عن التكلم قبل الموت فكيف
يجعل متكلما بالطلاق في هذه الحالة قلنا هو امر حكمي فلا يشترط فيه
ما شرط في حقيقة الطلاق ثم وجد الشرط وهو مجنون فانه يترك الجزاء
وان لم يتصور حقيقة التطليق في هذه الحالة وكذا اذا ماتت المرأة طلقت
ثلثا قبل موتها في اصح الروايتين وفي النوادر لا تطلق بموتها لان اليأس انما يحصل
بموتها لانها ما لم تمت ففعل الطلاق يتحقق من الزوج وبعد موتها لا يقع الطلاق
عليها فوجد الشرط عند انتفاء محل الطلاق فلم تطلق بخلاف الزوج فانه لما اشرف
على الهلاك وقع اليأس عن التطليق منه والصحيح ان موتها كموته لانها اذا اشرفت
على الموت فقد بقي من حياتها ما لا يسع التكلم بالطلاق وذلك القدر من الزمان صالح
لوقوع المعلق فوجد الشرط والمحل باق فيقع قبل موتها بلا فصل ولا ميراث للزوج
لانها بانت قبل الموت فلم يبق بينهما زوجية عند الموت كذا في المبسوط واما اذا فهي

للوقت

للوقت والمشروط على السواء عند نحوي الكوفة وهو قول ابي حنيفة رح يعني كلمة
اذا تستعمل لكل واحد منهما بطريق الحقيقة فيكون مشتركا بينهما والمشترك
لا عموم له فاذا استعمل الشرط لم يبق معنى الوقت وصارت بمعنى ان واليه ذهب
ابو حنيفة رح وعند البصريين وهو قولهما انها للوقت وقد تستعمل للشرط
من غير سقوط الوقت عنها مثل متى فانها للوقت لا يسقط عنه بحال بيانه فيمن
قال لامرأته اذا لم اطلقك فانت طالق ولم ينو شيئا قال ابو حنيفة رح لا يقع حتى
يموت احدهما مثل ان وقالا لا يقع كما فرغ عن اليمين مثل متى لان الشرط يقتضي
خطرا وترددا وهو اصله واذا تدخل على امر كائن او منتظر لا محالة كقوله تع اذا الشمس
كورت ويقال اذا الشتاء ولا يجوز ان سهما الا انه يستعير للشرط مع قيام
معنى الوقت مثل متى مع المجازاة في متى لازمة في غير موضع الاستفهام ومع الوقت
هذا لا يسقط عنه الوقت فلان لا يسقط عن اذا والمجازاة بها غير لازمة وحاصل
هذا ان الاستعمال اذا للشرط يوجب سقوط معنى الوقت عنه لان المجازاة في متى الزم
منها في اذا لان المجازاة في متى لازم في غير موضع الاستفهام وفي اذا جائزة ثم لم
يسقط معنى الوقت عن متى في المجازاة فالاولى ان لا يسقط عن اذا فيها
واذا ثبت ذلك كان الطلاق مضافا الى زمان خال عن الايقاع فكما سكت وجد
ذلك الوقت فيطلق ثم استدلا بالحكم فقالا ولهذا لو قال انت طالق اذا شئت
لم يتقيد بالمجلس مثل متى بخلاف ان فلو كان اذا للشرط لبطلت المشية اذا قام مت
عن المجلس كما لو قال انت طالق ان شئت بطلت مشيتها بالقيام عن المجلس
وابو حنيفة رح اعتبر ما قاله اهل الكوفة وقال رح اذا قد يكون حرفا بمعنى الشرط

المحض كما كان اسماً بمعنى الوقت قال الشاعر واذا تصبك خصاصة فتجمل معناه ان

تصبك خصاصة لان اصابة الخصاصة من الامور المترددة والدليل على كون اذا بمعنى

ان دخول الفاء في فتجمل وذا مخصوص بان لا تدخل في متى وكلمة اذا اذا كانت بمعنى

الوقت انما تستعمل في الامر الكائن او المنتظر الذي لا ريب فيه عادة او شرعا نحو يجيء الغد

والقيام الى الصلوة فلو لم نترك كلمة اذا ههنا بمعنى الشرط ونفي معنى الوقت لما جاز

استعمالها في الامر المتردد بخلاف متى لانها لا تستعمل في الموجود الكائن لا محالة فاستعمالها

للشرط لا يدل على سقوط معنى الوقت عنها لا يقال ينبغي ان يحمل على متى حتى يبقى الوقت

معتبرا فيها وان جوزنا كما في متى لانا نقول لو جعلنا ذلك يلزم منه ترك خاصة وهي الدخول

في الامور الكائنة اذا كانت بمعنى الوقت كما ذكرنا واذا ثبت بهذا ان الوجهان فيه وقع

الشك في وقوع الطلاق لانه ان اريد به الشرط لا يقع وان اريد به الوقت يقع فلا يقع

بالشك في خروج الامر من يدها اي فيما اشتبه به وقع الشك في خروج الامر من يدها بعد

ما دخل في يدها يقينا لانا لو جعلنا الكلمة بمنزلة ان خرج الامر من يدها بالقيام ولو جعلنا

بمنزلة متى يخرج الامر من يدها فلا يخرج بالشك وكذا اذا ما يعني لا يفترق الحال

بين دخولها على اذا وبين عدمه فيما ذكرنا من الاحكام الا ان دخولها يحقق معنى المجازاة

بالاتفاق بين البصريين والكوفيين وما بهذه المسالطة واما متى فانها الموقت

ولكن لما كان الفعل بعدها دون الاسم جعل في معنى الشرط فصح المجازاة بها مع قيام

معنى الوقت واعلم ان متى في الاصل من الظروف وهو اسم للوقت وانه متضمن

معنى الاستفهام والشرط فكان المتكلم به في الاستفهام اراد ان يقول أكان ذلك

يوم السبت او يوم كذا الى ان يطول فأتي بمتى للايجاز فاشتمل على الازمنة كلها ولهذا

جعل

جعل نائبا عن ان في الشرط ثم اشير في كتب الاصول الى الفرق بين اذا ومتى فقيل المجازات

في كلمة متى لازمة في غير موضع الاستفهام لان متى اسم للوقت المبهم ولا يختص وقت دون

وقت فكانت مشاركة في الابهام كلمة ان للتردد وما دخل عليه متى بين ان يوجد وبين

ان لا يوجد كما في كلمة ان فلهذه المشاركة يلزم في باب المجازات ولذلك وقع

الطلاق بقوله انت طالق متى لم اطلقك عقيب اليمين واما اذا فلافادة الوقت

الخالص ولهذا يدخل على امر كائن او منتظر فلم يلزم المجازاة بها بل في حيز الجواز

لما بينا وكل وكلما في معنى ~~الشرط~~ الشرط اما بيان انهما ليست من كلمة الشرط

فلان الشرط يكون معدوما على خطر الوجود وهذا المعنى لا يتحقق في كل لكونها

مصاحبة للاسماء ولا يتحقق هذا المعنى في الاسماء لكونها ثابتة بخلاف سائر الحروف

فانها تصاحب الافعال وفيها تردد واما بيان ان فيهما معنى الشرط فلان

الاسم الذي يأتي عقيبها يوصف بفعل لا محالة ولهذا تدخل الفاء في جوابها فيقال

كل من يأتيني فله درهم وكقوله كل رجل ~~يفوض امره~~ يفوض امره الى الله تعالى فهو

صادق وكل من يتبع الشيطان فهو فاسق اما كلمة كلما فهي من حروف

الشرط عند الاصوليين لملازمتها الافعال والفرق بين الكلمتين ان كلمة

كل لتعميم الاسماء لدخولها عليها وكلمة كلما لتعميم الافعال لدخولها

بيانه في قول الرجل كل امرأة لي تدخل الدار فهي طالق فدخلن طلقن لكن

لا يتعدد الوقوع على واحدة لعدم اقتضائها تعميم الافعال بخلاف ما

اذا قال كلما دخلت امرأة من نسائي هذه الدار فهي طالق فدخلت طلقت ويتعدد

الوقوع على واحدة اذ تعدد الوقوع منها وتبين بثلث فاذا عادت اليه

بعد زوج اخر لم تطلق بالدخول لان المعلق وهو طلاق نسخ الملك فذ تم ثم
الفرق بين كلمة كلما اذا دخلت على منكر وبينها اذا دخلت على معرف ان في الاول
تقتضي احاطة الافراد وفي الثاني احاطة الاجزاء ولهذا قالوا كل الرمان
ماكول كاذب وكل رمانة ماكول صادق قال صاحب التحقيق كما قيل كلمة كل
ماخوذ من الاكليل الذي هو محيط بجوانب الراس فلذلك يوجب الاحاطة
ومما فيه معنى الشرط كلمة لو على ما روي عن ابي يوسف رحمه الله انه قال انت
طالق لو دخلت الدار بمنزلة قوله ان لان فيهما معنى الترقب والانتظار
معناه اذا كان الفعل الذي بعده بمعنى المستقبل بصورة مترددا فيتصور
الترقب فعملت الشرط يعني لتعليق احد الجملتين بالاخرى على ان يكون الثانية
جوابا للاولى لكن ولهذا يعقبه الفعل تحقيقا او تقديرا الا ان ان يجعله للاستقبال
وان كان ماضيا ولو يجعله ماضيا وان كان استقبال واعلم ان اللام تدخل
في جوابه لتاكيد ارتباط احد الجملتين بالاخرى قال الله تع لو كان فيهما
الهة الا الله الاية ويجوز حذفها كقوله تعالى لو نشاء جعلناه ولا تدخل
الفاء في جوابه لان الفاء انما تدخل في جملة لو كانا مكان الفعل المضارع
يكون مجزوما وكلمة لو لا تعمل الجزم اصلا لانها للمضي والجزم يختص
بالمضارع ولهذا قال ابو الحسن الاهوازي فيما قال لامراته لو دخلت الدار
فانت طالق يقع الطلاق في الحال كما لو قال ان دخلت الدار وانت
طالق لان الفاء لا تدخل في جواب لو كما ان الواو لا تدخل في جواب ان قال
صاحب بيان حقائق الحروف الحق ما قاله الاهوازي ان الفاء لا تدخل

في جواب ان قال صاحب بيان حقايق الحروف الحق ما قال الاول وعند النحاة بلا خلاف
واما عند الفقهاء فليس كذلك سألت الامام القاضي اباعمرو العامري عن هذه
المسئلة فقال لا تطلق ما لم تدخل الدار وما سألته عن العلة والعلة فيه ان لو للشرط
كان وقد جاء كل واحد منهما بمعنى الاخر كما ذكرنا في موضعه فيجوز ان يقع لو موقع ان
في جواز دخول الفاء في جوابه ولان الفقهاء لا يعتبرون الاعراب لان العامة يخطى
ويصيب فيه الا يرى ان رجلا لو قال لرجل زنيت بكسر التاء او لامراة زنيت بفتح التاء
يجب حد القذف في الصورتين لما ذكرنا وهو معنى قولهم لو لامتناع الشيء لعدم
غيره فعلى هذا لو قال لعبده لو دخلت الدار لعتقت ولم يدخل العبد الدار في الزمان
الماضي ودخلها بعد كان ينبغي ان لا يعتق لان معناه لو كنت دخلت الا ان الفقهاء
علقوا العتق بالدخول الذي يوجد في المستقبل لان لو لمواخاتها ان في معنى الشرط
يستعمل بمعنى الاستقبال كان قال الله تع ولو كره المشركون ولو كره الكافرون
كما ان ان يستعمل بمعنى لو قال الله تع ان كنت قلته فقد علمته وعليه يخرج قول
صاحب المغني انت طالق لو دخلت الدار فان الطلاق لا يقع حتى تدخل الدار رواه
سماعة عن ابي يوسف رح في نوادره وليس فيه ذكر محمد ولذا لم يذكره شمس الائمة
وتابعه صاحب المغني وفخر الاسلام ذكر في مختصره محمدا مع ابي يوسف وليس
في هذه المسئلة نص عن ابي حنيفة وكذا في لولا بمعنى الشرط وهي تستعمل لنفي شيء
لوجود غيره قال محمد في قوله انت طالق لولا دخولك الدار انها لا تطلق
وجعل هذه الكلمة بمنزلة الاستثناء واعلم ان لولا امتناع الشيء لوجود غيره
زيدت على كلمة لو لا تخرج من امتناع الشيء لامتناع غيره وتسمى لا هذه مغيرة بمعنى الاحرف

ولا يقع بعدها الا الاسم المبتدا فاذا قلت لولا زيد كان مرفوعا بالابتداء وخبره
محذوف والتقدير لولا زيد موجود وحذف خبره لازما لطول الكلام ولدلالة
الحال يدخل في جوابهما اللام والتوكيد فاذا قلت انت طالق لولا حسنك
لا يقع لما فيه من معنى الشرط وهو ربط احدى الجملتين بالاخرى وامتناع الجزاء
واثر الشرط هو الربط والمنع الا ان في الشرط الحقيقي يتوقف وجود الجزاء بوجود الشرط
وفي لولا لا يتوقف الجزاء اصلا لانه لا يستعمل في المستقبل ولهذا قالوا انه بمنزلة الاستثناء
كما نص عليه صاحب المغني لان الاستثناء وهو ان شاء الله يخرج الكلام عن الايجاب
والاعتبار حتى لا يتعلق به حكم فلذلك هذه الكلمة الا يرى انه لو زال حسنها في قوله
انت طالق لولا حسنك لا تطلق وهو استثناء وكذا ذكره ابو الحسن في مختصره عن محمد رحمه الله
في قولك انت طالق لولا دخولك الدار انها لا تطلق وتجعل هذه الكلمة بمنزلة الاستثناء

فصل في بيان حقيقة التضمين وفي الاضمار والحذف وقد يجري في الكلام التضمين
ويدل عليه بهذا الحرف حقيقة التضمين ان تقصد بلفظ فعل معناه الحقيقي ويلاحظ
معه معنى آخر يناسبه ويدل عليه بذكر شيء من متعلقاته كقولك احمد اليك
فلانا لاحظت مع الحمد معنى الانتهاء ودللت عليه بذكر صلته اعني الى اي انهي
حمده اليك وفائدة التضمين اعطاء مجموع المعنيين فالفعلان مقصودان معا
قصدا وتبعا ومن شان العرب انهم يضمنون الفعل اخر ويجرونه مجراه فيقولون
هيجني شوقا يتعدى الى مفعولين بنفسه وان كان يتعدى الى الثاني بالى يقال هيجه
الى كذا التضمين معنى ذكر وقال ابن جني لو جمعت تضمينات العرب لجمعت مجلدات
فان قلت اللفظ ان كان مستعملا في المعنيين معا كان جمعا بين الحقيقة والمجاز

وان كان مستعملا في احدهما ولم يقصد به الاخر فلا تضمين قلت هو مستعمل في معناه
الحقيقي والمعنى الاخر مراد بلفظ محذوف يدل عليه ذكر ما هو من متعلقاته فتارة
يجعل المحذوف اصلا والمذكور حالا كما في قوله تع ولتكبروا الله على ما هديكم كانه قيل
ولتكبروا الله حامدين على ما هديكم وتارة يعكس فيجعل المحذوف اصلا والمذكور
مفعولا كما في انهى اليك حمده او حالا كما اشار اليه صاحب الكشف في تفسير قوله
تع يؤمنون بالغيب بقوله يعترفون به فانه لا بد من تقدير الحال اي يعترفون مؤمنين
بالغيب والا لم يكن تضمينا بل مجازا عن الاعتراف فان قلت اذا كان المعنى الا
خر مدلولا عليه بلفظ محذوف لم يكن في ضمن المذكور فكيف قيل انه تضمن قلت
لما كان مناسبة المعنى المذكور بمعونة ذكر صلته قرينة على اعتباره جعل كانه
في ضمنه ومن ثم جعله حالا وتبعا للمذكور اولى من عكسه وقيل ذكر صلة المتروك
يدل على انه المقصود اصالة ورد بانه يدل على انه مراد في الجملة اولو لاه لم يكن مرادا
اصلا وربما يقال اريد المعنيان معا في التضمين بلفظ واحد على انه كناية اذ اريد
بها معناها الاصلي ليتوسل بفهومه الى ما هو المقصود الاصلي الحقيقي فلا حاجة
الى تقدير الا التصور المعنى وايراده فينقلب الحال وفيه ضعف لان المكنى به قد لا يقصد
ثبوته وفي التضمين يجب ان يقصد ثبوت كل واحد من المضمن فيه ولو اريد بلفظ
المذكور معناه قصدا او ما يناسبه تبعا وجعل ذكر صلته دليلا على انه مقصود منه
كذلك فلا يكن اللفظ مستعملا الا في معناه حقيقة ولم يكن هناك محذوف
لم يكن بعيدا بل كان اقرب الى مفهوم التضمين بيان الاضمار في الحروف الجارة كقول
العرب الله لافعلن مجرورا باضمار الباء وانما قلنا باضمار الباء دون الواو والتاء

لاصالتها في القسم وكثرة استعمالها فيه ونظيره لاه ابوك اصله لله ابوك حذف الجار وحذف
الزائدة المدغمة في الاصلية لئلا يلزم الابتداء بالساكن وقيل حذف الاصلية لان
لان الزائدة تجلبت لمعنى فهي بالابقاء اولى وحركت الزائدة ومعنى لله ابوك مدح
وتعجب اي لعظمته وغرابة شانه تختصه بالله الذي يوجد بكمال قدرته عظائم
الامور العجيبة الشان والتفصيل ان حذف حرف الجر على قسمين يبقى عمله
بعد الحذف يقال له في عرفهم الاضمار وقسم لا يبقى عمله بعد الحذف بل يكون
معموله منصوبا يقال له حذف ايصال ويقال لمعموله منصوب على نزع الخافض
قال نجم الائمة اعلم ان حرف الجر لا يحذف مع بقاء عمله قياسا الا في الله قسما
عند البصريين واجاز الكوفيون قياس سائر الالفاظ والمقسم به على الله تعالى
نحو المصحف لافعلن ويحذف حرف الجر قياسا بقاء عملها اذا كان الجار كلمة رب
بشرطين احدهما ان يكون ذلك في الشعر خاصة والثاني ان يكون بعد الواو
والفاء وبل واما حذفها من دون هذه الحروف نحو رسم دار وقفت في طلله
كدت اقضي الحيوة من جلله فشاذ في الشعر ايضا فالواو كقوله وقاتم الاعماق
خاوي المخترق والفاء كقوله فان اهلك فذي حنق لظاه يكاد عليّ يلتهب
وبل كقوله بل بلد ذي صعد واصباب اما الفاء وبل فلا خلاف عندهم ان الجر
ليس بهما بل برب المقدرة بعدهما لان بل حرف عطف بها على ما قبلها والفاء جواب
الشرط اما الواو فلا عطف ايضا عند سيبويه وليس بجارة ومثال حذف
ايصال قربت زيدا وجئت زيدا وبعت زيدا مالا تقديره قربت من زيد وجئت اليه
وبعت منه مالا ثم حذفت للتخفيف قال صاحب التحرير في المثال الاخير قولهم

نعب منه بمعنى بعثه وهذا المثال هو المعروف في اللغة استعمل الفقهاء ايضا
صحيح استعمال بعث منه في كلام العرب وثبت ذلك في التصحيح من كلام
فصحاء من اصحاب بو وقد اوضحت في تهذيب الاسماء واللغات ويكون
من زائدة على مذهب الاخفش في جواز زيادتها في الواجب وماذكره
نجم الائمة في هذا المثال من الحمل قد سبق في المطلب الثاني فائدة قال نجم
الائمة واعلم انه قد قيل في بعض الافعال انه متعد بنفسه مرة وانه لازم
متعد بحرف الجر مرة وذلك اذا تساوى الاستعمالان وكان كل واحد منهما
غالبا نحو نصحت لك ونصحتك وشكرت لك وشكرتك والذي اى الحكم ان
يتعدى مثل ذلك مطلقا او معناه مع اللام هو معناه من دون اللام والتعدي
واللزوم بحسب المعنى وهو بلا لام متعد اجماعا فكذا مع اللام فهي اذن زائدة كما
في ردف لكم الا انها وطردت الزيادة جوازا في هذه بخلاف ردف فان كان تعد
بنفسه قليلا نحو اقسمت بالله او مختصا بنوع المفاعيل كاختصاص دخلت
بالتعدي الى مكنت واما في غيرها فبكلمة في كدخلت في الامر فهو لازم حذف منه
حرف الجر وان كان تعديه بحرف الجر قليلا فهو متعد والحرف زائد كما في
قوله تعالى ولا تلقوا بايديكم الى التهلكة وردف لكم واذا تعدى بحرف الجر فالجار
والمجرور في محل النصب على المفعول به ولهذا قد يعطف على الموضع بالنصب
قال الله تعالى وامسحوا برؤسكم وارجلكم بالنصب والتحقيق ان المجرور وحده
منصوب المحل لا مع الجار لان الجار هو الموصل الفعل اليه كالهمزة والتضعيف
واذهبت زيدا واكرمت عمرا وفرحت بشرا لكن لما كان الهمزة والتضعيف

من تمام الفعل والجارّ منفصلا منه كان كالجزء من المفعول فتوسّعوا في
اللفظ وقالوا انهما في محل النصب هذه هي الافعال التي ذكرت ايرادها
وسبب ايرادها في اوّل الرسالة جمعت بها في سبعة فصول على ترتيب المطا
لب السبعة وكل فصل تختص ووجه تاخيرها ظاهر لمن له تامّل صادق
والله المستعان وعليه التكلان في الافعال التي تتعدى بكلمة
من اولا ثم بغيرها على ما وقع في الكتب يعني اختونا ترتيب الكتب في الذكر مثلا
اوردوا افعالا بتعدية الباء ثم ذكروا بتعدية بالى ثم بتعدية بعلى فاوردنا
ذلك في فصل الباء وذكرنا تعدية الفعل بالباء اولا ثم بالى ثم بعلى وهذا
هو المراد من قولنا اولا ثم بغيرها على ما وقع في الكتب في الافعال التي تتعدى
بكلمة الى على المذكور في الافعال التي تتعدى بالباء على المذكور
في الافعال التي تتعدى بعلى على المذكور في الافعال التي تتعدى بفي
على المذكور في الافعال التي تتعدى بعن على المذكور
في الافعال التي تتعدى باللام على المذكور غضب منه الشيء
لفظ اللقمة من فيه سرق منه مالا باع منه الشيء وباعه الشيء نقم منه كذا ينقم ويستعمل
بعلى ايضا ونقم ينقم نقما ونقمة بان منه بلينونة ويستعمل باللام ايضا يقال
بان الامر بيانا انتشر من مكانه ويستعمل بعلى دان منه الدين فداه من الاسر
فدية وفدا وفداء برئ من المرض طلبه منه طلابة وطلابة ومطلبا وطلبا
ويعدى بالى خرج من الدار خروجا ومخرجا اخذ منه الشيء ندر من فيه كلام ندرا
والجمع نوادر ونصره من العدو ويعدى بعلى نحو نصره الله على عدوه فرع من

من العقل يفرغ ويفرغ وفرغ يفرغ فراغا وفروغا مرق السهم من الرمية
ومرق الرجل من الطاعة ويعدى بعن فرك المعنى من الثوب مضّ من المريض
مضًّا حطّ من الثمن شيئا حطًّا وهي حطيطة غلّ من الغنيمة عاذ بالله من السوء
عوذًا ومعاذًا وتقول معاذ الله عاض من هبة شيئا عوضا وعياضا وهو العوض
وصحا من السكر شدا من العلم ومن الغناء فزع منه فزعا انف من الامر انفة
وانفًا وهو آنف والجمع آنف خلا المنزل من اهله خلا وخلوًّا وانا منه خلو
سال مالا وسئل منه سال عن شيء وسال الشيء ولا الدلو من البئر سخر منه سخرا وسخرية
وسخريا مسّ من الجنون غار على المرأة من غيرة غارا وغيارا وهو غيران نال
من عدوه عرى من ثيابه حيّ منه حياء وهو صبا من دينه متح الماء من البئر نقه
من المرض نقوها ورث منه قرب منه ومقربة روي من الماء ربا منعه من الامر
ابرأه من الدين اكتب الصيد رمى من كثب افرز نصيبه من الدار اشفق منه وعليه
امكنه من كذا ابل من المرض افاق من سكر والمرض والجنون والغشي اعاذه من
السوء ايسه من الشيء انجاه من الهلك اعراه من الثياب الحى من اوتيه
ادناه منه ارواه من الماء جرده من ثيابه قصّ الحاج من الشعر مكنه من كذا وامنه
من الشيء نبهه من نومه عالجه من الداء حاذر منه سافر من ارض روحها الى الارض
احترز منه اختوس منه اختلف من زوجها التمس منه شيئا اعترق من الماء
انتصف منه بكذا انفلت منه اعتاض منه بغيره ارتاع منه افتدى منه بكذا انفلت
منه تعذر من الشيء تضلع من الماء ابرعج من مكانه انسل السيف من الغمد تقلب
منه تلقف الكلام من فيه تمكن من الامر تغرز منه تورع من الضرب نعوذ بالله من شر

فلان تميز الشيء من الشيء تروّى من الماء استغفر الله من ذنوبه استخرمنه استكثر من الشيء

استنقص من الثمن استنقذه من الهلاك استمدّ من الدواء استحط من السلعة

استوثق من الباب استحى منه استنكف منه   فالتجأ اليه عمد واليه واقصد

واليه ول رمز اليه ويرمز ويرمز رمزاً انطش من بلد الى بلد نزع الى عاصر فاليه سبعة

الى الغاية عمله الى السلطان دال الى المكان وصل الى القوم وصلا وكل اليه الامر وكله الى

وكلاً جاء اليه عام الى اللبن اتى اليه احسانا ويستعمل بعلى معناه الاهلاك هداه اليه

هداية وهدا اليه العروس عزاه الى ابيه اوى اليه اويا احسنت اليه خطب اليه خطبة طلب

اليه ندبه الى امره نسبه الى ابيه حمد اليه حمداً بلغ اليه بلغه بلاغاً وبلوغاً دخل الى فلان

وعلى فلان دخولا ومدخلا ركن اليه يركن رشّ اليه رسولا ضم الشيء الى الشيء تاب

الى الله ثاب اليه عقله ثوبا ومثابة وهى المثابة وثاب الى المكان عاد اليه عوداً ومعاداً

وهى العادة والعوائد جمعه عاد الى الله ثاف الى الله صبا اليه صبوة وصبواً وصباءً

عاد اليه والى المدعاة والدعوة صغا اليه يصغو ويصغى صغواً وصغياً وصغى يصغى

صغا شكى اليه شكاية وشكوى دنا اليه دنواً ويستعمل بمن واللام ايضا برأ الله من الدارين

براءة لجى اليه ولجا مثله ارب اليه اربا وارابة ومآربة صعد اليه صعوداً عهد اليه صبت

اليها صبابة ويستعمل بالبا طمح ببصره الى الشيء طمحاً ولمح اليه لمحا ولمحة شخص اليه

جار الى الله جؤاراً هش اليه هشاشة ويستعمل بالبا واللام ايضا ذهب اليه بعث

اليه الشيء ويستعمل بالبا ايضا دفع اليه المال دفعا ارى اليه وسعى به الى العدو سعاية

نعى الميت الى القوم نعيا ونعاية ونعيناً اخرجه الى كذا اخرجه الى مكان كذا ابرد اليه اخلد

الى الارض ارشده الى كذا ويستعمل باللام اسند الحديث الى النبي عليه السلام اسند ظهره

الى الحائط

الى الحائط افود اليه رسولا اعذر اليه امهر الى القوم اشرع الباب الى الطريق احسن
اليه ازل اليه بوا ارسل اليه رسولا اوما اليه اناب الى الله احوجه اليه وحول الحاجة
اناب به الى كذا اوصل اليه المال اشار اليه بالاصبع الجاه الى كذا ارجى اليه الامر
استد اليه البر اهدى اليه الهدية ويستعمل باللام ايضا اهدى الى الكعبة
هديا افضى اليه الستر افضى الى المرأة لغ اليه الامر ويستعمل بعلى ايضا اهى بيده الى الشيء
الجاه الى بيع الدار انهى اليه القول اوحى الله تع الى النبي م وتبه الى المر حدق اليه
سلم اليه الشيء كره اليه الكفر حبب اليه الايمان فوض اليه الامر خيل اليه كذا بلاء ادى
اليه الدنيت سافر الى المصر وفيهم سفر وسفار صابو اليهم سارع اليهم التجاء
اليه استمع اليه ابتهل الى الله تع ازدف العروس الى زوجها احتاج اليه اشتاق
اليه انتهى الى الخبر انتمى اليه اشتكى اليه انبسط اليه انصب الى مكان كذا تسرع اليه
تشفع له الى الامر تضرع الى الله تبتل الى الله تسلم اليه الشيء تحبب اليه تودد اليه
تذلل اليه توسل اليه بوسيلة توصل اليه تشوق اليه الامر ترقى اليه الخبر تساند اليه
تبادروا الى الامر ترافعوا الى القاضي تنازع اليه تحاكموا الى القاضي تشاوش اليه
استرسل اليه   في الباء حصب بالحصباء ضرب بكذا ضرب بالعصب
رأسه بالعصابة نسب بالمرأة بالحلى حشروا بانفسهم يحشرون
يحشرون حسر نفسه غرز بالابرة غمز بالعين انس به بالناس رفس برجله
عطس بنفسه مابنس بكلمة بطش يبطش ويبطش فرصه باصبعه قبض بيده
صاحب حذف السفينة بالمجذاف خسف الله بهم الارض غرف الماء بيده عقل
البعير بالعقال قبل به يقبل قبالة عدن بالمكان وقرت به عينه تقر قرة خف

بالقوم خزه بالأبوة خاس به قاس الشيء بالشيء حاق به المكر حوقا هذاى بنفسه برى
الغنم بالمراة كفى بالله دليلا صلى النار بالنار يصليها عنى بكذا وهو معنى به وعنى
بقوله كذا وفى بالعهد ثوى بالمكان ثواء لوى ولواه بدينه ليا وليانا نكت الارض
بالخشبة حوث النار بالمحراث بره والحديد بالمبرد حطر الامر بباله ويستعمل بعلى ذكره
باللسان سبر الجرح بالمسبار كفر بالله كفرا طرق الحديد بالمطرقة طعن بالرمح يطعنه
ويطعن جش الحب بالمجشة صف القوم وصفوا بانفسهم صفا كف بنفسه لف الشيء
بالشيء حك الحجر بالحجر صك له بكذا حل الدار وحل فيها وحل بها يستعمل بثلثة اوجه
حلولا نحل اسنانه بالخلال خلا غل بالغل غلا باء بالاثم وباء بغضب الله وباء بحق
بواء جاو عليه عاد حا بنفسه عاذ بالله من السوء لاذ به لوذا طاف بالبيت طوفا
وطوافا وطوافا ناحباء لشيء وحبا بالشيء سخا بكذا او يسخو او سخى يسخى سخيا
وسخاوة سخوة وسخاه وسخا بنفسه عن كذا ويستعمل بعن ايضا اخذ
النعل بالنعل حذوا واعصى بالسيف يعصى عصوا حفا به يحفو حفوا وحفى
حفاية وحفاوة حلى بالعين وبالصدر يحلى حلا وحلوانا ابطى بالامر وابطا
يبطاء لطاء ولطوا امر حبا بك بصر به ويبصر به بصرا وبصر بالامر هو بصير طفر به
طفرا انذروا ب[illegible] بالعدو عنف به يعنف وعنف يعنف عنافة شرق بالماء
علقه وعلق به علقا لبق به الامر نبعا لحق لحق به لحاقا ولحوقا لزق به ولسق
والصق لزوقا ولسوقا ولصوقا لعق العسل بالملعقة بخل عليه بالماء بخلا وبخلا
اذن به اذنا ويستعمل باللام امنه بكذا وعلى كذا امنا وامنة اذى منه
بكذا حظى بكذا وغنى بالدار عبى به وعبا عنه عبا ويستعمل بالباء وعن

خسأ بنفسه بعث اليه الشيء وبالشيء نهج بنفسه الطريق سوحت بنفسها
سفح بنفسه فخرت بكذا على فلان فخرا دفخرا ولغ بنفسه بشفع الشيء بالشيء
صدع باو الله نعم نفعه بكذا بدهه بالامر بدهها جدره به خلق بالشيء خلاقة
وهو خليق به حلق الرجل بالامر وهو محقوق بالامر وحقيق به الجاء به واليه عجب
بنفسه بعلى ايضا واجمع ازمع به وازمع على كذا يستعمل بعلى ايضا وامعه
اجحف به احلف بالله على دعواه ادنف بنفسه وادنفه احدقوا الحق به فخر
ه النزق به الصق به اشرك بالله عضل به الامر واحمل الامر اعلم بالامر واعلمه الامر اقسم
بالله اثخن بالضرب آذره بالامر امن بالله ارب بالمكان اغب باللحم بالكتب امدنا لمال
اثر به اقر بالشيء احل بالمكان احله المكان اخل به الم به الامر اوعده بكذا اوقع
بالعدو اولع بكذا وهو مولع به ولع وولع به ايقن بالامر وايقنه اساء به الظن
ويستعمل بالى اضاء به واضاءه اهاب به الى كذا اشار اليه بالاصبع اجاز
شعر فلان بمثل احاط به علما اقام بالمكان اشار بذكره ازاع به واشاع به اثار بنفسه
ادراه بالامر ازرى به اغراه به اعشاه بكذا اكب باقا وصى الامير بالرجل واوصى له
بالثلث اوكى السقاء بالوكاء اهوى بيده الى الشيء بتره بالخلر صدر كتابه
بكذا عرض بقول لجام مغرو بالغضة علق به قدم بنفسه شبهه كذا بكذا اخيم بالمكان تبين
بنفسه فخر به قدم بنفسه على اثره بكى بنفسه زكى بنفسه ولاهما يغور وروى عن الشيء
بغيره وولى عنه بوجهه خافت بالقراءة اخذه الله بذنبه حاط بنفسه كاشف
بالعداوة باسره بامحابك بامن بهم لا وذبه اجترأ به ويستعمل بعلى ارد خم بنفسه
اعتبر به اعتصب به افتخر عليه بكذا انقض بنفسه احتبس بنفسه اطلع به انتفع به

البشاعر بكذا اخبره بالامر والامر اجمع به
واجمع على كذا ويستعمل بعلى صح

اعترف بالذنب التحف به امتسك افتتن بها اقترن به احتجّ عليه اعتدّ به التزّ الشيء
بنفسه اعتزّ اختصّ بكذا اعتلّ عليه بعلّة ائتمّ به اهتمّ به بامره استنّ به
اتّهم بكذا اعتاض منه بغيره اصطاف بالمكان احتبى بثوبه ارتدى بالثوب
افتدى منه بكذا اقتدى به اغتذى بالطعام بالطعام اكتفى به التعتب به
اصطلى بالنار والنار اتّقاه بالترس اخضلّ خدّه بالدمع تهزّأ به تهنّأ بالطعام
والطعام تعصّب بالعصابة تلعّب به تشبّث به تلطّخ بالطين تبرّد بالماء وتوصّل
بالمكافاة تبخّر بالبخور تترّس بالترس تلفّظ بكذا تبرّع بالعطاء تلفّع بالثوب
تمتّع بالشيء تبلّغ بالقليل تشرّف به تصلّى به عليه بالمال تعلّق به تمسّك به تجمّل به
بالشيء تكفّل به تمثّل بالبيت والبيت تمدّل بالمنديل تبرّم به تجهّز بالقوم تحرّم
بالصلوة تختّم بالفضّة تشأّم به تهكّم به تفكّر به تلذّذ به تخلّل بالخلال تعلّل
باللهو توشّح بالثوب توسّل اليه بوسيلة تيمّن به تلوّث بالطين تروّح بالمروحة
تعوّذ بالله من الشرّ تفوّه بكلمة تخيّم بالمكان تأذّى به تخطّى بثوبه تحلّى
بالحلية تصلّى بالنار تسمّى بكذا ويستعمل بمعنى تقوّى به تزيّا بالزيّ
تنابزوا بالالقاب تشاغل عن الامر بغيره تقاسموا بالله تهاون به تخابروا
بالخطّ تداينوا بدين استدفأ بالثوب استهزأ به استضاء بالمصباح استأثر
بالشيء استبشر به استنفر بالثوب استثفر الكلب بذنبه استمسك به استبدل
الشيء بالشيء استعصم به استبدّ به استنجد بنفسه استغنى بالرجل استدلّ به عليه
استقلّ بالحمل استعان بالحقّ استراب به استغاث به واستعاذ به استهام به
استبان الامر بنفسه استهان به   في الافعال التي تتعدّى بعلى ضرب

على

على اذنه عتب عليه غلب على الشيء نضح عليه الماء ينضح وينضح ويستعمل بالباء
صبر على المصيبة قسوة على الامر نشزت المرأة على زوجها طمس عليه وطمس الشيء
يحرص وحرص يحرص حرصا عرض العود على الاناء يعرض ويعوض وعرض على الشيء
عرضا شرط عليه غلق على الشيء يعكف ويعكف حمل الشيء على ظهره او على
رأسه وحمل عليه في الحرب وحمل على نفسه في السير حملا ختم على الشيء كظم على غيظه وغيظ
شح على الشيء يشح ويشح حل عليه العذاب نم عليه الحديث حن عليه حنانا
وجب عليه الشيء وجد عليه يجد موجدا وفد القوم على الامر وقف عليه الدار وغل
على الشرب وغلا خاف عليه جفا ران عليه حنى عليه التراب انى عليه اتيا
ويستعمل بالى وبعض بمعنى الاحسان يقال اتى اليه زرى عليه زراية جزاه على
فعل احسنت على حسب الطاعة ويستعمل بالى خطب على القوم نقب على القوم
ونقب نقابة مرد على الامر حجر عليه القاضي وحجره حجرا ويستعمل بالباء طلع
على القوم طلوعا عرف على القوم وعرف حصل عليه حصولا طعن عليه في
حسبه طعنا شد عليه شدة وشد حجر عليهم زر الدواء على الجراحة سن
على الماء وسن عليه الدرع سن الحديد بالسن وسن سنة جن عليه الليل وجنه الليل
شن عليه الغارة من عليه منا تاب عليه توبة لاث العمامة على رأسه لوثا جا
دت السماء على الارض وجادت السماء الارض جودا وجاد عليه بالجود دا
فاد القواد على المرأة وعليهم دائرة السوء سار عليه سورة كار العمامة
على رأسه كورا حداه على الامر حدوا دالت عليه دولا طال عليه طولا وبسل
عنده طائل دام الرجل على الامر يدوم ويدام قامت عليه الساعة صال عليه

عدا عليه عدوانا وغدا عليه عدوُ ابذا عليه ببذو وبذو يَبذو وبدا عليه
يبداء سطا عليه ويستعمل بالباء ايضا سطوة دعا عليه ويستعمل باللام
يقال دعا له دعوة ودعاء علاه وعلى عليه يعلو علواً احنا عليه حدب
عليه حدبا وحدبًا وهو حديب وحدب حدبًا وحدبةً وهو حدبٌ واحدب
وهي الحُدبَة ركبه عليه ركبه ايضا حمدة على الامر حمدا و نحمدة كان ذلك على
عهد فلان ويستعمل بفي يقال في عهد فلان سخط عليه بالمال بخلا وبخلا وقدم
على الرجل قدوما امنه على كذا ويستعمل بالباء شرهُ على الطعام اسى على
كذا خفي عليه الامر خفاء جرى عليه طرأ وقوا عليه السلام ذهب عليه
ذهابًا وذهوبا ويستعمل الى بعث على الامر فتح على الامر شهر عليه السكين
شهرا ظهر على العدو وفخرت بكذا على فلان خلع عليه الثوب وهو خلعة
واذا استعمل بعن يكون بمعنى الاخراج طبع الله على قلوب الكافرين وطبع
الرجل على الشيء وقع الشيء على الارض والطائر على الشجر ابى على الامر اباء وا
واباءةً وهو آب شيّم على القوم غشي عليه اجلب عليه بخيل وهي الجلبة
الشهادة على كذا اثره على غيره اجبره على كذا اظفره على عدوه اظهره على
الامر اعثره على الامر امطر الله تع عليهم اجهز على الجرح ازمع على كذا و
ازمع ويستعمل بالباء ايضا اطلعه على كذا اسبغ عليه النعمة افرغ الله عليه
صبرا احلف بالله على دعواه ويستعمل باللام ايضا اشكل عليه الامر افضل
عليه اقبل عليه بوجهه اقدم عليه وهو مقدام ومقدامة انعم عليه ادمن على الامر
وادمن الامر اكب على وجهه وعلى عمل الخ عليه الحاحا حدت المرأة على زوجها

ابى

ابرّ عليه اصرّ على الذنب افوّ على عمله امرّ السكّين على خلقه اقبض عليه المضجع ادلّ
عليه امل عليه كتاباً احنّ عليه الليل واجنّ الليل اوجب عليه الامر اورده
عليه الكتاب افاء الله على المسلمين مال الكفار انحى عليه بالسوط اثاب عليه علي
اناف على الشيء اربا عليه في كذا احدا عليه واجداه وهو الجدء والجدوا اعداه عليه
ازى الفحل على الحجر اغضى على ذلته ابقى عليه كذا اسلى عليه الكتاب احما احمى عليه الميم
اثنى عليه وهو الثناء اخنى عليه اعمى عليه واعياه الامر ادبّ على الرجل اوفى
عليه ويستعمل باللام ايضا يقال اوفى له بالعهد جزاه عليه غلبه عرج عليه قبّح
عليه درّ عليه عسّر عليه الامر فنى على عياله وليس عليه حرج جنّ على القتال سلّط
عليه سجّل عليه وهو التسجيل ويستعمل باللام يقال سجّل له القاضي فضّل عليه حرّم
عليه الشيء حضّض على القتال شبّه على الامر شبّهه على الشيء ظلّل الله عليه الغمام
تمّم على الامر وفّر عليه الحقّ وسّع عليه وظّف عليهم وظائف وطّن بنفسه
على الامر روّح عليه خاطره على كذا حافظ عليه قاطعه على كذا اصالح على
كذا نادمه على الشرب قارّه على كذا واطاه على الامر واظب على الامر
زاوم على الامر حاما عليه اجرى عليه اقترح عليه كذا احتقد عليه اعتمد على
الامر افتخر عليه بكذا افتقر عليه افتدر عليه اطّلع عليه احتجّ عليه بكذا اعتلّ
عليه بعلّة امتنّ عليه اتكأ عليه اتفقوا عليه اتكل عليه اعتاض عليه الامر افترى
عليه كذبا ادّعى عليه كذا احتوى على الشيء انطوى على الحقد والوزنجاء
عليه المعيشة تأسّف عليه تألّف على الاسلام تعطّف عليه تفضّل عليه
تقدّم عليه وتقدّمه ويستعمل بالى يقال تقدّم اليه في كذا وكذا التلفة

عليه تشوّش عليه الماء تطوّل عليه تقوّل عليه ما لم يقل تأنّى عليه تشهّى عليه
صوتا تشوّش عليه الامر تقوّسي به على الا   مر تطابقوا على الامر تهالك
على الشيء تحامل عليه تنادموا على الشرب تشاحّوا على كذا تماجن عليه المعم تطا
ول عليه تعاونوا على الامر استصعب عليه الامر استفتح الله على العدوّ استفتح
القراءة ففتحها عليه استغلق عليه الكلام استدرك عليه الشيء استبهم عليه
الامر استأذن على الامر استحبّ عليه استدلّ به استعوذ عليهم الشيطان استطال
عليه استعدّ السلطان على فلان استولى عليه دمدم الله عليهم تململ على فراشه

في الافعال التي تتعدى بكلمة في

ضرب في الارض ضرب في الماء في البيع
عاب في الريح غاث الذئب في الغنم غيثا ساخ في التراب سرى فيه السمّ سرب اعرج
في السلّم عرج جاذكره في القلب ذكرا رسم له في كذا خدّ في الارض خدّا وهو الخدّ
والاخدود جمعه خلا في الغنم زعب فيه زعبا ضمل في كذا اشرب في قلبه اغرقه
في الماء اسرع في العمل اشرك في الامر امعن في الامر اجدّ في العمل اوقع في المهلك
املى الله له في الامر ركب الشأن في الريح فكّر فيه تمن الكتاب كذا وفي ضمنه كذا
قرّمهم في الاضعاد مكنه في الارض خالصه في العشرة راجعه في كذا بالغ
في الامر قاومه في الحرب حاباه في البيع اعتمد عليه في الامر ارتبك في الامر انصلت
في السير اندفع في الحديث تركّب في الريح تحنّث في كلامه تفقّه تفصّح في كلامه
تصرّخ في العطاس تفرّس فيه الخير تفيهق في كلامه ترخّص في حقه تدلّك في الحمام تقدّم
اليه في كذا وعليه تحلّل في يمينه تفنّن في العلوم توسّع الرجل في معاشه تهوّز في الامر تدبّر
في المكان وفي الدار دياره تصبّن في مكان كذا تماكسوا في البيع تنازروا في القتال تنافسوا

في الشيء تأنّى في الامر توارى ببيته استأذنه في الامر غرغر الماء في حلقه غرغر
في الدواء استخف في الكلام في الافعال التي تتعدّى بكلمة عن عزب
عني لغت عنه وجهه لفا حسر عن رأسه وعن ذراعيه كشر عن انيابه
كشرا اصدف عنه صدوفا حرف عن الشيء افكه عن الرأي افكا عدل
عن الطريق عدولا عزله عن الجملة وعزل الامير عن العمل فصل الرضيع عن امه
وفصل عن المكان علّ عن القائل نكل عن اليمين فطم الصبيّ عن امه غاب عنه
غيبة حاص عنه حيصا وحيصا سرى عن الثوب ثناه عن الامر روى
الحديث عنه رواية نكب عن الطريق سكت عن الغضب صدر عن الماء صدورا
اغفل غفولا كفل عنه بالمال كفلا حتّ الورق عن الغصن حتا وذبّ عنه القبيح
ناب عن الرجل نوبة ونيابة حال عن العهد نبا السيف عن الضريبة سخا بنفسه
عن كذا اعداه عن الامر نضا الثوب عن نفسه نضوا عفا عنه جلوا عن الحمى
عن الاوطان جزأن الماشية عن الماء بالرطب زهد عنه ويستعمل بفي غني عن كذا
وغبي غبا وغباوة خفي عن الشيء وهو خفي عنه وعمي عن الامر وعمي الامر
ويستعمل بالباء يقال عمي به عميا وبحث عن الامر بحثا نفح عنه نفحا
خلع عنه ثوبه سأل عن الشيء ويستعمل بالباء والى ومن يقال سأل به واليه
ومنه وبلا حرف جرّ يقال سأله المال شغل عن كذا نأى عنه ورع عن الذنب اضرب
عن الامر ادبر عنه اصدر الابل عن الماء اقصر عنه اغمض عن الشيء ويستعمل بفي
يقال اغمض في الامر امسك عن الشيء كفّر عن يمينه نزّه نفسه نحاه عن موضع
سخي نفسه عن الشيء ويستعمل بالباء يقال سخي بنفسه عن الشيء ولّى عنه بوجهه
افرّ عن اسنانه انحرف عنه انجلى الشعر عن رأسه انثنى السيف عن الضريبة ترفّع

عن كذا تخلف عن اصحابه توقف على الامر تنحى عنه تلهى عنه تبطأ عنه تباعد عنه تقا
عد عن الامر تقاعس عن الامر تغابل الجل عن الفرس تجافى جنبه عن الفراش تناهوا
عن المنكر استغفر له عن الحصن استقلوا عن الدار تنحيته عن الشيء اشمأز عن الامر

في الافعال التي يتعدى بكلمة اللام

نصب له نصبا جنح له عمد له عمده ويستعمل
بالى قصد له قصده ويستعمل بالى وبغى ايضا فوز له نصيبه عرض له الامر يعرض
عروضا وعرض يعرض له سابقه نسك لله خر لله خل له الشيء عن له الامر وما بهت
له وما بهتت ماله بت ليلة تاح له تيحا خاره الله خير احان لك ان تفعل دان له
هو ربي له هدى له ويستعمل بالى ايضا وهداه للاسلام قضى له عليه انى لك ان
تفعل كذا قنت لله عبد لله عباده خلص له الشيء دق له الرجل برقا كفل عنه كفلا
عنه له كفلا وكفولا رسم له في كذا امكن له في موضع كذا اكونا حط له من الثمن شيئا صكه
له بكذا صكا دنى له ويستعمل بمن والى زنى له وزناه عزى له عنوة اذن له في كذا اذن له
اذنا ضمن له في كذا احتسب له ويستعمل بالى سنح له سا وسنح له السانح وشرح الله له للاسلام
فسح له في المسجد فسحا نصح له ونصح شفع له الى الامير حق له كذا اخبت لله انصت له
اخلص الله الدين اخلق الله له وعليه اطلق له ماله اسلم للهلكة اسلم لامر الله اذعن له اقرن له
كذا املى له الله في العمر اوصى له بالثلث ويستعمل بالى نشط لكذا فرغ للعمل اهل للخير سجل
له القاضي عجل له كذا امكن له كذا ويستعمل بمن وتمكن من كذا تسبب الامر تسبب لها وليسره
الله لليسرى طوعت له نفسها سوغ له كذا سولت له نفسه صلى لله انتدب لكذا ارتاح
له انبرى له تجرد للامر تعبد لله تعرض له تشفع له الى الامير تنبه للامر تشوف للامر تهيأ
للامر تاتى للامر تصدى له تم الكتاب بعون الملك الوهاب

قوله اربعة بيان ذلك ان النقض في اللغة فك التركيب كنقض البيت وفي العرف ابطال البيت القول وينقسم الى هذه الاربعة
ان قلت هنا خامس وهو نقض المدعى وهو ابطال بدليل قلت ان كان ذلك المدعى مدللاً فذا معارضة وان لم يكن
مدللاً فذا غصب غير مسموع عند المحققين والمقسم النقض المسموع اتفاقا منه قوله حينئذ اى حين اثبت
المعلل ما منعه السائل بدليل مشتمل على مقدمة مسلمة عند السائل منه قوله وذا لا يتصور الخ لان المراد من الصحة
المطابقية للواقع قوله الا ان يجب الايمان به وهو قوله تعالى وقول رسوله فلا يرد على مضمونه اعتراض لكن يرد على تأييده
مقالك منه

السائل هو الذى من نصب نفسه لهدم الحكم
المعلل هو الذى نصب نفسه لبيان الحكم

وضيفة السائل ثلثة المناقضة النقض المعارضة
فالمناقضة منع مقدمة الدليل او مجرد او مع السند
او منع الدليل غصب فالنقض منع نفس الدليل
بالشاهد وبلا شاهد مكابرة فالمعارضة منع المدلول
باقامة على خلافه وبلا دليل مكابرة

ووضيفة المعلل كذلك ثلثة عند المناقضة اثبات المقدمة
الممنوعة بالدليل او بالتنبيه او ابطال سنده او اثبات
مدعاه بدليل آخر وعند النقض نفى شاهده بالمنع
واثبات مدعاه بدليل آخر عند المعارضة التعرض لدليل
المعارض وضائف السائل

والفرق ما بين الوقف والجزم ان الجزم
يستعمل فى المعربات والوقف يستعمل فى المبنيات
تمت

وموضوع فن المناظرة الابحاث الكلية
والغرض الابحاث الابحاث الجزئية
قوله وكذا اثباته لمغالطة اقول وكذا
معارضة السائل ونقضه بمغالطة
مع علم بانها مغالطة سؤال جدل والجدل
هو المدافعة لاسكات الخصم لا لاظهار الحق
منه

الباب فى اللغة ما يتوصل به الشىء وفى الاصطلاح
طائفة من الالفاظ تشتمل مسائل من جنس واحد

تأمل بمعنى تدبر وتذكر فتأمل اشارة الى ضعف الجواب
وتأمل اشارة الى قوة الجواب فليتأمل اشارة الى فيه بحث
منه

اللغة فى اللغة النطق وفى الاصطلاح ~~اتفاق طائفة~~
ما يعتبر به كل قوم عن اغراضهم

الاصطلاح فى اللغة اتفاق طائفة وفى الاصطلاح
اتفاق طائفة على وضع شىء لشىء فى المعانى
تمت

والمعارضة هى اقامة الدليل على خلاف ما اقام
الدليل عليه الخصم والمجادلة هى المنازعة فى المسائل
لا لاظهار الصواب بل الالزام الخصم

والمناقشة هى المنازعة فى العلمية مع الاعلم بان حكمه خطأ

بسم الله الرحمن الرحيم

لك الحمد والمنة وعلى نبيك الصلوة والتحية اذا قلت
بكلام ان كنت ناقلاً فيطلب الصحة او مدعياً فالدليل ولا يمنع
النقل والمدعي الا مجازاً اذ المنع طلب الدليل على مقدمة فاذا شفع
به منع مجرد او امنع السند ولا يدفع السند الا اذا كان
مساوياً او نقض بالتخلف او عورض بدليل الخلاف ففي
الصورتين صرت مانعاً بان نقول الله تعالى متكلم بكلام ازلي ناقلاً
عن المقاصد او مدعياً بدليل انه اسند الكلام الى ذاته وكلم الله موسى
تكليماً فيمنع لجواز المجاز فيدفع بالاصل او نقض بالخلف فقيل انه
اضافة القدرة الى المقدور فيمنع مستنداً بانه حقيقي او تعارض
بانه تأدية لحروف الحادثة فيمنع بان يقال لا نم ان الكلام لفي
الفواد وانما جعل الكلام على ما في الفواد دليلاً

ای الکلام مرکب من الحروف

تمت الرسالة العضدية بعناية تعالى السرمدية

بسم الله الرحمن الرحيم

لك الحمد جعل الله تعالى مخاطباً تنبيهاً على القرب ولان اللايق
بحال الحامد ان يلاحظ المحمود ولا حاضراً ومشاهداً ثم يحمده ولان

واستيناساً منه وجه تقديم ذلك على الحمد وان كان المقام لكونه

مقام الحمد يقتضي تقديمه ويصح ان يكون التقديم للتعظيم والتشرف

وان يكون للتأكيد الاختصاص المستفاد من كلمة اللام اذ تقديم

الخبر ايضا يفيد الحصر والمنة من من عليه وما يقال من ان المنة

منهية لقوله تعالى لا تبطلوا صدقاتكم بالمن والاذى مدفوع بان المنهي

عنه هو منة المنعم لا امتنان المنعم عليه وايضا الخطاب مخصوص لغير الله تعالى

ويدل عليه قوله تعالى يمنون عليك ان اسلموا قل لا تمنوا علي

اسلامكم بل الله يمن عليكم ان هداكم للايمان وعلى نبيك

الصلوة والتحية سلك ههنا في التقديم على الطريقة السابقة

تعظيما لشانه وافادة للاختصاص مع بعض النكات السابقة

هناك ولو اردف المص الصلوة على النبي عليه السلام بالصلوة على آله

عليهم التحية والسلام كما هو داب سائر المصنفين لكان اولى اذا قلت

بكلام تام خبري ان كنت ناقلا باي وجه كان فيطلب منك

الصحة اي صحة النقل ان لم تكن معلومة للطالب لانها لو كانت

معلومة فطلبها لا يليق بكمال المناظر من حيث هو مناظر لان غرضه

اظهار الصواب تدبرا او مدعيا وهو من نصب نفسه لاثبات

الحكم اما بالدليل او بالتنبيه فالدليل اي فيطلب منك الدليل على ذلك الحكم

كما صرح به السيد الشريف قدس سره في صدر حاشية الكشاف وغيره منه

من عليه اي لك الاستحقاق ان تمن علينا فلا يرد ان المنة مذمومة شرعا وعقلا فكيف يذكر في مقام الحمد بل كيف يسند الى الله تعالى لان المذموم هي المنة بالفعل لا الاستحقاق فهما مع الاعراض عنها على انه يمنع كونها مذمومة من الله تعالى قال الله تعالى قل لا تمنوا على اسلامكم بل الله يمن عليكم ان هداكم للايمان ومن الاسماء الكريمة المنان عصام الدين

وتقديم المسند للحصر ووجه حصر الصلوة والتحية ان الصلوة والتحية لا يكون لغير انبيائه والحصر حقيقي او اضافي فتدبر منه

فان قيل المنة مذمومة شرعا وعقلا فكيف يستوجبها من جهتها قال الله تعالى ولا تبطلوا صدقاتكم بالمن والاذى قلنا لا نسلم ان المنة مذمومة مطلقا بل المذمومة منها ما يكون على سبيل التوبيخ قوله احمد

كلمة اذا وان للاهمال فاذا حمل كلام المص عليه فلا حاجة الى التقييد نعم يحتاج البيان حمل على الكلية كما هو المناسب للمقام بناء على ان مهملات العلوم كلية ومطلقاتها ضرورية كما صرح به الشيخ في الشفاء منه

قوله ان كنت ناقلا فيه انه ذكر الفاء واجب في جزاء الشرط لان القضية الشرطية لا استقلال لها بنفسها لا يقتضي الارتباط او عكس الجواب بانها ليس بجزاء بل الجزاء المفهوم المراد المنوي وهو فانت لا تخلو ان يكون ناقلا او مدعيا وكلام المص يكون تفصيله لهذا المفهوم منه

التعسف الذي قلنا في النقل منه

و ذلك اذا كان المط نظريا غير معلوم اذ لو كان بديهيا او نظريا معلوما
فلا يطلب الدليل اذ الدليل هو المركب من قضيتين للتأدي الى مجهول
نظري ولا بد ان يلاحظ ههنا ايضا مثل ما مر آنفا وهذا التعريف اعني
من تعريفه المشهور وهو ما يلزم من العلم به العلم بشيء آخر ولا يمنع النقل
والمدعي الا مجازا اذ المنع في عرفهم طلب الدليل على مقدمة معينة اي مقدمة الدليل
والدليل الذي كانت المقدمة جزءا منه ليس هو الدليل الذي يطلب
على تلك المقدمة وهو وان كان ظاهر العبارة يوهم ذلك والمراد بالمقدمة
ههنا على ما قيل هي ما يتوقف عليه صحة الدليل سواء كان جزءا منه اولا
اذا عرفت حقيقة المنع فاعلم انه ان لم يذكر في النقل دليل فظاهر انه
لا يتوجه عليه المنع وان ذكر فيه فهو انما هو على طريق الحكاية فلا يتعلق
به المؤاخذة لانه محكي منقول عن الغير والناقل من حيث هو ناقل ليس
بملتزم صحته بل هذا ليس بدليل بالنسبة اليه من تلك الحيثية حتى
يمنع منعا جاريا على مقتضى عرفهم واما اذا التزم صحة هذا الدليل
المنقول او اقام دليلا برأسه على ما نقله صار مستدلا فيتوجه
عليه ما يتوجه عليه هذا هو الكلام في تطبيق الدليل على انه لا يمنع النقل
واما في تطبيقه على انه لا يمنع المدعي فهو ان المدعي من حيث انه مدعي
ليس بمقدمة الدليل اصلا فلا يتوجه عليه المنع بالمعنى الحقيقي وانما

قيدنا

من انه اذا كان المدعي معلوما لا يناسب بحال المناظر من حيث هو مناظر لان غرضه اظهار الصواب منه

لانه يرد عليه ظاهرا انه يدخل المعرفات فيه والملزومات بالنسبة الى لوازمها البينة ولا يرد شيء منهما على التعريف الذي ذكرناه منه

اي باستعمال المنع في مطلق الطلب او طلب الدليل في النظري والتنبيه في البديهي الخفي احمد جندي

وانما قلنا ظاهر العبارة لانه يمكن حملها على المعنى المذكورة بطريق الاستخدام وارجاع الضمير الى المدعي لا الى الدليل

اي المنع الحقيقي الذي عرف الاداب بانه هو طلب الدليل على مقدمة الدليل

لا في جانب الدعوى ولا في جانب الدليل

اذ قد قلنا بمعنى الحقيقي ... يتوجه عليه بمعنى المجازي كما مر منه

قيدنا المدعى بقيد من حيث هو مدعى اذ هو قد يكون
جزء من دليل لمدعى آخر فيتوجه عليه المنع لكنه ليس بمدعى
بل مقدمة من مقدمات هذا الدليل واعلم ان ما ذكره المص
انما يدل على ما ادعاه اذا كان المنع حقيقة في المعنى المذكور
وكان معناه الحقيقي منحصرا فيه وايضا لا يدل على
ان معناه المجاز ما هو والظاهر من العبارة انه معنى
واحد مشترك بين منع النقل ومنع المدعى ولا شيء ههنا صالح
لذلك سوى الطلب فمنع النقل يكون بمعنى طلب تصحيحه او صحته
ومنع المدعى يكون بمعنى طلب الدليل والطلب المطلق مشترك
بينهما وينبغي ان يعلم ان المنع له معنيان احدهما اعم متناول
للنقض والمناقضة والمعارضة جميعا والثاني خاص فيقال
له مناقضة ونقض تفصيلي ولا يتوجه شيء من الثلثة على النقل
والمدعى فان حمل المنع في عبارة المص على المعنى الاول حتى يكون
كلها منفيا فالدليل الذي ذكره لا يفيد ذلك اذ هو مختص
بالمناقضة وان حمل على الثاني فالتخصيص به ليس بجيد
اذا عرفت ان المدعى لا يمنع فاعلم انه اذا اشتغلت بداى
بالدليل فح منع ذلك الدليل منعا مجردا اى عاريا عن السند

اى من هذه الحيثية لا من تلك الحيثية منه
اى الدليل
اعتراض على المص
اى المنع طلب الدليل على مقدمته
ط وهو قوله لا يمنع النقل والمدعى الا مجازا
اذ يكون اعم منه كما صرح به الشارح بعده بقوله وينبغي ان يعلم ان المنع منه
اعتراض آخر
استفهام
اى يتطرق اليه بو المنع بهذا المعنى على النقل والمدعى
اى طلب بيان الصحة من المعلل
مجاز
اى اذا رجع السائل الى نفسه
عليه
وهو عدم قبول قول القائل
اعتراض على المص من جهة مدعاه
ط والمعارضة اقامة الدليل على خلاف ما اقام الدليل عليه الخصم
اى من النقض والمعارضة والمناقضة
بمقدمة الدليل وما يتوجه عليه النقض والمناقضة والمعارضة ليس الا مقدمة الدليل منه
اى طلب الدليل
لان المدعى عام والدليل خاص ان حمل
وهو لا يمنع النقل والمدعى
ح اى التخصيص على المعنى الاخص بلا قرينة صارفة على الخصوص ليس بجيد منه
ويمكن ان يقال وجه التخصيص ان عدم جريان النقض والمعارضة على النقل وبمجرد الدعوى في غاية الظهور حيث لا يحتاج الى الذكر فضلا عن البيان بخلاف عدم جريان المنع منه
فيه اشارة الى ان التجريد ليس ههنا بمعناه الحقيقي
فتخصيص ثمة مناسب الاول المنعوا

او منعا مع السند ويقال له المستند ايضا وهو ما يذكر لتقوية
المنع بزعم المانع وان لم يكن مفيدا في الواقع على ما قيل واعلم
ان المنع على ما ذكروه اما منع بعض مقدمات الدليل او كلها
على سبيل التعيين لا منع الدليل لان منع الدليل اما ان يقارنه بشاهد
يدل على الممنوعية اولا فان كان الاول فهو نقض اجمالي لا مناقضة
وان كان الثاني فهو مكابرة غير مسموعة اصلا فعلى ما ذكروه
يجب صرف عبارة المص عن ظاهرها بان يقال منع مقدمة الدليل
ويؤيده ما ذكره سابقا من ان المنع طلب الدليل على مقدمة ولعل
الباعث ههنا لذلك التنبيه على انه ينبغي ان يتوقف السائل حتى
يقرر المعلل مجموع مقدمات دليله ثم يشرع فيتعرض لما يتعرض له
ويمكن المناقشة فيما ذكروه بانكم كيف تجوزون منع مقدمة معينة
من الدليل بلا شاهد يدل على الممنوعية ولا تعدونه مكابرة
ولا تجوزون منع الدليل بلا شاهد يدل على الممنوعية بل تعدونه
مكابرة ولا بد من الفرق بينهما فتأمل حتى يظهر لك الفرق وهناك
كلام يستدعي المقام ايراده وهو ان المناظر في مقدمات الدليل
ربما يجد نفسه مترددة في بعض منها او كل واحد منها على التعيين
وربما يجد نفسه جازمة بفساد بعض منها او كل واحد منها

كذلك

اشارة الى ما قاله المص منع الدليل

اي يكون الدليل منع بعض مقدمات الدليل لا منع الدليل

ط اي اسناد المنع الى الدليل دون التصريح بالاسناد الى مقدمة الدليل

ط وجه التقييد من جواز كون السند اعم من جهة انه لا يضر ابطاله بالمعلل اذ لم يبطل مقدمته بابطاله

والفرق بينهما ان معنى منع مقدمة معينة هو اظهار السائل عدم علمه بهذه المقدمة والطلب من المعلل دليلا عليها فلا حاجة للسائل الى ايراد الدليل مع عدم علمه بها بخلاف منع الدليل فان معناه ان هذا الدليل ليس بصحيح بجميع مقدماته فيصير مدعيا فلا بد من الشاهد حتى يصير منعه مكابرة منه

كذلك وربما يجد نفسه حاكمة بفساد مجموعها من حيث هو
مجموع وغير حاكمة بفساد واحدة منها على التعيين فعلى الاول
يكون المناظر مانعا وطالبا الدليل على ما عينها على المقدمة الدليل
كلا او بعضا وعلى الثاني يصح ان يكون طالبا الدليل عليها كذلك
فح يكون مانعا وايضا يصح ان يبين بالدليل او بالتنبيه فساد
الكل اذ الحكم بفساد الجزء يستلزم الحكم بفساد الكل فح يكون
ناقضا نقضا اجماليا ويصح ايضا ان يبين بالدليل او بالتنبيه
فساد المقدمة التي حكم بفسادها ولم يتعرض للمجموع ولم يطلب
الدليل عليها فح لا يكون ناقضا نقضا تفصيليا اذ هو طلب
الدليل على مقدمة ولا طلب ههنا ولا ناقضا نقضا اجماليا
وهو ظاهر فح يختل حصر كلام الخصم في دليل المعلل في المناقضة
والنقض الاجمالي والمعارضة والقول بانه غصب لان المعلل ما
دام معللا يكون التعليل حقه ليعلم حقية دليله او بطلانه وليس
للسائل هناك الا المطالبة ذلك مردود بانه لم لم يدل على ان
النقض غصب بل المعارضة ايضا وما هو جوابكم فجوابنا
وعلى الثالث يكون ناقضا نقضا اجماليا فقط ولا يدفع كلامه
بالمنع والابطال الا اذا كان مساويا للمنع فح يدفع بالابطال

اعلم ان الكلام من المعلل على سند المنع على وجهين الاول على سبيل
المنع وهو لا يفيد سواء كان السند مساويا او لا لان منع المنع
ومنع ما يؤيده لا يوجب اثبات المقدمة الممنوعة الذى
يجب على المعلل عند منع المانع والثانى على سبيل النفى بالدليل او
بالتنبيه وهو انما يفيد اذا كان السند مساويا او بحيث يلزم
من دفع السند دفعه ولهذا التفصيل عممنا الدفع فى كلام المص
اولا وخصصناه ثانيا بالابطال ويمكن ان يخصص الدفع
بالابطال فى كلام المص كما هو الظاهر ويكون المعنى ولا يبطل السند
الا اذا كان مساويا له فانه ح يبطل لكن يكون الكلام على السند
على سبيل المنع متروكا بالكلية فى المتن على هذا التوجيه وانت خبير
بان مجرد المساوات لا يستلزم ان يكون السند بحيث يلزم
من انتفائه انتفاء المنع اذ عدم انفكاك كل منهما عن الاخر يكفى
فيها وان لم يتحقق اللزوم بينهما وهو ظاهر فح لا يكون دفع السند
المساوى على اطلاقه مفيدا مع انهم يقولون كذلك وان كانت
عبارة المص قابلة للتوجيه فافهم فان قيل السند على ما نقلتم
هو ما يذكر لتقوية المنع بزعم المانع وان لم يكن مفيدا فى الواقع
فح يجوز ان يكون اعم فيفيد دفعه كالمساوى فلا يصح حصر

دفع

لان منع المنع طلب الدليل وهذا لا يوجب اثبات المقدمة الممنوعة منه

لان انتفاء احدهما يدل على انتفاء الاخر

اى لا يفهم من عبارة المتن ان منع السند سواء كان مساويا او لا موجه ام غير موجه منه

كالحركة والفلك فانهما لا ينفك احدهما عن الاخر وهو ليس بلازم لجواز ان ينفك احدهما عن الاخر تأمل منه

اى يفيد اذا كان السند لازما للمنع لا مساويا مطلقا

بان يحمل اذا على الجزئية لا على المعنى المتعارف لاذا وهو تقييد الحكم بالمساوات منه

١٤ هذا كلامهم ويدل على ان المراد بالخلاف ههنا ما هو النقيض فح يلزم ان لا يكون الدليل الدال على اخص من النقيض بل يدل على ما وانه ايضا معارضا لدليل المعارض فيكون قول الحكيم العالم قديم لانه مستغن عن الاثر وكل مستغن عن المؤثر فهو قديم معارضا لقول المتكلم العالم حادث لانه متغير وكل متغير حادث لان كل واحد منهما اخص من نقيض الاخر فتامل منه

الاعم
انتفاء

دفع السند في المساوي قلت عدم دفع السند الاعم على — لان انتفاء الاخص لا يوجب
تقدير جوازه ثابت لانه لا يلزم من دفعه دفع المنع كما هو في — اي بما لا يلزم من دفع السند دفع المنع في الاخص
الاخص حتى يرد ما ذكره بل لان السند لو كان اعم لكان محا
مجامعا للمقدمة الممنوعة تحقيقا بمعنى العموم فاذا ابطاله يضر — من عدم صحة الحصر
بالمعلل اذ يبطل بسببه مقدمته كما يبطل منع السائل تامل و — اي اثبات المقدمة الممنوعة — الدليل مقدمة اه
فيه ما فيه او نقض اي الدليل وههنا محمول على ظاهره بالتخلف — عطف على منع — يعني او الضمير فيما سبق في قوله منع ذلك بتقدير المضاف
اي تخلف الحكم عن الدليل وههنا سؤال مشهور وهو ان النقض
لا يختص بالتخلف المذكور بل هو عبارة عن منع الدليل بان يقال
ان هذا الدليل غير صحيح اما لتخلف الحكم المذكور عنه او لاستلزامه
فسادا آخر على اي وجه كان من الخصوصيات او عوارض — اي كالدور والتسلسل
الدليل ولو فسر عادة المدعي على ما قيل لاختل سياق الكلام — اي قوله عوارض — لانه يلزم تفكيك الضمير لان ضمير منع ونقض راجعان الى الدليل وهذا معطوف عليهما منه
وايضا المعارضة ظاهرة في الدليل دون المدعي بدليل الخلاف
اي بدليل يدل على خلاف ما يدل عليه دليل المعلل او نقيضه سواء — ١٤ عطف على العام
كان دليل المعارض عين دليل المعلل الاول كما في المغالطات — صفة الدليل — ولذا قال في الحاشية
العامة الورود فيسمى قلبا او كان صورته كصورته فيسمى معارضة — هذه المقابلة دلت على ان المراد اتحادهما في الصورة فقط بان يكونا من الشكل الاول مثلا مع تغاير المادتين
بالمثل او لا فمعارضة بالغير ولما كان السائل مستدلا فيهما — يعني او لا يكون عينه ولا صورته كصورته فعلى هذا يدخل المتحد معه في المادة دون الصورة في المعارضة بالغير لا في المثل كلنبوي — اي النقض والمعارضة
ففي الصورتين اي النقض والمعارضة صرح ما نفا اي سائلا
اي الاجمالي

يعني المعلل الاول في الصورتين بصيرسائلا فكما ان للسائل هناك
ثلثة مناصب كذلك للمدعي الاول في كل واحدة من هاتين الصورتين
تلك المناصب ومايقال من ان المعارضة لا تعارض فامر غير
معتدبه ويمكن ان يحمل المانع في عبارة المص على الناقض وهو
الظاهر لكن الاول اولى واعلم ان ترتيب الممنوع على ماذكره المحقق
الرازى في المحاكمات هو ان النقض مقدم على المناقضة و
وهي على المعارضة فلو قدم المص النقض على المناقضة لوافق
الوضع الطبع وايضا الممنوع الثلثة يجري في التنبيهات ايضا
كما لايخفى على من له تتبع فالقصر على الدليل ههنا الاكتفاء بالا
اولجعله الدليل اعم مسامحة بان نقول الظاهر انه متعلق بقوله
في صدر الرسالة اذاقلت بكلام وهو شروع في تمثيل ماسبق
الله تعالى متكلم بكلام ازلي وهو مالا يسبق على وجوده عدم
ناقلا عن المقاصد الظاهر انه علم اسم كتاب لكنه ليس ماهو
المشهور لانه للمحقق التفتازاني والمص مقدم عليه فان طلب
صحة النقل تحضر المقاصد او مدعيا بدليل انه اسند الكلام حقيقة
الى ذاته وفي بعض النسخ اسند اليه اى الى ذاته فمآل النسختين
واحد وكلم الله موسى تكليما هذا بيان اسناده الى ذاته فيه ان

ط اى الظاهر بحسب اللفظ يعني ان المتبادر من لفظ المانع المناقضة وان كان بحسب المعنى اعم منه

قيل لو سلم ان الحق ما نقل وانه يرد على المص فنقول يجوز ان يكون تأخيره لاجل قوله ففي الصورتين صرت مانعا منه

المراد بالمسامحة استعمال اللفظ في غير ما وضع له بلا قصد علاقة مقبولة اعتمادا لظهور المعنى في ذلك المقام حسن جلبي رح

وجه الظهور ان قوله الله تعالى متكلم بكلام ازلي بيان لقوله اذا قلت بكلام وقوله ناقلا عن المقاصد بيان لقوله ان كنت ناقلا اه وقوله او مدعيا بدليل بيان لقوله او مدعيا فالدليل واما اذا كان متعلق باشتغلت فلا يوجد ما ذكر منه

حس والكبرى مطوية وهي ان كل ما اسند الى ذاته هو صفة قديمة منه

هذا

ان هذا الدليل ليس على تقدير تمامه يدل على ان الكلام هو
صفة ثابتة له تعالى واما على انه موجود في نفسه بوجود غير
مسبوق بالعدم فلا لاحتمال ان يكون كالقدم الذاتي والوجوب
الذاتي ولا يلزم من كون الشيء صفة لشيء وثابتا له كونه
موجودا وثابتا في نفسه مطلقا فضلا عن ان يكون في الازل
والا يلزم من ذلك ان يكون للواجب تعالى صفات موجودة
ازلية اكثر من ان يحصى مع انه ليس كذلك عقلا ونقلا و
فان قيل ليس الا ان الكلام صفة ثابتة له ازلا ووجوده
في نفسه ليس بماخوذ في المدعى فاندفع الشبهة قلنا
هم يقولون بوجود الكلام ويعدونه من الصفات
القديمة ودليلهم هو هذا على ان كونه ثابتا له في الازل
ايضا لا يلزم من الدليل فيه ما فيه وفيه ما فيه فيمنع لجواز
المجاز بان يقال لا نم انه يسند الكلام الى ذاته حقيقة لم لا يجوز
ان يراد خلق الكلام على سبيل المجاز سواء كان في النسبة او في
الطرف فيدفع بالاصل تقريره ان الحقيقة اصل والمجاز فرع
فلا يحتاج الدليل الى ارادة الحقيقة وانما الدليل على من زعم
انه اراد غير المعنى الاصلي او ينقض بالتخلف بان يقال انه

لسند الخلق الى ذاته كالكلام حيث قال الله تعالى خلق سبع سموات
الاية فيوجد الدليل الدال على ان الكلام صفة ازلية في الخلق ايضا
مع انه امر اضافي اذ هو عبارة عن تعلق القدرة بالمقدور فتخلف
الحكم عن الدليل واليه اشار بقوله فقيل انه اضافة القدرة
الى المقدور والقدرة صفة ازلية تؤثر في المقدورات عند
تعلقها بها فيمنع مستندا بانه حقيقي بان يقال لا نم انه اضافية
لم لا يجوز ان يكون حقيقية كالقدرة او يعارض بانه تادية
الحروف الحادثة تقريره ان دليلكم وان دل على ان الكلام صفة
ازلية قائمة بذاته تعالى لكن عندنا ما يدل على انه ليس كذلك وهو
ان الكلام مركب من الحروف الحادثة وكل ما كان كذلك
لا يكون ثابتا في الازل وقد علم من هذا التقرير ما في عبارة المص
من التسامح اذ الكلام ليس تادية الحروف بل هو مركب من
الحروف كما ذكر وهو المراد ويؤيده قوله فيمنع بان يقال لا نم
ان الكلام مركب من الحروف وسند هذا المنع قوله ان الكلام
لفي الفؤاد وانما جعل الكلام على الفؤاد دليلا الكلام الاول بمعنى
بالمعنى الغير المشهور الذى قال به القائلون بان الله تعالى متكلم
والثاني بالمعنى المشهور ولما كانت هذه المسئلة من غوامض

لا وتقرير المنع ان يقال لا نسلم انه اضافة عصام

اى الدليل من طرف الش

اى المسبوقة بالعدم فلا يكون سبحانه تعالى متكلما لامتناع قيام الحوادث بذاته تعالى عصام

وجه المنع صحة ان هذا الكلام من الحروف الحادثة تامل معه

اى المعارضة من طرف المعلل

اول البيت

لا تعجبن من اثير كلامه حتى يكون مع الكلام اصيلا
ان الكلام لفي الفؤاد وانما جعل اللسان على الفؤاد دليلا

علم الكلام

علم الكلام ومأخوذة ههنا على سبيل التمثيل وكان تفصيلها غير
مناسب بهذه الرسالة اقتصرنا على تقرير ما فيها وتوضيحه ولم نورد
امرًا زائدًا عليه معتدًا به لكن نورد مسئلة مشهورة متعلقة
بفننا هذا فان تحقيقها ينفع للمبتدئين وهي ان المعارضة في
المعقولات كالنقض في الدليل بان يقال ان دليلكم لو كان بجميع
مقدماته صحيحًا لما صدق نقيض مدلوله لكن عندنا دليل يدل
على صدقه فلا يكون صحيحًا فح يكون محصل المعارضة نقضًا اجماليًا
لانها يدل على ان دليل المعلل مما لا يستحق ان يستدل به على المطا
ووجه التخصيص بالمعارضة في الدلائل العقلية لانها ملزومات
بالنسبة الى مدلولاتها بخلاف الادلة النقلية اذ هي امارات
على تحقق مدلولاتها ولا يلزم من تحقق امارات الشيء تحقق
هذا الشيء هذا ما قالوه في بيان هذه المسئلة وانت خبير بان ما
ذكروه في بيان كون المعارضة في قوة النقض انما يدل على ان كل
دليل معارض يمكن ان ينقض لكن ذلك لا يكفي في كونها في قوته
اذ مآله الاستلزام والاستلزام شيء لشيء لا يقتضي كونه في قوته و
ما ذكروه في وجه التخصيص انما يتم اذا كان كل دليل عقلي يقينيًا
وكل دليل نقلي ظنيًا وكليتا المقدمتين غير واقعة وايضا اللزوم

معتبر في مطلق الدليل المتناول لهما فكيف يكون العقلي ملزوما
والنقلي غير ملزوم وبالجملة الفرق ليس على ما ينبغي ولنختم الكلام
على هذا المقدار لئلا ينجر الى الملال والى الله المرجع والمآل

اعلم ان الحواشي المنسوبة الى المحقق الشريف قدس سره لهذه
الرسالة لما لاحظتها في نسخ متعددة ووجدت بعضها سقيما
ولم يبق اعتمادي عليها لم التزم نقلها بل قررت الكلام على
وجه لاحظته ووقع بعض تقريراتنا موافقا لتقريره قدس
سره وبعضها غير موافق له فتأمل وانصف فان وجدته
حقا فاتبع والا فاصلح فان الله لا يضيع اجر المحسنين

تمت الرسالة ... والحمد لله
والصلوة على نبيه وعلى اله اجمعين

فائدة احسان
صح

اعلم انّ الفرق بين المكابرة والمعاندة والمجادلة والمفاكرة والمناظرة
والمشاغبة والمغالطة اخفى لابدّ من بيانها امّا المكابرة الانكار على الحقّ بعد العلم به
والمعاندة هو النزاع في المسئلة العلمية مع عدم العلم بكلامه وكلام خصمه والمجادلة هي الفكر
في النسبة بين الشيئين من الجانبين اظهارا للصواب كما انّ المناظرة كذلك الا انّ المناظرة
لا تكون مع نفسه دون المجادلة فانها لا تكون الا مع غيره والمفاكرة لا تكون الا مع نفسه من غير
تلفظ من الالفاظ والحاصل انّ المناظرة اعمّ من المجادلة والمفاكرة مطلقا لانّ المناظرة قد تكون
مع الغير وهي المجادلة وقد تكون مع نفسه وهو بمعنى المفاكرة والمجادلة تباين للمفاكرة اذ هي مع الغير وهي مع نفسه
والمشاغبة هي المنازعة في المسئلة العلمية لا لاظهار الصواب ولا لالزام الخصم والمغالطة عكس هذا اي
لالزام الخصم ولا لا لاظهار الصواب شمس الدين

قوله او الحاصل بالمصدر واعلم ان صيغ المصادر يستعمل اما في اصل النسبة ويسمى مصدرًا
واما في الهيئة الحاصلة منها للمتعلق معنوية كانت او حسية كهيئة المتحركية الحاصلة
من الحركة ويسمى الحاصل بالمصدر وتلك الهيئة للفاعل فقط في اللازم كالمتحركية والقائمية
من الحركة والقيام او الفاعل والمفعول وذلك في المتعدي كالعالمية والمعلومية
من العلم وباعتباره يتسامح اهل العربية في قولهم المصدر المتعدي قد يكون
مصدرًا للمعلوم وقد يكون مصدرًا للمجهول ويعنون بهما الهيئتين اللتين
سميتا الحاصل بالمصدر والا لكان كل مصدر مشتركا ولا قائل به
بل استعمال المصدر في المعنى الحاصل بالمصدر استعمال التي
في لازم معناه حلبي

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله على افهام الخطاب ٥ والصلوة على رسوله المبعوث لاظهار الصواب
وعلى آله واصحابه المناقب بين نجبر الآداب ٥ وبعد فهذه فائدة عجابة
بل زائدة لا تدخل في الحساب على الشرح المشهور بين اولي الالباب ٥
للرسالة الشريفة العضدية في الآداب ٥ يكشف عن وجوه مقاصده
النقاب ٥ ويشرح ما افاده الشارح المحقق والاستاد المدقق في
في حواشي الكتاب تذكرةً للاحباب ٥ وتبصرةً للطلاب والله
الموفق واليه المآب قوله لك الحمد للحمد معنيان مشهوران
احدهما لغوي والآخر عرفي وكل واحد منهما محتمل هاهنا وعلى المعنيين
فعلى التقديرين اما ان يراد المعنى المبني للفاعل او المعنى المبني للمفعول
للمفعول او الحاصل بالمصدر ويجوز ان يراد ما يطلق عليه لفظ
المصدر ليعم الكل ولام التعريف يحتمل ان يكون للاستغراق وان يكون
للجنس وان يكون للعهد الخارجي اشارة الى الفرد الكامل ولام لك
ايضا يحتمل ان يكون لاختصاص الصفة بالموصوف وان يكون لاختصاص
المتعلق بالمتعلق فهناك اثنان واربعون احتمالا حاصلة من ضرب الثلثة
في اثنين اولا وضرب الثلثة في السبعة ثانيا وضرب الاثنين في احد وعشرين ثالثا

وهذا مبني على كون المصدر مبنيا للمفعول او الحاصل به صفتك المحمودية مختص لك بحالة وما اذا بني للفاعل اذ الحامد به صفة العبد الا انه متعلق لله تعالى ولهذا قال يحتمل

لعله اشارة الى ان الاحتمالات لا يرتقي في نفس الامر الى اثنين واربعين لان اختصاص الصفة بالموصوف انما هو على تقدير ان يراد بالحمد المعنى المبني للفاعل لا غير واختصاص المتعلق بالمتعلق ايضا انما هو على تقدير به المعنى المبني للمفعول او الحاصل بالمصدر لا غير فعلى هذا لا ترتقي الاحتمالات المذكورة الى اثنين واربعين كما لا يخفى عبادي

فليتأمل قوله تنبيها على القرب فائدة هذا التنبيه اشارة الى

الى ان هذا الحمد قد وقع على الوجه اللايق اذ اللايق بحال الحامد

ان يلاحظ المحمود قريبا على قياس ما ذكره في النكتة الثانية

فان قلت فعلى هذا يرجع هذه النكتة الاولى الى النكتة الثانية

فلا يحسن التقابل بينهما بل الظاهر ان يجعل قوله ولان اللايق

بحال الحامد ان يلاحظ المحمود قريبا علة للتنبيه المذكور بترك العطف في ولان اللايق اه

قلت حاصل النكتة الاولى التنبيه على كون الحمد المذكور واقعا على الوجه

اللايق وحاصل النكتة الثانية اما التنبيه على ان اللايق بحال الحامد

ان يلاحظ المحمود حاضرا ومشاهدا واما كونه تع ملحوظا في هذا الحمد

على وجه يقتضي التعبير عنه بلفظ الخطاب وعلى كلا التقديرين

بين النكتتين بون بعيد الا ان مدارهما على مقدمة واحدة وهي

ان اللايق بحال الحامد ان يلاحظ المحمود حاضرا ومشاهدا ويحتمل

ان يكون فائدة التنبيه اشتمال الكلام على رعاية صنعة التلميح

وهو الاشارة الى مضمون قوله تع ونحن اقرب اليه من حبل الوريد

وما ذكره في الحاشية ههنا يحتمل ان يكون بيانا للقرب الذي

وقع التنبيه عليه ويحتمل ان يكون ابتداء ابو قوع الاذن الشرعي

في اضافة القرب الى الله تع ولا يخفى انه يمكن جعل النكتة الثانية

التلميح ان يشير في الكلام الى آية او حديث او قصة من غير ان تجعل جزء من الكلام والاقتباس هو ان يجعل الآية او الحديث او القصة جزء من غير اشعار بانه منه حاشية

القرب القرب الاسنادية

الاستغراب سلوك طريق غير مشهور والالتفات خروج من الغيبة الى الخطاب

ايضا راجعة الى رعاية صنعة التلميح لكونه اشارة الى مضمون الحديث

الذى اورده فى حاشيتها وح حاصل النكتتين ان اختيار الخطاب

لما فيه من التنبيه على القرب تلميح الى الآية ولما فيه من التنبيه على الحضور

والمشاهدة تلميح الى الحديث واعلم انه يمكن ان يقال ان اختيار طريق

الخطاب لرعاية صنعة الاستغراب او الالتفات بناء على انه مذكور

فى التسمية بطريق الغيبة او لبراعة الاستهلال لان المق هنا بيان

طريق المناظرة ومدار المناظرة على المخاطبة كما لا يخفى قوله اولا اه

فيه ان اللايق بحال الحامد ان يلاحظ المحمود حاضرا ومشاهدا فى آن الحمد

لا قبل الشروع فيه ولو سلم فلا يتم التقريب لان المق توجيه اختيار الخطاب

فى اثناء الحمد ويمكن دفعه بان المراد بقوله اولا قبل الفراغ عن الحمد اى

فى وقت الحمد ولا يخفى ان الحديث الذى اورده فى حاشيته هنا انما

يلايم هذا المعنى نعم لو ترك قوله اولا وقوله ثم يحمده لكان اخصر

واظهر لكن لا ينتظم ح قوله وكشان منه اه وانما قال فى الحاشية كما

يلايمه ولم يقل كما يدل عليه لان الحديث المذكور انما يستدعى ان يلاحظ

المحمود كانه مرئى مشاهد لا ان يلاحظ حاضرا بحيث يستحق الخطاب

فتدبر قوله وكشان منه اه فيه ان كون اللايق بحال الحامد ان يلاحظ

المحمود اولا حاضرا ومشاهدا لا يقتضى تقديم قوله لك سواء كان قوله

اولا

قوله وتكميلها عطف على قوله احسان كل عبادة وحاصل هذه العلاوة انه وان سلم ان هذا الحديث يدل ان يلاحظ الحامد محموده حاضرا ومشاهدا بحيث يستحق الخطاب ولعل تكميل انه من باب الاحسان او هو احسان بحسب العرف كل عبادة احسانها لكن لا نم ان المراد بما كل العام لكن لا نم ان المراد ان يكون احسانا حتى يشمل لما لا يجوز انه من الاحسان الاحسان فى عرف الشرع وكونه من الاحسان الشرعى ثم هذا هو ظ المعنى الشرعى ويحتمل ان يكون من تدبر ان كون هذا المراد من تدبر ان كون هذا الحمد ليس من الاحسان الشرعى

اى اللايق بحال الحامد ان يلاحظ المحمود قبل الشروع فيه

لان استفادة التقديم ان يحصل من قوله اولا ومن قوله ثم يحمده

واقول هذا الكلام سند على توجيه المحشى فى الشارح اولا يمكن دفعه

اولاً بمعنى قبل الشروع في الحمد او بمعنى قبل الفراغ عنه لان الحمد

المصر مجموع قوله للّه الحمد وقوله لك جزء منه فاشتماله على ذكر المحمود

لا يكفي في ملاحظة قبل الشروع في الحمد وان قدم على الجزء الآخر

ويكفي في ملاحظة قبل الفراغ منه وان آخر اللّهم الآن يقال تقديم

الجزء المشتمل على المحمود انسب باوليته ملاحظة واظهر فيهما

على التقديرين على ما لا يخفى قوله لكونه مقام الحمد قيل الحمد

مجموع قولك للّه الحمد لا مجرد لفظ الحمد فالمقام لا يقتضي تقديم لفظ

الحمد على قوله لك واجيب عنه بان هذا المجموع فرد لمفهوم الحمد

ولا يخفى ان مقام الفرد يقتضي كثرة الاهتمام بشان ما يصدق عليه

بالنسبة الى ما لا يصدق عليه وان كانا متساويين في الرتبة لتلك

الفرد قوله للتعظيم والشرف يحتمل ان يكونا نكتة واحدة على

ان يكون قوله والشرف عطفا تفسيريا ويحتمل ان يكونا نكتتين الا

انه جمع بينهما في الذكر تنبيها على تقاربهما في المعنى كانهما نكتة واحدة

وانت تعلم ان للتقديم وجوها اخر مثل التشويق الى المسند اليه

لانه اهم خصوصا في هذا المقام ورعاية صنعة الاستلذاذ الى غير ذلك

ومنها ما اورده في الحاشية من ان الحمد كالنسبة بين الحامد والمحمود

فيتأخر عنهما او حاصله ان المحمود متقدم على الحمد بالطبع فقدم عليه

يعني التقديم جزء الشيء على الشيء

لان الحمد مجموع قوله للّه الحمد

وهو ذكر جميل و وصف جميل على جهة التعظيم والتبجيل

الظان يكونا نكتتين مستقلتين لان التعظيم شيء يغاير الشرف ولو قال للتعظيم والتشريف لاحتمل ان تكون نكتة واحدة فتفيد العبارة بوذي قصد

ولي ويكون النكتة الاولى نظرا الى حال الحامد والثانية الى حال المحمود كفوي

او التشويق المتكلم السامع فان في المتقدم تشويقا الى ما هو المتأخر

اي وجوه التقديم كالاستلذاذ والتبرك

ومن ثمه يراد من المحمود الذات والحمد الصفة والذات مقدم

وانما قال المحمود متقدم على الحمد بالطبع لان التقدم الطبعي هو ان يكون المتقدم محتاجا اليه للمتأخر ولا يكون علة له كذا في شرح قطب الدين

في الوضع ليوافق الوضع الطبع وانما قال كالنسبة لان الحمد ان كان بالجنان فهو من مقولة الكيف وان كان بالاركان فهو من مقولة الفعل وان كان باللسان فكذلك لو كان الحمد اللساني عبارة عن المعنى المصدري اعني التكلم بما يدل على التعظيم واما لو كان عبارة عن نفس الكلام المخصوص فهو من مقولة الكيف ايضا ومن البين ان الكيف ليس بنسبة اصلا والفعل وان كان من النسبة المنقسمة الى المقولات السبع لكنه نسبة بين الفاعل والمفعول والمحمود ليس بمنفعل في الحمد الفعلي حتى يكون هذا الحمد نسبة بينه وبين الحامد لكن الحمد مطلقا بمنزلة النسبة بينهما لكونه معنى يتوقف حصوله على حصولهما في نفس الامر قوله من كلمة اللام وهي اما لام التعريف سواء كان للاستغراق او الجنس على ما صرح به المحقق التفتازاني وتبعه السيد السند في الاستغراق واما لام الملك واما كلاهما والكل منظور فيه اما الاول فلان لام الاستغراق او الجنس ههنا مثلا انما يدل على ان كل حمد او جنس الحمد ثابت لله تعالى متعلق به تعالى لا على حصر ذلك فيه لجواز ان يتعلق واحد بشخصين اللهم الا ان الحصر بمعونة المقام واما الثاني والثالث فلان لام الملك انما وضعت للاختصاص بمعنى الارتباط لا كما حقق في موضعه لا للاختصاص

قوله اي المقولات التسع جميع المقولة وهي عبارة عن الجنس العالي الذي لا يكون فوقه جنس سمي بها لانه لا يقال على [illegible] من الافراد في جواب ما هو على ما بين في موضعه وهي عشرة بالاستقراء المنحصرة في احدها الجوهر والتسعة الباقية هي اقسام العرض في الكيف والكم ومتى والاين والملك والوضع والاضافة والفعل والانفعال لا يوجد في الاولين نسبة اصلا بخلاف السبعة الباقية فانها لا يخلو عن النسبة على ما صرح به ولهذا قسموا المقولات العرض الى نسبة وغير نسبة وبسط الكلام لا يليق بهذا المقام جلبي

الاختصاص جميع جنس الحمد بالله تعالى يستلزم اختصاص الحامد به تعالى اذ لو ثبت على ذلك التقدير فرد من افراد الحمد لغيره تعالى لكان جنسه ثابتا له في ضمنه فلا يكون الجنس مختصا به والمقدر خلافه سيد الشريف

التقديم الطبعي هو ان يكون التقدم بحيث يحتاج اليه المتأخر ولا يجب [illegible] موصلا الى المحمود بالنسبة الى الحمد بمعنى ان لا يتحقق الحمد بدونه وعدم ذلك لعدم [illegible] تأثير المحمود [illegible] الكلام الى هذا جلبي

اعلم ان المقولات السبع الكم والكيف والاين والوضع والاضافة والمتى والملك والفعل والانفعال الكيف عرض لا يقبل القسمة شرح مطالع

وجه النسبة بينهما كونهما متوقفين والنسبة يتوقف تعقله على تعقل شيء آخر والحمد يتوقف حصوله على حصول الحامد والمحمود في نفس الامر لا في التعقل محرره

لا شك ان المراد من اللام في كلام الشارح هو لام الملك قطعا كما جزم المحشي به ايضا وبنى الكلام عليه في شرح قوله بقيد الاختصاص بقيد هذا فرده هذا المحشي بقوله اما لام التعريف واما لام الملك [illegible] المبتدي محرره

اي من ان لام الملك يفيد الاختصاص لا الاختصاص بمعنى الحصر منه

بمعنى الحصر والكلام فيه لانه المستفاد من تقديم الظرف وللاعراض

اي في الاختصاص لمعنى الحصر

عن هذا قال في الحاشية ما حاصله انه هذا مبنى على ما صرح به السيد

السند في بعض تصانيفه من ان لامي الملك والجنس يدلان

على اختصاص الحمد به تعالى ان تم تم والا فلا وفيه نظر اما اولا فلان من وجهين صح

البناء المذكور لا حاجة اليه مع افادة لام الاستغراق للاختصاص

المقصود عندهم واما ثانيا فلان لام الملك كاف في الدلالة على

اختصاص المقصود على قول السيد السند سواء كان لام التعريف ههنا

هناك نسخه

للاستغراق او الجنس او العهد او لم يكن ههنا لام التعريف واما

اي كان خارجيا او ذهنيا

التعرض للام الجنس في كلامه قدس سره فلانه اراد ان يبين

ان اختصاص كل حمد به تعالى كما يستفاد من الاستغراق يستفاد من لام

عنده قدس سره

الجنس مع لام الملك ايضا وهذا المعنى غير مذكور في هذا المقام

اللهم الا ان يقال المراد من الاختصاص ههنا ايضا اختصاص كل

حمد به تعالى لانه ابلغ في الحمد والمقصود من ذكر المقدمة المنقولة

بيان حكم لام الملك لكنه اراد ان ينقل كلامه قدس سره على ما وقع

في محله بعينه من غير تصرف فيه فذكر لام الجنس ايضا قوله لا يفيد

اي كلام الشارح

الاختصاص فيه ان افادة التقديم للاختصاص مطلقا لا يستلزم كونه

اعم من ان يكون

تأكيدا للاختصاص المستفاد من لام الملك اذ المؤكد لا بد ان يكون

جواب عما يمكن ان يقال انا لا نم ان لام الملك عند السيد السند كاف في الدلالة على الاختصاص كيف وقد صرح في حاشية الكشاف بان لام الملك والجنس يدلان على اختصاص المقام فلو كانت كافية في الدلالة عنده فلم تعرض لذكر ذلك اللام في ذلك المقام جلي

الآن يقال لما كان ذات اللام مقدما على التقديم جعل التقديم تأكيدا لمعنى اللام
وان كان افادتهما لمعناهما معا او اراد بالتأكيد مجرد التكرير والتعدد فليتأمل
منه

متأخر عن المؤكد في افادة المعنى وكون افادته له بعد افادته له ثم
اذا لظ معية الافادتين وان كان نفس اللام مذكورة قبل التقديم
اللهم الآن يقال اللام في قوله لك يدل على الاختصاص الذي
وضعت له بمجرد انضمام متعلقه الذي هو ضمير الخطاب. واما تقديم
المسند على المسند اليه فلا يدل على الاختصاص الا بعد ذكرهما بل
لا يتحقق الا بعد تحققهما فليتأمل واعترض ايضا على الدليل
المذكور بانه انما يتم اذا كان الاختصاص المستفاد من التقديم هو
الاختصاص المستفاد من اللام بعينه وليس كذلك لان الاختصاص
المستفاد من اللام اختصاص الحمد بمدخولها الذي هو الله تعالى
والاختصاص المستفاد من التقديم هو اختصاص المسند اليه بالمسند
وحاصله اختصاص الحمد بالاختصاص به تعالى وبين المعنيين بون
بعيد ويمكن دفعه بان اختصاص الحمد به تعالى يستلزم اختصاصه بالاختصاص
به تعالى ضرورة انه لو لم يختص بهذا الاختصاص لكان اما مشتركا
بينه وبين غيره او مختصا بغيره وعلى التقديرين يلزم ان لا يكون
مختصا به تعالى وكذا اختصاصه بالاختصاص به تعالى يستلزم اختصاصه
به تعالى وهو ظ فبين المعنيين تلازم وهذا القدر كاف في التأكيد
على ما لا يخفى قوله والمنة قيل هي تعداد المنعم ما انعم على المنعم عليه

قيل ان هذا انما هو شرط في التأكيد على مصطلح النحاة دون اهل المعاني اذ التأكيد عندهم عبارة عن تكرير الشيء فيجوز ان يكون الكلام مبنيا على الثاني دون الاول بل الظ انه يجب ان يحمل عليه اذ لا يصدق عليه شيء من مسمى تأكيد النحاة لا اللفظي ولا المعنوي على ما لا يخفى على متتبع كتب النحو حلبي

قوله بل لا يتحقق الا بعد لا يتحقق نفس المعنى بل لا يتحقق الا بعد المسند التقدم الا بعد المسند اليه لا قبله والمسند نسبة بينهما لكونه نسبة بينهما على فضلا عن دلالته على الاختصاص فانها فرع الاختصاص متفرع على ذات التحقق ١٥ من الم الموث

جواب لعله وجه التأمل ان قضيتنا هذه قضية كلية اذ ليس انما هو اذا بل جزئية لانه انما هذا اذا لم يكن المسند ظرفا مثل في كان المسند ظرفا مثل في الدار فانه يفيد الاختصاص وان لم يذكر المسند اليه لانه ظ ان يذكر بعده هو المسند اليه محركه ص

قوله وبين المعنيين بون بعيد لان الاختصاص المستفاد من التقديم هو اختصاص الحمد بمجموع لك والمستفاد من اللام هو اختصاص بجزء لك وهو الكاف والمجموع من حيث هو مجموع يباين الجزء تباينا بينا حلبي

والفرق بينهما هو ان الاختصاص في الاختصاص يحصل من اللام وحده والاختصاص الاختصاص بها والاختصاص يحصل من اللام والكاف والتقديم

وجه الاولوية ان ظاهر التعريف الاول لا يشتمل المنة على النعمة الواحدة فهو غير جامع والتعريف الثاني يشمل المنة التنبيهية ايضا مع ان المقصود تعريف المنة التوبيخية فهو غير مانع منه

على المنعم عليه وقيل الاعتداد بالصنيعة اي الاحسان وهو اولى فتدبر

وفائدة ايرادها بعد الحمد كما اشار اليه في الحاشية هي الاشارة الى الاعتراف

بالعجز اما ان نعمه سبحانه وتعالى علينا في غاية الكثرة والجلالة بحيث

لا يقابلها حمد الحامد ولا يوازنها شكر الشاكر بحسب الظاهر ويكفي هذا القدر

في مثل هذا المقام من المقامات الخطابية واما ان الاتيان بالحمد على وجه

الكمال يستلزم التسلسل في الحامد كما بينه السيد السند في حاشية المطالع

في شرح قول صاحب المطالع اللهم انا نحمدك والحمد من آلائك وفيه اي

مناقشة لانه يجوز ان يتعلق حمد واحد بنفسه وغيره من النعم فلا يلزم

التسلسل اللهم الا ان يقال الاتيان بالحمد على وجه الكمال يقتضي ان يكون

الحمد مغايرا بالذات للمحمود عليه وههنا بحث آخر لا يليق ايرادها

من هذا المقام فليتأمل قولهم من من عليه كلمة من اما صلة لاشتقاق

على ان يكون الكلام مبنيا على مذهب الكوفيين اي من من الذي

يستعمل بعلى واما تبعيضية على حذف المضاف اي من باب من عليه

فيحتمل المذهبين ولفظ من مشترك بين المعنيين كما نقله

في الحاشية من الكتابين المشهورين في اللغة وله مصدران المن

والمنة الا ان المنة مصدر له باحد المعنيين ولم يجئ بالمعنى الآخر

على ما اتفق عليه الكتابات وان كان بينهما نوع مخالفة من معنى

بطريق الاستعلاء صح وقيل اظهارها اي النعمة على المنعم عليه صح

وجه التسلسل ان نفس الحمد من الحمد فيلزم في مقابلة حمد آخر فيتسلسل

اي فيه لزوم التسلسل على تقدير الاتيان بالحمد على وجه الكمال

والامتنان هو اظهار النعمة

والانعام هو ايصال الشيء الى الغير

اي انعام وامتنان

وهو الامتنان

وهو الانعام

ومن هذا التحقيق تبيين وجه الاشكال الذى ذكره بقوله وما يقال
وانت خبير بان هذا النقل انما يدل على ان المنة لم تجئ بمعنى الانعام
على ان يكون مصدرا صرفا لكن يجوز ان يكون مصدرا نوعيا من المن
بمعنى الانعام اذ وزن الفعلة للنوع كالركبة والجلسة وعلى هذا
لا ورود للاشكال المذكور لجواز ان يكون المعنى لك الحمد وبنوع
من الانعام اعنى النوع الكامل قوله من ان المنة آه الظ
انه اعتراض على كلام المص بطريق الاستدلال وتقريره ان كلام
المص يتضمن اثبات المنة بالمعنى المبنى للفاعل لله سبحانه وتع وكل ما
يتضمن ذلك فاسد لان المنة بهذا المعنى صفة مذمومة منهى عنها
فى الآية المذكورة فاثباتها لله تعا يكون فاسدا قطعا فيكون كلام
المص فاسدا والجواب الاول منع للصغرى والثانى للكبرى راجع
الى دليلها وعلى هذا يكون ترتيب الجوابين على ترتيب المقدمتين
الممنوعتين فلا يتجه ما يتوهم من ان الاولى تقديم الجواب الثانى
واعلم انه يمكن منع الصغرى بوجه آخر وهو ان يقال لا نم ان فى كلام المص
اثبات المنة لله ع لان ذلك اذا كان جملة لك الحمد بمعنى الاخبار واما
اذا كان بمعنى الانشاء اعنى انشاء الحمد والامتنان كما هو الظ من جملة
الصلوة فليس فيه اثبات المنة اصلا ويمكن منع الكبرى ايضا بان يقال

يعنى كما ان المقدمة اى الصغرى مقدمة على الكبرى
يكون الجواب عن الصغرى مقدما على الجواب عن الكبرى

الاية

الآية المذكورة لا تدل على النهي عن المنة لجواز ان يكون المبطل مجموع المن والاذى لا كل واحد منهما ولو سلم فكون المن مبطلا للصدقة لا يستلزم النهي عنه اصلا لجواز ان يكون المن مباحا في نفسه لكن يبطل عمل آخر بمقارنته نعم ابطال الصدقة بالمن منهي عنه لكن لا يستلزم النهي عن المن ولو سلم فاللازم هو النهي عنه بعد الصدقة لا مطلقا فلا اشكال قوله مدفوع اه قد يدفع الاعتراض بان في الكلام مضافا محذوفا اي استحقاق المنة واستحقاق المنة مع الاعراض عنها ليس من قوعا منهيا عنه بل المذموم المنهي عنه هو المنة بالفعل وما ذكره في الحاشية ههنا في رد هذا الجواب من ان اثبات استحقاق الصفة المنهية المذمومة لا يلائم مقام الحمد والمدح محل نظر لان المراد باستحقاق المنة الاتصاف بما يقتضيه المنة من من اضافة النعم الجليلة التي لا تعد ولا تحصى مع منع الكمال الذاتي والغناء المطلق عنها لا امكان المنة كما يتوهم من تقابل قوله بالفعل والا لكان باطلا قطعا ضرورة ان امكان المحال محال ايضا ولا شك ان اثبات استحقاق المنة بالمعنى المذكور يلائم مقام الحمد والمدح لكونه غاية الكمال قوله لا امتنان المنعم عليه الامتنان والمنة مترادفان كما اشار اليه في الحاشية لكن المراد به ههنا بقرينة التقابل

اي للصدقات

اي لا بعد مطلق الانعام او قبله او معه [illegible]

اختيار

تعالى

مضاف الى الفاعل مفعوله متروك وهو الله تعالى [illegible]

اي ولو كان المراد امكان المنة لكان [illegible]

جعله ممن عليه اي ممتن

الامتنان بقرينة تقابل المنة بالمنة

اي لكون الامتنان بذلك نافلا للاشكال

واضافته الى المنعم عليه المعنى المبني المفعول ولذا فسره في الحاشية بكون
المنعم عليه ممنونا وفيه انه يأبى عن هذا المعنى كلمة اللام في قوله لك مع ان كون
المنعم عليه ممنونا يستلزم كون المنعم منانا فالاشكال باق بحاله الا
ضرورة ان خصوص المسبب يستلزم خصوص السبب
ان يقال اراد بكون المنعم عليه ممنونا المعنى العرفي الذي لا يقتضي كون المنعم
اي الى ما ذكرنا من السؤال والجواب
منانا وكان في قوله في الحاشية فتدبر اشارة الى هذه النكتة فتدبر قوله
وايضا الخطاب اه اي حكم الخطاب مخصوص بغير الله تعالى كما ان نفس
الخطاب مخصوص بغيره تعالى ولك ان تجعل الخطاب بمعنى الحكم الشرعي كالوجوب
فانهم يسمون الحكم خطابا لان المكلف مخاطب به
والحرمة وغيرهما كما هو مصطلح الاصوليين وقد اجيب عن الاعتراض
بوجه آخر كما اشار اليه في الحاشية وهو ان المذموم المنهي عنه هو المنة التي
يكون الغرض منها توبيخ المنعم عليه وتحقيره لا المنة التي يكون الغرض
منها تنبيه المنعم عليه لئلا يقع في الكفران فلا اشكال في اثبات
مطلق المنة له عز وجل قوله تعظيما لشانه الضمير اما راجع
الى النبي عليه السلام واما الى الله تعالى لكن الاول اولى لان تعظيم شانه تعالى
مندرج في قوله مع بعض النكات السابقة وانما ترك نكتة شرف النبي عم
راجع الى الشارح
اعتمادا على المقايسة الى التعظيم لما بينهما من القرب ولانه جعل
التعظيم والشرف نكتة واحدة بناء على ما سبق وانت تعلم ان
رعاية التناسب بين اداء الصلوة والحمد ايضا تصلح ان تجعل

يعني يقال في العرف العام انه ممنون سواء كان به مان او لم يكن فكون المنعم عليه ممنونا في العرف لا يقتضي كون المنعم منانا فاتضح لزوم من ثبوته له وقعا حاشية

اي المستفاد من الخطاب وهو عدم ابطال الصدقة بالمن عرب

نكتة

نكتة لتقديم المسند على المسند اليه ههنا قوله وافادة
للاختصاص هذا الكلام يدل على ان لام التعريف لا تفيد الاختصاص
حيث لم يقل تأكيداً للاختصاص كما قال في الحمد وقد عرفت ما فيه
ولك ان تقول انما لم يقل تأكيداً للاختصاص لان تأكيد تاخير
افادة التقديم للاختصاص عن افادة لام التعريف اياه غير ظ
بخلاف تاخيرها عن افادة لام الملك في قوله لك كما نقلناه و
ولا يخفى ان الاختصاص ههنا يصح ان يكون حقيقيا لو كان
اللام من الصلوة والتحية للعهد الخارجي اى الصلوة والتحية
الكاملتان واما لو كانت للجنس فهو اضافي بالقياس الى الكفار
والا فطلب اختصاص الرحمة والسلامة بالنبي عم غير مناسب
واما ما يقال من انه لو كانت اضافة نبيك للعهد الخارجي فالاختصاص
اضافي ولو كانت للاستغراق فهو حقيقي بناء على ما تقرر عند اهل السنة
من ان الصلوة لا تجوز لغير الانبياء ففيه نظر لان الحقيقي على تقدير
الاستغراق غير ظ قوله مع بعض النكات السابقة اشارة الى
الى التعظيم والشرف بالنظر الى الله تعالى لاشتمال المسند ههنا ايضا
عليه تع ويحتمل ان يكون اشارة ايضا الى خلاصة قوله اللائق بحال
الحامدان يلاحظ المحمود اولا يعني ان اللائق بحال المصلي ان يلاحظ

بشير في ما ذكر حضرتك جوابا بقوله اللهم الا ان يقال ان خبران

المصلي عليه اولاً فالمسند لكونه مشتملا على النبي عم يستحق التقديم
ولك ان تقول خلاصة ذلك ان اللايق بحال العابد ان يلاحظ المعبود
اولا ولا شك ان الصلوة على النبي عم عبادة لله تع فالمسند
لاشتماله على الله تعا يستحق التقديم وانت تعلم انه يمكن ان يقال
ههنا ان الصلوة كالنسبة بين المصلي والمصلى عليه فاخر عنهما
كما لا يخفى قوله ولوارد ذاه قد يجاب عنه فانه انما عدل عن الطريق
المشهور اشارة الى ان الصلوة على النبي عم متضمن للصلوة
على آله واصحابه بل على جميع المؤمنين لانه رحمة للعالمين فنزول
الرحمة من الله تع عليه يتضمن نزولها عليهم قوله على آله بل على اصحابه
ايضا بان يقول مثلا وعلى اله واصحابه الرحمة الجلية لكن تركه بمنزلة
قوله وهذا دعاء شامل للبرية على ما عرفت فافهم قوله تام خبري
انما قيد الكلام به تعيينا لمحل المناظرة وتنبيها على ان المواخذة انما
متوجه الى الكلام الخبري سواء كان القائل ناقلا او مدعيا اما
الثاني فظ واما الاول فلان المنقول محكي محض لا يتعلق به
المواخذة كما سيجي بل المواخذة انما تتعلق بنفس النقل وهو جملة
خبرية وما يقال من ان المنقول لا ينحصر في الكلام الخبري بل يعم وغيره
من الالفاظ مطلقا فطلب الصحة جار في الجميع فالتخصيص بالخبري

ط اي في الحاشية السابقة من ان الصلوة على النبي عليه السلام متضمن للصلوة على اله واصحابه بل على جميع المؤمنين م

غير منظر

غير مناسب ففيه ان هذا انما يتم اذا كان قولنا قلاً بمعنى ناقلاً له
او مدعيا بمعنى مدعيا له واما اذا كان بمعنى ناقلا فيه او مدعيا فيه
فلا يلزم التخصيص ولا يخرج منه صورة من صور النقل بل فيه
تنبيه على محل المناظرة كما عرفت وانت تعلم ان المعنى الثاني اظهر
لان المدعى لا يكون نفس الكلام بل معناه والمنقول قد يكون معنى الكلام
مع قطع النظر من اللفظ على ان الظاهر ان الكلام تريد بين المنقول
والمدعى كما قال به هذا القائل المحقق ولا يخفى انه لو حمل الكلام على المعنى
الاعم لم يكن الترديد حاصرا لان من الكلام الغير الخبري ما ليس بمنقول
ولا مدعى كالمفردات والمركبات التقييدية والانشائية الغير المنقولة
فالتقييد احسن من وجوه نعم لو حمل الكلام على المعنى الاصطلاحي
والتفى في التقييد بقوله خبري لكان اولى كما لا يخفى ثم هذا التقييد
انما يحتاج اليه اذا كان كلمة اذا بمعنى الكلية فكذا التقييدان الواقعان
في قوله فطلب الصحة وقوله فالدليل انما يحتاج اليهما اذا كان كلمة ان
بمعنى الكلية واما اذا كانتا للاهمال فلا حاجة الى التقييد في شيء
من المواضع لكن المناسب للمقام ان يحمل الكلام على الكلية بناء على ما
صرح به الشيخ في الشفاء من ان مهملات العلوم كليات كما اشار
اليه في الحاشية وانما جعل حمل الكلام على الكلية مناسبا للمقام مع ان ما نقل

جواب عن سؤال مقدر

خبرا او انشاء محفوظا او موهوبا
اي من قوله تام خبري
راي في التقييد
اي بل يكون
وهو في المتن قوله او
وثانيها التنبيه على ان المؤاخذة لا يتوجه الا
وثالثها يكون الترديد حاصرا
احدها التعيين بمحل المناظرة
بجعلها
اي انها في كليات وما تقرر بين المنطقيين من ان المهملات في قوة الجزئية
وهو الدليل على عبد الرحمن
اي الشارح في الحاشية
رح

عن الشيخ لسيّد ع وجوب ذلك لانّه يجوز ان يكون المراد من العلوم
في كلام الشيخ هو العلوم الحكمية وايضا المراد بمهملات العلوم اجزاء
العلوم التي وقعت بحسب الظاهر مهملات ولا يخفى ان كلام المصنف
ههنا ليس من اجزاء الفن لكونه شرطية واجزاء الفن حمليات بل هو
اشارة الى حملية هي جزء الفن لكن المناسب على كل تقدير ان يحمل على الكلية
ليكون موافقا لما هو المناسب ههنا وللعلوم الحكمية قوله منك
قد يقال لا حاجة الى هذا التقييد لانّ الواجب على الخصم في مقابلة النقل
هو طلب الصحة مطلقا سواء كان رجوعه بنفسه او ما نقل عنه او
يطلب بيان الصحة من الناقل وكذا الكلام في قوله فالدليل والظاهر
انّ المناظرة ان عرفت بمدافعة الكلام من الجانبين اظهارا للصواب
على ما حققه بعض المحققين فالتقييد بقوله منك اولى ان عرفت بالنظر
بالبصيرة من الجانبين في النسبة بين الشيئين اظهارا للصواب
كما هو المشهور فالتقييد ليس على ما ينبغي وذلك لانّ المقام
ههنا بيان طرق المناظرة ولا يخفى ان طلب الخصم صحة النقل بنفسه
وان كان من طرق المناظرة بالمعنى الثاني لكنه ليس منها بالمعنى الاول
اذ لا موافقة للكلام في تلك الصورة لكن يؤيد عدم التقييد
قوله فيطلب الصحة دون ان يقول فيطلب التصحيح او بيان الصحة

قوله

[Marginalia:]
٦٢ وهي ان كل ناقل يطلب منه صحة النقل وكل مدعي يطلب منه الدليل محمد
ط على كلا التقديرين صح
٦٥ يعني الخصم ان يطلب الدليل من المعلل وان يأتي به من قبل نفسه

او ظنيا

قوله ان لم يكون معلومة فيه انه ان اراد من العلم مطلق التصديق يقينيا

فلا نسلم ان الصحة لو كانت معلومة لا يليق طلبها بحال المناظر

من حيث هو مناظر لجواز ان يكون العلم بها ظنيا والمطلوب يقينيا

وح ليس طلبها غير لايق بحال المناظر وان اراد التصديق اليقيني

فالتقييد فاسد لانه قد يكون الطلب غير لايق مع انتفاء العلم اليقيني

ايضا كما اذا كانت الصحة معلومة بالعلم الظني والمط ايضا ظنيا

اللهم الا ان يراد بالعلم المناسب للمط سواء كان تقليديا او يقينيا

او ظنيا قوله لا يليق ام انما قال لا يليق ولم يقل لا يصح لجواز

ان يطلب الصحة المعلومة للامتحان المقصود منه اظهار الصواب

وهذا لا يستلزم فقد العلة الغائية لكنه تطويل يستغني عنه في المناظرة

وايضا يجوز ان يكون طلب الصحة المعلومة لتحصيل العلم

بها بطريق متعددة وهذا ايضا لا ينافي كون الغرض اظهار الصواب

لكنه غير مناسب في مقام المناظرة وفيه نظر فانظر وههنا دغدغة

وهو ان هذا الدليل انما يقتضي التقييد اذا كان المراد بطلب الصحة

في كلام المص طلب الصحة على الوجه اللايق واما اذا كان المراد

طلب الصحة الموافق للمناظرة سواء كان على الوجه اللايق او لا فلا يقتضي

التقييد فان قلت لا نسلم ان الصحة لو كانت معلومة للطالب

لم يكن طلبها الا لغواً بحال المناظر لجواز ان يكون الصحة معلومة له

لكن لم يكن له علم بالعلم قلنا المراد بكونها معلومة للطالب كونها

معلومة له في اعتقاده سواء كانت معلومة في نفس الامر اولا على

ان طلب الصحة المعلومة في نفس الامر غير لائق وان لم يكن له علم

بالعلم لان اللائق ان يكون الطلب في المناظرة بعد التوجه والالتفات

قطعي الحصول على ما قالوا قوله لان غرضها اه فيه رد على ما في شرح

الاداب المسعودي من انه يجوز ان يكون غرض المناظر اظهار الصواب

مع شيء آخر وبنا الرد على امتناع تعدد العلة الغائية لانها الباعث

على اقدام الفاعل على الفعل وتعددها بالمعنى المذكور ههنا يستلزم

توارد العلتين المستقلتين على معلول واحد شخصي ضرورة

ان كل واحدة من العلتين الغائيتين مع سائر العلل علة مستقلة لما

اشار اليه في الحاشية ويرد عليه انه ان اراد بالباعث المستقل

في الباعثية فلا نم ان كل غرض علة غائية بهذا المعنى وان اراد

اعم من ذلك فلا نم ان تعدد العلة الغائية بهذا المعنى يستلزم

توارد العلتين المستقلتين اللهم الا ان يقال المتبادر من

كون الشيء غرضا ان يكون مستقلا في الغرضية فلا بد ان يحمل قولهم

اظهار الصواب في تعريف المناظرة على الاستقلال وايضا تعدد

العلة

لا وهو باعتبارها على اقدام الفاعل على الفعل

تعدد العلة الغائية انما يستلزم توارد العلتين المستقلتين
على معلول واحد شخصي اذا لم يكن مدخلية العلة الغائية في المعلول
الا من حيث انه علة غائية وهو ممنوع لجواز ان يكون العلة الغائية
(من حيث انه علة غائية)
شرطا ايضا فتلاوح انما يلزم توارد العلتين المستقلتين المت
المتغايرين بالاعتبار على معلول واحد شخصي وهو ليس بمحال و
والمحال توارد العلتين المستقلتين المتغايرين بالذات
عليه وهو غير لازم وكان في بعض عبارات الحاشية اشارة
الى ما ذكرنا فليتدبر قوله او مدعياه الظاهر ان يقال و
ومدعيا بالواو لا انه اختار كلمة او للاشارة الى منع الجمع بين
مقدمتي المتصلتين المذكورتين وما يتوهم من انها للانفصال
بين هاتين المتصلتين ليس بشيء بحسب الظاهر كما لا يخفى وانت
تعلم ان تفسير المدعي بمن نصب نفسه لاثبات الحكم فيه مسامحة
والظاهر ان يقال من نصب نفسه لبيان الحكم اما بالدليل ان كان
(عصام الدين)
نظريا او بالتنبيه ان كان ضروريا خفيا واما ما يقال من ان الظا
تفسيره بمن يفيد مطابقة النسبة للواقع سواء كان الحكم بديهيا
(اي الحكم)
ظاهرا او بديهيا خفيا او نظريا ففيه نظر لان المتبادر من المدعي
من يفيد الحكم المحتاج الى الدليل او التنبيه وهذا القدر كاف

لعل وجه التدبر انه ليس في بعض عبارات الحاشية اشارة الى ما ذكره لانه ليس في الحاشية محصل قوله توارد العلتين المستقلتين المتغايرين بالاعتبار وهذا ليس بمحال بل الممتنع توارد العلتين المتغايرين بالذات عمر

وانما قال بحسب الظاهر لانه يجوز ان يكون القائل لانفصال بحسب التحقق لا التصديق فتدبر عمر

خبر ان لان الاثبات لا يكون الا في النظري بخلاف البيان

اي جليا وهو الذي لا يحتاج الى الدليل ولا الى التنبيه

او هو الذي لا يحتاج الى الدليل ولكن يحتاج الى التنبيه

اي من يفيد مطابقة النسبة للواقع

في تخصيص التفسير على ان التعميم يستلزم كون المدّعى اعمّ

من الناقل وح لا يحسن التقابل بينهما قوله فالدليل لا يحتاج

في وهمك ان قوله او مدعيا فالدليل من قبيل العطف على معمولي

عاملين مختلفين والمتقدم غير مجرور ولان قوله فالدليل

بتقدير فيطلب الدليل كما اشار اليه الشم وح ليس هٰهنا عطف

شيئين على شيئين بل عطف جملة على جملة ويؤيده كلمة

الفاء في قوله فالدليل لانها فاء الجزائية فلو كان الدليل معطوفا

على الصحة في قوله فيطلب اه لم يحتج الى هذه الفاء اذ

يكفي فاء الجزائية التي هي في قوله فيطلب على ما لا يخفى فلا يطلب

الدليل اى فلا يليق ان يطلب الدليل كما يدل عليه قوله

ولا بد ان يلاحظ هٰهنا ايضا مثل ما مرّ آنفا ووجه ذلك

اما على التقدير الاول اعني كون المطلوب بديهيا بالنسبة

الى الطالب باعتقاده فهو ان المناظر من حيث هو مناظر لا

لا يليق ان يطلب الدليل على ما لا يترتب على الدليل بالنسبة

اليه واما على تقدير الثاني اعني كون المطلوب نظريا معلوما

فكذلك مع انه على هذا التقدير لا يليق المطالبة فيه من المناظر من

هو مناظر اصلا وعلى كل تقدير يجري مثل ما ذكرناه سابقا فتذكر

فتدبر هو المركب اه هذا التعريف على رأى المنطقيين و
اما على رأى الاصوليين فهو ما يمكن التوصل بصحيح النظر فيه الى
مطلوب خبري كما ذكره في الحاشية وفيه نظر لان المشهور ان الدليل
عند الاصوليين لا يكون الا مفردا كالعالم بالنسبة الى وجود
الصانع لكن التحقيق ان الدليل عندهم منقسم الى المفرد والمركب
من المقدمات المتفرقة والمقدمات المرتبة المعروضة للهيئة
بخلاف الدليل عند المنطقيين فانه المقدمات المترتبة المأخوذة
مع الهيئة والتعريف المذكور وان امكن تطبيقه على قول المشهور
بان يراد من النظر فيه النظر في احواله لكنه لا ينطبق على
التحقيق كما لا يخفى ويمكن التوجيه بان المراد من النظر فيه
النظر في نفسه او في احواله بان يكون متعلقا باحدهما والنظر
لا يتعلق بنفس الدليل المنطقي ولا باحواله بل بجزئه الذي هو
ذات المقدمات المعروضة للهيئة ولك ان تقول المراد بالامكان
الامكان الخاص بالنظر الى ما وقع فيه صحيح النظر اي ما يمكن له
التوصل بصحيح النظر فيه الى مطلوب خبري ولا يكون وجوده ولا
عدمه ضروريا له والدليل المنطقي لاشتماله على الهيئة يستلزم
التوصل الى مطلوب خبري فيكون التوصل اليه ضروريا له قوله من قضيتين

عن الاصوليين
اى في الدليل الذي نقله الشيخ
لانهم يريدون بما في ما يمكن المفرد كالعالم مثلا والرسول والكبرى
اى غير المعروضة للهيئة من الصغرى
اى الغير المرتبة كقولنا كل متغير حادث العالم متغير
كقولنا العالم متغير وكل متغير حادث
او هو ما يمكن التوصل بصحيح النظر فيه
بحيث ينطبق على كل من المشهور والتحقيق
اى في قوله ما يمكن التوصل بصحيح النظر فيه
بان يستدل بوقوعه على وقوع غيره كالعالم الذي يستدل به على وجود الصانع والرسول
اى في الفرق بين دليل الاصولي والمنطقي

أه انما اختيار قضيتين على قضايا مع انهم قسموا القياس الى
البسيط والمركب وذكروا في تعريف القضايا بمعنى ما فوق الواحد
ليتناول القسمين اشارة الى ان التحقيق ان الدليل في الحقيقة
اقيسة لا يتركب الا من قضيتين لا من القضايا وتقسيم القياس
الى البسيط والمركب انما هو بحسب الظاهر ولهذا قالوا ان القياس
المركب في الحقيقة اقيسة هذا ملخص ما ذكره في الحاشية
فليتأمل اولى وجه الاولوية على ما اشار اليه في الحاشيتين
ههنا ان التعريف المشهور بحسب الظاهر ينتقض طردا بالمعرفات
بالنسبة الى معرفاتها وبالملزومات بالنسبة الى لوازمها الا
البينة وعكسا بالادلة الغير البينة الانتاج وبالدليل الفاسد
الصورة سواء كان على زعم الصحة او على قصد التغليط بخلاف التعريف
الاول ويمكن ان يجاب عن الانتقاض طردا بان المراد بكلمة ما هو
هو المفهوم التصديقي او ان المراد بالعلم هو التصديق لكن كل
واحد منهما خلاف الظاهر وفيه ان المقام قرينة واضحة على هذين
التخصيصين على ان النقض بالملزومات يندفع بوجهين
آخرين احدهما ان المراد من اللزوم اللزوم بطريق النظر ولا نظر
فيها والثاني ان كلمة من يدل على العلية وهي ليست علة للوازمها

للوازمها

للوازمها والحكم بان اعتبار النظر والعلية خلاف الظ الا فمجل
نظر وعن الانتقاض عكسا بان المراد باللزوم اللزوم في الجملة او
المراد بلزوم العلم بشيء آخر من العلم به لزوم العلم بشيء آخر من العلم
به فقط او مع انضمام امر آخر وح يندفع النقض بالادلة الغير البينة
الانتاج والمراد باللزوم اعم من ان يكون بحسب نفس الامر او بزعم
المستدل ظاهرا وح يندفع النقض بدليل الفاسد الصورة الآن
كلا من ذلك تكلف وتعسف على انه يتجه على التوجيه الثاني في دفع
الانتقاض بالادلة الغير البينة الانتاج انه يستلزم انتقاض التعريف
المشهور طردا لصدقه على جزء الدليل كما لا يخفى وانت خبير بانه
يرد ايضا على التعريف المشهور ظاهرا انه يدخل فيه المنبهات مطلقا
وكذا المقدمات التي يستلزم المطلوب بطريق الحدس والمقدمات
الضمنية لقضايا قياساتها معها وايضا يخرج عنه الادلة
البينة الانتاج ايضا اذ لا يستلزم شيء منها العلم بالنتيجة لجواز
ان يكون النتيجة معلومة بدليل آخر الآن يحمل العلم بشيء آخر على الا
الالتفات اليه لكنه خلاف الظ واعلم ان اولوية هذا التعريف من
التعريف المشهور انما تثبت بما ذكره من النقوض اذا لم يرد مثل هذا
النقوض عليه دون المشهور وهو ممنوع بل يرد عليه ظاهرا انه يصدق

توجيه اول

توجيه ثاني

توجيه ثالث

والكلام مبني على ارجاعه غير الشكل الاول من الادلة البينة الانتاج على ما بينه الس في شرح المختصر الاصول نسخه

لانه يقال يلزم من العلم به العلم بشيء آخر مع انضمام امر آخر تامل

سواء كان تصورا او تصديقا

بان يكون المعنى يلزم من العلم الالتفات الى شيء آخر

اي قوله هو المركب من قضيتين اه

اي التعريف الاول

على المركب — من القضيتين المشتملتين على التصديق بفائدة ما
وعلى التصديق بمناسبة المبادي للمط لتحصيل الكسب المؤدي الى
مجهول تصوري او تصديقي ولا يصدق على القياسات الشعرية
اذ ليس تركيبها للتأدي الى مجهول حقيقة ولا يرد شيء من ذلك
على التعريف المشهور ومما يرد على كلا التعريفين انهما لا يصدقان
على ما بعد الدليل الاول من الادلة المذكورة معا على مط واحد و
القول بانه يستلزم العلم بالمط بوجه آخر وهو مجهول نظري بذلك
الوجه او اطلاق الدليل عليه على سبيل التشبيه غير ظاهر ولا
يمنع النقل اه يحتمل ان يكون المراد بالمنع ههنا المعنى الحقيقي وح يكون
المجاز في قوله الا مجازا عبارة عن المجاز في النسبة اعني نسبة المنع
الى النقل والمدعي فقولك هذا النقل مم معناه ان دليله مم وكذا يحتمل
ان يراد من المنع نسبة معناه الحقيقي ومن المجاز المجاز في النسبة
ويجوز ان يكون المراد بالمنع استعمال لفظ المنع وح يكون المجاز بمعنى
المجاز في الطرف اعني لفظ المنع ومعنى قولك هذا النقل و هذا
المدعي مم انه مط البيان مثلا والظ من كلام الشارح المحقق فيما بعد
انه حمل عبارة المص على المعنى الاخير مع ان المعنى الاول اظهر ولعل
ذلك لان منع النقل باعتبار دليله ليس على ما ينبغي لان اثبات النقل

بالتصحيح

قوله ولا يصدق على القياسات الشعرية
هذا اشارة الى النقض بانه جامعية و
اما الاول فاشارة اليه بلا مانعية
ولعل عدم تركيبها اه مبني على ان
قضايا الشعرية من قبيل التخييلات
المحضة لا حكم فيها على ما قد تحقق
موضعه حاشية

قوله لا يستعمل لفظ المنع
فيه مسامحة اذ المعنى لا يستعمل لفظ المنع
بالنسبة الى النقل والمدعي الا حال كونه
منسوبا الى النقل ويحتمل ان يراد بانه لا ينسب
مفهوم المنع الى النقل والمدعي الا
مجازا وعلى التقديرين يتجه انه اذا
قلنا هذا النقل مم يتعين المجاز في
لفظ المنع واما اذا قلنا هذا المدعي
مم فيحتمل المجاز في الطرف والمجاز في
النسبة والمجاز في الحذف اي دليله مم
ولا يتعين بشيء من المجازات هذا اذا
كان ذلك القول واقعا قبل اقامة الدليل
على المدعي اما بعد اقامة الدليل عليه
فيحتمل المجاز في النسبة والمجاز في
الحذف لا غير ولذا قالوا منع المدعي
المعلل راجع الى دليله فلا يستقيم الحصر الا انه
الآن يراد بالمجاز ما يطلق عليه لفظ المجاز حتى
يشمل الكل لكن الظ من كلام الشارح فيما بعد
على المجاز في الطرف

أي يمنع طلب الدليل

بالتصحيح ولا دليل فيه بحسب الظاهر غالبا على ان انطباق الدليل المذكور
أي انه استدلال على الشيء بنفسه
على المعنى الاول ظاهر البطلان ولو حمل المنع على استعمال لفظ المنع وجعل المجاز
اعم من ان يكون في النسبة او في الطرف يشمل الوجهين لكان اولى
ثم اقول الظاهر ان المراد من النقل معناه الحاصل بالمصدر لا المعنى
المنقول لان المنقول لا يتعلق به المؤاخذة والمنع لا حقيقة ولا مجازا
متعلق بلا حقيقة ولا مجازا
الا باعتبار النقل بالمعنى المصدري كما حققه الشارح ههنا وقد سبق
على ما ينبغي في كلامه اشارة اليه فعلى هذا جعل النقل بمعنى المنقول كما اختاره
أي على ما ذكره من قوله عن البسط الى هنا ع بر
الشارح في الحاشية ليس على ما ينبغي نعم قيد الحيثية معتبرة على هذا التقدير
ايضا لان نفس النقل قد يكون مقدمة الدليل فيمنع حقيقة من هذه
الحيثية لا من حيث انه نقل حكاية ويؤيده كلام الشارح للاداب
أي النقل بمعنى المصدري
المسعودي فارجع اليه بالتأمل الصادق   طلب الدليل آه
الظاهر ان المراد هو الطلب من المستدل ويحتمل ان يراد الطلب مطلقا
سواء كان من نفسه او من المستدل على قياس ما مر لكنه خلاف
الظاهر والمراد من المقدمة اما المقدمة المعينة كما يتبادر منها وهو
المشهور فيما بينهم واما اعم من ان يكون معينة او غير معينة
أي بعض
بناء على ان المطالبة على مقدمة غير معينة من الدليل نافعة لا
مانع عن اعتبارها في قانون المناظرة ويجيء لهذا زيادة توضيح

فائدة
وجه الاولوية كون الكلام اكثر

بقوله أي صحة النقل

كقولنا البينة على المدعي كلام صادق
لانه قول الرسول عليه السلام وكل
ما كان كذلك فهو صادق فقولنا
لانه قول الرسول ع م نفس النقل
وقد جعلناه مقدمة الدليل
فيمنع من هذه الحيثية
حقيقة لا من حيث انه
نقل صرفه ع

وهو قوله منه والظاهر ان المناظرة
وفي بعض النسخ خلاف العرف نسخه

ثم الظاهر ان يقول على المقدمة لان اضافتها الى ضمير الدليل يستلزم
بتجريدها عن الدليل المعتبر في مفهومها وايضا يستلزم اعتبار التجريد
في نسبة المنع الى الدليل كما سيجي في عبارته ولك ان تقول لو كان معنى
المنع ما ذكره يلزم ان لا يمنع الدليل ومقدمته ايضا الا بمجاز التجريد
ظاهر العبارة اه هذا اشارة الى انه يمكن توجيه العبارة بطريق
الاستخدام او بارجاع الضمير الى المدعى او الى الدليل المذكور سابقا
لكن الكل خلاف الظاهر كما اشار اليه في الحاشيتين ههنا ولا يخفى عليك
انه يتجه على التوجيه الاخير انه ليس المنع طلب الدليل على مقدمة الدليل
المطلوب من المدعي على دعواه بل طلب الدليل على مقدمة الدليل مطلقا كما
كان مطلوبا من المدعي او لا فلا بد من ارتكاب طريق الاستخدام على
هذا التقدير ايضا على ان الاستخدام غير ظاهر ههنا على ما هو المشهور
في تفسيره وكان في قوله بطريق الاستخدام اشارة الى هذا وايضا
لو جعل الحاشيتين حاشية واحدة لكان اولى وانما قال يوهم لان
ظاهر الحال صادق عن ظاهر المقال على ما قيل اشارة الى الاختلاف
الواقع في بيان المراد ههنا كما اشار اليه في الحاشية او الى ضعف القول
كما سيجي ما يتوقف عليه اه فيه انه صادق على نفس الدليل مع
انه ليس بمقدمة قطعا وعكس دفعه بان المراد بالتوقف عليه

ما يتوقف

ما يتوقف على صحته وح لا يصدق التعريف على نفس الدليل والا

لزم توقف صحة الدليل على نفسها ولك ان تقول ح كلمة ما عبارة

عن القضية والدليل ليس بقضية وفيه ما فيه ولقائل ان يقول ان

كانت كلمة ما عبارة عن القضيات يلزم ان لا يصدق التعريف على

شرائط الادلة كايجاب الصغرى وكلية الكبرى مع انها مقدمات

بالمعنى المقصود ههنا على ما يدل عليه كلام السيد السند في تصانيفه

وان كان عبارة عن مطلق الشيء يلزم ان تصدق التعريف على

نفس المستدل وعلمه وغيرهما من العلل مع انها ليست بمقدمات

كما لا يخفى على المنصف لا يقال المراد بالتوقف التوقف

بلا واسطة والتوقف في تلك الصورة ليس كذلك لانا نقول لا

لا يصدق التعريف ح على اجزاء الدليل ضرورة ان توقف صحة الدليل

عليها بواسطة نفس الدليل ثم يقال هذا التعريف يستدعي ان يكون

اثبات توقف صحة الدليل على ما يمنع واجبا على المانع حتى يكون منعه

منعه مسموعا واثبات التوقف في مثل ايجاب الصغرى وكلية الكبرى

مشكل جدا فيلزم ان لا يتم المنع في كثير من المواضع التي لا شبهة

في انه يتم المنع فيها وايضا لا شك ان طلب الدليل على ما يستلزم

صحة الدليل من غير توقف نافع موجه ايضا فلو كان المنع طلب الدليل

ما يتوقف عليه صحة الدليل (اي ما يلزم صحته) يستلزم ما عنه صحة الدليل توقف

على مقدمة الدليل بالمعنى المذكور ولو ورد ذلك على حصره تلبيفة الثلث
بعد الاستعمال في المنع والنقض والمعارضة فالاولى ان يفسر المقدمة
بما يستلزمه صحة الدليل سواء كان موقوفا عليه اولا ويمكن ان يجاب
عن الاول بان المانع من حيث انه مانع لا يجب عليه اثبات
شيء اصلا بل يكفيه مجرد الاحتمال سواء كان المعتبر فيما يمنع هو التوقف
او اللزوم على انه يجوز ان لا يكون المنع مسموعا الا فيما قالوا بالتوقف
فيه كشرائط الادلة بناء على ثبوت التوقف فيه التزاما ولا نم
وقوع المنع المسموع في غير ذلك من اللوازم الا باعتبار رجوعه
الى منع شيء مما يتوقف عليه وعن الثاني بان منع اللوازم الغير
الموقوف عليها بمجرد احتمال عقلي لا دليل على وقوعه والحصر المذكور
استقرائي فلا يقدح فيه ذلك الاحتمال وقد اجيب عنهما بان كلمة
ما عبارة عن القضية والمراد بصحة الدليل التصديق بصحته و
بالتوقف الترتب فحاصل التعريف ان المقدمة قضية يترتب
عليها التصديق بصحة الدليل وح يدخل فيه القضايا المأخوذة
عن اللوازم مطلقا وفيه انه مع كونه خلاف ما يتبادر من التعريف
جدا يقتضي ان لا يكون نفس الشرائط المشهورة في الادلة مقدمة
وفيه بعد لا يخفى   ان لم يذكره اه تلخيص الكلام في المقام ان

اي لا بطريق التوقف ولا بطريق اللزوم

اي لوازم صحة الدليل سواء كان لازمة لها بطريق التوقف او لا

يقال

ان يقال المنقول من حيث هو منقول ان لم يكن دليلا فظاهر انه لا يتوجه

اليه المنع وان كان دليلا فانما هو على سبيل الحكاية والناقل غير مستلزم

بصحته فلا يتعلق به المؤاخذة ومنه يعلم ضعف ما ذكره من وجوه

فتامل تعرف بل هذا اه وجه الترقي ان الدليل الاول انما يدل

على ان المنقول من حيث هو منقول لا يتوجه اليه المؤاخذة النافعة

النافعة والمنع المعتد به حقيقة لا انه لا يتوجه اليه المؤاخذة والمنع

الحقيقي اصلا لجواز ان يؤاخذ على المحكي الصرف لكنه غير نافع

في مقام المناظرة لانه لا يضر على الحاكي وهذا الدليل يدل على انه

لا يتوجه الى المنقول من حيث هو منقول ليس بدليل اصلا

حتى يمنع منعا جاريا على مقتضى عرفهم واما انه ليس بدليل

بالنسبة الى الناقل من حيث هو انه ناقل فلا يجري نفعا

اذ المعتبر في مفهوم لفظ المنع ان يكون متعلق المنع مقدمة

الدليل بحسب نفس الامر لا بالنسبة الى شخص فتامل جدا

والناقل ان التزم اه الغرض من هذا الكلام وجه اعتبار

قيد الحيثية في النقل وانت خبير بان قوله او اقام دليلا اه مما

لا طائل تحته واما قوله فيتوجه عليه ما يتوجه عليه فمعناه يتوجه

على هذا الدليل المنقول الذي فيه شائبة نقل ما يتوجه على

ان يقول المنع الحقيقي اصلا والاولى بل الدليل المنقول صح لا بالنسبة الى الناقل ولا بالنسبة الى غيره

اي في المقام المذكور وهو لا يتوجه المنع الى المنقول اصلا

لانه لا دخل له في اعتبار قيد الحيثية ولان الكلام في المنقول لا غير

فاعل يتوجه عبارة عن المنع والمعارضة والمناقضة

علي الدليل الخالص الذي ليس فيه شائبة نقل او يتوجه على هذا
الناقل ما يتوجه على المستدل   انما يدل اه الظان يقول
انما يتم كما لا يخفى والحاصل ان دليل المص ان حمل على ان
حقيقة المنع هو المعنى المذكور فقط فهو مم من وجهين و
وان حمل على ما هو اعم من ذلك فلا يتم التقريب من وجهين
او يمنع من وجه ولا يتم التقريب من وجه وانت تعلم ان
هذا انما يتجه اذا كان المنع في قوله لا يمنع بمعنى استعمال لفظ
المنع او نسبة معناه الحقيقي واذا كان بمعناه الحقيقي كما
هو المتبادر فلا لكن قد عرفت ما فيه ويتجه على كل تقدير
ان ما ذكره انما يدل على ان النقل والمدعى لا يمنعان حقيقة
واما على انهما يمنعان مجازا فلا وبسلم فلا يدل على حصر المنع في المجاز
لجواز الكناية ويمكن الجواب عن الاول بان المق بالبيان هو الجزء
السلبي من المدعى لا الجزء الثبوتي لكونه بينا غنيا عن البيان او
بان في الدليل مقدمة مطوية لظهورها وهي ان للمنع معان مجازية
منطبقة للنقل والمدعى كطلب التصحيح وطلب الدليل وعن الثاني بان الحصر
بان الحصر اضافي او المجاز مجاز فيما يعم الكناية والمجاز   وايضا
لا يدل اه الظان غرضه اعتراض اخر لكن لا مورد له اذ لا حاجة في كلام

المص

ظ ولا يبعد ان يكون قوله ما يتوجه عليه
اعتبار عدة النقض والمعارضة و
المنع كانه قال فيتوجه عليه الايجاث
الثلثة المشهورة ونظير ذلك
قوله لم قال ما قال وفيه ما فيه
فتفطن

ظ الاولى ان لا يتم ان المعنى المذكور
معنى حقيقي للمنع ولئن سلم به
فلا نسلم ان ليس للمنع سوى هذا المنع
معنى حقيقي

لا عبارة عن قول المص وهو ان المنع
طلب الدليل اه

المص الى تعيين معنى المجازي وايضا قوله والظاهر من العبارة آه ممنوع
لجواز ان يكون منع النقل بمعنى طلب تصحيحه ومنع المدعى بمعنى طلب
الدليل عليه والمراد بالطلب الذى جعله معنى مشتركا بين المعنيين
طلب البيان لا مطلق البيان الطلب ضرورة ان النقل والمدعى مطلوب
البيان لا المطلوب مطلقا ففى قوله بمعنى طلب تصحيحه وفى قوله بمعنى
طلب الدليل عليه مسامحة لا يخفى   احدهما اعم وهو السؤال
والدخل فى مقابلة الدليل سواء كان بطريق المطالبة او الابطال و
لا شك ان هذا المعنى منحصر فى الاقسام الثلثة فلا تتعلق بالنقل
والمدعى حقيقة كما انهما لا تتعلق بهما كذلك فاستعمال لفظ المنع
فيهما باعتبار هذا المعنى ايضا لا يكون الا بطريق المجاز هذا هو
التقرير المناسب لما اختاره فى تقرير كلام المص والكلام فيه كالكلام
فى ذلك واما قوله فان حمل المنع آه فيدل على انه حمل المنع فى كلام
المص على معناه الحقيقى واعتبر المجازى فى النسبة دون الطرف
ففى كلامه نوع اضطراب على ان فيه ما عرفته سابقا فتأمل
فالتخصيص آه يقال وجه التخصيص ان كل واحد من نقض
النقل والمدعى ومعارضتهما مجازا قليل نادر جدا بخلاف منعهما
مجازا فانه كثير شايع فلذا تعرض له دون اخويه   اذا عرفت

ممنوع لجواز ان يكون للمنع معنيان مجازيان

اى منع النقل والمدعى

اى طلب مطلق البيان

اى لا مطلق طلب البيان او لا

اى فى المعارضة

اى فى النقض والمنع

اى الاعم

اى الاخص

اى فى الاعم

اى فتخصيص المص المنع بقوله لا يمنع النقل والمدعى الا مجازا الخ

اى النقض والمعارضة

اشارة الى ان كلمة الفاء في قوله فاذا اشتغلت فصيحة وفيه ان الظا
انها عاطفة على قوله فالدليل لإفادة الترتيب بين المنوع الثلثة
وطلب الدليل فلا يحتاج الى التقدير وعلى تقدير كونها فصيحة
لا وجه لتخصيص الشرط المحذوف بمنع المدعي بل الاولى ان يقدر
اذا عرفت ان النقل والمدعي لا يمنعان الا مجازا او اذا عرفت
معنى المنع او اذا عرفت انك ان كنت ناقلا فيطلب الصحة او ان
كنت مدعيا فيطلب الدليل او اذا عرفت جميع ذلك فاعرف
منعه اه لا يخفى ان ورود المنع انما هو على ان تقدير ان يكون
بعض مقدمات الدليل نظريا غير معلوم اذ لو كانت المقدمات
باسرها بديهية او نظرية معلومة فلا يليق منها منعها و
طلب الدليل عليها على قياس مامر وانما ترك التقييد ههنا
اما اعتمادا على المقايسة الى ما سبق او اختيارا لاهمال كلمة
اذا بخلاف ما سبق تنبيها على جواز الوجهين وكذا الكلام في قوله
او نقض او عورض بزعم المانع اه فيه انه لا حاجة اليه لان
لان لام التعريض في قوله لتقوية المنع مغن عنه بل هو مفسد
للتعريف لانه لا يصدق ح على سند المنع الا ضرورة ان غرض
المانع من ذكر السند تقوية المنع بحسب نفس الامر لا بزعم المانع

والمعارضة والنقض المنع

كما كانت نظرية راجع بقوله اذا عطف على اعتماد المقدر في قوله اما اعتمادا

الا

الآن غرضه قد يطابق الواقع وقد لا يطابقه على قياس سائر

الاغراض نعم لو قيل ما يقوى المنع بزعم المانع لم يرد عليه شيء

ولك ان تقول ان اللام لام العاقبة ليرجع الى هذه العبارة

لا لام الغرض لكنه خلاف الظ وكانه لذلك قال على ما قيل مع

انه قائل المحقق السيد الشريف قدس سره كما صرح في الحاشية

منع بعض مقدمات الدليل آه او كلها على سبيل التفصيل

لا بالمعنى الاخص لانه نفس المعرف وعلى هذا يصدق التعريف

على الغصب الآن يقيد المنع بكونه موجها والغصب غير

موجه عند المحققين او يحمل المنع على المطالبة مجازا والقصد

السند لان لا مطالبته لكن لا يلايم قوله لا منع الدليل آه بما لا يخفى

فهو نقض اجمالي لا مناقضة آه وذلك لان النقض الاجمالي

في التحقيق دعوى فساد الدليل مع شاهد يدل على ذلك مطلقا

والشاهد ما يدل على فساد الدليل كما صرح به في الحاشية وهو اعم

من ان يكون تخلف المدعى من الدليل او غير ذلك واما ما يدل

عليه كلام المص فيما بعد من انه لا بد في النقض الاجمالي من

شاهد خاص وهو التخلف فغير مرضى على ما هو محقق ما سيجيء

وسيوفق تاويله فانه فعت المناقشة التي ذكرها في الحاشية

ان تجعل شرح

اشارة الى النقض التفصيلي ... بالتفصيل

قيد ان هذا المنع بمعنى الاعم ای رد بعض مقدمات الدليل هي التفسير للمنع اذا كان المنع بمعنى الاعم يعني اذا كان المنع بمعنى الاعم يكون بمعنى الرد يشمل النقض والمناقضة والمعارضة

الاخرى لكونها مبنية على تخصيص الشاهد في النقض الاجمالي بالتخلف نعم يتجه ان منع الدليل ههنا اعم من ان يكون بطريق المطالبة او لابطال والنقض الاجمالي لا يكون الا ابطالا او جوابه ان المراد من الشاهد من حيث انه شاهد او الشاهد ما يدل على الدليل من حيث هو كذلك ليمتاز عن السند مطلقا وعلى التقديرين يختص منع الدليل بمقارنة الشاهد بصورة الابطال لان المطالبة لا يقارن الشاهد بهذا المعنى بل انما يقارن السند من حيث انه سند فثبت ان منع الدليل اذا كان مقارنا بالشاهد لا يكون الا نقضا اجماليا فعلى ما ذكروه فيه ان المنع في قولهم منع بعض مقدمات الدليل بمعنى الاعم الذي كما عرفت ولا يلزم من تعلق المنع بالمعنى الاعم الذي هو جزء مفهوم المنع بالمعنى الاخص بمقدمة الدليل تعلق المنع بالمعنى الاخص بها بل الا ان يتعلق المنع بالمعنى الاخص بالدليل لانه لما اعتبر مقدمة الدليل في مفهوم المنع بهذا المعنى كان تعلقه بكل واحد من الدليل ومقدمته مبنيا على تجرده عنه ولا شك ان التجريد على تقدير تعلقه بالدليل اقل فهو اولى واهم واظهر ومنه يعلم ضعف القول ويؤيده ما ذكره سابقا فتامل بانكم كيف تجوزون يعني ان لا نسلم ان منع الدليل اذا لم يكن

(هوامش:)
2 ان مادة النقض غير متحقق ع
ای قوله لان منع ... اما ان
٧ ای سواء کان السند اعم او اخص او مساویا
ای لا من حیث انه سند او علی ... هو ... هو شاهد
ای طلب الدليل
٤ لانه اذا تعلق بالمقدمة يكون تجريده عن المقدمة والدليل واذا تعلق بالدليل فتجريده لا يكون الا عن الدليل فقط كما لا يخفى

مقارنا

هذا السند للمنع

مقارنا بشاهد كان مكابرة غير مسموعة لانكم تجوزون منع مقدمة
معينة من الدليل بلا شاهد ولا نعد وية مكابرة اذا كان بطريق
المطالبة سواء كان مع السند او عاريا عنه فلم لا يجوز ان لا يكون منع
الدليل ايضا بلا شاهد مكابرة غير مسموعة اذا كان بطريق المطالبة
لان منع الدليل ههنا اعم من ان يكون بطريق المطالبة او الابطال
على ما يقتضيه سياق كلامهم على انه لو حمل على منع الدليل فى
كلامهم على ابطال الدليل لم يتم التقريب لانه لا يلزم من بطلان
كون المناقضة ابطال الدليل كونها منع بعض مقدمات الدليل او
كلها على سبيل التعيين وهو ظاهر لجواز ان يكون المناقضة منع
الدليل بمعنى المطالبة عليه فظهر ضعف ما يقال من ان منع مقدمة
الدليل الذى هو المناقضة بمعنى طلب الدليل عليها ومن البين
ان طلب الدليل لا يحتاج الى شاهد ومنع الدليل الذى هو النقض
بمعنى ابطاله ولا شك ان ابطال الشيء دعوى لا بد له من بينة يدل
عليه وهى الشاهد فظهر الفرق بينهما انتهى على ان عبارة الشارح
المحقق لا تدل على نفى الفرق بل على خفائه حيث قال تأمل حتى
يظهر لك الفرق فليتأمل واما ما يقال نعم يجوز ان يكون
عدم صحة الدليل بجميع مقدماته بوجها اوليا

اى جليا

هامش: اى لا ابطال لانه اذا كان بطريق الابطال لا يمكن نفسه بغير شاهد
اى منع المقدمة بلا شاهد
اى فى قوله لان منع الدليل او كلام الجار والنقض
اى لانه

فلا يحتاج الى شاهد فلا يكون منع الدليل بلا شاهد على الاطلاق مكابرة

والقول بان بداهة العقل داخلة فى الشاهد تعسف يستلزم ان

لايكون المنع المتوجه بداهة منعا مجردا وان لا يكون الشاهد منحصرا

فى تخلف الحكم عن الدليل واستلزامه فسادا آخر مع ان الظاهر من تحقيقاتهم

الانحصار فيما نحن فيه نظر لان الشاهد عندهم ما يدل على فساد الدليل

كما سبق ولا شك ان بداهة فساد الدليل مما يدل على فساده بلا تعسف

والسند عندهم ما يذكر لتقوية المنع فلا يكون البداهة سندا الا اذا

ذكرت حقيقة فلا يلزم من كونها شاهدا كونها سندا حتى يلزم ان لا

يكون المنع المتوجه بديهة منعا مجردا على ان منع بطلان اللازم ثم لابد

له من بيان ولا يخفى ان بداهة فساد الدليل راجعة الى استلزامه خلاف

ما يحكم به بداهة العقل فهى داخلة فى استلزامه فسادا آخر على ان الحصر

المذكور استقرائى لابد فى نقضه من تحقق مادة النقض وتحقق المادة

المفروضة غير معلوم فلا اشكال ربما يجد نفسه الخ فيه ان الناظر

فى مقدمات الدليل قد يكون مترددا الى المجموعها من حيث هو مجموع

من غير تردد فى واحدة منها على التعيين على قياس الحكم بالفساد

فالتقسيم غير حاضر يمكن دفعه بان التقسيم استقرائى و

تحقق الصورة المذكورة غير معلوم ولو سلم فلا شك

فى ندرة

[Margin notes:]

منظور فيه نسخه

ط فالقول بانه تعسف حيث قال والقول الخ ليس على ما ينبغى

ح راجع الى قوله يستلزم ان لا يكون الخ

ى وهى بداهة عدم صحة الدليل الخ

في نذرة وقوعها والمراد من مقدمات الدليل هو النظر الكثير
الوقوع على انه لا تقسيم يقابل ابرادبعض الصور الذي شاع
وقوعها في مقام المناظرة كما اشير اليه بكلمة ربما مع ترك اداة الحصر
اداة الحصر وايضا يتجه انه لا تقابل بين القسم الاول وشيء من
القسمين الآخرين كما اشار اليه في الحاشية ههنا وان كان بين
الآخرين تقابل كما اشار اليه في الحاشية الاخرى ويمكن توجيه ذلك
بان قيد الوحدة معتبر في المقسم والصورتان اللتان يجتمع فيهما
القسم الاول مع الثاني والثالث من قبيل اجتماع الاقسام او
التقسيم اعتباري وقيد الحيثية معتبر في الاقسام وح يحسن
التقابل بينهما لكن باي عنهما تقييد القسم الثالث لئلا يجتمع
مع القسم الثاني وما ذكره في بيان حكم القسم الثالث من انه اما
ناقض نقضا اجماليا او نقضا تفصيليا على ما في بعض النسخ
لان النقض التفصيلي انما هو باعتبار اجتماعه مع القسم الاول
واما ما اشار اليه في الحاشية الاولى في توجيه ذلك من انه يحمل الكلام
على المنفصلة المانعة الخلو ويعتبر قيد فقط في القسمين الاولين
حتى يكون الصورتان المذكورتان واسطتين بينهما وتركناها
احالة على المقايسة فيكون الانفصال محمولا على منع الجمع ففيه نظر

يعني ان مورد القسمة هو النظر الكثير الوقوع لا مطلق

اي القول بانه لا تقابل اه

اي الناظر

بينهما نسخه

ولا تقسيم ولا حاجة الى اعتبارهما على انهما متنافيان فلا يصح اعتبارهما معا الا ان يبنى الكلام على المسامحة واما ثانيا فلان القسمين بقيد فقط انما يستلزم كون صورة الاولى واسطة بين الاقسام واما الصورة الثانية فيبقى داخلة في القسم الثالث كما لا يخفى على انه لو صح ذلك لم يصح قوله في بيان حكم القسم الثالث او تفصيليا على ما في النسخ الموقوف بها فالصواب ما في بعض النسخ الحاشية وان لم يكن موسوقا به من قوله فح يكون واسطة بين الاقسام الثلثة الا ان يقال ان ما لم تعلم عما ذكرنا فافهم سمحه سمحه

اما اولا فلانه لا انفصال في ظ الكلام ولا حاجة الى اعتبارهما واما ثانيا فلان ترك بعض الاقسام في التقسيل احالة الى المقايسة مما لا يجوز في المشهور اللهم الا ان يقال اعلم ان الكلام اما محمول على المنفصلة المانعة الخلو او على انه لا انفصال ولا تقسيم لكن ذكر بعض الصور مع قيد فقط وترك بعضها احالة في المقايسة نعم في التعبير عن الصور الثلث بالاقسام تسامح لا يخفى واما ثالثا فلانه لا حاجة الى اعتبار قيد فقط في القسم الثاني بل يكفي اعتباره في القسم الاول على ان اعتبار من قيد فقط في القسم الثاني سلب الاول والثالث معا كما انه في القسم الاول بمعنى سلب الثاني والثالث وح لا يصح في القسم الثاني النقض الاجمالي مع انه جعله من احكامه فالاولى عدم اعتبار قيد فقط في الثاني كالثالث [2]

طالب ٥ لعل هذا مبني على اخفاء حاله من الحكم بالفساد اختيارا للطريق الاسلم مما اشار اليه في الحاشية من ان الحكم لا يلايم طلب الدليل محل تامل على ان ذلك مبني على اعتبار قيد فقط في القسم الثاني من الاقسام المذكورة انفا وقد عرفت ما فيه اذا الحكم بفساد الجزء ٥ الاولى ان يقول اذ فساد الجزء مستلزم فساد الكل ويمكن توجيه العبارة بان المراد من الجزء الجزء من حيث انه جزء ولا شك

[2] لان الحكم انما لم يكن ملايما لطلب الدليل اذا لم يكن الحكم بالفساد مخفيا واما اذا كان مخفيا في بلايمه

ان الحكم

ان الحكم بفساد الجزء مع العلم بالجزئية يستلزم الحكم بفساد الكل كما اشا

ر اليه في الحاشية وفيه ان الاستلزام ثم بعد كما لا يخفى وكان قوله ولو

تدبر في الحاشية اشارة اليه هذا فح يحتمل اه الظاهر ان الاعتراض

على الحصر بطريق النقض والاستدلال فح يكون الجواب بان الصورة

المذكورة غصب غير موجه والمقسم كلام الخصم على قانون التوجيه

في دليل المعلل منعا فرده بانه لو تم لدل على ان يكون النقض الاجمالي

والمعارضة ايضا غصبا ليس على ما ينبغي الا ان يقال

قرر الاعتراض على الحصر بطريق المنع فيكون الجواب استدلالا

قطعا او قرره بطريق النقض لكن حمل الجواب المذكور على المعارضة

كما هو ظاهر عبارته فرده بطريق النقض الاجمالي ولو قرر الجواب بطريق

المنع جاز تقرير الرد استدلالا ايضا بادنى عناية الا انه يتجه على

التقديرين ما يقال الغصب غير جائز الا عند الضرورة وفي النقض

والمعارضة ضرورة لان السائل ربما لا يعلم خلل دليل المعلل على سبيل

التعيين فيضطر الى النقض او المعارضة بخلاف الصورة المذكورة

لانه لا ضرورة في اعتبارها لامكان المنع مع السند الماخوذ من

الحكم بفساد المقدمة المعينة وفيه ان هذا انما يتم فيما اذا لم يعلم

الناقض والمعارض خلل دليل المعلل على سبيل التعيين واما في غير

هذه الصورة كما اذا اجتمع المنع مع النقض او المعارضة فلا يتم اللهم
الا ان يعتبر اطراد الباب فتدبر ومما يرد على الحصر المذكور الدخل في
الدليل بان بعض مقدماته مستدرك او يجب اخذ مقدمة اخرى
فيه او هذا الدليل لا يستلزم المدعى والجواب عنه بان كل منها مناقضة
متعلقة بالدعوى الضمنية في الدليل مردود بان تلك الدعوى مما
يتوقف عليه صحة الدليل محل تأمل سيما الاخير كما اشار اليه في الحكمية
وفيه نظر لان الظ ان الاعتراض كالاستدلال والجواب منع فما ذكره
في رد الجواب كلام على السند بطريق المنع اللهم الا ان يقال يقرر
الاعتراض منعا والجواب استدلالا لكن يكون ح مقدماته باسرها
ممنوعة على ان قوله سيما الاخير محل التامل ويمكن الجواب عن اصل
الاعتراض بان الدخل في الاستلزام مناقضة لان الاستلزام مما يتوقف
عليه صحة الدليل قطعا والدخلين الاخيران راجعان الى الدخل
في الاستلزام اما الثاني فظ واما الاول فلان الاستلزام المعتبر في
الدليل كاستلزام السبب للمسبب كما هو المتبادر والمركب من السبب
وغير السبب لا يكون سببا وايضا يمكن الجواب بان كل واحد منها
منع مجازي لدعوى ضمنية لا مدخل لها في صحة الدليل وان كانت
مقارنة له فهي خارجة عن المقسم كما لا يخفى على ان تلك الدعوى لو لم يكن

مما

ظ
وممّا يرد على الحصر المذكور الدخل بان فيه مصادرة على المط وبانه مصادم للبديهية كما هو المشهور في دفع التشكيك
من الامام الرازي والجواب عن الاول انه راجع الى منع الاستلزام نقضا او مناقضة واما في بعض الشروح من
الجواب بان الدليل المشتمل على المصادرة من قبيل المغالطة خارجة عن قانون المناظرة ليس بشيء لان الدليل المشتمل
على المصادرة لا يلزم ان يكون من قبيل المغالطة بل انما يكون مغالطة اذا كان المستدل عالما باشتماله على المصادرة
وجعلها وسيلة الى التغليط على ان الدخل في الدليل بان فيه مصادرة لا يستلزم اشتماله عليها في نفس الامر لجواز ان يكون دخل الدخل بحثا مدفوعا لا واردا وعن الثاني انه راجع الى النقض على ما افاده السيد السند في حاشية المطالع فليطالع
تمّت

ممّا يتوقف عليه صحة الدليل لكان الدخل فيها خارجا عن المقسم
ولو كانت ممّا يتوقف عليه صحته لكان الدخل فيها مناقضة ولك
ان تحمل الجواب الذي ذكره على هذا وح لا يتوجه ما ذكره في الرد اصلًا
مساويا للمنع الخ المشهور ان مساوات السند للمنع انما
يعتبر بالقياس الى نقيض المقدمة الممنوعة بالمعنى المشهور في
النسبة بين القضايا وكذا العموم والخصوص كما اشار اليه في
الحاشية وربما يقال ان المساوات وسائر النسبة بين السند
والمنع يعتبر بالقياس الى خفاء المقدمة الممنوعة الذي بناء المنع
عليه سواء كان مع نقيض المقدمة الممنوعة اولا وفيه ان الظاهر
ان السند من قبيل التصديقات وخفاء المقدمة الممنوعة من
قبيل التصورات فالنسبة بينهما ليست على ما ينبغي اللهم
الا ان يرجع خفاء المقدمة الى القضية على ما لا يخفى
ثم يدفع بالابطال اه هذا مبني على ما اشتهر فيما بينهم من ان
منع السند ليس بموجه اذا كان مساويا لا غير كما اشار اليه
في الحاشية وقد يقال يرد عليهم انه ينبغي ان يكون منع السند
المساوي ايضا موجها فيما اذا اقام المعلل دليلا على المقدمة
المم لان السند المساوي ح معارض لذلك الدليل فيكون دفعه

لا اصلا وابطاله موجه صح
اذا كان مساويا لا غير

وبطلانه يستلزم ثبوت المقدمة الممنوعة لا من حيث انه سند نسخه

وفيه نظر لان السند المساوي انما اعتبره السائل من حيث انه مقو للمنع نسخه

فلا يفيد المنع المبني عليه اذ المنع لا بد ان يتعلق بما اعتبره الخصم من حيث انه اعتبره والا لم يكن مضرا وبخلاف الابطال فان اثبات المقدمة الممنوعة لا يجب ان يكون مبنيا على اعتبار الخصم بل يجوز ابتناؤه على مساواة السند في نفس الامر كما لا يخفى نسخه

بالمنع او الابطال من حيث انه معارض له نافع كما ان ابطال المساوي
نافع من حيث انه مساو للمنع وبطلانه دليل دال على ثبوت المقدمة
الممنوعة لا من حيث انه سند وفيه نظر لان السند المساوي انما
اعتبره السائل من حيث انه مقو للمنع واما كونه مساويا له او معارضا
لدليل ذكره المعلل فامر زائد على ما اعتبره فاعتبار المعلل له لغو لا طائل
تحته الا اذا مست اليه حاجة ولا شك ان في ابطال السند المساوي
لاثبات المقدمة الممنوعة يحتاج الى اعتبار ذلك ليتحقق اثباتها
الذي يجب على المعلل بخلاف ما اذا اقام المعلل دليله على المقدمة
الممنوعة فانه لا حاجة الى اعتبار كون السند معارضا لذلك الدليل
بل هو من فضول الكلام نعم اذا اعتبر السائل تلك الحيثية وجعل
السند المذكور معارضا لذلك الدليل وجب على المعلل دفعه بالمنع
او الابطال كما هو حكم المعارضة على سبيل المنع اراد بالمنع المنع
المجازي اعني المطالبة مطلقا كما يدل عليه تقابل المنع بالدليل او التنبيه
وحصر الكلام على السند فيهما وكذا المضاف في قوله منع المانع و
منع ما يؤيده فلا يتجه ما ذكره في الحاشية هاهنا على ما لا يخفى
الذي يجب على المعلل عند منع المانع آه يعني اثبات المقدمة الممنوعة
واجب على المعلل في مقابلة المنع حتى يتم تعليله لا مطلقا لجواز ان يكون

انه اي هو عبارة عن الابطال

ليصير المعلل

ان يصير المعلل ملزما من المانع فيسكت او ينتقل من ذلك التعليل الى تعليل اخر او بحث صح
اخر لغرض من الاغراض ولعل من هذا القبيل الدخل في السند بانه
لا يصلح للسندية لانه لا يقوى المنع والدخل فيه بانه في حد ذاته
غير مستقيم وكذا الدخل فيما يذكر لتوضيح السند كما وقع في كتب
بعض المحققين وحاصله تسليم المنع واظهار فساد ما ذكر معه دفعا
لتوهم صحته فما اشار اليه في الحاشية من ان تلك المقدمة المشهورة
عند ارباب المناظرة تقتضي ان يكون كل واحدة من هذه الابحاث
الواقعة في كتب بعض المحققين من قبيل ترك الواجب محل نظر
فانظر فيه   متروكا بالكلية اه يمكن توجيه الترك بان فيه اشارة
الى بعد القسم المتروك عن القبول جدا مع ان حكمه يعلم مما ذكره
بادنى تأمل   وانت خبير اه هذا اعتراض على ما سبق آنفا
من ان الكلام على السند على سبيل النفي بالدليل او بالتنبيه انما يفيد
اذا كان السند مساويا بحيث اه يلزم وتلخيصه ان قوله بحيث
يلزم من دفعه دفع المنع ان كان اشارة الى ما ذكروا من دليل كون
الكلام على السند المساوي على سبيل النفي مفيدا فهو مم لان المساواة
اعم من اللزوم وان كان تقييدا للسند المساوي يلزم ان لا يكون
دفع السند المساوي على اطلاقه مفيدا وهو خلاف رأيهم

حاصله اثبات مقدمة ابطلها
الممنوعة بابطال السند

ويمكن الجواب عنه باختيار كل واحد من الشقين اما الاول فبان يقال هذا الدليل مبني على ما هو التحقيق من ان الدوام لا ينفك عن اللزوم على ان مجرد الدوام يكفينا في اثبات المراد اذ لنا ان
وحاصل العلاوة جواب بتغيير الدليل
نقول دفع احد المتساويين لا ينفك عن دفع الاخر فدفع السند المساوي يدل على دفع المنع قطعا فيكون مفيدا فثبت المدعى بادنى تغيير للدليل واما ما يقال من انه يجوز تحرير الدليل بحيث يندفع الاشكال بان يقال المعنى ان دفع احد المتساويين بشرط كونهما متساويين يستلزم دفع المتساوي الاخر ففيه انه على تقدير تمام انما يدل على ان يكون دفع السند المساوي للمنع بشرط كونهما
خبر منصوب لان يكون
مساويا له مفيدا والظاهر ان دفع السند المساوي للمنع مفيد عندهم مطلقا واما الثاني فلانا لا نعرف ان دفع السند المساوي مطلقا مفيد عندهم ويؤيده ما وقع في كلام الفاضل الشهير للاداب المسعودي من ان ابطاله يفيد اذا كان لازما للممنوع فيتأمل ويمكن ان يجاب عنه بان السند المساوي في عرفهم ما يكون بينه وبين المنع تلازم وح ينطبق الدليل على المدعى بلا اخطاء كما اشار اليه في الحاشية لكنه يرد عليه انه يلزم على هذا ان يكون السند الذي لا ينفك هو عن المنع عنه بلا لزوم بينهما واسطة بين اقسام
ولا للمنع

اقول انه اشارة الى منع الاستلزام مستندا بما سبق من ان المساواة اعم من اللزوم ...

السند

وظني يمكن دفعه بان الاستقراء وتحقق الواسطة المذكورة غير معلوم وبهذا يندفع ما يمكن ان يورد على الحصر من انه ان اراد حصر السند المطلق في الاقسام فهو ظ المنع لجواز ان يكون السند منافيا للمنع في الواقع واما ان اريد حصر السند الصحيح فيها فالسند الاعم خارج عنه فلا يجوز عده عن الاقسام وبالجملة لابد من ذكر المباين او ترك الاعم ووجه الاندفاع على ان حصر السند المطلق حصر استقرائي وتحقق السند المباين غير معلوم فلا تغفل سمه

السند وهي المساوي والاعم والاخص مع انه حصره فيها
كما اشار اليه في الحاشية الاخرى وفيه انه اذا اراد حصر السند المطلق
في الاقسام المذكورة فهو ممنوع لجواز ان يكون السند مباينا في الواقع
وان اراد حصر السند الصحيح فيها فالسند الاعم خارج عنه فلا
يجوز عده من الاقسام فالاولى ان يعتبر السند الصحيح ويحذف
ويحذف الاعم من البين ظ على ان الحصر استقرائي وتحقق الواسطة
المذكورة غير معلوم واعلم ان ههنا واسطة اخرى لان الاعم
والاخص ان اعتبر اللزوم فيهما من احد الجانبين فقط على
ما تقتضيه اعتباره في المساوي فالسند الذي لا يكون بينه و
وبين المنع لزوم اصلا لكن ينفك احدهما عن الآخر واسطة
بين الاقسام المذكورة وان ابقيا على ما هو المشهور في
تفسيرهما فالسند الذي يكون بينه وبين المنع لزوم من احد
الجانبين فقط لكن لا ينفك شيء منهما عن الآخر واسطة
بينهما وايضا لا يخفى ان دفع كل واحد من الواسطة الاولى
والثانية مفيد بخلاصة الدليل الدال على كون دفع السند
المساوي مفيدا على ما عرفته فلا يصح حصر دفع السند في
المساوي بمعنى المذكور لامكان وقوع الواسطة المذكورة اللهم

وهو الذي لا يعتبر اللزوم فيه من الجانبين حتى يدخل في المساوي ولا في غيرهم

وهو السند الذي لا ينفك شيء عن المنع ولا المنع عنه بلا لزوم بينهما

لكن هذه الواسطة مجرد احتمال عقلي لا يقدح في الحصر الاستقرائي نعم يرد على قولهم ابطال السند لا يفيد الا اذا كان مساويا ان ابطال كل واحدة من الواسطة الاولى والثانية مطلقا وبعض افراد الثانية على تقدير وقوعها يفيد بخلاصة الدليل الدال على كون ابطال السند المساوي مفيدا على ما عرفت فلا يثبت دعوى حصر ابطال السند في المساوي وبالمعنى المذكور لامكان وقوع الواسطة المذكورة اللهم الا ان يجعل الحصر اضافيا وتخصيص السند بما هو متحقق الوقوع سمه

الآن بجعل الحصر اضافيا وتخصيص السند فان قيل السند
على ما نقلتموه اه الظ انه معارضة لقوله لا يدفع السند الا اذا كان
مساويا باعتبار دليله المطوى ع ويجوز ان يكون نقضا اجماليا
للدليل المذكور لبيان ان دفع السند المساوى مفيد ويجوز
ان يكون منعا للدليل المذكور بناء على توهم كونه دليلا على دفع
حصر السند في المساوى ح وهذا هو الملايم للجواب المذكور كما لا يخفى
وعلى كل تقدير يمكن دفعه بان المراد بحصر دفع السند في المساوى
حصر دفع السند الصحيح فيه والسند الاعم غير صحيح او المراد
بالحصر الاضافي بناء على ان عدم الالتفات الى السند الاعم و
بهذا يندفع ما يمكن ان يورد على الحصر المذكور من انه يجوز ان يكون
السند اخص من وجه من نقيض المقدمة الممنوعة ومساويا له
لخفائهما او اعم مطلقا من خفائهما بناء على ان بين نقيض المقدمة
الم وخفائها عموما وخصوصا من وجه ولا شك ان دفع ذلك
السند ايضا يدل على ثبوت المقدمة كدفع السند المساوى لها
لنقيض المق الم والاعم منه مطلقا على تقدير جوازه اه
الظ الضمير راجع الى السند الاعم وفيه اشارة الى منع جواز كون
السند اعم بناء على ضعف التفسير على ما اشار اليه فيما سبق

لكن

لكن هذا المنع ضعيف جدا لان السند قد فسر في اداب المسعودي
بما كان المنع مبنيا عليه ولا يخفى ان هذا المعنى ايضا شامل للاعم
على انه لا يدفع الاعتراض عن القائل بالتفسير السابق وهو السيد
قدس سره بل لا يكون موجها اصلا اذا قرر الاعتراض بطريق
المنع لكان مجامعا له ~~هذا الكلام~~ هذا الكلام مبني على ما سبق
تحقيقه من ان النسبة المعتبرة بين السند والمنع انما هي
بالقياس الى نقيض المق المم في الحقيقة كما اشار اليه ههنا في
الحاشية وذلك لان النسبة المعتبرة في السند لو كان بالقياس الى
خفاء المق المم لا يلزم ان يكون السند الاعم مجامعا للمق المم ضرورة
ان تحقيق معنى العموم على هذا انما يقتضي كونه مجامعا لوضوح
المق المم وهو لا يستلزم صدق المقدمة المم كما في اغلاط الحس
افلا يجامع المقدمة الممنة
نعم على تقدير كون السند مجامعا لوضوح المقدمة ايضا يتم الجواب
على قياس كونه مجامعا لنفسها لان ابطاله على هذا التقدير ايضا
يضر المعلل اذ يبطل سببه وضوح مقدمته فلا يثبت دعواه
فاذا ابطاله اه قد يتوهم ان الاولى ان يقول فاذن ابطاله لا يمكن
لانه يلزم ارتفاع النقيضين وهذا ليس بشيء لان ابطال الشيء

لان منع المنع ومنع ما يؤيده غير موجه

اي كمن راى سرابا من بعيد فاعتقد انه ماء فان كونه ماء غير واضح عنده وليس بواقع

ظ ان الابطال مطلقا فرع امكانه وهو غير ممكن لاستلزامه ارتفاع النقيضين وهذا ليس بشيء نسخه

اقامة الدليل على بطلانه وهي لا يستلزم البطلان في الواقع لجواز ان
يكون الدليل مخدوشا فابطال السند الاعم لا يستلزم ارتفاع
النقيضين ولو سلم فالبحث في فن المناظرة عن الابحاث من حيث
انها نافعة او مضرة لا من حيث انها ممكنة او ممتنعة كما لا يخفى
على انه يجوز ان يكون قوله على تقدير جوازه اشارة الى منع الامكان
بان يكون الضمير راجعا الى دفع السند الاعم وايضا يجوز ان يكون
قوله انه لو سلم في الحاشية الاتية اشارة الى هذا واما ما قيل في
دفع ذلك من انه لا يلزم ارتفاع النقيضين لجواز ان يكون نقيض
اعم مطلقا من نقيض اخص اعم من وجه من عينها فليس بشيء اذ
ايضا لانه على هذا لا يكون الابطال مضرا ايضا كما ذكره في الحاشية
المذكورة والمناقشة المذكورة الزامية مبنية على كون الابطال
مضرا ففيه ما فيه اه اشارة الى ما ذكره في الحاشية من ان
ان ذلك ان سلم على تقدير كون السند اعم مطلقا من نقيض
الملزوم اعم ومن عينها واما على تقدير كون السند اعم مطلقا
من نقيض الملزوم ومن وجه من عينها فهو غير مسلم وايضا
لا يدفع ذلك الجواب النقض السند الذي هو اخص من وجه من
نقيض المقدمة اعم مساويا لخفائها او اعم مطلقا من خفائها

على ما

على ما سبقت الاشارة اليه فهو غير حاسم لمادة الاشكال وانت
تعلم ان قوله ان سلم يدل على ان ما اورده منع للجواب المذكور وقوله
وعلى تقدير جوازه في تقدير الجواب يدل على ان الجواب ايضا منع
فيلزم مقابلة المنع بالمنع وما يقال من ان ما ذكره انما يتجه اذا فسر
السند الاعم من المنع بما كان اعم من نقيض المق اهم واما لا
اذا فسر بما كان اعم من خفائها فلا لان الاعم من خفائها لا بد
ان يجامع مع وضوحها من غير مزيل للخفاء وهو لا يقبل التعدد
حتى يكون السند اعم من وجه فلا بد ان يكون الاعم مطلقا من
خفاء المق المم اعم مطلقا من وضوحها ايضا منظور فيه لان كون
وضوح المق المم من غير مزيل للخفاء مما لا يقبل التعدد مم والسند
واضح لا يحتاج الى مزيل للخفاء على ان تقييد الوضوح بكونه من غير
مزيل للخفاء غير ظ ههنا سؤال اه يقال هذا السؤال انما يرد
لان الظاهر من الوضوح مطلقه
اذا حمل التخلف على تخلف الحكم عن الدليل كما هو المتبادر واما اذا
حمل على ما هو اعم من تخلف الحكم عن الدليل وتخلف اللازم عن
الملزوم فلا ورود له لانه ان استلزم الدليل فساد الكان لازم
متخلفا عنه قطعا ضرورة ان ذلك الفساد اللازم غير متحقق
في الواقع ولا يخفى عليك انه على تقدير حمل التخلف على تخلف

لان الوضوح لقبوله الشدة والضعف قابل للتعدد

واما اذا اريد الحكم اللازم للدليل سواء كان الحكم الدعوى او غيره سمحه

الحكم عن الدليل انما يرد السؤال المذكور اذا اريد من الحكم النتيجة كما
هو المتبادر واما اذا اريد الاثر المترتب على الدليل سواء نتيجة او غيره
من اللوازم فلا ورود له ايضا ويمكن ان يجاب عنه بانه انما يرد
اذا حمل قوله فاذا اشتغلت به اه على الكلية واما اذا حمل على الاهمال
فلا يرد الا انه لا بد من رعاية نكتة فى تخصيص التخلف بالذكر وكان
لنكتة فيه انه اشهر الشواهد على ما شهد به الاستقراء امّا
لتخلف اه هذا متعلق بالقول لا بالمقول اى يكون منشاء هذا
القول احد الامرين المذكورين سواء احتيج الى بيانه او لا متعلق
بمنع الدليل لا بتفسيره لئلا يرد انه يجوز ان يكون عدم صحة ا
الدليل بديهيا اوليا لا يحتاج الى بيان اصلا لان بداهة عدم
صحة الدليل فى قوة استلزامه خلاف ما يحكم به بداهة العقل على ان
مجرد الاحتمال العقلى غير قادح فى التعريفات وما فى ضمنها من
التقسيمات الاستقرائية كما وقعت الاشارة اليه سابقا
وايضا المعارضة اه هذا وجه ثان لتزييف ما قيل وهو كلام المحقق
الشريف فى هذا المقام كما اشار اليه فى الحاشية وفيه ان المعارضة فى
الاصطلاح اقامة الدليل على خلاف ما اقام عليه الخصم الدليل وهذا
المعنى لا يقتضى كون المعارضة متعلقة بالدليل بحسب الظاهر بل تعلقها

بالمدعى

بالمدعى اظهر لانها قدح فى المدعى والدليل سكوت عنه وان كانت
راجعة الى القدح فيه فى الحقيقة ويمكن دفعه بان المراد المتبادر من
المعارضة بحسب العرف ان يكون متعلقها الدليل الذى اقامه المعلل
على ما ادعاه لا ما ادعاه الا يرى انه يوصف الدليل الآن بالتعارض
دون المدلولين نعم لا بد من اعتبار التجريد فيها على التقديرين
كما لا يخفى وانت تعلم ان قوله بدليل الخلاف لا يرتبط بقوله عورض
الا بتكلف له لبعيد وهو ان يحمل المعارضة على المعنى اللغوى
وهو المقابلة على سبيل الممانعة اى قوبل بدليل الخلاف او يجعل
المعارضة بمعنى الرد والدفع مجازا اى رد بدليل الخلاف فليتامل
ونقيضه اه هذا مبنى على ان المعتبر فى المعارضة ان يكون
دليل المعارض دالا على نقيض ما دل عليه دليل المعلل كما يستفاد
من كلام السيد السند قدس سره فى هذا المقام ويرد عليه كما
اشار اليه فى الحاشية انه يلزم ان لا يكون الدليل الدال على اخص
من نقيض ما يدل عليه دليل المعلل او مساويه معارضا لدليل
المعلل كالدليل الدال على حدوث العالم من المتكلمين بالنسبة
الى الدليل الدال على قدمه من الحكماء فيبطل حصر كلام السائل
فى مقابلة المعلل فى المنع والنقض والمعارضة لظهور انه ليس

كقولهم العالم ليس بمستغن عن المؤثر بدليل انه متغير ولا شيء من المتغير بمستغن عن المؤثر فانه مساو لنقيض العالم قديم وهو ان العالم ليس بقديم
تمثيل للاخص فان قولهم العالم حادث اخص من قولهم العالم ليس بقديم لان هذا القول فى قوة السالبة لا يستدعى وجود الموضوع فيصدق فى صورة عدم الموضوع تحقيقا لمعنى العموم حاشيه

اى يلزم خروج الدليل الدال على الاخص والدال على المساوى عن هذه الاقسام فيبطل الحصر حاشيه

لامع قطع النظر عن هذه الحيثية لانتفاء المقابلة على سبيل الممانعة ولا ممانعة الا باعتبار التناقض بل مع قطع النظر عنها ليس بقادح في مدعى المعلل سح

منعا ولا نقضا ايضا ويمكن ان يجاب عنه بان الدليل الدال على اخص من نقيض مدعى المدلل او مساويه دال على نقيضه قطعا ضرورة استلزام الاخص للاعم واحد المتساويين للآخر فيجوز ان يكون ذلك الدليل معارضا لدليل المعلل من حيث انه يدل على نقيض مدلوله ويناسبه المعنى اللغوي للمعارضة اعني المقابلة على سبيل الممانعة اذ لا تمانع الا باعتبار التناقض على ما قيل واما مع قطع النظر عن تلك الحيثية فليس بقادح في مدعى المعلل والمقصود حصر الكلام القادح فيه في المنوع الثلثة على ما لا يخفى واعلم ان الفاضل الشارح للاداب المسعودي فسر الخلاف المعتبر في تعريف المعارضة من ان دليلكم ~~وان دل على ما ادعيتم لكن~~ بمطلق التنافي ويؤيده العبارة المشهورة في تعريف المعارضة من ان دليلكم وان دل على ما ادعيتم لكن عندنا ما ينفيه فقوله في الحاشية هذا كلامهم ليس على ما ينبغي عين دليل المعلل المراد اتحاد الدليلين مادة وصورة لكن لا من جميع الوجوه كما هو المتبادر والا لم يتصور التعارض بينهما بل باعتبار خصوص الصورة وبعض المادة وهو الكبرى في الاقيسة الاقترانية والجزء المتكرر بعينه نفيا واثباتا في الاقيسة الاستثنائية كذا يقال وقد اشار اليه

ط تفريع لما ذكره من ان ونلك الدليل دال على النقيض ايضا وشروع الى تفصيل الجواب كفوي

لا هذه توطئة لرد كلام الشارح كما يدل عليه قوله فقوله الخ

لا لدلالة الحاشية على ان المراد العموم من الخلاف هو التنقيض مع انه ليس كذلك الخ ناقد

فيبطل الحصر بحقوق جا

كان يكونا من الشكل الاول

لان التعارض بمقتضى التغاير ولا تغاير بين الدليلين المذكورين

في

مح في الكلية وعلى هذا القياس الكلام في الاستقرائي والتمثيل فتامل
جدا وفيه نظر اما اولا فلانه انما يحتاج الى صرف العينية في تعريف المعارضة
بالقلب عن ظاهرها اذا كان التقسيم المذكور مبنيا على اصطلاح
المنطقية في الدليل واما اذا كان مبنيا على اصطلاح الاصوليين
فيه فلا حاجة الى ذلك لكن يابى عنه قوله صورته كصورته فتامل
واما ثانيا فلان المعارض في الادلة المنطقية غير ظاهر
مع اتحاد الصورة والكبرى ايضا بل الظاهر ان يجعل اتحاد
المادة من الاقيسة الاقترانية بمعنى اتحاد الحد الاوسط
لكونه العهدة من المادة فيها فليتامل كما في المغالطات
الخ هي التي يمكن ان يستدل بها على جميع المطالب حتى النقيضين
مثل ان يقال الشيء الذي يكون وجوده وعدمه مستلزمين
للمطلوب اما ان يكون موجودا او معدوما وايا ما كان يلزم
ثبوت المطلوب لامتناع تخلف اللازم عن الملزوم او يقال الشيء
الذي يكون عدمه محالا ووجوده مستلزما للمطلوب اما ان يكون
موجودا او معدوما لا جائز ان يكون معدوما والا يلزم المحال
فيكون موجودا فيلزم ثبوت المطلوب الى غير ذلك ومعارضتها
ان يختار كونه معدوما ويمنع الملازمة مستندا بانها انما

اي اجتماع النقيضين
ط كحدوث السماء مثلا الذي هو اخص مطلقا من المطلوب على تقدير قيامه على حدوث العالم وكقدم السماء مثلا الذي هو اخص مطلقا من المطلوب على تقدير قيامه على قدمه في زعم الفلسفي
محرره الفقير

اي منعه لان في المغالطات يستعمل حلهما صح العمل بمعنى المنع كذا قيل

ثم اذا كان عدم ذلك الشيء بانتفاء ذاته مع بقاء تلك الصفة
المفروضة في نفس الامر وهو ممنوع لجواز ان يكون عدمه ما
بانتفاء ذاته وتلك الصفة معًا او بانتفاء تلك الصفة فقط
كذا في شرح القسطاس ولماكان الى آخره اشارة الى الجواب
ان الفاء في قوله ففي الصورتين فصيحة لا للتفريع على مقدر وهو
ان السائل مستدل في النقض والمعارضة وفيه ان الظاهر انها
عاطفة على قوله نوقض اه لافادة الترتيب بين منع المعلل و
النقض والمعارضة من السائل على قياس ما عرفت في قوله فاذا
اشتغلت به فلا حاجة الى التقدير اصلا وانت تعلم ان صيرورة
المعلل مانعا في صورة النقض والمعارضة انما يصح اذا لم يكن
صحتها ظاهرة عنده فالكلام اما محمول على الاهمال او التقييد
في التقدير على قياس ما سبق فامر غير معتد به اما عقلا فلما
اشار اليه في الكلية من ان الدليل الثاني للمعلل يجوز ان يكون
اقوى من دليل المعارض بوجه من الوجوه ولو سلم فيجوز ان يكون
مجموع الدليلين اقوى من دليل واحد وعلى التقديرين لا يكون
سلب جواز المعارضة مطلقا على ما ينبغي لجواز كونها مفيدة
في الجملة وهذا القدر كاف في حمل المنع في كلام المص على المعنى الاعم

واما

يعني ان اريد انه معدوم مع بقاء صفة الاستلزام فلا نسلم انحصار الشيء في الموجود والمعدوم بهذا المعنى وان اريد مطلق المعدوم فلا نسلم الاستلزام للمطلوب لجواز ان يكون معدوما بانعدام ذاته وصفته التي هي استلزام عدمه المطلوب شرح ولديه

اي فتقديره ففي الصورتين صرت مانعا ان لم يكونا معلومي الصحة عا

واما نقلا فلما اشار اليه في الحاشية الاخرى من ان المعارضة على
المعارضة واقعة في كلام المحققين فيكون جائزة عندهم
ليوافق الوضع الطبع اه المتبادر من الطبع في مثل هذه
العبارة بحسب العرف التقدم بالطبع ومن البين ان النقض ليس
مقدما على المناقضة بالطبع فلعل المراد من الطبع ههنا ال
الترتيب الذي يقتضيه طبع البحث بناء على ان النقض يدل
صريحا على فساد الدليل بخلاف المنع فانه انما يدل على خفائه نه
واما المعارضة فهي قدح في الدليل ضمنا فلا عبرة بها وفيه نظر
اما اولا فلانا لا نم ان طبع البحث يقتضي تقديم النقض على ا
المناقضة بل الظاهر انه يقتضي تقديم المناقضة لما تقرر في المناظرة
من ان المعلل ما دام معللا يكون التعليل حقه وليس للسائل هناك
الا المطالبة ذلك ولان المنع اسلم واما ثانيا فلان ذلك لا يضر
المقصود لان طبع البحث وان اقتضى تقديم النقض لكن تقدم م
متعلق المناقضة وهو مقدمة الدليل على متعلق النقض اعني
مجموع الدليل بالطبع يقتضي تقديم المناقضة على قياس ما تقرر في
مباحث الموصل الى التصور على مباحث الموصل الى التصديق
في كتب المنطق ولكل وجهة هو موليها واما ثالثا فلانه يجوز
ان

ان يكون عدول المص عما هو الاصل لنكتة وهي رعاية الاختصار
في بيان حكم النقض والمعارضة على الوجه المناسب وكانه اشار
في الحاشية الى جميع هذه الوجوه فتوجه بقوله ففي الصورتين
صرح مانعا او رعاية التناسب في كون كل منهما استدلالا و
في كون كل منهما راجعا الى مقدمة غير معينة وكانه اشار في
الحاشية الى بعض هذه الوجوه فتوجه واعلم ان تاخير المعارضة
عن النقض والمناقضة في ترتيب البحث على ما اتفقوا عليه
ليس ما ينبغي بل الظاهر تقديمها لانها اقوى لكونها ابطالا للمدعي
الذي هو الغرض الاصلي من المناظرة دفعه بخلاف النقض والمناقضة
اذ ليست ابطالا والنقض وان كان ابطالا للدليل لكن ابطال
الدليل لا يستلزم ابطال المدعي واما قيل من ان المعارضة لا عبرة
بها لكونها دخلا في الدليل ضمنا ففيه ان الدخل في الدعوى اقوى
من الدخل في الدليل كما لا يخفى يجري في التنبيهات فيه انه
يجوز ان يكون جريانها فيها على سبيل المجاز دون الحقيقة ويؤيده
ان الدليل معتبر في تعريفاتها وحمله على ما يعم التنبيه مجازا غير
مناسب لمقام التعريف ولو سلم فالمنوع الثلثة في التنبيهات
مما لا يجري كثير نفع ولذا اندفع بهذا الوجه كما لا يخفى على من تتبع

مواضع

مواضع جريانها فيها من كلامهم فكانه لهذه النكتة لم يتعرض

لها الظا انه متعلق اه الظا من التعلق التعلق اللفظي

كتعلق الظرف بالفعل بعامله وفيه ان بشيئا من الافعال السابقة

لا يصلح ان يتعلق به هذه الظرف بل هو خبر مبتداء محذوف اى هذه

القواعد المذكورة اى هذا بان يقول كما لا يخفى فلذا فسر التعلق

في الحاشية بالارتباط والمراد بارتباطه بما في صدر الرسالة الى هنا

ارتباطه به من حيث الخطاب فيما عبر عنه بصيغة الخطاب

كقوله اذا قلت ومن حيث الغيبة فيما عبر عنه بصيغة الغيبة

كقوله منع يعني ان قوله بان تقول ينبغي ان يكون على صيغة الحكاية

الخطاب وقوله فيمنع لجواز المجاز فيما بعد على صيغة المجهول

للغائب لكن لا يلايم قوله في اخر التمثيل فيمنع بان يقال ويحتمل

ان يكون المراد من الارتباط ارتباطه بما سبق من انه حيث

انه تمثيل له وح قوله وهذا شروع الى بيان الوجه الارتباط هم

فتدبر في تمثيل جميع ما سبق فيه انه لم يذكر تمثيل بعض

ما سبق كقوله ولا يمنع النقل والمدعى الا مجازا اللهم الا

يرتبط بقوله اذا قلت

يرتبط بقوله فيما قبل ففي الصورتين صرت نتيجتها لعرضهما خطابا وغيبة منه

قوله بان ثبوت الشرع انما يتوقف على ثبوت الكلام اللفظي حاصله انه ان اريد ان ثبوت اللفظ على ثبوت الكلام النفسي كما هو الظاهر من كلام التفتازاني فممنوع وانما يتوقف على ثبوت الكلام اللفظي دون الكلام النفسي والمراد ههنا النفسي دون اللفظي فلا يلزم الدور وان اريد ان ثبوته موقوف على ثبوت الكلام اللفظي فمسلم لكن قوله فاثباته بالشرع يكون دورا ممنوع فان المراد ههنا انما هو اثبات النفسي دون اللفظي كفوي

ان يقال المراد بما سبق المقاصد السابقة والقول المذكور ليس
من مقاصد الفن او المراد من الجميع الجميع الحكمي والاكثر في حكم الكل
كما اشار اليه في الحاشية لكن التوجيه الاول غير حاسم لمادة الا
الاشكال اذ من المقاصد السابقة ما لم يذكر تمثيله ههنا كطلب
الصحة وطلب الدليل والمنع المجرد   انه استدلال حاصله ان
الكلام مسند اليه تع حقيقة في الشرع وكل ما اسند اليه تع حقيقة
في الشرع فهو صفة ازلية فالكلام صفة ازلية له تع وللقائل ان يقول
قد صرح المحقق التفتازاني في التلويح بان ثبوت الشرع يتوقف
(كالايمان بوجود الباري تعالى وعلمه وقدرته والتصديق بالنبوة)
على عدة امور منها ثبوت الكلام فاثباته بالشرع يكون دورا
(اي معنى معدودة)
قطعيا ويمكن ان يجاب عنه بان ثبوت الشرع لا يتوقف على
ثبوت الكلام كما لا يخفى على المتأمل الصادق وكلام المحقق
لا يكون سندا على المص وغيره من المتكلمين في اثبات الكلام
اللفظي دون النفسي وهو المراد ههنا ولو سلم فالمراد بالشرع
الذي يتوقف ثبوته على ثبوت الكلام هو الكتاب واما السنة
فلا يتوقف ثبوتها على ثبوت صفة الكلام بل يكفي في اثباتها اثبات
(اي اثبات الكلام)
الصانع العليم القادر واثبات النبوة بما سوى الكتاب من المعجزات
نعم لا يلايم قوله وكلم الله موسى تكليما اي نحو وكلم الله موسى تكليما
(اي لم يعد بالجواب الاخير مص)

تكليما

يعني ان ثبوت الشرع يتوقف على ثبوت النبوة وهي لا يتوقف على ثبوت الكلام لجواز ارسال الرسل بان يخلق الله تعالى فيهم علما ضروريا برسالتهم من الله تعالى في تبليغ احكامه ويصدقهم بان يخلق الله المعجزة حال تكذيبهم فيثبت رسالتهم من غير توقف على ثبوت الكلام ثم يثبت صفة الكلام بقوله ع ب

لجواز ان يكون ثبوتها بالالهام لا بالكلام

طـ حاصله ان الشرع قسمين احدهما الكتاب والاخر السنة فالشرع الموقوف ثبوته على ثبوت الكلام انما هو القسم الاول والشرع الموقوف عليه لاثبات الكلام انما هو القسم الثاني فالموقوف والموقوف عليه متغايران فلا دور فيكون اثبات الكلام بالشرع الذي هو السنة ع ب

الذي هو الشرع هو السنة لا يكون دورا

تكليما لانه يدل ظاهرا على انه استدل بالكتاب وانما لم يصرح بكلمة نحو ومثل ايهاما للاقتباس فافهم على تقدير تمامه اشارة الى منع اسناد الكلام حقيقة الى الله تعالى في الشرع مستندا ان المسند اليه تعالى في قوله وكلم الله موسى تكليما هو التكلم لا الكلام على ما اشار اليه في الحاشية وفيه ان الظاهر ان يقول لا التكلم بالكلام وكذا الكلام في قوله واسند الكلام اذ المدعى هو التكلم بالكلام فالاولى ان يفسر المسند بالتكلم بالكلام لا بالكلام الا ان الكلام ههنا مبني على عدم الفرق بين اسناد الكلام واسناد التكلم بالتكلم بناء على ان التكلم بالكلام وهو الاتصاف بالكلام عند الاشاعرة وان منع اهل المعتزلة كما سيجيء نعم يتجه ان اخص من التكلم بالكلام لان التكلم مع الغير على ما يستفاد من كتب اللغة وثبوت الاخص يستلزم ثبوت الاعم كما لا يخفى وان منعه المعتزلة يدل على ان الكلام اه قد يقال الدليل المذكور في الحقيقة قياس من الشكل الاول كما عرفت تقديره ومن البين انه ينتج على ما هو المطلوب ههنا فبعد تسليم لا وجه للمناقشة المذكورة من الدليل واجاب عنه في الحاشية بان المراد بالدليل ما هو المذكور من الدليل بعد تسليم يدل على المدعى دلالة ظنية

اي يدل ظاهره

الاسناد هذا المنع راجع الى منع استلزامه قوله تعالى وكلم الله موسى تكليما لذلك والا فالاسناد مبين ومدلل به ولا معنى لمنع المقدمة المدللة فليتأمل كفوي

الظاهر ان تعليل لكلامه حيث قال الله تعالى متكلم بكلام ازلي

اي وكذا الظاهر ان يقول انه اسند التكلم بالكلام

وجه الخفاء ان الاولى ان يفسر المسند بالاخص لا بالاعم

اشارة الى الجواب عما اورده الشارح ابن حاجي اي التكلم اي بالتكلم بالكلام وحاصله ان الاوزكية ماخوذة في كبرى القياس

اليه تعالى وهي كلما هو مسند حقيقة في الشرع فهو صفة ازلية

وهو الصغرى تماما وتلخيص الكلام الصغرى والكبرى تم في هذا المقام اما الصغرى ممنوع والكبرى سلمنا لكن المص من الدليل وما في بعض الشروح من ان المذكور في كلام في مقام الاعتراض على الدليل

وهو الصغرى تسامحا وتلخيص الكلام في هذا المقام ان الصغرى ممنوعة ولئن سلمنا
الصغرى فالكبرى ممنوعة فتأمل

والحاصل ان قوله يدل على ان الكلام اه اشارة الى منع الكبرى لا منع الاستلزام

والظن كاف في التمثيل فمنظور فيه كما لا يخفى وذلك اذ نقول
يجوز ان يكون الكبرى المطوية ان كل مسند اليه حقيقة صفة
له كما يجوز ان يكون كل مسند اليه صفة حقيقة ازلية له تع
وعلى الاول الكبرى مسلمة والاستلزام ممنوع وعلى الثاني
بالعكس فالشارح المحقق بنى الكلام على احد الاحتمالين وترك
حكم الاخر بالمقايسة فليتامل   عقلا ونقلا اما عقلا
فلان ذلك غير لائق بكمال التوحيد ولانه لا دليل على ذلك
وما لا دليل عليه يجب نفيه على ما قالوا واما نقلا
فلان جمهور المتكلمين حصروا الصفات الموجودة له تعالى
في سبعة او ثمانية ولا يبعد ان يقال المراد من الصفات الموجودة
جميع ما ثبت له تع في الصفات الغير المتناهية وح وجه بطلان
ذلك عقلا ظ ضرورة ان من صفاته تع الصفات السلبية ولا شك
انها ليست موجودة في الخارج ووجه البطلان نقلا اظهر من ان
يخفى   فان قيل اه جواب بتحرير المدعي ليسقط المنع المذكور
ويثبت المقدمة الممنوعة وحاصله ان الازلي ههنا ليس
بمعنى القديم بل بمعنى اعم وما ذكره في دفعه اولا اما منع للتحرير
بناء على انه خلاف الظ لعدم موافقته لكلام القوم والمنع المذكور

اي الاستلزام مسلم والكبرى ... تم

لا لان اللائق به تقليل القدماء بقدر الامكان وان كانت صفات كلمتين

لا وهو ما اشار اليه الشارح بقوله فيه ان هذا الدليل على تقدير تمامه اه اي منع الكبرى

اي الموجود الغير المسبوق بالعدم
لا وهو الثابت الغير المسبوق بعدم الثبوت به وهذا المعنى شامل للاعيان القديمة وللامور الاعتبارية الازلية كوجوب الوجود

المذكور منع

مبنى على الظ واما ايراد المنع المذكور مع السند على كلام القوا
لا على كلام المص وما ذكره في دفعه ثانيا ايراد له بسند اخر وانت
تعلم ان النقض الاجمالي الذي ذكره المص فيما بعد يدل ظاهرا
على ان الامر في كلامه ايضا بمعنى التقديم فلا تغفل فيه
ما فيه اه وفيه ما فيه الاول اشارة الى دفع العلاوة المذكورة ثم
باثبات المقدمة الممنوعة بعد تحرير المدعى بناء على انه يلزم قيام
الحوادث بذاته تع والثاني اشارة الى منعه بان الحادث قسم الموجود
في الخارج والموجود الخارجي فيما نحن فيه ممنوعة بل هو اول البحث
ولذا احتيج الى تحرير المدعى واما قيام الصفة المتجددة الغير الموجودة
في الخارج بذاته تع فليس بمحال اتفاقا كما اشار اليه في الحاشية على
ان استحالة قيام الحوادث ايضا بذاته تع ممنوعة عند الكرامية كما
ستعرفه فيدفع بالاصل تقريره الخ يحتمل ان يكون المقصود
دفع المنع باثبات المقدمة الممنوعة وان لم يتم في الواقع لكنه زائد
على التمثيل ويحتمل ان يكون المقصود دفع السند المذكور اما بناء
على فرض مساواته للتمثيل او على توهمها وذلك لان المنع المذكور
مستند بسند اخرى كالاشتراك والنقل الشرعي ان الحقيقة
اصل هذا الاصل بمعنى الراجح عند عدم المانع والفرع ما يقابله واما

اشارة الى منع بطلان اللازم من قبل الكرامية بعد تسليم اللزوم

وهي اسناد الكلام اليه تعالى في نحو وكلم الله موسى تكليما حقيقة

واما الاصل فى كلام الشارح فيجوز ان يكون بهذا المعنى والجواز ان يكون بمعنى القاعدة وهو ان الحقيقة اصل لا يعدل عنه بلا صارف ومآلهما واحد لكن الثانى اظهر وقوله فلا يحتاج الى دليل ارادة الحقيقة ح ظاهر فى دعوى بديهية المقدمة الممنوعة لكنها لا يتفرع على اصالة الحقيقة وفرعية المجاز وتوجيهه ان يراد انه لا يحتاج الى دليل غير الاصالة وح لا فائدة يعتد بها لقوله انما الدليل اه ولذلك قال السيد السند فى التقرير تسامح كما نقله فى الحاشية ولا يخفى ان حقيقة التقرير المذكور الاستدلال باصالة الحقيقة وفرعية المجاز مع ان انتفاء الصارف عن الحقيقة الى المجاز ظاهرا وهذا الدليل ظنى لا يفيد الا الظن بالمدعى مع انه من المطالب اليقينية كما اشار اليه فى الحاشية الاخرى على ان فى افادته الظن نظرا ايضا على ما عرفته آنفا فيوجد الدليل اه قد يقال النقض الاجمالى قد يكون باجراء الدليل بعينه فى مادة التخلف وقد يكون باجراء زبدته وخلاصته فيها ليس معنى جريان الدليل بعينه فى مادة التخلف ان لا يتفاوت الدليلان فى الموضعين اصلا ضرورة ان تعدد المدعى يستلزم تعدد الدليل بل معناه ان لا يتفاوت الدليلان الا باعتبار المحكوم عليه فى الاقيسة الاقترانية ولا يتفاوتان الا باعتبار الجزء المتكرر بعينه اما نفيا او اثباتا فى الاقيسة الاستثنائية

(Interlinear glosses:) شروع الى بيان اثبات ح — شارح — ان لم يوجد الصارف — شارح — من قوله وان لم يتم فى الواقع — خبر ليس — جزئية صح

(Marginal notes:)

لان الاول يحتاج الى ملاحظة قيد الحيثية اى الراجح من حيث هو راجح

ط لكونه مركبا من الظنيات فان اصالة الحقيقة وفرعية المجاز من العلوم الظنية

ح وجه كونه ظنيا عدم تيقن انتفاء الصارف ولذا قيد انتفاء الصارف بقوله ظاهرا

ح والجواب بان المراد مجرد التمثيل لا التحقيق فيكفيه الظن

وعلى

وعلى هذا القياس الكلام في الاستقراء والتمثيل ولا شك ان ما نحن

فيه من هذا القبيل هذا ويظهر من هذا التحقيق ضعف ما اشار

اليه في الحاشية من ان النقض المذكور من التقسيم الذي فيه اجراء زبدة

الدليل وخلاصته في مادة التخلف على ما لا يخفى وهو ان الكلام

لا تفصيل الكلام في هذا المقام ان ههنا قياسين متعارضين احدهما

ان الكلام صفة له تع وكل ما هو صفة له تع قديم فالكلام قديم وثانيهما

ان الكلام مركب من الحروف المتعاقبة في الوجود وكل ما هو متعاقبة

في الوجود حادث فالكلام حادث فافترق المسلمون الى فرق اربع

بعدد مقدمات القياسين فذهب الاشاعرة والحنابلة الى صحة القياس

الاول فقد منعت الاشاعرة في صغرى القياس الثاني وهو المذكور

في كلام المص والحنابلة في كبراه وذهب اهل الحق والكرامية الى صحة

القياس الثاني فقدح اهل الحق في صغرى القياس الاول وهو المنع الذي

ذكره المص سابقا واجع اليه والكرامية في كبراه لانه ان الكلام

احاصل هذا المنع ان الكلام المتنازع فيه هو الكلام النفسي وهو

معنى قائم بذاته تع يدل عليه الكلام اللفظي وهو غير مركب من الحروف

انما المركب منها هو الكلام اللفظي وهو غير متنازع فيه هذا

هو المشهور بين الجمهور وللمص رسالة منفردة في تحقيق الكلام

اي من النقض بجريان العين لما اشرنا ان الدليل في الحقيقة هو الاسناد الحقيقي الى الذات في الشرع له ولا دخل لكون خصوصية الكلام وكذا الكلام في ساير الا ...

مستندين بان للكلام معنى اخر غير اللفظ

المعتزلة صح

تحت المعتزلة في صغرى القياس الاول صح

لقوله تعالى بجواز المجاز لانهم سلموا كون كلام الله تعالى صفة له تعالى ومركبا من الالفاظ الحادثة

ط مستندين بان لا معنى للكلام الا الكلام اللفظي المركب من الحروف المتعاقبة في الوجود الحادث بالضرورة ويستحيل قيام الحوادث بذاته تعالى عند الكل الا الكرامية كلنبوي

ومنعوا قدم جميع صفاته تعالى حيث جوزوا قيام الحوادث بذاته تعالى وهو باطل عند التحقيق كلنبوي

النفسي حاصلها ان الكلام امر قايم بذاته تع شامل للفظ والمعنى
جميعا غير مرتب الاجزاء بنفسه كالقايم بنفس الحافظ والترتيب انما هو في التلفظ
والقراءة لعدم مساعدة الالة في كل من القولين ابحاث لا يليق
ايرادها في هذا المقام ان الكلام اه البيت للاخطل و
مدار الاستشهاد به على الكلام الاول سواء وجد الكلام الثاني كما في نسخ
هذه الرسالة او وجد بدله اللسان على ما وقع في بعض الكتب الكلام كشرح
العقايد النسفي للمحقق التفتازاني كما اشار اليه في الحاشية بان ها
ذكره فيه ان دعواهم كون المعارضة في المعقولات كالنقض في
ابطال دليل المعلل لا كونها في قوته ولا يخفى ان مجرد الاستلزام المعارضة
للنقض كاف في ذلك على ان الظ من القوة ما يقابل الفعل لا التلازم
كما في قول المنطقيين المهملة في قوة الجزئية وما ذكره يدل على كونها
نقضا بالقوة كما لا يخفى وانما يتم اه لحاصل ان جميع الادلة
النقلية امارات تدل على ادلة ظنية وما يقابلها اعني ادلة العقلية
العقلية ادلة يقينية وجعل الادلة العقلية ملزمات تدل على
ان اللزوم المعتبر فيها غير معتبر فيما يقابلها اعني الادلة النقلية
وايضا لا بد لهم من هذه الفرق حتى يتم مقصودهم وهو بيان
ان المعارضة لا تستلزم التصديق بالنقيضين كما لا يخفى وكل

لا اي في كون المعارضة كالنقض في ابطال الدليل تامل

من

من الفريقين محل بحث وإلى الله اه الظاهر انه من قبيل عطف الاخبار على الانشاء فيما لا محل له من الاعراب وهو غير جائز الآن يحمل الاول على الاخبار مجازا والثاني على الانشاء كذلك ان يجعل الواو للحالية او لعطف القصة على القصة من غير الاخبارية والانشائية اعلم اه واعلم ان ما نقل عنه في حواشي هذا الشرح لما كانت مظبوطة معتمدا عليها عندي التزمت الاشارة اليها في مواضعها لمه ليعتمد عليها المحصلون وتميزها عن غيرها الطالبون ان الله مع الذين اتقوا والذين هم محسنون تم الكتاب بعون الله الملك الوهاب

عن يد عبد الضعيف النحيف ابو بكر
بن عثمان بن ابو بكر ملاطي الساكن
في بلدة الكنقري في مدرسة
صامان بازاري في وقت
الضحى في يوم السبت ١٠١٢
من شهور الربيع
الاول يوم ثمانية
٨

الذي هو قوله ولنختم الكلام

عند البعض ثمين وعند اكثر النحويين يجوز

فيكون من قبيل عطف الاخبار على الاخبار هم

فيكون من قبيل عطف الانشاء على الانشاء هم

اي فاعل لنختم

اي في منه

قال الله تعالى في الحديث القدسي اني وضعت العلم في الجوع والناس يطلبونه في الشبع
فكيف يجدونه واني وضعت العزة في الطاعة والناس يطلبونه في ابواب الامراء
فكيف يجدونه واني وضعت الغناء في القناعة والناس يطلبونه في المال فكيف
يجدونه واني وضعت الراحة في الجنة والناس يطلبونه في الدنيا فكيف يجدونه صدق الله

قبل بعد ان كان المضاف اليه يترك نسيا منسيا مثاله

فساغ لي الشراب وكنت قبلا

اكاد اغص بالماء الفرات فهو معرب بالتنوين

مثال ان كان ذو الحال نكرة قدم الحال عليها

بيت قوله لا يركنن احد الى الاحجام يوم الوغا متخوفا لحمام

ولقد اراني للرماح دريئة من عن يميني مرة وامامي

الوغى بالتحريك الجلبة والاصوات

الداعية الصارفة عن

الوغا الحرب

الاحجام التأخر عن القتال والحمام الموت

يوم الوغى يوم الحرب واللام في لحمام متعلق بخوف

لا يركنن احد اي لا يعمل احد لاجل الموت الى التأخر عن

القتال يوم الحرب حال كونه متخوفا منه وهذا تشجيع للناس

على الحرب ونهى عن الجبن

كوكلم بو دار دنيادن فراغت كلمسك اولمزمى

وجودنك ملكنه لنده عدالت اتمسك اولمزمى

نصيبك روز اوله بزيلان هم كلور سكا

خصوصا دار غربنده قناعت اتمسك اولمزمى

بسم الله الرحمن الرحيم

اعلم ارشدنا الله واياك ان الذكر له عشرون شرطا منها خمسة سابقة
على التلفظ بالذكر ومنها اثنا عشر في حالة الذكر ومنها ثلاثة بعد الفراغ
من الذكر فالخمسة الاولى اولها التوبة وحقيقتها ترك العبد مالا يعنيه
قولاً وفعلا وارادةً بعد الندم وثانيها الغسل والوضوء وثالثها السكوت
ورابعها ان يستمد بقلبه عند شروعه في الذكر بهمة شيخه وخامسها ان يرى
استمداده من شيخه وانه هو وشيخه استمدادهما من النبي صلى الله عليه وسلم
كانه نائبه واما الاثنا عشر التي هي في حال الذكر فاولها الجلوس على مكان
طاهر كجلوسه في التشهد او متربعا مستقبل القبلة وثانيها ان يضع
راحتيه على فخذه وثالثها ان يطيب رائحة المجلس بالرائحة الطيبة لان
مجالس الذكر لا يخلوا من الملائكة ومؤمني الجن ورابعها اللباس
الطيب وخامسها اختيار بيت مظلم ان امكن بحيث لا تكون فيه كوة

خلاصة البرهان بسم الله الرحمن الرحيم في اطاعة السلطان
ابهى جواهر الحمد والتحية واسنى فرائد الشكر والمنة البهية ان
هو مالك الملك والملكوت وصاحب العز والجبروت الذى زين
منار الاسلام والايمان بعلم دولة ال عثمان ونور عيون
العالمين بشعشعة شوكتهم واشعة جلالة قدرهم
المبين وجعل معدلة تلك السلالة الظاهرة وسيوف مجا
هدتهم القاهرة باعثا لعمران الارضين وسببا لتكثير امة
سيد المرسلين وايد بنيان سلطنتهم العظمى واصول
خلافتهم الكبرى باركان تأييداته الربانية وبقوائم

اعلم ان الامثلة المختلفة المنصرفة من الافعال والاسماء اربعة وعشرون
صيغة ثلثة عشر منها فعل واحد عشرة منها اسم اما الفعل فهو نصر ينصر
لم ينصر لما ينصر ما ينصر لا ينصر لن ينصر لينصر لا ينصر انصر لا تنصر ما انصره
وانصر به واما الاسم فهو نصرا فهو ناصر وذاك منصور منصر منصر
نصرة نصرة نصير نصيرة نصار انصر واما الفعل فقسمان اخباري
وانشائي والاخباري تسعة والانشائي اربعة اما الاخباري فهو
نصر ينصر لم ينصر لما ينصر ما ينصر لا ينصر لن ينصر ما انصره وانصر به فالاخبار
قسمان مثبت ومنفي فالمثبت اربعة نصر ينصر ما انصره وانصر به فالمنفي
خمسة لم ينصر لما ينصر ما ينصر لا ينصر لن ينصر واما الانشائي اربعة
فهو لينصر لا ينصر انصر لا تنصر وقيل الانشائي ستة بزيادة ما انصره وانصر به
لان معناهما اخباري لفظا وانشائي معنى والاصح هو الاول فالانشائي
قسمان مثبت ومنفي فالمثبت اثنان نحو لينصر انصر والمنفي اثنان لا ينصر
لا تنصر ما الفرق بين الاخبار والانشاء الاخبار يحتمل الصدق والكذب
والانشاء بخلافه الاسم قسمان اسم مشتق واسم جامد فالاسم المشتق
ما يتفرع كالاسماء في هذه الامثلة والاسم الجامد ما لا يتفرع كالحجر
والشجر ونحوهما تم

ثم ينقسم الى منفصل وهو ما
لا يكون بين اجزائه المفروضة
حد مشترك كالعدد والى متصل
وهو ما يكون بين اجزائه المفروضة حد مشترك
وهو المقدار
قار الذات وهو
كالخط والسطح والثخن
اى الجسم التعليمي والى متصل
غير قار الذات وهو الزمان
تم

اعلم ان الجملة ليست نكرة ولا معرفة لان التعريف والتنكير من عوارض الذات اذ التعريف جعل الذات مشارا بها الى خارج اشارة وضعية والنكرة جعلك لا اشارة بها الى خارج في الوضع كما يجي في باب المعرفة والنكرة واذا لم تكن الجملة لا معرفة ولا نكرة فلم جاز نعت النكرة بها قلت لمناسبتها النكرة من حيث يصح تأويلها بالنكرة كما تقول في رجل ذهب ابوه اي ذاهب ابوه شيخ راضي

يجوز تعلق الجار الى الضمير كما قال في مرات الاصول الجار متعلق بالضمير الراجع الى الاعتكاف في بحث المأمور به خادمي رحمه الله عليه

قوله تعالى يا ايها الناس

قال الزجاج يا نداء واي اسم مبهم مبني على الضم لانه منادى مفرد والناس صفة لزومها تنبيه لازم لاي وهو عوض عن الاضافة في اي لان اصل اي ان تكون مضافة في الاستفهام وقال سيبويه عن الخليل المنادى المفرد مبني وليس بمعرب ولذلك لم ينون وصفته مرفوعة رفع اعراب ولذلك دخله الالف واللام وقال الاخفش الناس صلة لاي والنداء تنبيه الغافلين وتحريك الساكنين وتعريف الجاهلين وتفريغ المشغولين وتوجيه المعرضين وتهييج المحبين وتشويق المريدين وان الله نادى الماضين باسم المساكين ونادينا باسم المؤمنين يا ايها الذين امنوا وباسم الانسانية وهي المروة وحسن المعاملة وصدق المحاملة يا ايها الناس وهو مدح ابتداء ونعت على ملازمة الانسانية انتهاء وهو مشتق ايضا من أنس اي ابصر كانه قال اولي الابصار شرح طريقت

اعلم ان النداء في القرآن على ستة اوجه نداء مدح ونداء ذم ونداء تنبيه ونداء اضافة ونداء نسبة ونداء تسمية واما نداء المدح فمثل قوله تعالى يا ايها الذين امنوا ويا ايها النبي ويا ايها الرسل ونداء الذم مثل قوله تعالى يا ايها الذين كفروا يا ايها الذين هادوا ونداء التنبيه مثل قوله تعالى يا ايها الانسان ونداء الاضافة مثل قوله تعالى يا عبادي ونداء النسبة مثل قوله تعالى يا بني آدم ويا بني اسرائيل ونداء التسمية مثل قوله تعالى يا داود ويا ابراهيم ونداء السابع نداء التفسير مثل قوله تعالى يا اهل الكتاب فهنا ذكر نداء المدح ابو الليث

مطلب الفاء الفصيحة

اعلم ان الفاء الفصيحة عند صاحب المفتاح هي التي حذف منها المعطوف عليه مع كونه سببا للمعطوف عليه من غير تقدير شرط وعند صاحب الكشاف هي التي يكون قبلها جملة محذوفة هي شرط ومدخول الفاء جزاء لها فيكون هذه الفاء مبني على مذهبه وانما سميت هذه الفاء فصيحة لانها تفصح عن محذوف اي تدل عليه او لانها يعرفها الفصيح ويميز بينها وغيرها فسميت فصيحة بالمجاز كذا حققه في محله حمزه افندي رحمة الله عليه كون هذه الفاء فصيحة مبني على مذهب صاحب الكشاف وهو ان يكون قبلها جملة محذوفة هي شرط ومدخول الفاء جزاء لها واما على مذهب السكاكي فهي التي يكون قبلها جملة محذوفة سببا لما بعدها ولم تكن شرطا فمثل هذه الفاء عند السكاكي جزائية لا فصيحة عبد الرحمن

فصل في المقولات العشرة

احدها جوهر وتسعة اعراض وهي الكم والكيف والاين والمتى والوضع والملك والاضافة وان يفعل وان ينفعل فان علمت زيدا حيوانا فقد علمت الجوهر وان علمت انه طويل او قصير فقد علمت الكم وان علمت انه ابيض واسود او مريض او صحيح فقد علمت الكيف وان علمت انه في اي مكان فقد علمت الاين وان علمت انه في اي زمان فقد علمت المتى وان علمت انه قايم او قاعد فقد علمت الوضع وان علمت انه ابن زيد او عمرو او اخ خالد فقد علمت الاضافة وان علمت انه يضرب ويقتل فقد علمت انه يفعل وان علمت انه يتاثر من حرارة النار او برودة الهوى فقد علمت انه ينفعل عبد الرحمن افندي

قيل لصاحب القدوري رحمة الله عليه قيل لشيخه
لم لم تذكر في كتابك قول الشافعي رحمة الله في القبر ولد
قال كيف اذكر قول من يجوز ان دفنوا حيا في بطنها وكان امه
كيف ذلك قال في مذهبه اذا ماتت امرأة وفي بطنها ولدها امروا ان يشق
اشهر او فوقها لا يجوز ان يشق بطنها ويخرج العصب امروا ان يشق قول الشافعي
صاحب القدوري قد ماتت وفي بطنها هو وعلى كتابه لم يذكر في كتابه
بطن امه فشقوا او اخرج الشيخ بالحسن فلاجله لم يذكر
كذا في المعتبرات

Grommar

Hand-w:
Arabic Scr.
Arabic

Dated one
place 819 A.H.
1424 A.D. !

Dated another
place (at end)
1012 A.H.
1601 A.D.

Written by
Abu Bekir
Bin Osman
from KANKERI

الناس على ضربين مؤمن وكافر فالكافر في النار
بالاجماع والمؤمن على ضربين عاص ومطيع فالمطيع
في الجنة بالاجماع والعاصي على ضربين عاص بالكبائر
وعاص بالصغائر فالعاصي بالصغائر في الجنة بالاتفاق
والعاصي بالكبائر على ضربين تائب ومصر والتائب
في الجنة بالاجماع والمصر على ضربين مستحل وغير مستحل
فالمستحل في النار [illegible] بالاجماع وغير المستحل امره
الى الله تعالى ان شاء عذبه وان شاء ادخل الجنة

تفسير الكنز
رحمه الله عليهم